

الْفَرْوَقُ الْبَغْوِيَّةُ

للامام الاديب اللغوى أبى هلال العسكري

عن أربع نسخ مخطوطة

عنيت بنشره

مكتبة دار الكتب

جسار الدين القدسي

القاهرة - باب الخاق - حارة الجداوى - ١

(سنة ١٣٥٣ و حقوق الطبع محفوظة)

ألفرؤق اللغوية

للامام الاديب اللغوى أبى هلال العسكري

عن أربع نسخ مخطوطة

عنيت بنشره

مكتب القديس

جسار الدين القدسي

القاهرة - باب الخلق - حارة الجداوى - ١

(سنة ١٣٥٣ و حقوق الطابع محفوظة)

﴿ كلمة عن حياة المؤلف ﴾

عن معجم الأدباء لياقوت وعيون التواريخ لابن شاكر
وشذرات الذهب لابن العماد وغيرها

هو أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران
اللغوى العسكرى .

قال أبو طاهر السلفى : سألت الرئيس أبا المظفر محمد بن أبى العباس الأيوبرى
رحمه الله بهمدان عنه فأثنى عليه ووصفه بالعلم والفقـه (١) معاً ، وقال كان
يتبرز احترازاً من الطمع والدناءة والتبذل - وذكر فيه فصلاً هو فى سؤالاتى
عنه - وكان الغالب عليه الأدب والشعر ، وله فى اللغة كتاب وسمه بالتأخيـص
كتاب مفيد ، وكتاب الصناعتين صناعتى النظم والنثر وهو أيضاً كتاب
مفيد جداً (٢) .

ومن جملة من روى عنه : أبو سعد السمان الحافظ بالرى ، وأبو الغنائم بن حماد
المقرئ املاًماً . وأنشدنى أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكرى لنفسه :

قد تعاطاك شباب وتغشاك مشيب
فأتى مالىس يمضى ومضى مالا يؤوب
فتأهب لنسقام ليس يشفيه طبيب
لا توهمه بعيداً إنما الآتى قريب

ومما أنشدنا القاضى أبو أحمد الموحـد بن محمد بن عبد الواحد الحنفى بتسـتر
قال أنشدنا أبو حكيم أحمد بن إسماعيل العسكرى أنشدنا أبو هلال الحسن
ابن عبد الله بن سهل اللغوى لنفسه بالعسكر :

إذا كان مالى مالى من يلقط العجم وحالى فيكم حال من حاك أو حجم
فأين انتفاعى بالاصالة والجبا وما ربحـت كفى على العلم والحكم
ومن ذا الذى فى الناس (٣) يبصر حالى فلا يلعن القرطاس والخبر والقلم

(١) فى نسخة والعفة مكان «الـفقه» . (٢) سيد ذكر باقى مصنفاته بعد .

(٣) فى عيون التواريخ (فى الدهر) .

ج

ومما أنشدنا القاضي أبو أحمد الحنفى بتستر قال أنشدنى أبو حكيم اللغوى
قال أنشدنا أبو هلال العسكرى لنفسه :

جلوسى فى سوق أبيع وأشتري دليل على أن الانام قرود
ولا خير فى قوم تذلل كرامهم ويعظم فيهم نذلهم ويسود
وتهمجروهم عنى رثاءة كسوتى (١) هجاءاً قبيحاً ما عليه مزيد
ومما أنشدناه أبو غالب الحسين بن أحمد بن الحسين القاضى بالسوس قال
أنشدنا المظفر بن طاهر بن الجراح الاسترأباذى قال أنشدنى أبو هلال الحسن
ابن عبد الله بن سهل اللغوى العسكرى لنفسه :

يا هلالاً من القصور تدلى صام وجهى لمقلتيه وصلى
لست أدري أطال ليلي أم لا كيف يدري بذاك من يتقلّى
لو تفرغت لاستطالة ليلي ولرعى النجوم كنت مخلى
هذا آخر ما ذكره السلفى من حال أبى هلال .

قال ياقوت : وهذه الأبيات الأخيرة التى منها * لست أدري أطال ليلي أم لا *
والبيت الذى بعده رأيت فى بعض الكتب منسوباً إلى خالد الكاتب والله أعلم (٢)
هذا عن السلفى . وذكر غيره أن أباه هلال كان ابن أخت أبى أحمد العسكرى .
وله من الكتب بعد ما ذكره السلفى : كتاب ديوان المعانى وهو من أحسن
الكتب ، وكتاب جمهرة الأمثال . كتاب معانى الأدب . كتاب من احتكم
من الخلفاء إلى القضاة . كتاب التبصرة وهو كتاب مفيد . كتاب شرح الحماسة .
كتاب مفاخرة الدرهم والدينار . كتاب المحاسن فى تفسير القرآن خمس مجلدات .
كتاب العمدة . كتاب فضل العطاء على العسر . كتاب ما تلحن فيه الخاتمة . كتاب
أعلام المعانى فى معانى الشعر . كتاب الأوائل . كتاب ديوان شعره . كتاب الفرق
بين المعانى (٣) . كتاب نوارى الواحد والجمع . كتاب تصحيح الوجوه والنظائر
قال ياقوت : وأما وفاته فلم يبلغنى فيها شيء ، غير أنى وجدت فى آخر كتاب

(١) فى عيون التواريخ (رثاءة مابسى) . (٢) لعل الغلط من الراوى لأن أباه هلال نفسه ذكر
الآيات فى الجزء الأول من ديوان المعانى فى الصفحة ٣٥ منسوبة إلى خالد الكاتب .
(٣) هو كتاب الفرق .

الأوائل من تصنيفه : وفرغنا من إملاء هذا الكتاب يوم الأربعاء لعشر خلت من شعبان سنة ٣٩٥ ، ول بعضهم :

وأحسن ما قرأت على كتاب بخط العسكري أبي هلال
فلو أني جعلت أمير جيش لما قاتلت إلا بالسؤال
فإن الناس ينهزمون منه وقد ثبتوا لأطراف العوالي
وقال أبو هلال العسكري في تفضيل الشتاء على غيره من الأزمنة :
فترت صبوتي وأقصر شجوي وأتاني السرور من كل نحو
أن روح الشتاء خالص روي من حرور تشوي الوجوه وتكوي
برد الماء والهواء كأن قد سرق البرد من جوانح خلوي
ريحه تلمس الصدور فتشفي وغماماته تصوب فتروي
لست أنسى منه دماثة دجن ثم من بعده نضارة صحو
وجنوباً تبشر الأرض بالقطر كما بشر العليل ببرو
وغيوماً مطر زات الحواشي بوميض من البروق وخفو
كلما أرخت السماء عراها جمع القطر بين سفلى وعلو
وهي تعطيك حين هبت شمالا برد ماء فيها ورقة جو
وترى الأرض في ملأمة ألسج مثل ريط لبسته فوق فرو
فاستعار العراء (١) منها لباساً سوف يمني من الرياح بنضو
فكان الكافور موضع ترب وكان الجمان موضع قرو
وليال أطلن مدة درسي مثلما قد مددن في عمر لهوي
مر لي بعضها بنقه وبعض بت شعر أخذت فيه ونحو
وحديث كأنه عقد ريبا بت أرويه للرجال وتروي
في حديث الرجال روضة أنس بات يرعى بأهل نبل وسرو (٢)
ومن شعره في ارتفاع السفلى :

لا يغرنكم علو لثيم فاعلموا لا يستحق سفال
فارتفاع الغريق فيه فضوح وارتفاع المصلوب فيه نكال

(١) في الأصل « العراء » . (٢) أكثر هذه الأبيات غير موجود في ديوان المعاني الذي سرد فيه كثيراً من شعره ، مما يدل على كثرة نظم أبي هلال وسعة ديوانه رحمه الله .

﴿ فهرس الكتاب (١) ﴾

الصفحة

- ٢ ترجمة المؤلف، ٨ المقدمة .
- ١٠ (الباب الاول) في الابانة عن كون اختلاف العبارات والاعضاء موجبا لاختلاف المعاني في كل لغة ، والقول في الدلالة على الفروق بينها .
- ١٧ (الباب الثاني) في الفرق بين ما كان من هذا النوع كلاما .
- ٢٥ ومن قبيل الكلام السؤال ، ٢٨ ومن قبيل القول الخبر .
- ٣١ ومن أقسام القول الكذب ، ٣٤ وما يخالف الكذب الصدق ، من قبيل القول الاقرار .
- ٣٥ ومن قبيل القول الشكر ، ٣٨ وما يخالف ذلك الهجو .
- ٤٠ . وما يوصف به الكلام المستقيم ، ٤٢ ومن قبيل الكلام القسم .
- ٤٣ ومن قبيل الكلام التفسير والتأويل ، ٤٤ ومن قبيل القول التحية ، ومن الكلام الخاص .
- ٤٨ ومن قبيل الكلام النجوى ، ٤٩ ومن قبيل الكلام المنازعة .
- ٥٢ (الباب الثالث) في الفرق بين الدلالة والدليل والاستدلال ، وبين النظر والتأمل ، وبين النظر والروية ، وما يجرى مع ذلك ، ٥٩ وما يجرى مع ذلك .
- ٦٠ وما يجرى مع الاستدلال القياس .
- ٦٢ (الباب الرابع) في الفرق بين أقسام العلوم وما يجرى مع ذلك من الفرق بين الادراك والوجدان ، وفي الفرق بين ما يصاد العلوم ويخالفها .
- ٦٤ وما يجرى مع هذا ، ٦٧ وما يجرى مع هذا ، ٦٨ وما يجرى مع ذلك وليس منه .
- ٧٧ الفرق بين ما يخالف العلم ويضاده .
- ٨٢ (الباب الخامس) في الفرق بين الحياة والنماء والحى والحيوان ، وبين الحياة والعيش والروح وما يخالف ذلك ، وفي الفرق بين الحياة والقدرة والاستطاعة والقوة والقدرة وما يقرب من ذلك ، والفرق بين ما يصاده ويخالفه .

(١) أشرت في آخر الكتاب إلى أن عد أبواب الكتاب في المقدمة يغنى عن الفهرس

ثم رأيت هنا متسعاً لهذا الفهرس .

- ٨٣ ومما يضاد الحياة الموت ، ٨٨ ومما يجرى مع ذلك .
- ٩٠ الفرق بين ما يضاد القدرة ويخالفها ، ٩٣ ومما يجرى مع هذا .
- ٩٤ (الباب السادس) في الفرق بين القديم والعتيق ، والباقي والدائم وما يجرى مع ذلك .
- ٩٨ (الباب السابع) في الفرق بين أقسام الارادات وما يقرب منها ، وبين أقسام ما يضادها ويخالفها ، وبين أقسام الأفعال .
- ١٠٧ ومما يخالف الاختيار المذكور في هذا الباب الاضطراب .
- ١٠٨ الفرق بين أقسام الافعال .
- ١١٤ (الباب الثامن) في الفرق بين الفرد والواحد والوحدانية وما يجرى مع ذلك ، وفي الفرق بين ما يخالفه من الكل والجمع ، وما هو من قبيل الجمع من التأليف والتصنيف والنظم والتنضيد ، والمماسمة والمجاورة ، والفرق بين ما يخالف ذلك من الفرق والفصل .
- ١٢٣ الفرق بين ما يخالف الجمع والتأليف ، ١٢٤ ومما يجرى مع هذا الباب .
- ١٢٥ (الباب التاسع) في الفرق بين المثل والشبه والعديل والنظير وما يخالف ذلك : من المختلف والمتضاد والمتنافي وما يجرى مع ذلك .
- ١٢٩ الفرق بين ما يخالف ذلك .
- ١٣٠ (الباب العاشر) في الفرق بين الجسم والجرم ، والشخص والشبح وما يقرب من ذلك .
- ١٣٢ ومما يدخل في هذا الباب ، ومما يجرى مع ذلك .
- ١٣٣ (الباب الحادي عشر) في الفرق بين الأصل والأُس ، والجنس والنوع والصنف ، وما يقرب من ذلك .
- ١٣٥ (الباب الثاني عشر) في الفرق بين القسم والحظ والنصيب وبين السخاء والجود وأقسام العطيات ، وبين الغنى والجدّة وما يخالف ذلك من الفقر والمسكنة .
- ١٤٤ ومما يوافق السخاء المذكور في الباب ، ومما يخالفه البخل .
- ١٤٥ الفرق بين ما يخالف الغنى ، ١٤٦ ومما يخالف الحظ الحرمان والحرف .
- ١٤٧ ومما يخالف النقصان الزيادة ، ١٤٨ ومما يدخل في هذا الباب .

- ١٤٨ (الباب الثالث عشر) في الفرق بين العز والشرف ، والرياسة والسودد ، وبين الملك والسلطان والدولة والتمكين والنصرة والاعانة ، وبين الكبير والعظيم والفرق بين الحكم والقضاء والقدرة والتقدير وما يجري مع ذلك .
- ١٥٤ ومما يجري مع ذلك
- ١٥٨ (الباب الرابع عشر) في الفرق بين الانعام والاحسان وبين النعمة والرحمة والرأفة والنفع والخير ، وبين الحلم والصبر ، والوقار والتؤدة وما بسبيل ذلك .
- ١٦٣ الفرق بين ما يخالف النفع والاحسان من الضر والسوء وغير ذلك مما يجري معه .
- ١٦٨ ومما يخالف ذلك .
- ١٦٩ (الباب الخامس عشر) في الفرق بين الحفظ والرعاية والحراسة وما يجري مع ذلك ، وفي الفرق بين الضمان والوكالة والزعامة وما يقرب من ذلك .
- ١٧٣ (الباب السادس عشر) في الفرق بين الهداية والصلاح والسداد ، وما يخالف ذلك من الغي والفساد وما يقرب منه .
- ١٧٤ ومما يجري مع هذا ، ١٧٦ الفرق بين ما يخالف الهداية وغيرها .
- ١٧٨ (الباب السابع عشر) في الفرق بين التكليف والاختبار ، والفتنة والتجريب ، وبين اللطف والتوفيق ، وبين اللطف والالطف وما يجري مع ذلك .
- ١٧٩ الفرق بين اللطف والتوفيق والعصمة والالطف والركة وما يجري مع ذلك .
- ١٨١ (الباب الثامن عشر) في الفرق بين الدين والملة ، والطاعة والعبادة ، والفرض والوجوب ، والحلال والمباح ، وما يجري مع ذلك .
- ١٨٨ ومما يخالف ذلك ، ١٩٤ ومما يخالف الظلم المذكور في الباب العدل .
- ١٩٤ الفرق بين ما يخالف ذلك من التوبة والاعتذار والعفو والغفران وما يجري معها .
- ١٩٦ (الباب التاسع عشر) في الفرق بين الثواب والعوض ، وبين العوض والبدل ، وبين القيمة والضمن ، والفرق بين ما يخالف الثواب من العقاب والعذاب ، والالام والوجع وما يجري مع ذلك .

- ٢٠٤ (الباب العشرون) في الفرق بين الكبير والتهيه ، والجبرية والزهو ، وبين ما يخالف ذلك من التذلل والخضوع والخشوع والهون ، وما بسبيل ذلك .
- ٢١٠ (الباب الحادي والعشرون) في الفرق بين العبث واللعب ، والهزل والمزاح ، والاستهزاء والسخرية وما يخالف ذلك .
- ٢١٢ (الباب الثاني والعشرون) في الفرق بين الحيلة والتدبير ، والسحر والشعوذة ، والمكر والكيد وما يقرب من ذلك ، وبين العجب والامر ، وما بسبيله .
- ٢١٦ (الباب الثالث والعشرون) في الفرق بين الحسن والوضاعة والبهجة ، والطهارة والنظافة ، وما يخالف ذلك من القبح والسماجة وغير ذلك .
- ٢٢٢ (الباب الرابع والعشرون) في الفرق بين الارسال والانفاذ ، وبين النبي والرسول .
- ٢٢٣ (الباب الخامس والعشرون) في الفرق بين الزمان والدهر ، والاجل والمدة ، والسنة والعام وما يجري مع ذلك .
- ٢٢٦ (الباب السادس والعشرون) في الفرق بين الناس والخلق ، والعالم والبشر ، والورى والانام وما يجري مع ذلك ، والفرق بين الجماعات وضروب القرابات ، وبين الصحبة والقرابة وما بسبيل ذلك .
- ٢٢٩ وخلاف الانسى الجنى ، ٢٣٣ الفرق بين ضروب القرابات .
- ٢٣٥ وما يجرى مع ذلك .
- ٢٣٦ (الباب السابع والعشرون) في الفرق بين الاظهار والافشاء والجهر .
- ٢٣٩ (الباب الثامن والعشرون) في الفرق بين الطلب والسؤال والروم والاقتضاء وما يجرى مع ذلك ، والفرق بين البعث والانفاذ وما يقرب منه .
- ٢٤٠ (الباب الثامن والعشرون) في الفرق بين الكتب والنسخ ، وبين المنشور والكتاب ، والدفت والصحيفة وما يقرب من ذلك .
- ٢٤٢ (الباب التاسع والعشرون) في الفرق بين غاية الشيء ومداه ، ونهايته وحده وآخره وما يجرى مع ذلك .
- ٢٤٤ (الباب الثلاثون) في الفرق بين أشياء مختلفة .

في الصفحة ١٠ السطر ١٥ (الكيف) وهي محرفة عن (الكنف) تحريفًا ظاهرًا لمن يتدبر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

الحمد لله القائم بالقسط المالك للقبض والبسط الذى لا اراد لما يقضيه
ولا دافع لما يمضيه . أحمده على نعمه التى لا يحصى عددها ولا ينقطع مددها،
وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له شهادة تزلف إليه وتكسب الخطوة
لديه ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المبعوث بالرحمة المختار لهداية الأمة أرسله
رافعاً لأعلام الحق صلى الله عليه وعلى آله مصاييح الخلق .
ثم إنى مارأيت نوعاً من العلوم وفناً من الآداب إلا وقد صنف فيه كتب
تجمع أطرافه وتنظم أحسنه إلال الكلام فى الفرق بين معان تقاربت حتى أشكل
الفرق بينها نحو العلم والمعرفة، والفطنة والذكاء ، والارادة والمشية، والغضب
والسخط، والخطأ والغلط، والسكال والتمام، والحسن والجمال، والفصل والفرق،
والسبب والآلة، والعام والسنة ، والزمان والمدة ، وما شا كل ذلك فانى مارأيت
فى الفرق بين هذه المعانى وأشباهاها كتاباً يكفى الطالب ويقنع الراغب مع كثرة
منافعه فيما يؤدى إلى المعرفة بوجوه الكلام والوقوف على حقائق معانيه
والوصول إلى الغرض فيه فعملت كتابى هذا مشتملاً على ما تقع الكفاية به
من غير إطالة ولا تقصير وجعلت كلامى فيه على ما يعرض منه فى كتاب الله
وما يجرى فى ألفاظ الفقهاء والمتكلمين وسائر محاورات الناس . وتركت الغريب
الذى يقل تداوله ليكون الكتاب قصداً بين العالى والمنحط وخير الأمور أوسطها .

وفرقت ما أردت تضمينه إياه من ذلك في ثلاثين باباً :

(الباب الأول) في الإبانة عن كون اختلاف العبارات موجبا لاختلاف المعاني في كل لغة، والقول في البيان عن معرفة الفروق والدلالة عليها .

(الباب الثاني) في الفرق بين ما كان من هذا النوع كلاماً .

(الباب الثالث) في الفرق بين الدليل والدلالة والاستدلال والنظر والتأمل .

(الباب الرابع) في الفرق بين أقسام العلوم وما يجري مع ذلك من الفرق بين الإدراك والوجدان وفي الفرق بين ما يخالف العلوم ويضادها .

(الباب الخامس) في الفرق بين الحياة وما يقرب منها في اللفظ والمعنى وما يخالفها ويضادها والفرق بين القدرة وما يخالفها ويناقضها والفرق بين الصحة والسلامة وما يجري مع ذلك .

(الباب السادس) في الفرق بين القديم والعتيق والباقي والدائم وما يجري مع ذلك .

(الباب السابع) في الفرق بين أقسام الإرادات وأضدادها والفرق بين أقسام الأفعال .

(الباب الثامن) في الفرق بين الفرد والواحد والوحدة والوحدانية وما بسبيل ذلك وما يخالفه من الفرق بين الكل والجمع وما هو من قبيل الجمع من التأليف والتصنيف والتنظيم والتنضيد والفرق بين المماسمة والمجازرة وما يخالف ذلك من الفرق بين الفصل والفرق .

(الباب التاسع) في الفرق بين الشبه والشبه والعديل والنظير والفرق بين ما يخالف ذلك من المتناقض والمتضاد وما يجري معه .

(الباب العاشر) في الفرق بين الجسم والجرم والشخص والشبح وما يجري مع ذلك .

(الباب الحادي عشر) في الفرق بين الجنس والنوع والضرب والصنف والأصل والآس وما بسبيل ذلك .

(الباب الثاني عشر) في الفرق بين القسم والحظ والرزق والنصيب وبين السخاء والجود وبين أقسام العطيات وبين الغنى والجدة وما يخالف الغنى من الفقر والاملاق وما بسبيله وما يخالف الحظ من الحرمان والحرف .

الباب الثالث عشر : في الفرق بين العز والشرف والرياسة والسؤدد ، وبين الملك والسلطان والدولة والتمكين ، وبين النصر والاعانة ، وبين الكبير والعظيم والكبر والكبرياء وبين الحكم والقضاء ، والقدر والتقدير وما يجري مع ذلك .
الباب الرابع عشر : في الفرق بين النعمة والرحمة والاحسان والانعام ، وبين الحلم والامهال . والصبر والاحتمال . والوقار والسؤدد وما بسبيل ذلك .

الباب الخامس عشر : في الفرق بين الحفظ والرعاية والحراسة والحماية ، والفرق بين الرقيب والمهيمن ، وبين الوكيل والضمنين وما يجري مع ذلك .
الباب السادس عشر : في الفرق بين الهداية والرشد والصلاح والسداد وما يخالف ذلك من الغي والفساد .

الباب السابع عشر : في الفرق بين التكليف والاختبار والابتلاء والفتنة وبين اللطف والتوفيق واللفظ واللفظ .

الباب الثامن عشر : في الفرق بين الدين والملة . والطاعة والعبادة . والفرض والوجوب ، والمباح والحلال وما يخالف ذلك من اقسام المعاصي ، والفرق بين التوبة والاعتذار وما يجري مع ذلك .

الباب التاسع عشر : في الفرق بين الثواب والعوض والتفضل . وبين العوض والبدل . وبين القيمة والتمن والفرق بين ما يخالف ذلك من العذاب والعقاب . والالم والوجع . والخوف والخشية . والوجل والحياء والخجل وما يخالف ذلك من الرجاء والطمع واليأس والقنوط .

الباب العشرون : في الفرق بين الكبر والتهيه والجبرية وما يخالف ذلك من الخضوع والخشوع وما بسبيلها .

الباب الحادي والعشرون : في الفرق بين العبث واللعب ، والهزل والمزاح والاستهزاء والسخرية وما بسبيل ذلك .

الباب الثاني والعشرون : في الفرق بين الخدمة والحيلة والمكر والكيد

وما يقرب من ذلك .

الباب الثالث والعشرون : في الفرق بين الوضاعة والحسن والقسامة والبهجة وبين السرور والفرح وما بسبيل ذلك .

الباب الرابع والعشرون : في الفرق بين الزمان والدهر والامد والمدة وما يجري مع ذلك .

الباب الخامس والعشرون : في الفرق بين ضروب القرابات وبين المصاحبة والمقاربة وما يقرب من ذلك .

الباب السادس والعشرون : في الفرق بين الاظهار والجهر وما بسبيل ذلك وما يخالفه من الفرق بين السكتمان والاختفاء والستر والحجاب وما يقرب من ذلك .
الباب السابع والعشرون : في الفرق بين البعث والارسال والانتفاذ وبين النبي والرسول .

الباب الثامن والعشرون : في الفرق بين الكتب والنسخ وبين المنشور والكتاب وبين الكتاب والدفتري والصحيفة .

الباب التاسع والعشرون : في الفرق بين نهاية الشيء وآخره وغايته وبين الجانب والكيف وما يجري مع ذلك .

الباب الثلاثون : في الفرق بين أشياء مختلفة .

والرغبة الى الله في التوفيق للصواب فيما اضمنه هذه الابواب ثم في جميع ما أتصرف فيه من القول والفعل ان شاء الله تعالى .

(الباب الاول)

في الابانة عن كون اختلاف العبارات والاسماء موجباً لاختلاف المعاني في كل لغة . والقول في الدلالة على الفروق بينها

قال الشيخ أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل رحمه الله تعالى : الشاهد على

أن اختلاف العبارات والاسماء يوجب اختلاف المعاني ان الاسم كلمة تدل على معنى دلالة الاشارة واذا اشير الى الشئ مرة واحدة فعرف فالاشارة اليه ثانية وثالثة غير مفيدة وواضع اللغة حكيم لا يأتي فيها بما لا يفيد فأن اشير منه في الثاني والثالث الى خلاف ما اشير اليه في الاول كان ذلك صوابا فهذا يدل على أن كل اسمين مجريان على معنى من المعاني وعين من الاعيان في لغة واحدة فأن كل واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر والا لكان الثاني فضلا لا يحتاج اليه. وإلى هذا ذهب المحققون من العلماء واليه أشار المبرد في تفسير قوله تعالى (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) قال فعطف شرعة على منهاج لأن الشرعة لا أول الشئ والمنهاج لمعظمه ومتسعه. واستشهد على ذلك بقولهم شرع فلان في كذا إذا ابتدأه وأنهج البلى في الثوب اذا اتسع فيه. قال ويعطف الشئ على الشئ وان كانا يرجعان الى شئ واحد اذا كان في أحدهما خلاف للآخر فأما إذا أريد بالثاني ما أريد بالاول فعطف أحدهما على الآخر خطأ لا تقول جاءني زيد وأبو عبد الله إذا كان زيد هو أبو عبد الله ولكن مثل قوله :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نسب
وذلك أن المال اذا لم يقيد فانما يعنى به الصامت كذا قال ، والنسب ما ينسب ويثبت من العقارات، وكذلك قول الخطيئة :

ألا حبذا هند وأرض بها هند وهندأت من دونها النأي والبعد
وذلك أن النأي يكون لما ذهب عنك الى حيث بلغ وأدنى ذلك يقال له نأي. والبعد تحقيق التروح والذهاب الى الموضع السحيق. والتقدير أتى من دونها النأي الذي يكون أول البعد والبعد الذي يكاد يبلغ الغاية. قال أبو هلال رحمه الله والذي قلناه ههنا في العطف يدل على أن جميع ما جاء في القرآن وعن العرب من لفظين جاريتين مجرى ما ذكرنا من العقل واللب والمعرفة والعلم والكسب والجرح والعمل والفعل معطوفا أحدهما على الآخر فانما جاز هذا فيهما لما بينهما من

الفرق في المعنى ولولا ذلك لم يجوز عطف زيد على أبي عبد الله اذ كان هو هو ، قال أبو هلال رحمه الله : ومعلوم أن من حق المعطوف أن يتناول غير المعطوف عليه ليصح عطف ما عطف به عليه إلا اذا علم أن الثاني ذكر تفخيماً وأفرد عما قبله تعظيماً نحو عطف جبريل وميكائيل على الملائكة في قوله تعالى (من كان عدواً لله وملائكته ورسله وجبريل وميكائيل) (١) وقال بعض النحويين لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين مختلفين حتى تضاف (٢) علامة لكل واحد منهما فأن لم يكن فيه لذلك علامة اشكل وألبس على المخاطب وليس من الحكمة وضع الأدلة المشككة إلا أن يدفع إلى ذلك ضرورة أو علة ولا يجيء في الكلام غير ذلك إلا ما شذو قل . وكما لا يجوز أن يدل اللفظ الواحد على معنيين فكذلك لا يجوز أن يكون اللفظان يدلان على معنى واحد لأن في ذلك تكثيراً للغة بما لا فائدة فيه .

قال : ولا يجوز أن يكون فعل وأفعل بمعنى واحد كما لا يكونان على بناء واحد إلا أن يجيء ذلك في لغتين فأما في لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما ظن كثير من النحويين واللغويين وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها وما في نفوسها من معانيها المختلفة وعلى ما جرت به عاداتها وتعارفها ولم يعرف السامعون تلك العلل والفروق فظنوا ما ظنوه من ذلك وتأولوا على العرب ما لا يجوز في الحكم (٣) وقال المحققون من أهل العربية لا يجوز أن يختلف الحركتان في الكلمتين ومعناهما واحد قالوا فإذا كان ارجل عدة للشيء قيل فيه مفعول مثل مرحم ومحرب وإذا كان قوياً على الفعل قيل فعول مثل صبور وشكور وإذا فعل الفعل وقتاً بعد وقت قيل فعال مثل علام وصبار . وإذا كان ذلك عادة له قيل مفعال .

(١) في التيمورية « ميكائيل » وهي قراءة

(٢) في النسخ « تضامه » مكان تضاف (٣) في التيمورية (الحكمة)

مثل معوان ومعطاء ومهداء . ومن لا يتحقق المعاني يظن أن ذلك كله يفيد
المبالغة فقط وليس الامر كذلك بل هي مع افادتها المبالغة تفيد المعاني التي
ذكرناها . وكذلك قولنا فعلت يفيد خلاف ما يفيد افعلت في جميع الكلام
إلا ما كان من ذلك لغتين فقولك : سقيت الرجل يفيد أنك اعطيته ما يشربه
أو صببت ذلك في حلقه . وأسقيته يفيد أنك جعلت له سقيا أو حظاً من الماء . وقولك
شرقت الشمس يفيد خلاف غربت وأشرقت يفيد أنها صارت ذات اشراق . ورعدت
السماء أتت برعد وارعنت صارت ذات رعد فأما قول بعض أهل اللغة أن الشعر
والشعر ١ والنهر والنهر ٢ بمعنى واحد فأن ذلك لغتان . وإذا كان اختلاف الحركات يوجب
اختلاف المعاني فاختلاف المعاني أنفسيها أولى أن يكون كذلك . ولهذا المعنى أيضاً قال
المحققون من أهل العربية ان حروف الجر لا تتعاقب . حتي قال ابن درستويه
في جواز تعاقبها ابطال حقيقة اللغة وافساد الحكمة فيها والقول بخلاف
ما يوجبه العقل والقياس . قال ابو هلال رحمه الله وذلك أنها اذا تعاقبت خرجت
عن حقائقها ووقع كل واحد منهما بمعنى الآخر فأوجب ذلك أن يكون لفظان
مختلفان لهما معنى واحد فأبى المحققون أن يقولوا بذلك وقال به من لا يتحقق
المعاني ، ولعل قائل يقول إن امتناعك من أن يكون للفظين المختلفين
معنى واحد رد على جميع أهل اللغة لأنهم إذا ارادوا أن يفسروا اللب قلوا
هو العقل . أو الجر ح قالوا هو الكسب . أو السكب قالوا هو الصب ، وهذا يدل على أن
اللب والعقل عندهم سواء وكذلك الجر ح والكسب والسكب والصب وما شبه ذلك ،
قلنا ونحن أيضاً كذلك نقول إلا أنا نذهب الى أن قولنا اللب وان كان هو العقل
فانه يفيد خلاف ما يفيد قولنا العقل . ومثل ذلك القول وان كان هو الكلام والكلام
هو القول فأن كل واحد منهما يفيد بخلاف ما يفيده الآخر . وكذلك المؤمن وان

(١) الاولى بفتح العين والثانية بسكونها .

(٢) الاولى بفتح الهاء والثانية بسكونها .

كان هو المستحق للثواب فأن قولنا مستحق للثواب يفيد خلاف ما يفيد قولنا مؤمن . وكذلك جميع ما في هذا الباب ؛ ولهذا المعنى قال المبرد الفرق بين ابصرته وبصرت به على اجتماعهما في الفائدة أن بصرت به معناه أنك صرت بصيرا بموضعه وفعلت أي انتقلت إلى هذا الحال . وأما ابصرته فقد يجوز أن يكون مرة ويكون لاكثر من ذلك . وكذلك أدخلته ودخلت به فإذا قلت أدخلته جاز أن تدخله وأنت معه وجاز ألا تكون معه . ودخلت به اخبار بأن الدخول لك وهو معك بسببك . وحاجتنا إلى الاختصار تلزمنا الاقتصار في تأييد هذا المذهب على ما ذكرناه وفيه كفاية .

فأما ما يعرف به الفرق بين هذه المعاني وأشباهاها فاشياء كثيرة منها اختلاف ما يستعمل عليه اللفظان اللذان يراد الفرق بين معنييهما . ومنها اعتبار صفات المعنيين اللذين يطلب الفرق بينهما . ومنها اعتبار ما يؤول إليه المعنيان . ومنها اعتبار الحروف التي تعدى بها الافعال . ومنها اعتبار النقيض . ومنها اعتبار الاشتقاق . ومنها ما يوجبه صيغة اللفظ من الفرق بينه وبين ما يقاربه . ومنها اعتبار حقيقة اللفظين أو أحدهما في أصل اللغة .

فأما الفرق الذي يعرف من جهة ما تستعمل عليه الكلمتان فكالفرق بين العلم والمعرفة وذلك أن العلم يتعدى إلى مفعولين والمعرفة تتعدى إلى مفعول واحد فتصرفهما على هذا الوجه واستعمال أهل اللغة إياها عليه يدل على الفرق بينهما في المعنى وهو أن لفظ المعرفة يفيد تمييز المعلوم من غيره ولفظ العلم لا يفيد ذلك إلا بضرب آخر من التخصيص في ذكر المعلوم . وسنتكلم في ذلك بما فيه كفاية إذا انتهينا إلى موضعه .

وأما الفرق الذي يعرف من جهة صفات المعنيين فكالفرق بين الحلم والامهال وذلك أن الحلم لا يكون إلا حسنا والامهال يكون حسنا وقبيحا . وسنبين ذلك في موضعه إن شاء الله .

وأما الفرق الذي يعرف من جهة اعتبار ما يؤول اليه المعنيان فكالفرق بين المزاح والاستهزاء وذلك أن المزاح لا يقتضي تحقير الممازح ولا اعتقاد ذلك فيه. ألا ترى أن التابع يمازح المتبوع من الرؤساء والملوك فلا يدل ذلك منه على تحقيرهم ولا اعتقاد تحقيرهم ولكن يدل على استئناسه بهم. والاستهزاء يقتضي تحقير المستهزأ به فظهر الفرق بين المعنيين بتباين ما دلال عليه وأوجباه.

وأما الفرق الذي يعلم من جهة الحروف التي تعدى بها الأفعال فكالفرق بين العفو والغفران ذلك أنك تقول عفوت عنه فيقتضي ذلك أنك محوت الذم والعقاب عنه وتقول غفرت له فيقتضي ذلك أنك سترت له ذنبه ولم تفضحه به. وبيان هذا يجيء في باب ان شاء الله.

وأما الفرق الذي يعرف من جهة اعتبار النقيض فكالفرق بين الحفظ والرعاية وذلك أن نقيض الحفظ الإضاعة ونقيض الرعاية الإهمال ولهذا يقال للهاشية إذا لم يكن لها راع همل. والإهمال ما يؤدي إلى الإضاعة فعلى هذا يكون الحفظ صرف المكاره عن الشيء ثملا يهلك والرعاية فعل السبب الذي يصرف به المكاره عنه. وسنشرح هذا في موضعه إن شاء الله. ولو لم يعتبر في الفرق بين هاتين الكلمتين وما بسبيلهما النقيض لصعب معرفة الفرق بين ذلك. وأما الفرق الذي يعرف من جهة الاشتقاق فكالفرق بين السياسة والتدبير وذلك أن السياسة هي النظر في الدقيق من أمور السوس مشتقة من السوس هذا الحيوان المعروف ولهذا لا يوصف الله تعالى بالسياسة لأن الأمور لا تدق عنه. والتدبير مشتق من الدبر ودر كل شيء آخره. وأدبار الأمور عواقبها. فالتدبير آخر الأمور وسوقها إلى ما يصلح به أدبارها أي عواقبها ولهذا قيل للتدبير المستمر سياسة وذلك أن التدبير إذا كثر واستمر عرض فيه ما يحتاج إلى دقة النظر فهو راجع إلى الأول. وكالفرق بين التلاوة والقراءة وذلك أن

التلاوة لا تكون في الكلمة الواحدة . والقراءة تكون فيها تقول قرأ فلان اسمه ولا تقول تلا اسمه . وذلك أن أصل التلاوة من قولك تلا الشيء يتلوه إذا تبعه فإذا لم تكن الكلمة تتبع اختها لم تستعمل فيها التلاوة وتستعمل فيها القراءة لأن القراءة اسم لجنس هذا الفعل .

وأما الفرق الذي توجه به صيغة اللفظ فكأن الفرق بين الاستفهام والسؤال وذلك أن الاستفهام لا يكون إلا لما يجمله المستفهم أو يشك فيه لأن المستفهم طالب لأن يفهم وقد يجوز أن يسأل فيه السائل عما يعلم وعما لا يعلم فصيغة الاستفهام وهو استفعال والاستفعال للطلب ينبي عن الفرق بينه وبين السؤال . وكذلك كل ما اختلفت صيغته من الأسماء والأفعال فعنايه مختلف مثل الضعف والضعف (١) والجهد والجهد وغير ذلك مما يجري مجراه .

وأما الفرق الذي يعرف من جهة اعتبار أصل اللفظ في اللغة وحقيقته فيها فكأن الفرق بين الحنين والاشتياق وذلك أن أصل الحنين في اللغة هو صوت من أصوات الأبل تحدثها إذا اشتاقت إلى أوطانها ثم كثر ذلك حتى أجرى اسم كل واحد منهما على الآخر كما يجري على السبب وعلى المسبب اسم السبب (٢) فإذا اعتبرت هذه المعاني وما شاكلها في الكلمتين ولم يتبين (٣) لك الفرق بين معنييهما فاعلم أنهما من لغتين مثل القدر بالبصرية والبرمة بالمشكية ومثل قولنا الله بالعربية وآزر بالفارسية .

وهذه جملة إذا اعتمدتها أوصلتك إلى بغيتك من هذا الباب إن شاء الله .

(١) الأولى بفتح الضاد والثانية بضمها .

(٢) في التيمورية (كما يجري على السبب اسم المسبب وعلى المسبب

اسم السبب) (٣) في التيمورية « ولم يستبين » .

(الباب الثاني)

في الفرق بين ما كان من هذا النوع كلاماً

فمن الكلام الاسم والتسمية واللقب والصفة. فالفرق بين الاسم والتسمية والاسم واللقب أن الاسم فيما قال ابن السراج ما دل على معنى مفرد شخصاً كان أو غير شخص. وفيما قال أبو الحسن علي بن عيسى رحمه الله كلمة تدل على معنى دلالة الإشارة واشتقاقه من السمو وذلك أنه كالعلم ينصب ليدل على صاحبه. وقال أبو العلاء المازني رحمه الله الاسم قول دال على المسمى غير مقتض لزمان من حيث هو اسم. والفعل ما اقتضى زماناً أو تقديره من حيث هو فعل. قال والاسم اسمان اسم محض وهو قول دال دلالة الإشارة واسم صفة وهو قول دال دلالة الافادة. وقال علي بن عيسى التسمية تعليق الاسم بالمعنى على جهة الابتداء. وقال أبو العلاء اللقب ما غلب على المسمى من اسم علم بعد اسمه الاول فقولنا زيد ليس بلقب لانه اصل فلا لقب الا علم وقد يكون علم ليس بلقب . وقال النحويون : الاسم الاول هو الاسم المستحق بالصورة مثل رجل وظي وحائط وحمار. وزيد هو اسم ثان . واللقب ما غلب على المسمى من اسم ثالث . واما النبز فان المبرد قال هو اللقب الثابت قال والمنابزة الاشاعة باللقب يقال لبنى فلان نبز يعرفون به اذا كان لهم لقب ذائع (١) شائع ومنه قوله تعالى (ولا تنابزوا باللقاب) وكان هذا من أمر الجاهلية فنهى الله تعالى عنه. وقيل النبز ذكر اللقب يقال نبز ونزب كما يقال جذب وجبذ وقالوا في تفسير الآية هو ان يقول للمسلم يا يهودى او يا نصرانى فينسبه الى ماتاب منه .

(الفرق بين الاسم والصفة)

ان الصفة ما كان من الاسماء مخصصاً مفيداً مثل زيد الظريف وعمر العاقل وليس الاسم

(١) في الاصل « واقع » مكان « ذائع » ولعابها تصحيف .

كذلك فكل صفة اسم وليس كل اسم صفة والصفة تابعة للاسم في اعرابه
وليس كذلك الاسم من حيث هو اسم ويقع الكذب والصدق في الصفة لاقتضاها
الفوائد ولا يقع ذلك في الاسم واللقب فالقائل للاسود أبيض على الصفة كاذب
وعلى اللقب غير كاذب ، والصحيح من الكلام ضربان أحدهما يفيد فائدة
الإشارة فقط وهو الاسم العلم واللقب وهو ما صح تبديله واللغة مجالها كزيد
وعمر ولا نك لو سميت زيدا عمرالم تتغير اللغة .

والثاني ينقسم أقساما فمنها ما يفيد إبانة موصوف من موصوف كعالم وحى .
ومنها ما يبين نوعا من نوع كقولنا لون وكون واعتقادوارادة . ومنها ما يبين
جنسا من جنس كقولنا جوهر وسواد وقولنا شيء يقع على ما يعلم وان لم
يفد أنه يعلم .

الفرق بين الصفة والنعته

أن النعت فيما حكى ابو العلاء رحمه الله لما يتغير من الصفات . والصفة لما
يتغير ولما لا يتغير فالصفة أعم من النعت . قال فعلى هذا يصح أن
ينعت الله تعالى بأوصافه لفعله لأنه يفعل ولا يفعل . ولا ينعت بأوصافه
لذاته اذ لا يجوز أن يتغير . ولم يستدل على صحة ما قلناه من ذلك بشيء
والذى عندي أن النعت هو ما يظهر من الصفات ويشتهر ولهذا قالوا هذا نعت
الخليفة كمثل قولهم الامين والمأمون والرشيد . وقالوا أول من ذكر نعته
على المنبر الامين ولم يقولوا صفته وان كان قولهم الامين صفة له عندهم لأن
النعت يفيد من المعاني التي ذكرناها مالا تفيد الصفة ثم قد تتداخل الصفة
والنعت فيقع كل واحد منهما موضع الآخر لتقارب معنهما ويجوز أن يقال
الصفة لغة والنعت لغة أخرى ولا فرق بينهما في المعنى . والدليل على ذلك أن
أهل البصرة من النحاة يقولون الصفة وأهل الكوفة يقولون النعت ولا يفرقون
بينهما فأما قولهم نعت الخليفة فقد غلب على ذلك كما يغلب بعض الصفات على بعض .

الموصوفين بغير معنى يخصه فيجري مجرى اللقب في الرفع ثم كثر استعمال كل واحد منهما في موضع الآخر .

(الفرق بين الصفة والحال)

أن الصفة تفرق بين اسمين مشتركين في اللفظ . والحال زيادة في الفائدة والخبر . قال المبرد اذا قلت جاءني عبد الله وقصدت الى زيد فخفت أن يعرف السامع جماعة أو اثنين كل واحد عبد الله أو زيد قلت الراكب أو الطويل أو العاقل وما أشبه ذلك من الصفات لتفضل بين من تعني وبين من خفت أن يلبس به كأنك قلت جاءني زيد المعروف بالركوب أو المعروف بالطول فأن لم ترد هذا ولكن أردت الاخبار عن الحال التي وقع فيها مجيئه قلت جاءني زيد راكباً أو ماشياً فجئت بعده بذكره لا يكون نعمتاً له لانه معرفة وانما أردت أن مجيئه وقع في هذه الحال ولم ترد جاءني زيد المعروف بالركوب فأن ادخلت الالف واللام صارت صفة للاسم المعروف وفرق بينه وبينه .

(الفرق بين الوصف والصفة)

أن الوصف مصدر والصفة فعلة . وفعلة تقصت فصيل صفة واصليها وصفة فهي أخص من الوصف لأن الوصف اسم جنس يقع على كثيره وقليله والصفة ضرب من الوصف مثل الجلوسة والمشيية وهي هيئة الجالس والماشي . ولهذا أجريت الصفات على المعاني ففيل العفاف والحياء من صفات المؤمن ولا يقال أوصافه بهذا المعنى لأن الوصف لا يكون الا تولا والصفة أجريت مجرى الهيئة وإن لم تكن بها ففيل للمعاني نحو العلم والقدرة صفات لأن الموصوف بها يعقل عليها كما ترى صاحب الهيئة على هيئته وتقول هو على صفة كذا وهذه صفتك كما تقول هذه حليتك ولا تقول هذا وضفك الا أن يعنى به وصفه للمشي .

(الفرق بين التحلية والصفحة)

أن التحلية في الأصل فعل المحلى وهو تركيب الحلية على الشيء مثل السيف وغيره. وليس هي من قبيل القول. واستعملها في غير القول مجاز وهو أنه قد جعل ما يعبر عنه بالصفة صفة كما أن الحقيقة من قبيل القول. ثم جعل ما يعبر عنه بالحقيقة حقيقة وهو الذات إلا أنه كثر به الاستعمال حتى صار كالحقيقة.

(الفرق بين الاسم والحد)

أن الحد يوجب المعرفة بالمحدود من غير الوجه المذكور في المسألة عنه فيجمع للسائل المعرفة من وجهين. وفرق آخر وهو أنه قد يكون في الأسماء مشترك وغير مشترك مما يقع الالتباس فيه بين المتجادلين فإذا توافقا على الحد زال ذلك. وفرق آخر وهو أنه قد يكون مما يقع عليه الاسم ما هو مشكل فإذا جاء الحد زال ذلك. مثاله قول النحويين الاسم والفعل والحرف. وفي ذلك أشكال. فإذا جاء الحد أبان. وفرق آخر وهو أن الاسم يستعمل على وجه الاستعارة والحقيقة فإذا جاء الحد بين ذلك وميزه.

(الفرق بين الحد والحقيقة)

أن الحد ما أبان الشيء وفصله من أقرب الأشياء بحيث منع من مخالطة غيره له وأصله في العربية المنع. والحقيقة ما وضع من القول موضعه في أصل اللغة والشاهد أنها مقتضية المجاز وليس المجاز الاقولا فلا يجوز أن يكون ما يناقضه الاقولا. ومثل ذلك الصدق لما كان قولا كان نقيضه وهو الكذب قولا ثم يسمى ما يعبر عنه بالحقيقة وهو الذات حقيقة مجازا فهي على الوجهين مفارقة للحد مفارقة بينة. والفرق بينهما أيضا أن الحد لا يكون إلا لما له غير يجمعه وإياه جنس قد فصل بالحد بينه وبينه. والحقيقة تكون كذلك ولما ليس له غير كقولنا شيء

والشيء لا حد له من حيث هو شيء وذلك ان الحد هو المانع للمحدود من الاختلاط بغيره والشيء لا غير له ولو كان له غير لما كان شيئاً كما أن غير اللون ليس بلون فتقول ما حقيقة الشيء ولا تقول ما حد الشيء . و الفرق آخر وهو أن العلم بالحد هو علم به وبما يميزه والعلم بالحقيقة علم بذاته .

(الفرق بين الحد والرسم)

أن الحد اتم ما يكون من البيان عن المحدود . والرسم مثل السمة يخبر به حيث يعسر التحديد . ولا بد للحد من الاشعار بالأصل اذا أمكن ذلك فيه والرسم غير محتاج الى ذلك . وأصل الرسم في اللغة العلامة ومنه رسوم الديار . و الفرق المنطقيون بين الرسم والحد فقالوا الحد مأخوذ من طبيعة الشيء والرسم من اعراضه .

(الفرق بين قولنا ما حده وبين قولنا ما هو)

أن قولنا ما هو يكون سؤالاً عن الحد كقولك ما الجسم وسؤالاً عن الرسم كقولك ما الشيء وذلك أن الشيء لا يحد على ما ذكرنا وانما يرسم بقولنا إن الذي يصح أن يعلم ويذكر ويخبر عنه . وسؤالاً عن الجنس كقولك ما الدنيا وسؤالاً عن التفسير اللغوي كقولك ما القطر فتقول النحاس وما القطر فتقول العود . وليس كذلك قولنا ما حده لأن ذلك يبين الاختصاص من وجه من هذه الوجوه .

(الفرق بين الحقيقة والذات)

انه لم يعرف الشيء من لم يعرف ذاته . وقد يعرف ذاته من لم يعرف حقيقته . والحقيقة ايضاً من قبيل القول على ما ذكرنا وليست الذات كذلك والحقيقة عند العرب ما يجب على الانسان حفظه يقولون هو حامى الحقيقة وفلان لا يحمي حقيقته .

(الفرق بين الحقيقة والحق)

ان الحقيقة ما وضع من القول موضعه في اصل اللغة حسناً كان أو

قبيحا والحق ما وضع موضعه من الحكمة فلا يكون الا حسنا وانما شملها
باسم التحقيق لاشتراكهما في وضع الشيء منهما موضعه من اللغة والحكمة .

(الفرق بين الحقيقة والمعنى)

ان المعنى هو القصد الذي يقع به القول على وجه دون وجه وقد يكون معنى الكلام
في اللغة ما تعلق به القصد . والحقيقة ما وضع من القول موضعه منها على ما
ذكرنا يقال عنيته أعنيه معنى . والمفعل يكون مصدرا ومكانا وهو ههنا مصدر
ومثله قولك دخلت مدخلا حسنا أى دخولا حسنا . ولهذا قال أبو علي
رحمة الله عليه إن المعنى هو القصد الى ما يقصد اليه من القول فجعل المعنى القصد لا نه
مصدر . قال ولا يوصف الله تعالى بأنه معنى لأن المعنى هو قصد قلوبنا الى ما
نقصد اليه من القول والمقصود هو المعنى والله تعالى هو المعنى وليس بمعنى
وحقيقة هذا الكلام أن يكون ذكر الله هو المعنى والقصد اليه هو المعنى اذا
كان المقصود في الحقيقة حادث . وقولهم عنيت بكلامي زيدا كقولك اردته
بكلامي ولا يجوز أن يكون زيد في الحقيقة مراداً مع وجوده فدل ذلك على انه
عن ذكره وأريد الخبر عنه دون نفسه . والمعنى مقصور على القول دون ما
يقصد . الا ترى أنك تقول معنى قولك كذا ولا تقول معنى حركتك كذا ثم
توسع فيه فقليل ليس لدخولك الى فلان معنى والمراد انه ليس له فائدة تقصد
ذكرها بالقول . وتوسع في الحقيقة ما لم يتوسع في المعنى فقليل لاشيء الا وله حقيقة
ولا يقال لا شيء الا وله معنى . ويقولون حقيقة الحركة كذا ولا يقولون معنى
الحركة كذا هذا على انهم سمو الاجسام والاعراض معاني الا أن ذلك توسع والتوسع
يلزم موضعه المستعمل فيه ولا يتعداه .

(الفرق بين المعنى والموصوف)

أن قولنا موصوف يحىء مطلقاً وقولنا معنى لا يحىء إلا مقيداً تقول هذا

الشيء موصوف ولا تقول معنى حتى تقول معنى بهذا القول وبهذا الكلام و ذلك
أن وصفت تتعدى الى مفعول واحد بنفسه كضربت تقول وصفت زيدا كما تقول
ضربت زيدا فان أردت زيادة فائدة عديته بحرف فقلت وصفته بكذا كما تقول
ضربته بعصا أو بسيف. وعنيت يتعدى الى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بالحرف
تقول عنيت زيدا بكذا فالفائدة في قولك بكذا فهو كالشيء الذي لا بد منه
فلهذا يقيّد المعنى ويطلق الموصوف.

(الفرق بين الغرض والمعنى)

أن المعنى المقصد الذي يقع به القول على وجه دون وجه على ما
ذكرنا . والكلام لا يترتب في الاخبار والاستخبار وغير ذلك الا
بالقصد فلو قال قائل محمد رسول الله ويريد محمد بن جعفر كان ذلك باطلا
ولو اراد محمد بن عبد الله عليه السلام كان حقاً أو قال زيد في الدار يريد بزيد تمثيل
الذخويين لم يكن مخبراً. والغرض هو المقصود بالقول أو الفعل باضمار مقدمة
ولهذا لا يستعمل في الله تعالى غرضي بهذا الكلام كذا اي هو مقصودي به
وسمى غرضاً تشبيهاً بالغرض الذي يقصده الرامي بسهمه وهو الهدف وتقول
معنى قول الله كذا لأن الغرض هو المقصود وليس للقول مقصود فأن قلت
ليس للقول قصد ايضاً قلنا هو مجاز والمجاز يلزم موضعه ولا يجوز القياس
عليه فتقول غرض قول الله كما تقول معنى قول الله قياساً . والغرض ايضاً يقتضي
أن يكون باضمار مقدمة والصفة بالاضمار لا يجوز على الله تعالى ويجوز أن يقال
الغرض المعتمد الذي يظهر وجه الحاجة اليه ولهذا لا يوصف الله تعالى
به لأن الوصف بالحاجة لا يلحقه .

(الفرق بين الكلام والتكليم)

أن التكليم تعليل الكلام بالمخاطب فهو أخص من الكلام وذلك أنه

ليس كل كلام خطابا للغير فاذا جعلت الكلام في موضع المصدر فلا فرق بينه وبين التكليم وذلك أن قولك كلمته كلاما وكلمته تكليما سواء وأما قولنا فلان يخاطب نفسه ويكلم نفسه فيجاز وتشبيهه بمن يكلم غيره ولهذا قلنا إن القديم لو كان متكلمًا فيما لم يزل لكان ذلك صفة نقص لأنه كان تكلم ولا مكلم وكان كلامه أيضا يكون اخبارا عما لم يوجد فيكون كذبا .

(الفرق بين المتكلم والكلماتي)

أن المتكلم هو فاعل الكلام ثم استعمل في القاص ومن يجري مجراه من أهل الجدل على وجه الصناعة . والكلماتي ألحقت به الزوائد للمبالغة ومثله الشعراني . والصفة به تلحق الذرب اللسان المقتدر على الكلام القوى على الاحتجاج ولا يوصف الله تعالى به لأن الصفة بالذراية لا تلحقه .

(الفرق بين الكلمة والعبارة)

أن الكلمة الواحدة من جملة الكلام ثم سميت القصيدة كلمة لأنها واحدة من جملة القصائد . والعبارة عن الشيء هي الخبر عنه بما هو عليه من غير زيادة ولا نقصان الا ترى أنه لو سئل عن الجسم فقل هو الطويل العريض العميق المانع لم يكن ذلك عبارة عن الجسم لزيادة المانع في صفته ولو قيل هو الطويل العريض لم يكن ذلك عبارة عنه أيضا لنقصان العمق من حده . ويقال فلان يعبر عن فلان اذا كان يؤدي معاني كلامه على وجهها من غير زيادة فيها ولا نقصان منها واذا زاد فيها أو نقص منها لم يكن معبرا عنه . وقيل العبارة من قولك عبرت الدنانير وإنما يعبر ليعرف مقدار وزنها فيرتفع الاشكال في صفتها بالزيادة والنقصان . وسميت العبارة عبارة لأنها تعبر المعنى الى المخاطب ، والتعبير وزن الدنانير لأنها تعبر به من حال المقدار الى ظهره . والعبرة الدمعة المترددة في العين لعبورها من احد

الجانبيين إلى الآخر ، والعبرة الآية التي يعبر بها من منزلة الجهل إلى العلم ، والتعبير تفسير الرؤيا لانه يعبر بها من حال النوم إلى اليقظة ، والعبارة بمنزلة القول في انها اسم لما يتكلم به المتكلم أجمع وانها تقتضى معبرا عنه ، وتكون مفرداً وجملة فالمفرد قولك عبرت عن الرجل بزيد ، والجملة قولك عبرت عما قلته بquam زيد وبزيد منطلق .

(والفرق) بينهما وبين القول ان القول يقتضى المقول بعينه مفرداً كان أو جملة أو ما يقوم مقام ذلك ولذلك تعدى تعدياً مطلقاً ولم يتعد الى غير المقول ، والعبارة تعدت إلى معنى القول بحرف فقيل عبرت عنه .

(الفرق) بين العبارة عن الشيء والاخبار عنه أن الاخبار عنه يكون بالزيادة في صفته والنقصان منها ويجوز أن يخبر عنه بخلاف ما هو عليه فيكون ذلك كذباً ، والعبارة عنه هي الخبر عنه بما هو عليه من غير زيادة ولا نقصان فالفرق بينهما بين .

ومن قبيل الكلام السؤال

(الفرق) بين السؤال والاستخبار أن الاستخبار طلب الخبر فقط ، والسؤال يكون طلب الخبر وطلب الأمر والنهي وهو أن يسأل السائل غيره أن يأمره بالشيء أو ينهيه عنه ، والسؤال والأمر سواء في الصيغة وانما يختلفان في الرتبة فالسؤال من الأدنى في الرتبة والأمر من الأرفع فيها .

(الفرق) بين السؤال والاستفهام ان الاستفهام لا يكون إلا لما يجمله المستفهم أو يشك فيه وذلك ان المستفهم طالب لان يفهم ويجوز أن يكون السائل يسأل عما يعلم وعن ما لا يعلم فالفرق بينهما ظاهر ، وأدوات السؤال هل والالف وأم وما ومن وأي وكيف وكم وأين ومتى ، والسؤال هو طلب الاخبار بأداته في الافهام فان قال مذهبك في حدث العالم فهو سؤال لانه قد أتى بصيغة السؤال ، وان قال اخبرني عن مذهبك في حدث العالم فعناه معنى السؤال ولفظه لفظ الأمر .

(الفرق) بين الدعاء والمسألة أن المسألة يقارنها الخضوع والاستكانة ولهذا قالوا المسألة ممن دونك والأمر ممن فوقك والطلب ممن يساويك فأما قوله تعالى

(ولا يسألكم أموالكم) فهو يجري مجرى الرفق في الكلام واستعطاف السامع به ومثله قوله تعالى (ان تقرضوا الله قرضاً حسناً) فأما قول الحصين بن المنذر ليزيد بن المهلب والحصين بن حيدة :

أمرتك أمراً جازماً فعصيتي وكان من التوفيق قتل ابن هاشم
فهو على وجه الازدراء بالمخاطب والتخطفة له ليقبل لرأيه الادلال عليه
أو غير ذلك مما يجري مجراه ، والأمر في هذا الموضع هو المشورة وسميت
المشورة أمراً لأنها على صيغة الأمر وهو معلوم أن التابع لا يأمر المتبوع ثم يغنفه على
مخالفته أمره ، لا يجوز ذلك في باب الدين والدنيا ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال ان
المسكين أمر الأئمة باطعامه وإن كان المسكين أفضل من الأئمة في الدين ،
والدعاء إذا كان لله تعالى فهو مثل المسألة معه استكانة وخضوع وإذا كان لغير
الله جاز أن يكون معه خضوع وراز أن لا يكون معه ذلك كدعاء النبي صلى
الله عليه وسلم أبا جهل إلى الاسلام لم يكن فيه استكانة ، ويعدى هذا الضرب
من الدعاء بالي فيقال دعاه إليه وفي الضرب الأول بالياء فيقال دعاه به تقول
دعوت الله بكذا ولا تقول دعوته إليه لأن فيه معنى مطالبته به وقوده إليه .

(الفرق) بين الدعاء والنداء أن النداء هو رفع الصوت بما له معنى والعربي يقول
لصاحبه ناد معي ليكون ذلك أندى لصوتنا أي أبعد له ، والدعاء يكون برفع
الصوت وخفضه يقال دعوته من بعيد ودعوت الله في نفسي ولا يقال ناديته
في نفسي ، وأصل الدعاء طلب الفعل دعا يدعو وادعى ادعاءً لأنه يدعو إلى مذهب
من غير دليل ، وتداعى البناء يدعو بعضه بعضاً إلى السقوط ، والدعوى مطالبة
الرجل بمال يدعو إلى أن يعطاه ، وفي القرآن (تدعون من أدبر وتولى) أي
يأخذه بالعذاب كأنه يدعو إليه .

(الفرق) بين النداء والصياح ان الصياح رفع الصوت بما لا معنى له وربما
قليل للنداء صياح فأما الصياح فلا يقال له نداء إلا اذا كان له معنى .
(والفرق) بين الصوت والصياح ان الصوت عام في كل شيء تقول صوت الحجر
وصوت الباب وصوت الانسان ، والصياح لا يكون إلا لحيوان فأما قول الشاعر :

تصيح الردينيات فينا وفيهم صياح بنات المساء أصبحن جوعا
فهو على التشبيه والاستعارة.

(الفرق) بين الصوت والكلام ان من الصوت ما ليس بكلام مثل صوت
الطست وأصوات البهائم والطيور. ومن المشكلة وهي حمرة تخالط بياض العين
وغيرها والمختلط بغيره قد يظهر للتأمل فكذلك المعنى المشكل قد يعرف بالتأمل
والذي فيه ليس كالمستور والمستور خلاف الظاهر.

(الفرق) بين الاستعارة والتشبيه ان التشبيه صيغة لم يعبر عنها واللفظ
المستعار قد نقل من أصل الى فرع فهو مغير عما كان عليه فالفرق بينهما بين.
(الفرق) بين الاعادة والتكرار أن التكرار يقع على إعادة الشيء مرة وعلى
إعادته مرات، والاعادة للمرة الواحدة ألا ترى أن قول القائل أعاد فلان كذا
لا يفيد إلا إعادته مرة واحدة وإذا قال كرر كذا كان كلامه مبهما لم يدر أعاده
مرتين أو مرات، وأيضاً فإنه يقال أعاده مرات ولا يقال كرهه مرات إلا أن
يقول ذلك عامي لا يعرف الكلام، ولهذا قالت الفقهاء الامر لا يقتضي التكرار
والنهي يقتضي التكرار ولم يقولوا الاعادة، واستدلوا على ذلك بأن النهي
الكف عن المنهي ولا ضيق في الكف عنه ولا حرج فاقضى الدوام والتكرار.
ولو اقتضى الامر التكرار للحق الأمور به الضيق والتشاغل به عن أمور
فاقتضى فعله مرة ولو كان ظاهراً لامر يقتضي التكرار ما قال سراقته للنبي صلى
الله عليه وسلم ألعامنا هذا أم لا؟ فقال النبي ﷺ لا أبد قال لو (١) قلت نعم
الوجبت، فأخبر أن الظاهر لا يوجب به وأنه يصير واجباً بقوله. والمنهي عن الشيء
إذا عاد إلى فعله لم يقل انه قد انتهى عنه وإذا أمر بالشيء ففعله مرة واحدة لم
يقل انه لم يفعله. فالفرق بين الأمر والنهي في ذلك ظاهر، ومعلوم أن من
يؤكل غيره بطلاق امرأته كان له أن يطلق مرة واحدة، وما كان من أوامر
القرآن مقتضياً للتكرار فإن ذلك قد عرف من حاله بدليل لا يظاھر، ولا
يتكرر (٢) الامر مع الشرط أيضاً ألا ترى أن من قال لغلالمه اشتر اللحم إذا
دخلت السوق لم يعقل (٣) ذلك التكرار.

(١) في التيمورية «ولو قلت نعم». (٢) في النسخ «بتكرار» (٣) في نسخة «يعال»

(الفرق) بين الاختصار والايجاز أن الاختصار هو إلقاء فضول الالفاظ من الكلام المؤلف من غير اخلال بمعانيه ولهذا يقولون قد اختصر فلان كتب الكوفيين أو غيرها إذا ألقى فضول ألفاظهم وأدى معانيهم في أقل مما أدوها فيه من الالفاظ فالاختصار يكون في كلام قد سبق حدوثه وتأليفه ، والايجاز هو أن يبنى الكلام على قلة اللفظ وكثرة المعاني يقال أوجز الرجل في كلامه إذا جعله على هذا السبيل ، واختصر كلامه أو كلام غيره إذا قصره بعد اطالة فان استعمل أحدهما موضع الآخر فلتقارب معنيهما .

(الفرق) بين الحذف والاقتصار أن الحذف لا بد فيه من خاف ليستغنى به عن المحذوف ، والاقتصار تعليق القول بما يحتاج اليه من المعنى دون غيره مما يستغنى عنه ، والحذف اسقاط شيء من الكلام وليس كذلك الاقتصار .

(الفرق) بين الاسهاب والاطناب أن الاطناب هو بسط الكلام لكثير الفائدة ، والاسهاب بسطه مع قلة الفائدة فالاطناب بلاغة والاسهاب عي ، والاطناب بمنزلة سلوك طريق بعيدة تحتوى على زيادة فائدة ، والاسهاب بمنزلة سلوك ما يبعد جملاً بما يقرب ، وقال الخليل يختصر الكلام ليحفظ ويبسط ليفهم ، وقال أهل البلاغة الاطناب إذا لم يكن منه بد فهو إيجاز ، وفي هذا الباب كلام كثير استقصيناه في كتاب صنعة الكلام .

ومن قبيل القول الخبر

(الفرق) بين الخبر وبين الحديث أن الخبر هو القول الذي يصح وصفه بالصدق والكذب ويكون الاخبار به عن نفسك وعن غيرك ، وأصله أن يكون الاخبار به عن غيرك وما به (١) صار الخبر خبراً هو معنى غير صيغته لأنه يكون على صيغة ما ليس بخبر كقولك رحم الله زيداً والمعنى اللهم ارحم زيداً . والحديث في الأصل هو ما نخبر به عن نفسك من غير أن تسنده إلى غيرك وسمى حديثاً لأنه لا تقدم له وإنما هو شيء حدث لك فحدثت به ثم كثر استعمال اللفظين حتى

سمى كل واحد منهما باسم الآخر فقليل للحديث خبر وللخبر حديث ، ويدل على صحة ما قلنا انه يقال فلان يحدث عن نفسه بكذا وهو حديث النفس ولا يقال مخبر عن نفسه ولا هو خبر النفس ، واختار مشايخنا قولهم إن سأل سائل فقال أخبروني ولم يختاروا حدثوني لأن السؤال استخبار والمجيب مخبر ، ويجوز أن يقال إن الحديث ما كان خبرين فصاعداً إذا كان كل واحد منهما متعلقاً بالآخر فقولنا رأيت زيداً خبر ، ورأيت زيداً منطلقاً حديث ، وكذلك قولك رأيت زيداً وعمراً حديث مع كونه خبراً .

(الفرق) بين النبأ والخبر أن النبأ لا يكون إلا للاخبار بما لا يعلمه المخبر ويجوز أن يكون المخبر بما يعلمه وبما لا يعلمه ولهذا يقال تخبرني عن نفسي ولا يقال تنبئني عن نفسي وكذلك تقول تخبرني عما عندي ولا تقول تنبئني عما عندي ، وفي القرآن (فسيأتهم أنباء ما كانوا به يستهزؤن) وإنما استهزؤوا به لأنهم لم يعلموا حقيقته ولو علموا ذلك لتوقوه يعني العذاب وقال تعالى (ذلك من أنباء القرى نقصه عليك) وكان النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يعرف شيئاً منها ، وقال علي بن عيسى في النبأ معنى عظيم الشائن وكذلك أخذ منه صفة النبي صلى الله عليه وسلم ، قال أبو هلال أيده الله ولهذا يقال سيكون لفلان نبأ ولا يقال خبر بهذا المعنى ، وقال الزجاج في قوله تعالى (فسيأتهم أنباء ما كانوا به يستهزؤن) أنباءه تأويله والمعنى سيعلمون ما يؤول إليه استهزؤهم . قلنا وإنما يطلق عليه هذا لما فيه من عظم الشائن . قال أبو هلال والانباء عن الشيء أيضاً قد يكون بغير حمل النبأ عنه تقول هذا الأمر ينبغي بكذا ولا تقول يخبر بكذا لأن الاخبار لا يكون إلا بحمل الخبر .

(الفرق) بين القصص والحديث أن القصص ما كان طويلاً من الأحاديث متحدثاً به عن سالف ومنه قوله تعالى (نحن نقص عليك أحسن القصص) وقال (نحن نقص عليك من أنباء الرسل) ولا يقال لله قاص لأن الوصف بذلك قد صار علماً لمن يتخذ القصص صناعة ، وأصل القصص في العربية اتباع الشيء بالشئ ومنه قوله تعالى (وقالت لاخته قصيه) وسمى الخبر الطويل قصصاً لأن

بعضه يتبع بعضاً حتى يطول وإذا استطال السامع الحديث قال هذا قصص .
والحديث يكون عن سلف وعن حاضر ويكون طويلاً وقصيراً ، ويجوز أن
يقال القصص هو الخبر عن الأمور التي يتلو بعضها بعضاً ، والحديث يكون عن
ذلك وعن غيره ، والقص قطع يستطيل ويتبع بعضه بعضاً مثل قص الثوب
بالمقص وقص الجناح وما أشبه ذلك ، وهذه قصة الرجل يعنى الخبر عن مجموع
أمره وسميت قصة لأنها يتبع بعضها بعضاً حتى تحتوى على جميع أمره .

(الفرق) بين الخبر والشهادة أن شهادة الاثنين عند القاضى يوجب العمل
عليها ولا يجوز الانصراف عنها ، ويجوز الانصراف عن خبر الاثنين والواحد
إلى القياس والعمل به ويجوز العمل به أيضاً والتعبد اخرج الشهادة عن حكم
الخبر المحض ، ويفرق بين قولك شهد عليه وشهد على إقراره فتقول إذا جرى
الفصل أو أخذ بحضرة الشاهد كتب شهد عليه ، وإذا جرى ذلك رؤية ثم
أقر به عنده كتب شهد على إقراره .

(الفرق) بين الخبر والأمر أن الأمر لا يتناول الأمر لانه لا يصح أن
يأمر الانسان نفسه ولا أن يكون فوق نفسه فى الرتبة فلا يدخل الأمر مع
غيره فى الأمر ويدخل مع غيره فى الخبر لانه لا يمتنع أن يخبر عن نفسه
كاخباره عن غيره ولذلك قال الفقهاء إن أوامر النبي صلى الله عليه وسلم تتعداه
إلى غيره من حيث كان لا يجوز أن يختص بها وفصلوا بينها وبين أفعاله بذلك
فقالوا أفعاله لا تتعداه إلا بدليل ، وقال بعضهم بل حكمنا وحكمة فى فعله سواء إذا
فعل شيئاً فقد صار كأنه قال لنا إنه مباح ، قال ويختص العام بفعله كما يختص
بقوله . ويفرق بينهما أيضاً من وجه آخر وهو أن النسخ يصح فى الأمر ولا يصح
فى الخبر عند أبى على وأبى هاشم رحمهما الله تعالى ، وذهب أبو عبد الله البصرى
رحمه الله إلى أن النسخ يكون فى الخبر كما يكون فى الأمر قال وذلك مثل أن يقول
الصلاة تلزم المكلف فى المستقبل ثم يقول بعد مدة إن ذلك لا يلزمه ، وهذا أيضاً
عند القائلين بالقول الأول أمر وإن كان لفظه لفظ الخبر . وأما الخبر عند حال
الشيء الواحد المعلوم أنه لا يجوز خروجه عن تلك الحال فإن النسخ لا يصح فى

ذلك عند الجميع نحو الخبر عن صفات الله بانه عالم وقادر .

ومن أقسام القول الكذب

(الفرق) بين الكذب والمحال أن المحال ما أحيل من الخبر عن حقه حتى لا يصح اعتقاده ويعلم بطلانه اضطراباً مثل قوتك سأقوم أمس وشربت غداً والجسم أسوداً بيض في حال واحدة . والكذب هو الخبر الذي يكون مخبره على خلاف ما هو عليه ويصح اعتقاد ذلك ويعلم بطلانه استدلالاً . والمحال ليس بصدق ولا كذب ، ولا يقع الكذب إلا في الخبر ، وقد يكون المحال في صورة الخبر مثل قولك هو حسن قبيح من وجه واحد ، وفي صورة الاستخبار مثل قولك أقدم زيد غداً وفي صورة التمني كقولك ليتني في هذه الحال بالبصرة ومسكة وفي صورة الامراتق زيدا أمس وفي صورة النهي كقولك لا تلق زيدا في السنة الماضية ، ويقع في النداء كقولك يا زيد بكر على أن تجعل زيدا بكراً . وخلاف المحال المستقيم وخلاف الكذب الصدق . والمحال على ضربين تجويز الممتنع وإيجابه فتجويزه قولك المقيد يجوز أن يعدو وإيجابه كقولك المقيد يعدو والآخر مالا يفيد ممتنعاً ولا غير ممتنع بوجه من الوجوه كقول القائل يكون الشيء أسوداً أبيض وقائماً قاعداً .

(الفرق) بين المحال والممتنع على ما قال بعض العلماء أن المحال مالا يجوز كونه ولا تصوره مثل قولك الجسم أسود أبيض في حال واحدة ، والممتنع مالا يجوز كونه ويجوز تصوره في الوهم وذلك مثل قولك للرجل عش أبداً فيكون هذا من الممتنع لأن الرجل لا يعيش أبداً مع جواز تصور ذلك في الوهم . (الفرق) بين المحال والمتناقض أن من المتناقض ما ليس بمحال وذلك أن القائل بما قال صدقاً ثم نقضه فصار كلامه متناقضاً قد نقض آخره أوله ولم يكن محالاً لأن الصدق ليس بمحال وقولنا محال لا يدخل إلا في الكلام ، ولكن المتكلمين يستعملونه في المعنى الذي لا يصح ثبوته كالصفة وهو في اللغة قول الواصف ثم تعارفه المتكلمون في المعاني . والمناقضة تنقسم أقساماً : فمنها مناقضة

جملة بتفصيل كقول المخبر الله عادل ولا يظلم مع قولهم انه خالق الكفار للنار من غير جرم ، ومنها نقض جملة بجملة وهو قولهم ان جميع جهات الفعل بالله ثم يقولون انه ليثاب العبد ، ومنها نقض تفصيل بتفصيل كقول النصارى واحد ثلاثة وثلاثة واحد لان اثباته واحد انفى لثاني وثالث وفي اثباته ثلاثة اثبات لما نفى في الاول بعينه .

(الفرق) بين التضاد والتناقض ان التناقض يكون في الاقوال والتضاد يكون في الافعال يقال الفعلان متضادان ولا يقال متناقضان فاذا جعل الفعل مع القول استعمل فيه التضاد فقل فعل زيد يضاد قوله وقد يوجد النقيضان من القول ولا يوجد الضدان من الفعل ألا ترى ان الرجل اذا قال بلسانه زيد في الدار في حال قوله في الضدان ليس في الدار فقد أوجد نقيضين معا وكذلك لو قال أحد القولين بلسانه وكتب الآخر بيده أو أحدهما يمينه والآخر بشماله ولا يصح ذلك في الضدين ، وخذ الضدين هو ما تنافيا في الوجود ، وخذ النقيضين القولان المتنافيان في المعنى دون الوجود ، وكل متضادين متنافيان وليس كل متنافيين ضدين عند أبي علي كالموت والارادة وقال أبو بكرهما ضدان لثمانعهما وتدافعهما قال ولهذا سمي القرنان المتقاومان ضدين .

ومما يجرى مع هذا وان لم يكن قولا التناقض والتضاد والفرق بينهما أن التناقض لا يكون إلا بين شيئين يجوز عليهما البقاء ، والتضاد يكون بين ما يبقى وما لا يبقى .
(الفرق) بين الكذب والخرص أن الخرص هو الخزر وليس من الكذب في شيء والخرص ما يحزر من الشيء يقال كم خرص نخلك أى كم يحصى من ثمرته وانما استعمل الخرص في موضع الكذب لان الخرص يجرى على غير تحقيق فشبه بالكذب واستعمل في موضعه ، وأما التكذيب فالتصميم على أن الخبر كذب بالقطع عليه ونقيضه التصديق ولا تطلق صفة المكذب إلا لمن كذب بالحق لانها صفة ذم ولكن اذا قيدت فقل مكذب بالباطل كان ذلك مستقيما وانما صار المكذب صفة ذم وان قيل كذب بالباطل لانه من أصل فاسد وهو الكذب فصار الذم أغلب عليه كما أن الكافر صفة ذم وان قيل كفر بالطاغوت لانه من أصل فاسد وهو الكفر .

(الفرق) بين الكذب والافك أن الكذب اسم موضوع للخبر الذي لا مخبر له على ما هو به ، وأصله في العربية التقصير ومنه قولهم كذب عن قرنه في الحرب اذا ترك الحملة عليه وسواء كان الكذب فاحش القبح أو غير فاحش القبح ، والافك هو الكذب الفاحش القبح مثل الكذب على الله ورسوله أو على القرآن ومثل قذف المحصنة وغير ذلك مما يفحش قبحه وجاء في القرآن على هذا الوجه قال الله تعالى (ويل لكل أفك أثيم) وقوله تعالى (ان الذين جاءوا بالافك عصبة منكم) ويقال للرجل اذا أخبر عن كون زيد في الدار وزيد في السوق انه كذب ولا يقال افك حتى يكذب كذبة يفحش قبحها على ما ذكرنا ، وأصله في العربية الصرف وفي القرآن (أنى يؤفكون) أى يصرفون عن الحق ، وتسمى الرياح المؤتفكات لأنها تقلب الارض فتصرفها عما عهدت عليه ، وسميت ديار قوم لوط المؤتفكات لأنها قلبت بهم .

(الفرق) بين الانكار والجحد أن الجحد أخص من الانكار وذلك أن الجحد انكار النىء الظاهر ، والشاهد قوله تعالى (بآياتنا يجحدون) فجعل الجحد مما تدل عليه الآيات ولا يكون ذلك إلا ظاهراً وقال تعالى (يعرفون نعمة الله ثم ينكرونها) فجعل الانكار للنعمة لأن النعمة قد تكون خافية ، ويجوز أن يقال الجحد هو انكار الشيء مع العلم به والشاهد قوله (وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم) فجعل الجحد مع اليقين ، والانكار يكون مع العلم وغير العلم .

(الفرق) بين قولك جحدته وجحد به ان قولك جحدته يفيد أنه أنكره مع علمه به ، وجحد به يفيد أنه جحد ما دل عليه وعلى هذا فسر قوله تعالى (وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم) أى جحدوا ما دلت عليه من تصديق الرسل ونظير هذا قولك إذا تحدث الرجل بحديث كذبه وسميته كاذباً فالمرقصود المحدث وإذا قلت كذبت به فمعناه كذبت بما جاء به فالمرقصود ههنا الحديث ، وقال المبرد لا يكون الجحود إلا بما يعلمه الجاحد كما قال الله تعالى (فانهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون) .

(الفرق) بين الجحد والكذب أن الكذب هو الخبر الذي لا مخبر له على ما هو

به ، والجحد انكارك الشيء الظاهر أو انكارك الشيء مع علمك به فليس الجحد له إلا الا نكار الواقع على هذا الوجه ، والكذب يكون في انكار وغير انكار .

(الفرق) بين قولك أنكر منه كذا وبين قولك نقم منه كذا أن قولك أنكر منه كذا يفيد أنه لم يجوز فعله ، وقولك أنكره عليه يفيد أنه بين أن ذلك ليس بصالح له وقوله نقم منه يفيد أنه أنكر عليه إنكار من يريد عقابه ومنه قوله تعالى (وما نقموا منهم إلا أن يؤمنوا بالله) وذلك أنهم أنكروا منهم التوحيد وعذبوهم عليه في الأخدود المقدم ذكره في السورة وقال تعالى (وما نقموا إلا أن أغناهم الله ورسوله من فضله) أي ما أنكروا من الرسول حين أرادوا إخراجهم من المدينة وقتله إلا أنهم استغنوا وحسنت أحوالهم منذ قدم بلدهم والدليل على ذلك قوله تعالى (وهموا بمال ينالوا) أي هموا بقتله أو إخراجهم ولم ينالوا ذلك ، ولهذا المعنى سمي العقاب انتقاما والعقوبة نعمة .

(الفرق) بين الزور والكذب والبهتان أن الزور هو الكذب الذي قد سوى وحسن في الظاهر ليحسب أنه صدق وهو من قولك زورت الشيء إذا سويته وحسنته ، وفي كلام عمر زورت يوم السقيفة كلاما ، وقيل أصله فارسي من قولهم زور وهو القوة وزورته قوته ، وأما البهتان فهو مواجهة الإنسان بمال يحبه وقديته . (الفرق) بين قولك اختلق وقولك افترى أن افترى قطع على كذب وأخبر به ، واختلق قدر كذبا وأخبر به لأن أصل افترى قطع وأصل اختلق قدر على ما ذكرنا .

ومما يخالف الكذب الصدق

(الفرق) بين قولك صدق الله وصدق به أن المعنى فيما دخلته الباء أنه أيقن بالله لأنه بمنزلة صدق الخبر بتثبित الله ومعنى الوجه الأول أنه صدق الله فيما أخبر به . (الفرق) بين الصدق والحق أن الحق أعم لأنه وقوع الشيء في موقعه الذي هو أولى به ، والصدق الاخبار عن الشيء على ما هو به ، والحق يكون اخبارا أو غير اخبار .

ومن قبيل القول الاقرار

(الفرق) بين الاقرار والاعتراف أن الاقرار فيما قاله أبو جعفر الدامغانى .

حاصله اخبار عن شيء ماض وهو في الشريعة جهة ملزمة للحكم والدليل على أنه جهة ملزمة قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين) إلى قوله (وليمل الذي عليه الحق) فأمر بالأصغاء إلى قول من عليه الحق في حال الاستيثاق والشهاد ليثبت عليه ذلك ولولا أنه جهة ملزمة لم يكن لإثباته فائدة، وقال بعضهم الاعتراف مثل الاقرار إلا أنه يقتضي تعريف صاحبه الغير أنه قد التزم ما اعترف به، وأصله من المعرفة، وأصل الاقرار من التقرير وهو تحصيل ما لم يصرح به القول ولهذا اختار أصحاب الشروط أقرب به ولم يختاروا اعتراف به، قال الشيخ أبو هلال أيده الله تعالى يجوز أن يقر بالشئ وهو لا يعرف أنه أقرب به ويجوز أن يقر بالباطل الذي لأصل له ولا يقال لذلك اعتراف إنما الاعتراف هو الاقرار الذي صحبته المعرفة بما أقرب به مع الالتزام له ولهذا يقال الشكر اعتراف بالنعمة ولا يقال اقرار بها لانه لا يجوز أن يكون شكراً إلا إذا قارنت المعرفة موقع المشكور وبالمشكور له في أكثر الحال فكل اعتراف اقرار وليس كل اقرار اعترافاً ولهذا اختار أصحاب الشروط ذكر الاقرار لانه أعم، ونقيض الاعتراف الجحد ونقيض الاقرار الانكار

ومن قبيل القول بالشكر

(الفرق) بين الشكر والحمد أن الشكر هو الاعتراف بالنعمة على جهة التعظيم للمنع، والحمد الذكر بالجميل على جهة التعظيم المذكور به أيضاً ويصح على النعمة وغير النعمة، والشكر لا يصح إلا على النعمة ويجوز أن يحمد الانسان نفسه في أمور جميلة ياتئها ولا يجوز أن يشكرها لان الشكر يجري مجرى قضاء الدين ولا يجوز أن يكون للانسان على نفسه دين فالاعتماد في الشكر على ما توجبه النعمة وفي الحمد على ما توجبه الحسنة. ونقيض الحمد الذم إلا على إساءة ويقال الحمد لله على الاطلاق ولا يجوز أن يطلق إلا لله لان كل إحسان فهو منه في الفعل أو التسبب والشاكر هو الذاكر بحق المنعم بالنعمة على جهة التعظيم ويجوز في صفة الله شاكر مجازاً والمراد أنه يجازى على الطاعة جزاء الشاكرين على النعمة ونظير ذلك قوله تعالى (من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً) وهذا تلطف في

الاستدعاء إلى النفقة في وجوه البر والمراد أن ذلك بمنزلة القرض في إيجاب الحق ، وأصل الشكر إظهار الحال الجميلة فمن ذلك دابة شكور إذا ظهر فيه السمن مع قلة العلف وأشكر الضرع إذا امتلأ وأشكرت السحابة امتلأت ماءً والشكير قضبان غضة تخرج رخصة بين القضبان العاسية والشكير من الشعر والنبات صغار نبت خرج بين الكبار مشبهة بالقضبان الغضة ، والشكر بضع المرأة والشكر على هذا الأصل إظهار حق النعمة لقضاء حق المنعم كما أن الكفر تغطية النعمة لا بطلان حق المنعم فان قيل أنت تقول الحمد لله شكراً فتجعل الشكر مصدراً للحمد فلولاً اجتماعهما في المعنى لم يجتمعا في اللفظ قلنا هذا مثل قولك قتلتته صبراً (١) وأتيتته سعياً والقتل غير الصبر والأتان غير السعى ، وقال سيبويه هذا باب ما ينصب من المصادر لانه حال وقع فيها الأمر وذلك كقولك قتلتته صبراً ومعناه أنه لما كان القتل يقع على ضروب وأحوال بين الحال التي وقع فيها القتل والحال التي وقع فيها الحمد فكأنه قال قتلتته في هذه الحال ، والحمد لله شكراً أبلغ من قولك الحمد لله حمداً لأن ذلك للتوكيد والاول لزيادة معنى وهو أى أحمدته في حال إظهار نعمه على .

(الفرق) بين الحمد والاحماد أن الحمد من قبيل الكلام على ما ذكرناه ، والاحماد معرفة تضممرها ولذلك دخلته الالف فقلت أحمده لانه بمعنى أصبته ووجدته فليس هو من الحمد في شيء .

(الفرق) بين الشكر والجزاء أن الشكر لا يكون إلا على نعمة والنعمة لا تكون إلا لمنفعة أو ما يؤدي إلى منفعة كالمرض يكون نعمة لانه يؤدي إلى الانتفاع بعوض ، والجزاء يكون منفعة ومضرة كالجزاء على الشر .

(الفرق) بين الشكر والمكافأة أن الشكر على النعمة سمي شكراً عليها وإن لم يكن يوازها في القدر كشكر العبد لنعم الله عليه ولا تكون المكافأة بالشر مكافأة به حتى تكون مثله وأصل الكلمة ينى عن هذا المعنى وهو الكفو يقال هذا كفء هذا اذا كان مثله والمكافأة أيضاً تكون بالنفع والضرر والشكر لا يكون إلا على النفع أو ما يؤدي إلى النفع على ما ذكرنا ، والشكر أيضاً لا يكون

(١) القتل صبراً هو أن يوثق الشيء ويرمى حتى يموت .

إلا قولاً والمكافأة تكون بالقول والفعل وما يجري مع ذلك .

(الفرق) بين الجزاء والمقابلة أن المقابلة هي المساواة بين شيئين كمقابلة الكتاب بالكتاب وهي في المجازاة استعارة قال بعضهم قد يكون جزاء الشيء أنقص منه والمقابلة عليه لا تكون إلا مثله واستشهدوا بقوله (وجزاء سيئة سيئة مثاها) قال ولو كان جزاء الشيء مثله لم يكن لذكر المثل ههنا وجه والجواب عن هذا أن الجزاء يكون على بعض الشيء فإذا قال مثاها فكأنه قال على كلها .

(الفرق) بين الحمد والمدح أن الحمد لا يكون إلا على إحسان والله حامد لنفسه على إحسانه إلى خلقه فالحمد مضمن بالفعل ، والمدح يكون بالفعل والصفة وذلك مثل أن يمدح الرجل بإحسانه إلى نفسه وإلى غيره وأن يمدحه بحسن وجهه وطول قامته ويمدحه بصفات التعظيم من نحو قادر وعالم وحكيم ولا يجوز أن يحمده على ذلك وإنما يحمده على إحسان يقع منه فقط .

(الفرق) بين المدح والتقريض أن المدح يكون للحي والميت ، والتقريض لا يكون إلا للحي ، وخلافه التأبين ولا يكون إلا للميت يقال أبنته يؤبنته تأبيناً وأصل التقريض من القرظ وهو شيء يدبغ به الأديم وإذا دبغ به حسن وصلاح وزادت قيمته فشبه مدحك للإنسان الحي بذلك كأنك تزيد في قيمته بمدحك إياه ولا يصح هذا المعنى في الميت ولهذا يقال مدح الله ولا يقال قرظه .

(الفرق) بين المدح والثناء أن الثناء مدح مكرر من قولك ثنيت الخيط إذا جعلته طاقين وثنيت به بالتشديد إذا أضفت إليه خيطاً آخر ومنه قوله تعالى (سبعاً من المثاني) يعني سورة الحمد لأنها تكرر في كل ركعة .

(الفرق) بين الثناء والنشأ على ما قال أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد رحمه الله (١) أن الثناء يكون في الخير والشر يقال أثني عليه بخير وأثني عليه بشر والثناء مقصور لا يكون إلا في الشر ونحن سمعناه في الخير والشر ، والصحيح عندنا أن النشأ هو بسط القول في مدح الرجل أو ذمه وهو مثل النث نث الحديث نشأ إذا نشره ويقولون جاءني نشأ خبر ساءني يريدون انتشاره واستفاضته ، وقال أبو

(١) هو شيخ المصنف وسميه ونسيه .

بكر الثناء بالمد لا يكون إلا في الخير وربما استعمل في الشر والشا يكون في الخير والشر ، وهذا خلاف ما حكاه أبو أحمد والثناء عندنا هو بسط القول مدحاً أو ذماً والثناء تكميله فالفرق بينهما بين .

(الفرق) بين المدح والاطراء أن الاطراء هو المدح في الوجه ومنه قولهم الاطراء يورث الغفلة يريدون المدح في الوجه والمدح يكون واجهة وذير واجهة .

ومما يخالف ذلك الهجو

(الفرق) بين الهجو والذم أن الذم نقيض الحمد وهما يدلان على الفعل وحمد المكلف يدل على استحقاقه للثواب بفعله ، وذمه يدل على استحقاقه للعقاب بفعله ، والهجو نقيض المدح وهما يدلان على الفعل والصفة كهجوك الانسان بالبخل وقبح الوجه ، وفرق آخر أن الذم يستعمل في الفعل والفاعل فتقول ذمته بفعله وذمت فعله ، والهجو يتناول الفاعل والموصوف دون الفعل والصفة فتقول هجوته بالبخل وقبح الوجه ولا تقول هجوت قبحه وبخله ، وأصل الهجو في العربية الهدم تقول هجوت البيت إذا هدمته وكان الاصل في الهجو أن يكون بعد المدح كما أن الهدم يكون بعد البناء إلا أنه كثر استعماله فجري في الوجهين .

(الفرق) بين السب والشتم أن الشتم تقبيح أمر المشتوم بالقول وأصله من الشتماء وهو قبح الوجه ورجل شتم قبيح الوجه وسمى الأسد شتياً لقبح منظره ، والسب هو الاطئاب في الشتم والاطالة فيه واشتقاقه من السب وهي الشقة الطويلة ويقال لها سبيب أيضاً وسبيب الفرس شعر ذنبه سمي بذلك لطوله بخلاف العرف والسب العمامة الطويلة فهذا هو الاصل فان استعمل في غير ذلك فهو توسع .

(الفرق) بين البهل واللعن أن اللعن هو الدعاء على الرجل بالبعد ، والبهل الاجتهاد في اللعن ، قال المبرد بهله الله ينبىء عن اجتهاد الداعي عليه باللعن ولهذا قيل للمجتهد في الدعاء المبتهل .

(الفرق) بين الشتم والسفه أن الشتم يكون حسناً وذلك إذا كان المشتوم يستحق الشتم ، والسفه لا يكون إلا قبيحاً وجاء عن السلف في تفسير قوله تعالى (صم

(يُكْم) إن الله وصفهم بذلك على وجه الشتم ولم يقل على وجه السفه لما قلناه .
 (الفرق) بين الذم واللوم أن اللوم هو تنبيه الفاعل على موقع الضرر في فعله وتهجين طريقته فيه وقد يكون اللوم على الفعل الحسن كاللوم على السخاء والذم لا يكون إلا على القبيح واللوم أيضاً يواجه به الملموم ، والذم قد يواجه به المذموم ويكون دونه وتقول حمدت هذا الطعام أو ذمته وهو استعارة ولا يستعار اللوم في ذلك .

(الفرق) بين العتاب واللوم أن العتاب هو الخطاب على تضييع حقوق المودة والصداقة في الإخلال بالزيارة وترك المعونة وما يشاكل ذلك ولا يكون العتاب إلا لمن له موات يمت بها فهو مفارق للوم مفارقة بينة .

(الفرق) بين اللوم والتثريب والتفنيذ أن التثريب شبيه بالتقريع والتوبيخ تقول وبخه وقرعه وثر به بما كان منه ، واللوم قد يكون لما يفعله الإنسان في الحال ولا يقال لذلك تقريع وتثريب وتوبيخ ، واللوم يكون على الفعل الحسن ولا يكون التثريب إلا على قبيح ، والتفنيذ تعجيز الرأي يقال فنده إذا عجز رأيه وضعفه والإسم الفند ، وأصل الكلمة الغلظ ومنه قيل للقطعة من الجبل فند ، ويجوز أن يقال التثريب الاستقصاء في اللوم والتعنيف ، وأصله من الثرب وهو شحم الجوف (١) لأن البلوغ إليه هو البلوغ إلى الموضع الأقصى من البدن .
 (الفرق) بين قولك عابه وبين قولك لمزه إن اللمز هو أن يعيب الرجل بشيء يتهمة فيه ولهذا قال تعالى (ومنهم من يلزمك في الصداقات) أي يعيبك . ويتهمك أنك تضعها في غير موضعها ولا يصح اللمز فيما لا تصح فيه التهمة ، والعيب يكون بالكلام وغيره يقال عاب الرجل بهذا القول وعاب الاناء بالكسر له ولا يكون اللمز إلا قولاً .

(الفرق) بين الهمز واللمز قال المبرد الهمز هو أن يهمز الإنسان بقول قبيح من حيث لا يسمع أو يحشه (٢) ويوسده على أمر قبيح أي يغريه به ، واللمز أجهر من الهمز وفي القرآن (هزات الشياطين) ولم يقل لمزات لأن مكيدة

(١) في النسخ « الخوف » وهو تحريف . (٢) في النسخ غير منقوطة .

الشيطان خفية ، قال الشيخ رحمه الله المشهور عند الناس ان اللمز العيب سره ،
والهمز العيب بكسر العين وقال قتادة (يلمزك في الصدقات) يطعن عليك وهو
دال على صحة القول الاول .

ومما يوصف به الكلام المستقيم

(الفرق) بين المستقيم والصحيح والصواب ان كل مستقيم صحيح وصواب
وليس كل صواب وصحيح مستقيماً ، والمستقيم من الصواب والصحيح ما كان
مؤلفاً ومنظوماً على سنن لا يحتاج معه إلى غيره ، والصحيح والصواب يجوز أن
يكونا مؤلفين وغير مؤلفين ولهذا قال المتكلمون هذا جواب مستقيم إذا كان مؤلفاً
على سنن يغني عن غيره وكان مقتضياً لسؤال السائل ، ولا يقولون للجواب إذا
كان كلمة نحو لا ونعم مستقيم ، وتقول العرب هذه كلمة صحيحة وصواب ولا يقولون
كلمة مستقيمة ولكن كلام مستقيم لأن الكلمة لا تكون مؤلفة والكلام مؤلف .
(الفرق) بين المستقيم والصواب أن الصواب إطلاق الاستقامة على الحسن
والصدق ، والمستقيم هو الجاري على سنن فتقول للكلام إذا كان جارياً على
سنن لا تفاوت فيه أنه مستقيم وإن كان قبيحاً ولا يقال له صواب إلا إذا
كان حسناً ، وقال سيبويه مستقيم حسن ومستقيم قبيح ومستقيم صدق ومستقيم
كذب قلنا ولا يقال صواب قبيح .

(الفرق) بين الخطأ والخطأ أن الخطأ هو أن يقصد الشيء فيصيب غيره .
ولا يطلق إلا في القبيح فإذا قيد جاز أن يكون حسناً مثل أن يقصد القبيح
فيصيب الحسن فيقال أخطأ ما أراد وإن لم يأت قبيحاً ، والخطأ تعمد الخطأ فلا
يكون إلا قبيحاً والمصيب مثل المخطيء إذا أطلق لم يكن إلا مدوحاً وإذا قيد
جاز أن يكون مذموماً كقولك مصيب في رمية وإن كان رمية قبيحاً فالصواب
لا يكون إلا حسناً والاصابة تكون حسنة وقبيحة والمخطيء في الدين لا يكون
إلا عاصياً لأنه قد زل عنه لقصد غيره ، والمخطيء يخالفه لأنه قد زل عما قصد منه .
وكذلك يكون المخطيء من طريق الاجتهاد مطيعاً لأنه قصد الحق واجتهد في اصابعه .

(الفرق) بين الخطأ والغلط أن الغلط هو وضع الشيء في غير موضعه ويجوز أن يكون صواباً في نفسه ، والخطأ لا يكون صواباً على وجهه ، مثال ذلك أن سائلاً لو سأل عن دليل حديث الاعراض فأجيب بأنهم لا تخلو من المتعاقبات ولم يوجد قبلها كان ذلك خطأ لأن الاعراض لا يصح ذلك فيها ولو أجيب بأنها على ضربين منها ما يبقى ومنها ما لا يبقى كان ذلك غلطاً ولم يكن خطأ لأن الاعراض هذه صفتها إلا أنك قد وضعت هذا الوصف لها في غير موضعه ولو كان خطأ لكان الاعراض لم تكن هذه حالها لأن الخطأ ما كان الصواب خلافه وليس الغلط ما يكون الصواب خلافه بل هو وضع الشيء في غير موضعه ، وقال بعضهم الغلط أن يسهي عن ترتيب الشيء وإحكامه والخطأ أن يسهي عن فعله أو أن يوقعه من غير قصد له ولكن لغيره .

(الفرق) بين اللحن والخطأ أن اللحن صرفك الكلام عن جهته ثم صار اسماً لازماً لمخالفة الاعراب ، والخطأ اصابة خلاف ما يقصد وقد يكون في القول والفعل ، واللحن لا يكون إلا في القول تقول لحن في كلامه ولا يقال لحن في فعله كما يقال أخطأ في فعله إلا على استعارة بعيدة ، ولحن القول ما دل عليه القول وفي القرآن (ولتعرفنهم في لحن القول) وقال ابن الأنباري لحن القول معنى القول ومذهبه واللحن أيضاً اللغة يقال هذا بلحن اليمن ، واللحن بالتحريك الفطنة ومنه قوله عليه السلام فاعل بعضكم ألحن بحجته .

(الفرق) بين خطئ اللسان وزلق اللسان أنه يقال فلان خطئ اللسان إذا كان سفيهاً لا يبالي ما يقول وما يقال له قال أبو النجم : أخطئ والدهر كثير خطئه أي لا يبالي ما أتى به من المصائب وأصله من استرخاء الأذن ثم استعمل فيما ذكرناه ، والزلق اللسان الذي لا يزال يسقط السقطة ولا يريد لها ولكن تجري على لسانه .

(الفرق) بين المهمل والهذيان والهذر أن المهمل خلاف المستعمل وهو لا معنى له في اللغة التي هو مهمل فيها والمستعمل ما وضع لفائدة مفرداً كان أو مع غيره ، والهذيان كلام مستعمل أخرج على وجه لا تنعقده فائدة ، والهذر الإسقاط في الكلام ولا يكون الكلام هذراً حتى يكون فيه سقط قل أو كثير ،

وقال بعضهم الهذر كثرة الكلام، والصحيح هو الذى تقدم .

ومن قبيل الكلام القسم

(الفرق) بين القسم والحلف أن القسم أبلغ من الحلف لأن معنى قولنا أقسم بالله أنه صار ذا قسم بالله، والقسم النصيب والمراد أن الذى أقسم عليه من المال وغيره قد أحرزه ودفع عنه الخصم بالله، والحلف من قولك سيف حليف أى قاطع ماض فاذا قلت حلف بالله فكأنك قلت قطع المخاصمة بالله فالأول أبلغ لأنه يتضمن معنى الآخر مع دفع الخصم ففيه معنيان وقولنا حلف يفيد معنى واحداً وهو قطع المخاصمة فقط وذلك أن من أحرز الشيء باستحقاق فى الظاهر فلا خصومة بينه وبين أحد فيه وليس كل من دفع الخصومة فى الشيء فقد أحرزه، واليمين اسم للقسم مستعار وذلك أنهم كانوا إذا تقاسموا على شيء تصافقوا بإيمانهم ثم كثر ذلك حتى سمي القسم يمينا .

(الفرق) بين العقد والقسم أن العقد هو تعليق القسم بالمقسم عليه مثل قولك والله لا أدخلن الدار فتعقد اليمين بدخول الدار وهو خلاف اللغو من الايمان، واللغو من الايمان ما لم يعقد بشيء كقولك فى عرض كلامك هذا حسن والله وهذا قبيح والله .

(الفرق) بين العقد والعهد أن العقد أبلغ من العهد تقول عهدي إلى فلان بكذا أى ألزمته إياه وعقدت عليه وعاقدته ألزمته باستيثاق وتقول عاهد العبد ربه ولا تقول عاهد العبد ربه إذ لا يجوز أن يقال استوثق من ربه وقال تعالى (أوفوا بالعقود) وهى ما يتعاقد عليه اثنان وما يعاهد العبد ربه عليه أو يعاهد ربه على لسان نبيه عليه السلام، ويجوز أن يكون العقد ما يعقد بالقلب واللغو ما يكون غلطاً والشاهد قوله تعالى (ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم) ولو كان العقد هو اليمين لقال تعالى ولكن يؤاخذكم بما عقدتم أى خلفتم ولم يذكر الايمان فلما أتى بالمعقود به الذى وقع به العقد علم أن العقد غير اليمين، وأما قول القائل إن فعلت كذا فعبدى حر فليس ذلك يمين فى الحقيقة وإنما هو شرط وجزاء به فمتى وقع الشرط وجب الجزاء فسمى ذلك يمينا مجازا وتشبيهاً كأن الذى يلزمه

من العتق مثل ما يلزم المقسم من الحنث ، وأما قول القائل عبده حر وامرأته طالق فخبير مثل قولك عبدي قائم إلا أنه ألزم نفسه في قوله عبدي حر عتق العبد فلزمه ذلك ولم يكن في قوله عبدي قائم إلزام .

(الفرق) بين العهد والميثاق أن الميثاق تؤكد العهد من قولك أو ثقت الشيء ما إذا أحكمت شدة ، وقال بعضهم العهد يكون حالاً من المتعاهدين والميثاق يكون من أحدهما .
(الفرق) بين الوعد والعهد أن العهد ما كان من الوعد مقروناً بشرط نحو قولك إن فعلت كذا فعلت كذا وما دمت على ذلك فأنا عليه ، قال الله تعالى (ولقد عهدنا إلى آدم) أى أعلمناه أنك لا تخرج من الجنة ما لم تأكل من هذه الشجرة ، والعهد يقتضى الوفاء والوعد يقتضى الإيجاز ، ويقال نقض العهد وأخلف الوعد .
(الفرق) بين الوعد والوأي أن الوعد يكون مؤقتاً وغير مؤقت فالموقت كقولهم جاء وعد ربك ، وفى القرآن (فإذا جاء وعد أولاهما) وغير الموقت كقولهم إذا وعد زيد أخلف وإذا وعد عمرو وفى ، والوأي ما يكون من الوعد غير مؤقت ألا ترى أنك تقول إذا وأى زيد أخلف أو وفى ولا تقول جاء وأى زيد كما تقول جاء وعده .

ومن قبيل الكلام التفسير والتأويل

(الفرق) بين التأويل والتفسير أن التفسير هو الإخبار عن أفراد آحاد الجملة ، والتأويل الإخبار بمعنى الكلام ، وقيل التفسير أفراد ما انتظمه ظاهر التنزيل ، والتأويل الإخبار بغرض المتكلم بكلام ، وقيل التأويل استخراج معنى الكلام لا على ظاهره بل على وجه يحتمل مجازاً أو حقيقة ومنه يقال تأويل المتشابه ، وتفسير الكلام أفراد آحاد الجملة ووضع كل شيء منها موضع وضعه ومنه أخذ تفسير الأمتعة بالماء ، والمفسر عند الفقهاء ما فهم معناه بنفسه والمجمل ما لا يفهم المراد به إلا بغيره ، والمجمل فى اللغة ما يتناول الجملة ، وقيل المجمل ما يتناول جملة الأشياء أو ينبنى عن الشيء على وجه الجملة دون التفصيل ، والأول هو العموم وما شا كنه لان ذلك قد سمي بمجمل من حيث يتناول جملة منسميات ، ومن ذلك قيل أجملت الحساب ، والثانى هو ما لا يمكن أن يعرف المراد به خلاف المفسر والمفسر ما تقدم له تفسير ، وغرض الفقهاء غير هذا وإنما سموا ما يفهم المراد منه بنفسه مفسراً لما كان يقين كما يقين

ماله تفسير، وأصل التأويل في العربية من ألت إلى الشيء أوول إليه إذا صرت إليه ، وقال تعالى (وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم) ولم يقل تفسيره . لأنه أراد ما يؤول من المتشابه إلى المحكم .

(الفرق) بين الشرح والتفصيل أن الشرح بيان المشروح وإخراجه من وجه الاشكال إلى التجلي والظهور ، ولهذا لا يستعمل الشرح في القرآن ، والتفصيل هو ذكر ما تضمنه الجمله على سبيل الافراد ، ولهذا قال تعالى (ثم فصلت من لدن حكيم خبير) ولم يقل شرحت ، وفرق آخر أن التفصيل هو وصف آحاد الجنس وذكرها معا وربما احتاج التفصيل إلى الشرح والبيان . والشئ لا يحتاج الى نفسه .

(الفرق) بين التفصيل والتقسيم أن في التفصيل معنى البيان عن كل قسم بما يزيد على ذكره فقط ، والتقسيم يحتمل الأمرين ، والتقسيم يفتح المعنى والتفصيل يتم بيانه .

(الفرق) بين القرآن والفرقان أن القرآن يفيد جمع السور وضم بعضها إلى بعض ، والفرقان يفيد أنه يفرق بين الحق والباطل والمؤمن والكافر .

ومن قبيل القول السلام والتحية

(الفرق) بين السلام والتحية أن التحية أعم من السلام ، وقال المبرد يدخل في التحية حيالك الله ولك البشرى ولقيت الخير ، وقال أبو هلال أيده الله تعالى ولا يقال لذلك سلام إنما السلام قولك سلام عليك ، ويكون السلام في غير هذا الوجه السلامة مثل الضلال والضلالة والجلال والجلالة ، ومنه دار السلام أى دار السلامة وقيل دار السلام أى دار الله ، والسلام اسم من أسماء الله ، والتحية أيضا الملك ومنه قولهم التحيات لله .

ومن الكلام الخاص

(الفرق) بين الخاص والخصوص أن الخصوص يكون فيما يراد به بعض ما ينطوى عليه لفظه بالوضع ، والخاص ما يختص بالوضع لا بارادة ، وقال بعضهم

الخصوص ما يتناول بعض ما يتضمنه العموم أو جرى مجرى العموم من المعاني، وأما العموم فما استغرق ما يصلح أن يستغرقه وهو عام، والعموم لفظ مشترك يقع على المعاني والكلام، وقال بعضهم الخاص ما يتناول أمراً واحداً بنفس الوضع، والخصوص أن يتناول شيئاً دون غيره وكان يصح أن يتناوله وذلك الغير.

(الفرق) بين العام والمبهم أن العام يشتمل على أشياء والمبهم يتناول واحد الأشياء لكن غير معين الذات فقولنا شيء مبهم وقولنا الأشياء عام.

(الفرق) بين التخصيص والنسخ أن التخصيص هو ما دل على أن المراد بالكلمة بعض ما تناولته دون بعض، والنسخ ما دل على أن مثل الحكم الثابت في الخطاب زائل في المستقبل على وجهه لولاه لكان ثابتاً، ومن حق التخصيص أن لا يدخل إلا فيما يتناوله اللفظ، والنسخ يدخل في النص على عين والتخصيص ما لا يدخل فيه، والتخصيص يؤذن بأن المراد بالعموم عند الخطاب ماعداه، والنسخ يحقق أن كل ما يتناوله اللفظ مراد في حال الخطاب وإن كان غيره مراداً فيما بعد، والنسخ في الشريعة لا يقع بأشياء يقع بها التخصيص، والتخصيص لا يقع ببعض ما يقع به النسخ. فقد بان لك مخالفة أحدهما للآخر في الحد والحكم جميعاً، وتساويهما في بعض الوجوه لا يوجب كون النسخ تخصيصاً.

(الفرق) بين النسخ والبداء أن النسخ رفع حكم تقدم بحكم ثان أوجبه كتاب أو سنة ولهذا يقال إن تحريم الخمر وغيرها مما كان مطلقاً في العقل نسخ لا باحة ذلك لأن إباحته عقلية ولا يستعمل النسخ في العقليات، والبداء أصله الظهور تقول بدا لي الشيء إذا ظهر وتقول بدا لي في الشيء إذا ظهر لك فيه رأي لم يكن ظاهراً لك فتركته لأجل ذلك، ولا يجوز على الله البداء لكونه عالماً لنفسه، وما ينسخه من الأحكام ويثبتها إنما هو على قدر المصالح لا أنه يبدو له من الأحوال ما لم يكن بادياً، والبداء هو أن تأمر المكلف الواحد بنفسه ما تنهاه عنه على الوجه الذي تنهاه عنه والوقت الذي تنهاه فيه عنه وهذا لا يجوز على الله لأنه يدل على التردد في الرأي، والنسخ في الشريعة لفظة منقولة عما وضعت له في أصل اللغة كسائر الاسماء الشرعية مثل الفسق والنفاق ونحو ذلك.

وأصله في العرية الإزالة ألا تراهم قالوا نسخت الريح الآثار فان قلت
إن الريح ليست بمزيلة لها على الحقيقة قلنا اعتقد أهل اللغة أنهم أمزيلة
لها كاعتقادهم أن الصنم إله .

(الفرق) بين فحوى الخطاب ودليل الخطاب أن فحوى الخطاب
ما يعقل عند الخطاب لا بافظه كقوله تعالى (ولا تقل لهما أف) فالمنع من ضربيهما
يعقل عند ذلك ، ودليل الخطاب هو أن يعلق بصفة الشيء أو بعدد أو بحال
أو غاية فما لم يوجد ذلك فيه فهو بخلاف الحكم فالصفة قوله في سائمة
الغنم الزكاة فيه دليل على أنه ليس في المعلوفة زكاة ، والعدد تعليق الحد
بالثمانين فيه دليل على سقوط ما زاد عليه ، والغاية قوله تعالى (حتى
يطهرن) فيه دليل على أن الوطء قبل ذلك محظور ، والحال مثل ما روى أن
يعلى بن أمية قال لعمر مالنا تقصر وقدأنا يعني الصلاة فقال عمر تعجبت
بما تعجبت منه وسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال صدقة
تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته ، وهذا مذهب بعض الفقهاء ، وآخرون
يقولون إن جميع ذلك يعرف بدلائل أخر دون دلائل الخطاب المذكورة
ههنا ، وفيه كلام كثير ليس هذا موضع ذكره ، والدليل لو قرن به دليل لم
يكن مناقضة ولو قرن باللفظ فحواه لكان ذلك مناقضة ألا ترى أنه لو قال في سائمة
الغنم الزكاة وفي المعلوفة الزكاة لم يكن تناقضاً ولو قال فلا تقل لهما أف واضربيهما لكان
تناقضاً وكذلك لو قال هو مؤتمن على قنطار ثم قال يخون في الدرهم يعد تناقضاً
وقوله تعالى (ولا تظلمون قليلاً) يدل فحواه على نفي الظلم فيما زاد على ذلك
ودلالة هذا كدلالة النص لأن السامع لا يحتاج في معرفته إلى تأمل ، وأما قوله
تعالى (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر) فعناؤه فأفطر
بعده ، وقد جعله بعضهم فحوى الخطاب وليس ذلك بفحوى عندهم ولكنه
من باب الاستدلال ألا ترى أنك لو قرنت به فحواه لم يكن تناقضاً فأما قوله
تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) فانه يدل على المراد بفائدته لا بصريحه
ولا فحواه وذلك أنه لما ثبت أنه زجر أفاد أن القطع هو لاجل السرقة وكذلك
قوله تعالى (الزانية والزاني) .

(الفرق) بين البيان والفائدة قال على بن عيسى ما ذكر لي عرف به غيره فهو البيان كقولك غلام زيد وإنما ذكر زيد لي عرف به الغلام فهو للبيان وقولك ضربت زيدا إنما ذكر زيد لي عرف أن الضرب وقع به فذكر لي عرف به غيره ، والفائدة ما ذكر لي عرف في نفسه نحو قولك قام زيد إنما ذكر قام لي عرف أنه وقع القيام ، وأما معتمد البيان الذي لا يصح الكلام إلا به نحو قولك ذهب زيد فذهب معتمد الفائدة ومعتمد البيان ، وأما الزيادة في البيان فهو البيان الذي يصح الكلام دونه وكذلك الزيادة في الفائدة هي التي يصح الكلام دونها نحو الحال في قولك مر زيد ضاحكا والبيان قولك أعطيت زيدا درهما فعلى هذا يجرى البيان والفائدة ومعتمد الفائدة والحال أبدأ للزيادة في الفائدة فالمفعول الذي ذكر فاعله للزيادة في البيان فأما الفاعل فهو معتمد البيان وكذلك ما لم يسم فاعله وقولك قام زيد معتمد الفائدة فإذا كان صفة فهو للزيادة في البيان نحو قولك مررت برجل قام فهو ههنا صفة مذكورة للزيادة في البيان .

(الفرق) بين عطف البيان وبين الصفة أن عطف البيان يجرى بجرى الصفة في أنه تبيين للأول ويتبعه في الأعراب كقولك مررت بأخيك زيد إذا كان له أخوان أحدهما زيد والآخر عمرو فقد بين قولك زيد أي الأخوين مررت به ، والفرق بينهما أن عطف البيان يجب بمعنى إذا كان غير الموصوف به عليه كان له مثل صفته وليس كذلك الاسم العلم الخالص لأنه لا يجب بمعنى لو كان غيره على مثل ذلك المعنى استحق مثل اسمه مثال ذلك مررت بزيد الطويل فالطويل يجب بمعنى الطول وإن كان غير الموصوف على مثل هذا المعنى وجب له صفة طويل وأما زيد فيجب المسمى به من غير معنى لو كان لغيره لوجب له مثل اسمه إذ لو وافقه غيره في كل شيء لم يجب أن يكون زيدا كما لو وافقه في كل شيء لوجب أن يكون له مثل صفته ولا يجب أن يكون له مثل اسمه . قال (١) أبو هلال أيده الله والبيان عند المتكلمين الدليل الذي تبين به الأحكام ، ولهذا قال أبو علي وأبو هاشم رحمهما الله : الهداية هي الدلالة والبيان فجعل

(١) من هنا إلى قوله « الفرق بين النجوى والسر » غير موجود في نسخة التيمورية .

الدلالة والبيان واحداً ، وقال بعضهم هو العلم الحادث الذي يتبين به الشيء ، ومنهم من قال : البيان حصر القول دون ما عداه من الأدلة ، وقال غيره : البيان هو الكلام والخط والإشارة ، وقيل البيان هو الذي أخرج الشيء من حيز الاشكال الى حد التجلي ، ومن قال هو الدلالة ذهب إلى أنه يتوصل بالدلالة إلى معرفة المدلول عليه والبيان هو ما يصح أن يتبين به ما هو بيان له ، وكذلك يقال ان الله قد بين الاحكام بأن دل عليها بنصية الدلالة في الحكم المظهر ظناً وكذلك يقال للمدلول عليه قد بان ويوصف الدال بأنه يبين وتوصف الامارات الموصلة إلى غلبة الظن بأنها بيان كما يقال انها دلالة تشبيهها بما يوجب العلم من الأدلة .

ومن قيل الكلام النجوى

(الفرق) بن النجوى والسر أن النجوى اسم للكلام الخفى الذى تناجى به صاحبك كأنك ترفعه عن غيره وذلك أن أصل الكلمة الرفعة ، ومنه النجوة من الارض ، وسمى تكليم الله تعالى موسى عليه السلام مناجاة لأنه كان كلاماً أخفاه عن غيره ، والسر إخفاء الشيء فى النفس ، ولو اختفى بستر أو وراء جدار لم يكن سرّاً ، ويقال فى هذا الكلام سر تشبيهاً بما يخفى فى النفس ، ويقال سرى عند فلان تريد ما يخفيه فى نفسه من ذلك ولا يقال نجوى عنده ، وتقول لصاحبك هذا ألقىه اليك تريد المعنى الذى تخفيه فى نفسك ، والنجوى يتناول جملة ما يتناجى به من الكلام ، والسر يتناول معنى ذلك وقد يكون السر فى غير المعانى مجازاً تقول فعل هذا سرّاً وقد أسر الأمر ، والنجوى لا تكون إلا كلاماً .

(الفرق) بين القراءة والتلاوة أن التلاوة لا تكون إلا لكلمتين فصاعداً ، والقراءة تكون للكلمة الواحدة يقال قرأ فلان اسمه ولا يقال تلا اسمه وذلك أن أصل التلاوة اتباع الشيء ، يقال تلاه إذا تبعه فتكون التلاوة فى الكلمات يتبع بعضها بعضاً ولا تكون فى الكلمة الواحدة اذ لا يصح فيه التلو .

(الفرق) بين إلا ولكن أن الاستثناء هو تخصيص صيغة عامة فأما لكن فهى تحقيق اثبات بعد نفي أو نفي بعد اثبات تقول ما جاءنى زيد لكن عمرو جاءنى وأتى عمرو لكن زيد لم يأت فهذا أصل لكن ، وليس باستثناء فى التحقيق ،

وقال ابن السراج الاستثناء هو إخراج بعض من كل .

(الفرق) بين الاستثناء والعطف أنك إذا قلت ضربت القوم فقد أخبرت أن الضرب قد استوفى القوم ثم قلت وعمراً فعمرو غير القوم والفعل الواقع به غير الفعل الواقع بالقوم وإنما أشركته معهم في فعل ثان وصل إليه منك وليس هذا حكم الاستثناء لأنك تمنع في الاستثناء أن يصل فعلك إلى جميع المذكور .

ومن قبيل الكلام المنازعة

(الفرق) بين المنازعة والمطالبة أن المطالبة تكون بما يعرف به المطلوب كالمطالبة بالدين ولا تقع إلا مع الإقرار به وكذلك المطالبة بالحجة على الدعوى والدعوى قول يعترف به المدعى، والمنازعة لا تكون إلا فيما ينكر المطلوب ولا يقع فيما يعترف به الخصمان منازعة .

(الفرق) بين المعارضة والالزام أن كل معارضة الزام وليس كل الزام معارضة ألا ترى أن قولك لمن أنكر حدوث الأجسام ما أنكرت أنها سابقة للحوادث الزام وليس بمعارضة ، والمعارضة أن تبدأ بما في عرض المسألة وبما في رأيه ثم تأتي بالمسألة فتجمع بينهما وبين ذلك إما بعلة أو بغير علة . فالمعارضة بالعلة كقولك إن كان الله تعالى يفعل الجور فلا يكون الجور لأنه القادر المالك ، والمعارضة على غير علة نحو قولنا لمن يقول إن السواد والحركة جسم ما أنكرت أن البياض والسكون أيضاً جسم .

(الفرق) بين المعارضة وإجراء العلة في المعلول أن المطالب بإجراء العلة في المعلول يبدأ بتقرير خصمه على جهة الاعتلال ثم يأتي بالموضع الذي رام أن يجري فيه كما تقول لأصحاب الصفات إذا قلتم إن كل موجود لم يكن غير الله محدث فقولوا إن صفاته محدثة لأنها ليست هي الله ، وكذلك قولك للملحد إذا قلت إن الأجسام قديمة لأن قدمهم متصور في العقل فلا يتصور في العقل ما لا حقيقة له .

(الفرق) بين المسألة والفتيا أن المسألة عامة في كل شيء والفتيا سؤال عن حادثة ، وأصله من الفتا وهو الشباب والفتى الشاب والفتاة الشابة وتقول للامة وإن كانت عجوزاً فتاة لأنها كالصغيرة في أنها لا توقر توقير الكبيرة ،

والفتوة حال الغرة والحداثة، وقيل للمسألة عن حادثة فتيا لأنها في حالة الشابة في أنها مسألة عن شيء حدث .

(الفرق) بين المعارضة وقلب المسألة أن قلب المسألة هو الرجوع على السائل بمثل مطالبته في مذهب له يلزمه فيه مثل المالك كقولنا للبحيرة إذا قالوا إن الفاعل في الشاهد لا يكون إلا جسماً فلما كان الله فاعلاً وجب أن يكون جسماً ما أنكرتم إذا كان الفاعل في الشاهد لا يكون إلا محدثاً مروباً أي لا يكون في الغائب إلا كذلك ، وقلب المسألة يكون بعد الجواب فإذا كان قبل الجواب كان ظلماً إلا أن يجعل على صيغة الجواب ، والمعارضة هو أن يذكر المذهبين جميعاً فيجمع بينهما ، وقلب السؤال لا يكون إلا ذكر مذهب واحد .

(الفرق) بين الإيصال والإيصال الشئ على ما يجب فيه ، ومنه أداء الدين ، فلان حسن الأداء لما يسمع وحسن الأداء للقراءة ، والإيصال ما فيه بيان للافهام ومنه البلاغة وهي إيصال المعنى إلى النفس في أحسن صورة .

(الفرق) بين الإيصال والإيصال أن الإيصال أشد اقتضاء للمنتهى إليه من الإيصال لأنه يقتضي بلوغ فهمه وعقله كالإيصال التي تصل إلى القلب ، وقيل الإيصال اختصار الشئ على جهة الانتهاء ومنه قوله تعالى (ثم أباه مأمناً) .

(الفرق) بين الاسم العرفي والاسم الشرعي أن الاسم الشرعي ما نقل عن أصله في اللغة فسمى به فعل أو حكم حدث في الشرع نحو الصلاة والزكاة والصوم والكفر والإيمان والإسلام وما يقرب من ذلك وكانت هذه أسماء تجرى قبل الشرع على أشياء ثم جرت في الشرع على أشياء أخرى وكثر استعمالها حتى صارت حقيقة فيها وصار استعمالها على الأصل مجازاً ألا ترى أن استعمال الصلاة اليوم في الدعاء مجاز وكان هو الأصل ، والاسم العرفي ما نقل عن بابه بعرف الاستعمال نحو قولنا دابة وذلك أنه قد صار في العرف اسماً لبعض ما يدب وكان في الأصل اسماً للجميع وكذلك الغائط كان اسماً للمطمئن من الأرض ثم صار في العرف اسماً لقضاء الحاجة حتى ليس يعقل عند الإطلاق سواه ، وعند الفقهاء أنه إذا ورد عن الله خطاب قد وقع في اللغة لشيء واستعمل في العرف لغيره ووضع في الشرع

لآخر فالواجب حمله على ماوضع في الشرع لأن ماوضع له في اللغة قد انتقل عنه وهو الأصل فما استعمل فيه بالعرف أولى بذلك وإذا كان الخطاب في العرف شيئاً وفي اللغة بخلافه وجب حمله على العرف لأنه أولى كما أن اللفظ الشرعي يحمله على ماعدل عنه وإذا حصل الكلام مستعملاً في الشريعة أولى على ما ذكر قبل، وجميع أسماء الشرع تحتاج إلى بيان نحو قوله تعالى (أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) إذ قد عرف بدليل أنه أريد بها غير ما وضعت له في اللغة وذلك على ضربين أحدهما يراد به ما لم يوضع له البتة نحو الصلاة والزكاة، والثاني يراد به ماوضع له في اللغة لكنه قد جعل اسماً في الشرع لما يقع منه على وجه مخصوص أو يبلغ حداً مخصوصاً فصار كأنه مستعمل في غير ماوضع له وذلك نحو الصيام والوضوء وما شاكله.

(الفرق) بين بلى ونعم أن بلى لا تكون إلا جواباً لما كان فيه حرف جحد كقوله تعالى (ألم يأتكم رسل منكم) ثم قال في الجواب (قالوا بلى) ونعم لا تكون للاستفهام بلا جحد كقوله تعالى (فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً قالوا نعم) وكذلك جواب الخبر إذا قال قد فعلت ذلك قلت نعم لعمرى قد فعلته، وقال الفراء وإنما امتنعوا أن يقولوا في جواب الجحود نعم لأنه إذا قال الرجل مالك على شيء فلو قال الآخر نعم كأنه صدقه كأنه قال نعم ليس لي عليك شيء وإذا قال بلى فأنما هو رد لكلام صاحبه أي بلى لي عليك شيء فلذلك اختلف بلى ونعم.

(الفرق) بين الوسوسة والنزغ أن النزغ هو الاغواء بالوسوسة وأكثر ما يكون عند الغضب، وقيل أصله للازعاج بالحركة إلى الشر ويقال هذه نزغة من الشيطان. للخصلة الداعية إلى الشر، وأصل الوسوسة الصوت الخفي ومنه يقال لصوت الحلي وسواس، وكل صوت لا يفهم تفصيله خفائه وسوسة وسواس وكذلك ما وقع في النفس خفياً، وسمى الله تعالى الموسوس وسواساً بالمصدر في قوله تعالى: (من شر الوسواس الخناس).

(الباب الثالث)

في الفرق بين الدلالة والدليل والاستدلال ، وبين النظر والتأمل
وبين النظر والرؤية ، وما يجري مع ذلك

(الفرق) بين الدلالة والدليل أن الدلالة تكون على أربعة أوجه أحدها
ما يمكن أن يستدل به قصد فاعله ذلك أو لم يقصد، والشاهد أن أفعال البهائم تدل
على حدثها وليس لها قصد إلى ذلك والأفعال المحكمة دلالة على علم فاعلها وإن
لم يقصد فاعلها أن تكون دلالة على ذلك، ومن جعل قصد فاعل الدلالة شرطاً فيها
احتج بأن اللص يستدل بأثره عليه ولا يكون أثره دلالة لأنه لم يقصد ذلك
فلو وصف بأنه دلالة لوصف هو بأنه دال على نفسه وليس هذا بشيء لأنه ليس
بمنكر في اللغة أن يسمى أثره دلالة عليه ولا أن يوصف هو بأنه دال على نفسه
بل ذلك جائز في اللغة معروف يقال قد دل الحارب على نفسه بركوبه الرمل
ويقال أسلك الحزن لأنه لا يدل على نفسك ويقولون استدللنا عليه
بأثره وليس له أن يحمل هذا على المجاز دون الحقيقة إلا بدليل ولا دليل ، والثاني
العبارة عن الدلالة يقال للمسئول أعدد دلالتك ، والثالث الشبهة يقال دلالة المخالف كذا
أي شبهة ، والرابع الامارات يقول الفقهاء الدلالة من القياس كذا والدليل فاعل
الدلالة ولهذا يقال لمن يتقدم القوم في الطريق دليل إذ كان يفعل من التقدم ما يستدلون
به ، وقد تسمى الدلالة دليلاً مجازاً ، والدليل أيضاً فاعل الدلالة مشتق من
فعله ، ويستعمل الدليل في العبارة والأمانة ولا يستعمل في الشبه ، والشبهة هي
الاعتقاد الذي يختار صاحبه الجهل أو يمنع من اختيار العلم وتسمى العبارة عن
كيفية ذلك الاعتقاد شبهة أيضاً وقد سمي المعنى الذي يعتقد عنده ذلك الاعتقاد
شبهة فيقال هذه الحيلة شبهة لقوم اعتقدوها معجزة .

(الفرق) بين الدلالة والشبهة فيما قال بعض المتكلمين أن النظر في الدلالة يوجب
العلم والشبهة يعتقد عندها أنها دلالة فيختار الجهل لا لما كان الشبهة ولا للنظر فيها ،
والاعتقاد هو الشبهة في الحقيقة لا المنظور فيه .

(الفرق) بين الدلالة والامارة أن الدلالة عند شيو خنا ما يؤدي النظر فيه إلى العلم ، والامارة ما يؤدي النظر فيه إلى غلبة الظن لنحو ما يطلب به من جهة القبلة ويعرف به جزاء الصيد وقيم المتلفات ، والظن في الحقيقة ليس يجب عن النظر في الامارة لوجوب النظر عن العلم في الدلالة وإنما يختار ذلك عنده فالامارة في الحقيقة ما يختار عنده الظن ، ولهذا جاز اختلاف المجتهدين مع علم كل واحد منهم بالوجه الذي منه خالفه صاحبه كاختلاف الصحابة في مسائل الجسد واختلاف آراء ذوي الرأي في الحروب وغيرها مع تقاربهم في معرفة الأمور المتعلقة بذلك ، ولهذا تستعمل الامارة فيما كان عقلياً وشرعياً .

(الفرق) بين الدلالة والحجة قال بعض المتكلمين الأدلة تنقسم أقساماً وهي دلالة العقل ودلالة الكتاب ودلالة السنة ودلالة الاجماع ودلالة القياس فدلالة العقل ضربان أحدهما ما أدى النظر فيه إلى العلم بسوى المنظور فيه أو بصفة لغيره ، والآخر ما يستدل به على صفة له أخرى وتسمى طريقة النظر ولا تسمى دلالة لأنه يبعد أن يكون الشيء دلالة على نفسه أو على بعض صفات نفسه فلا يبعد أن يكون يدل على غيره وكل ذلك يسمى حجة فافترقت الحجة والدلالة من هذا الوجه ، وقال قوم لا يسميان حجة ودلالة إلا بعد النظر فيهما وإذا قلنا حجة الله ودلالة الله فالمراد أن الله نصبهما وإذا قلنا حجة العقل ودلالة العقل فالمراد أن النظر فيهما يفضي إلى العلم من غير افتقار إلى أن ينصبهما ناصب ، وقال غيره الحجة هي الاستقامة في النظر والمضي فيه على سنن مستقيم من رد الفرع إلى الاصل وهي مأخوذة من الحجة وهي الطريق المستقيم وهذا هو فعله المستدل وليس من الدلالة في شيء ، وتأثير الحجة في النفس كتأثير البرهان فيها وإنما تنفصل الحجة من البرهان لأن الحجة مشتقة من معنى الاستقامة في القصد حج يحج اذا استقام في قصده ، والبرهان لا يعرف له اشتقاق وينبغي أن يكون لغة مفردة .

(الفرق) بين الاحتجاج والاستدلال أن الاستدلال طلب الشيء من جهة غيره ، والاحتجاج هي الاستقامة في النظر على ما ذكرنا سواء كان من جهة

ما يطلب معرفته أو من جهة غيره .

(الفرق) بين دلالة الكلام ودلالة البرهان أن دلالة البرهان هي الشهادة للمقالة بالصحة ، ودلالة الكلام احضار المعنى النفس من غير شهادة له بالصحة إلا أن يتضمن بعض الكلام دلالة البرهان فيشهد بصحة المقالة ، ومن الكلام ما يتضمن دلالة البرهان ومنه ما لا يتضمن ذلك إذ كل برهان فانه يمكن أن يظهر بالكلام كما أن كل معنى يمكن ذلك فيه ، والاسم دلالة على معناه وليس برهاناً على معناه وكذلك هداية الطريق دلالة عليه وليس برهاناً عليه فتأثير دلالة الكلام خلاف تأثير دلالة البرهان .

(الفرق) بين الاستدلال والدلالة أن الدلالة ما يمكن الاستدلال به ، والاستدلال فعل المستدل ولو كان الاستدلال والدلالة سواءً لكان يجب أن نوصنع جميع المكلفين للاستدلال على حدث العالم أن لا يكون في العالم دلالة على ذلك . (الفرق) بين الدلالة والعلامة أن الدلالة على الشيء ما يمكن كل ناظر فيها أن يستدل بها عليه كالعالم لما كان دلالة على الخالق كان دالاً عليه لكل مستدل به ، وعلامة الشيء ما يعرف به المعلم له ومن شاركه في معرفته دون كل واحد كالحجر تجعله علامة لدفين تدفنه فيكون دلالة لك دون غيرك ولا يمكن غيرك أن يستدل به عليه إلا إذا وافقته على ذلك كالتصفيق تجعله علامة لمحى زيد فلا يكون ذلك دلالة إلا لمن يوافقك عليه ، ثم يجوز أن تزيل علامة الشيء بينك وبين صاحبك فتخرج من أن تكون علامة له ولا يجوز أن تخرج الدلالة على الشيء من أن تكون دلالة عليه فالعلامة تكون بالوضع والدلالة بالاقتضاء .

(الفرق) بين العلامة والآية أن الآية هي العلامة الثابتة من قولك تأييت بالمكان إذا تحبست به وثبت قال الشاعر :

وعلمت أن ليست بدار ثابتة فكصفقة بالكف كان رقادي
أى ليست بدار تحبس وتثبت ، وقال بعضهم أصل آية آية ولكن لما
اجتمعت يا آن قلبوا (١) أحداها ألفاً كراهة التضعيف وجاز ذلك لأنه اسم

(١) في التيمورية « قلبت » .

غير جبار على فعل .

(الفرق) بين العلامة والاثار أن اثر الشيء يكون بعده ، وعلامته تكون قبله
تقول الغيوم والرياح علامات المطر ومدافع السيول آثار المطر .

(الفرق) بين العلامة والسمة أن السمة ضرب من العلامات مخصوص وهو
ما يكون بالنار في جسد حيوان مثل سمات الابل وما يجري مجراها وفي القرآن
(سندسمة على الخرطوم) وأصلها التأثير في الشيء ومنه الوسمي (١) لأنه يؤثر
في الأرض أثراً ، ومنه الموسم لما فيه من آثار أهله والوسمة (٢) معروفة سميت
بذلك لتأثيرها فيما يخضب بها .

(الفرق) بين الدلالة والبرهان أن البرهان لا يكون إلا قولاً يشهد بصحة
الشيء ، والدلالة تكون قولاً تقول العالم دلالة على القديم وليس العالم قولاً ،
وتقول دلالة على صحة مذهبي كذا فتأتي بقول تحتاج به على صحة مذهبك ، وقال
بعض العلماء البرهان بيان يشهد بمعنى آخر حق في نفسه وشهادته مثال ذلك أن
الأخبار بأن الجسم محدث هو بيان بأن له محدثاً والمعنى الأول حق في نفسه ،
والدليل ما ينبيء عن معنى من غير أن يشهد بمعنى آخر وقد ينبيء عن معنى يشهد
بمعنى آخر فالدليل أعم ، وسمعت من يقول البرهان ما يقصد به قطع حجة الخصم
فارسي معرب وأصله بران أي اقطع ذاك ومنه البرهة وهي القطعة من الدلالة
ولا يعرف صحة ذلك ، وقال علي بن عيسى : الدليل يكون وضعياً قد يمكن
أن يجعل على خلاف ما جعل عليه نحو دلالة الاسم على المسمى ، وأما دلالة
البرهان فلا يمكن أن توضع دلالة على خلاف ما هي دلالة عليه نحو دلالة الفعل
على الفاعل لا يمكن أن تجعل دلالة على أنه ليس بفاعل .

(الفرق) بين الإمارة والعلامة أن الإمارة هي العلامة الظاهرة ، ويدل على
ذلك أصل الكلمة وهو الظهور ، ومنه قيل أمر الشيء إذا كثر ومع الكثرة
ظهور الشئ ، ومن ثم قيل الإمارة لظهور الشئ ، وسميت المشورة أماراً لأن
الرأى يظهر بها وائتمر القوم إذا تشاوروا قال الشاعر : فقيم الإمار فيكم والإمار

(١) هو أول المطر . (٢) نبت يخضب به الشعر .

(الفرق) بين العلامة والرسم أن الرسم هو إظهار الاثر في الشيء ليكون علامة فيه ، والعلامة تكون ذلك وغيره ألا ترى أنك تقول علامة مجيء زيد تصفيق عمرو وليس ذلك بأثر.

(الفرق) بين الرسم والختم أن الختم ينبيء عن إتمام الشيء وقطع فعله وعمله تقول ختمت القرآن أي أتممت حفظه وقرأته وقطعت قراءته وختمت السكر لأنه آخر ما يفعل به لحفظه ولا ينبيء الرسم عن ذلك وإنما الرسم إظهار الاثر بالشيء ليكون علامة فيه وليس يدل على تمامه ألا ترى أنك تقول ختمت القرآن ولا تقول رسمته فإن استعمال الرسم في موضع الختم في بعض المواضع فللقرب معناه من معناه ، والاصل في الختم ختم الكتاب لأنه يقع بعد الفراغ منه ومنه قوله تعالى (اليوم نختم على أفواههم) منع وقوله تعالى (ختم الله على قلوبهم) ليس بمنع ولكنه ذم بأنها كالممنوعة من قبول الحق على أن الرسم فارسي معرب لا أصل له في العربية فيجوز أن يكون بمعنى الختم لا فرق بينهما لأنهما لغتان.

(الفرق) بين الختم والطبع أن الطبع أثر يثبت في المطبوع ويلزمه فهو يفيد من معنى الثبات والازوم ما لا يفيد الختم ، ولهذا قيل طبع الدرهم طبعاً وهو الاثر الذي يؤثر فيه فلا يزول عنه ، كذلك أيضاً قيل طبع الانسان لأنه ثابت غير زائل ، وقيل طبع فلان على هذا الخلق إذا كان لا يزول عنه ، وقال بعضهم الطبع علامة تدل على كنهه الشيء قال وقيل طبع الانسان لدلالته على حقيقة مزاجه من الحرارة والبرودة قال وطبع الدرهم علامة جوازه .

(الفرق) بين العلة والدلالة أن كل علة مطردة منعكسة وليس كل دلالة تطرد وتنعكس ألا ترى أن الدلالة على حدث الاجسام هي استحالة خلوها عن الحوادث وليس ذلك بمطرد في كل محدث لأن العرض محدث ولا تحله الحوادث ، والعلة في كون المتحرك متحركاً هي الحركة وهي مطردة في كل متحرك وتنعكس فليس بشيء يحدث فيه حركة إلا وهو متحرك ولا متحرك إلا وفيه حركة .

(الفرق) بين العلة والسبب أن من العلة ما يتأخر عن المعلول كالريح وهو

علة التجارة يتأخر ويوجد بعدها والدليل على أنه علة لها أنك تقول إذا قيل لك لم تتجر قلت للربح . وقد أجمع أهل العربية أن قول القائل لم مطالبة بالعلة لا بالسبب فإن قيل ما أنكرت أن الربح علة لحسن التجارة وسبب له أيضاً ، قلنا أول ما في ذلك أنه يوجب أن كل تجارة فيها ربح حسنة لأنه قد حصل فيها علة الحسن كما أن كل ما حصل فيه ربح فهو تجارة ، والسبب لا يتأخر عن مسببه على وجه من الوجوه ألا ترى أن الرمي الذي هو سبب لذهاب السهم لا يجوز أن يكون بعد ذهاب السهم ، والعلة في اللغة ما يتغير حكم غيره به ومن ثم قيل للبرص علة لأنه يغير حال المريض ويقال للداعي إلى الفعل علة له تقول فعلت كذا لعلة كذا ، وعند بعض المتكلمين أن العلة ما توجب حالا لغيره كالكون والقدرة ولا تقول ذلك في السواد لما لم يوجب حالا ، والعلة في الفقه ما تعلق الحكم به من صفات الأصل المنصوص عليه عند القاييس .

(الفرق) بين السبب والشرط أن السبب يحتاج إليه في حدوث المسبب ولا يحتاج إليه في بقاءه ألا ترى أنه قد يوجد المسبب والسبب مع عدم ذلك نحو ذهاب السهم يوجد مع عدم الرمي ، والشرط يحتاج إليه في حال وجود المشروط وبقائه جميعاً نحو الحياة لما كانت شرطاً في وجود القدرة لم يجز أن تبقى القدرة مع عدم الحياة .

(الفرق) بين السبب والآلة أن السبب يوجب الفعل والآلة لا توجبه ، والآلة هي التي يحتاج إليها بعض الفاعلين دون بعض فلا ترجع إلى حسن الفعل وهي كاليد والرجل .

(الفرق) بين النظر والاستدلال أن الاستدلال طلب معرفة الشيء من جهة غيره والنظر طلب معرفته من جهته ومن جهة غيره ، ولهذا كان النظر في معرفة القادر قادر آمن جهة فعله استدلالاً ، والنظر في حدوث الحركة ليس باستدلال ، وحدث النظر طلب إدراك الشيء من جهة البصر أو الفكر ويحتاج في إدراك المعنى إلى الأمرين جميعاً كالتأمل للخط الدقيق بالبصر أو لا ثم بالفكر لأن إدراك الخط الدقيق التي بها يقرأ طريق إلى إدراك المعنى وكذلك طريق الدلالة المؤدية إلى العلم بالمعنى ، وأصل النظر المقابلة فالنظر

بالبصر الاقبال به نحو المبصر، والنظر بالقلب الاقبال بالفكر نحو المفكر فيه، ويكون النظر باللمس ليدري اللين من الخشونة، والنظر إلى الانسان بالرحمة هو الاقبال عليه بالرحمة، والنظر نحو ما يتوقع والانظار إلى مدة هو الاقبال بالنظر نحو المتوقع، والنظر بالأمل هو الاقبال به نحو المأمول، والنظر من الملك لرعيته هو إقباله نحوهم بحسن السياسة، والنظر في الكتاب بالعين والفكر هو الاقبال نحو بهما، ونظر الدهر اليهم أي أهالكهم وهو إقباله نحوهم بشدائده، والنظير المثل فانك إذا نظرت إلى أحدهما فقد نظرت إلى الآخر وإذا قرن النظر بالقلب فهو الفكر في أحوال ما ينظر فيه وإذا قرن بالبصر كان المراد به تقليب الحقة نحو ما يلمس رؤيته مع سلامة الحاسة.

(الفرق) بين النظر والتأمل أن النظر هو ما ذكرناه، والتأمل هو النظر المؤمل به معرفة ما يطلب ولا يكون إلا في طول مدة فكل تأمل نظر وليس كل نظر تأملاً.

(الفرق) بين النظر والبديهة أن البديهة أول النظر يقال عرفته على البديهة أي في أول أحوال النظر، وله في الكلام بديهة حسنة إذا كان يرتجله من غير فكر فيه.

(الفرق) بين البديهة والروية أن الروية في ما قال بعضهم آخر النظر، والبديهة أوله، ولهذا يقال للرجل إذا وصف بسرعة الاصابة في الرأي بديهته كروية غيره، وقال بعضهم الروية طول التفكير في الشيء وهو خلاف البديهة، وبديهة القول ما يكون من غير فكر، والروية اشباع الرأي والاستقصاء في تأمله تقول رأت في الأمر بالتشديد وفعلت بالتشديد للتكثير والمبالغة، وتركتمزة الروية لكثرة الاستعمال.

(الفرق) بين النظر والفكر أن النظر يكون فكر أو يكون بديهة والفكر ما عدا البديهة.

(الفرق) بين النظر والانتظار أن الانتظار طلب ما يقدر النظر إليه ويكون في الخير والشر ويكون مع شك ويقين وذلك أن الانسان ينتظر طعاماً يعمل في داره وهو لا يشك أنه يحضر له، وينتظر قدوم زيد غداً وهو شاك فيه.

(الفرق) بين التفكير والتدبر أن التدبر تصرف القلب بالنظر في العواقب، والتفكير تصرف القلب بالنظر في الدلائل. وسنبين اشتقاق التدبر وأصله فيما بعد.

(الفرق) بين النظر والرؤية أن النظر طلب الهدى، والشاهد قوهم نظرت

قلم أر شيئا ، وقال علي بن عيسى : النظر طلب ظهور الشيء ، والناظر الطالب لظهور الشيء والله ناظر لعباده بظهور رحمته إياهم ، ويكون الناظر الطالب لظهور الشيء بادراكه من جهة حاسة بصره أو غيرها من حواسه ويكون الناظر إلى لين هذا الثوب من لين غيره ، والنظر بالقلب من جهة التفكير ، والا نظار التوقف لطلب وقت الشيء الذي يصلح فيه قال والنظر أيضا هو الفكر والتأمل لاحوال الأشياء ألا ترى أن الناظر على هذا الوجه لا بد أن يكون مفكراً والمفكر على هذا الوجه يسمى ناظراً وهو معنى غير الناظر وغير المنظور فيه ألا ترى أن الانسان يفصل بين كونه ناظراً وكونه غير ناظر ، ولا يوصف القديم بالنظر لان النظر لا يكون إلا مع فقد العلم ومعلوم أنه لا يصلح النظر في الشيء ليعلم إلا وهو مجهول ، والنظر يشاهد بالعين فيفرق بين نظر الغضبان ونظر الراضى ، وأخرى فانه لو طلب جماعة الهلال ليعلم من رآه منهم ممن لم يره مع أنهم جميعا ناظرون فصيح بهذا أن النظر تقليب العين حيال مكان المرئى طلباً لرؤيته ، والرؤية هي ادراك المرئى ، ولما كان الله تعالى يرى الأشياء من حيث لا يطلب رؤيتها صح أنه لا يوصف بالنظر .

(الفرق) بين قولنا مد إليه بصره واستشرفه ببصره أن قولنا استشرفه ببصره معناه أنه مد إليه بصره من أعلاه .

ومما جرى مع ذلك

(الفرق) بين الانتظار والترجى أن الترجى انتظار الخير خاصة ولا يكون إلا مع الشك ، وأما الانتظار والتوقع فهو طلب ما يقدر أن يقع .

(الفرق) بين الانتظار والتربص أن التربص طول الانتظار يكون قصير المدة وطويلاً ومن ثم يسمى المتربص بالطعام وغيره متربصاً لأنه يطيل الانتظار لزيادة الربح ومنه قوله تعالى (فتربصوا به حتى حين (١)) وأصله من الربصة وهي التلبث يقال مالى على هذا الأمر ربصة أى تلبث فى الانتظار حتى طال .

(الفرق) بين الانتظار والامهال أن الانتظار مقرون بما يقع فيه النظر والامهال مبهم .

(١) وفى نسخة « فتربصوا حتى يأتى الله بأمره » وكلاهما فى القرآن .

(الفرق) بين قولهم آتست ببصرى وأحسست ببصرى أن الاحساس يفيد الرؤية وغيرها بالحاسة، والايناس يفيد الانس بما تراه ولهذا لا يجوز أن يقال إن الله يؤنس ويحس إذ لا يجوز عليه الوصف بالحاسة والانس، ويكون الايناس في غير النظر.

(الفرق) بين الخاطر والنظر أن الخاطر مرور معنى بالقلب بمنزلة خطاب مخاطب يحدث بضروب الاحاديث، والخواطر تنقسم بحسب المعاني إذ كل معنى فله خاطر يختصه يخالف جنس ما يختص غيره ومن كمال العقل تصرف القلب بالخواطر ولا يصح التكليف إلا مع ذلك، وعند أبي علي أن الخاطر جنس من الاعراض لا يوجد إلا في قلب حيوان وأنه شيء بين الفكر والذكر لأن الذكر علم والفكر جنس من النظر الذي هو سبب العلم، والخواطر تنبئه على الاشياء وتكون ابتداءً أو لا تولد علماً، ومنزلة الخاطر في ذلك منزلة التخيل في أنه بين العلم والظن لأنه تمثل شيء من غير حقيقة، وعند الباغي رحمه الله أنه كلام يحدثه الله تعالى في سمع الإنسان أو يحدثه الملك أو الشيطان فإذا كان من الشيطان سمي وسواساً، وإلى هذا ذهب أبو هاشم رحمه الله، والذي يدل على أن الخاطر ليس بكلام ما يدل من أفعال الأخرس على خطوط الخواطر بقلبه وهو لا يعرف الكلام أصلاً ولا يعرف معانيه، وعن إبراهيم أنه لا بد من خاطرين أحدهما يأمر بالاقدام والآخر بالكف ليصح الاختيار، وعن ابن الراوندي أن خاطر المعصية من الله تعالى وأن ذلك كالعقل والشهوة لأن الشهوة ميل الطبع إلى المشتى، والعقل التمييز بين الحسن والقبيح.

(الفرق) بين الذكرو الخاطر أن الخاطر يكون ابتداءً أو يكون عن عزوب، والذكر لا يكون إلا عن عزوب لأنه إنما يذكر ما عذب (١) عنه وهو عرض يناقى النسيان.

ومما يجرى مع الاستدلال القياس

(الفرق) بين القياس وبين الاجتهاد أن القياس حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لوجه من الشبه، وقيل حمل الشيء على الشيء وإجراء حكمه عليه لشبه بينهما.

عند الحامل، وقال أبو هاشم رحمه الله حمل شيء على شيء واجراء حكمه عليه .
ولذلك سمي المكيال مقياساً من حيث كان يحمل عليه ما يراد كياله، وكذلك
يسمون ما يقدر به النعال مقياساً أيضاً ، ولذلك لا يستعمل القياس في
شيء من غير اعتبار له بغيره وإنما يقال قست الشيء بالشيء فلا (١) يقال لمن
شبه شيئاً بشيء من غير أن يحمل أحدهما على الآخر ويجرى حكمه عليه قاييس،
ولو جاز ذلك لجاز أن يسمى الله تعالى قايساً لتشبيهه الكافر بالميت والمؤمن بالحي
والكافر بالظلمة والايان بالنور، ومن قال القياس استخراج الحق من الباطل
فقد أبعد لأن النصوص قد يستخرج بها ذلك ولا يسمى قياساً ، ومثال القياس
قولك إذا كان ظلم المحسن لا يجوز من حكيم فعقوبة المحسن لا تجوز منه، والفقهاء
يقولون هو حمل الفرع على الأصل لعلة الحكم، والاجتهاد موضوع في أصل
اللغة لبذل المجهود، ولهذا يقال اجتهد في حمل الحجر إذا بذل مجهوده فيه ولا
يقال اجتهدت في حمل النواة، وهو عند المتكلمين ما يقتضى غلبة الظن في الاحكام
التي كل مجتهد فيها مصيب ولهذا يقولون قال أهل الاجتهاد كذا وقال أهل القياس
كذا فيفترقون بينهما، فعلى هذا الاجتهاد أعم من القياس لأنه يحتوي على القياس
وغيره، وقال الفقهاء الاجتهاد بذل المجهود في تعرف حكم الحادثة من النص
لا بظاهره ولا فخراه، ولذلك قال معاذ أجتهد رأيي فيما لا أجد فيه كتاباً ولا سنة،
وقال الشافعي: الاجتهاد والقياس واحد وذلك أن الاجتهاد عنده هو أن يعمل
أصلاً ويرد غيره اليه بها، فأما الرأي فما أوصل اليه الحكم الشرعي من الاستدلال
والقياس ولذلك قال معاذ أجتهد رأيي، وكتب عمر هذا ما رأي عمر وقال على
عليه السلام رأيي ورأي عمر أن لا يبعن ثم رأيت يبعن، يعني أمهات الأولاد،
وفيه دلالة على بطلان قول من يرد الرأي ويندمه، والترجيح ما أيد به العلة والخبر
إذا قابله ما يعارضه، والاستدلال أن يدل على أن الحكم في الشيء ثابت من غير
رده الى أصل، والاجتهاد لا يكون إلا في الشرعيات وهو مأخوذ من بذل المجهود
، واستفراغ الوسع في النظر في الحادث ليرده إلى المنصوص على حسب ما يغلب

في الظن وإنما يوسع ذلك مع عدم الدلالة والنص ألا ترى أنه لا يجوز لا حد
أن يقول إن العلم بحدوث الأجسام اجتهاد كما أن سهم الجهد اجتهاد ، ولا يجوز
أن يقال وجوب خمسة دراهم في مائتي درهم مسألة اجتهاد لكون ذلك مجمعا عليه ،
وقد يكون القياس في العقليات فالفرق بينه وبين الاجتهاد ظاهر .

(الفرق) بين دلالة الآية وتضمنين الآية أن دلالة الآية على الشيء هو
ما يمكن الاستدلال به على ذلك الشيء كقوله الحمد لله يدل على معرفة الله اذا
قلنا إن معنى قوله الحمد لله أمراً لأنه لا يجوز أن يحمد من لا يعرف ، ولهذا قال
أصحابنا إن معرفة الله واجبة لائن شكره واجب لأنه لا يجوز أن يشكر من
لا يعرف ، وتضمنين الآية هو احتمالها للشيء بلا مانع ألا ترى أنه لو احتملته
لكن منع منه القياس أو سنة أو آية أخرى لم تتضمنه ، ولهذا نقول إن قوله
(السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) لا يتضمن وجوب القطع على من سرق .
دائماً وإن كان محتملاً لذلك لمنع السنة منه ، وهذا واضح والحمد لله تعالى .

﴿ الباب الرابع ﴾

في الفرق بين أقسام العلوم وما يجري مع ذلك من الفرق بين الادراك

والوجدان وفي الفرق بين ما يضاد العلوم ويخالفها

(الفرق) بين العلم والمعرفة أن المعرفة أخص من العلم لأنها علم بعين الشيء
مفصلاً عما سواه ، والعلم يكون مجملاً ومفصلاً قال الزهري لا أصف الله بأنه
عارف ولا أعنف من يصفه بذلك لائن المعرفة مأخوذة من عرفان الدار يعنى
آثارها التي تعرف بها قال ولا يجوز أن يكون علم الله تعالى بالاشياء من جهة
الاثر والدليل ، قال والمعرفة تمييز المعلومات فأوماً الى أنه لا يصفه بذلك كما
لا يصفه بأنه مميز ، وليس ما قاله بشيء لأن آثار الدار ان كانت سميت عرفانا

فسميت بذلك لأنها طريق إلى المعرفة بها وليس في ذلك دليل على أن كل معرفة تكون من جهة الآخر والدليل ، وأما وصف العارف بأنه يفيد تمييز المعلومات في علمه فلو جعله دليلاً على أن الله عارف كان أولى من المعلومات متميزة في علمه بمعنى أنها متخيلة له وإنما لم يسم علمه تمييزاً لأن التمييز فينا هو استعمال العقل بالنظر والفكر اللذين يؤديان إلى تمييز المعلومات فلم يمتنع أن توصف معلوماته بأنها متميزة وإن كان لا يوصف بأنه مميز لأن تمييزها صفة لها لا له والمعرفة بها تفيد ذلك فيها لا فيه فكل معرفة علم وليس كل علم معرفة وذلك أن لفظ المعرفة يفيد تمييز المعلوم من غيره ولفظ العلم لا يفيد ذلك إلا بضرب آخر من التخصيص في ذكر المعلوم ، والشاهد قول أهل اللغة إن العلم يتعدى إلى مفعولين ليس لك الاختصار على أحدهما إلا أن يكون بمعنى المعرفة كقوله تعالى (لا تعلمونهم الله يعلمهم) أى لا تعرفونهم الله يعرفهم ، وإنما كان ذلك كذلك لأن لفظ العلم مبهم فإذا قلت علمت زيدا فذكرته باسمه الذى يعرفه به المخاطب لم يفد فإذا قلت قائماً أفدت لأنك دلت بذلك على أنك علمت زيدا على صفة جاز أن لا تعلمه عليها مع علمك به فى الجملة ، وإذا قلت عرفت زيدا أفدت لأنه بمنزلة قولك علمته متميزاً من غيره فاستغنى عن قولك متميزاً من غيره لما فى لفظ المعرفة من الدلالة على ذلك . والفرق بين العلم والمعرفة إنما يتبين فى الموضع الذى يكون فيه جملة غير مبهمة ألا ترى أن قولك علمت أن لزيد ولداً وقولك عرفت أن لزيد ولداً يجريان مجرى واحداً .

(الفرق) بين العلم واليقين أن العلم هو اعتقاد الشيء على ما هو به على سبيل الثقة ، واليقين هو نسكون النفس وثالج الصدر بما علم ، ولهذا لا يجوز أن يوصف الله تعالى باليقين ، ويقال ثالج اليقين وبرد اليقين ولا يقال ثالج العلم وبرد العلم ، وقيل الموقن العالم بالشيء بعد حيرة الشك ، والشاهد أنهم يجعلونه ضد الشك فيقولون شك ويقين وقلما يقال شك وعلم فاليقين ما يزيل الشك دون غيره من أضداد العلوم ، والشاهد قول الشاعر :

بكى صاحبي لما رأى الدرب دونه وأيقن أنا لاحقاً بقيصره

أى أزال الشك عنه عند ذلك ، ويقال إذا كان اليقين عند المصلي أنه صلى أربعاً فله أن يسلم ، وليس يراد بذلك أنه إذا كان عالماً به لأن العلم لا يضاف إلى ما عند أحد إذا كان المعلوم في نفسه على ما علم وإنما يضاف اعتقاد الإنسان إلى ما عنده سواء كان معتقده على ما اعتقده أولاً إذا زال به شكه ، وسمى علمنا يقيناً لأن في وجوده ارتفاع الشك .

(الفرق) بين العلم والشعور أن العلم هو ما ذكرناه ، والشعور علم يوصل إليه من وجه دقيق كدقة الشعر ولهذا قيل للشاعر شاعر لفطنته لدقيق المعاني ، وقيل للشعير شعيراً للشظية الدقيقة التي في طرفه خلاف الحنطة ، ولا يقال الله تعالى يشعر لأن الأشياء لا تدق عنه ، وقال بعضهم الذم للإنسان بأنه لا يشعر أشد مبالغة من ذمه بأنه لا يعلم لأنه إذا قال لا يشعر فكأنه أخرجه إلى معنى الحمار وكأنه قال لا يعلم من وجه واضح ولا خفي وهو كقولك لا يحس ، وهذا قول من يقول إن الشعور هو أن يدرك بالمشاعر وهي الحواس كما أن الاحساس هو الإدراك بالحواس ولهذا لا يوصف الله بذلك .

(الفرق) بين البصير والمستبصر أن البصير على وجهين أحدهما المختص بأنه يدرك المبصر إذا وجد ، وأصله البصر وهو صحة الرؤية ، ويؤخذ منه صفة مبصر بمعنى رأى ، والرأى هو المدرك للمرئى والقديم رأى بنفسه ، والآخر البصير بمعنى العالم تقول منه هو بصيروله به بصر وبصيرة أى علم ، والمستبصر هو العالم بالشئ بعد تطلب العلم كأنه طلب الابصار مثل المستفهم والمستخير المتطلب للفهم والخبر ، ولهذا يقال إن الله بصير ولا يقال مستبصر ، ويجوز أن يقال إن الاستبصار هو أن يتضح له الأمر حتى كأنه يبصره ولا يوصف الله تعالى به لأن الاتضاح لا يكون إلا بعد الخفاء .

ومما يجرى مع هذا

(الفرق) بين البصر والعين أن العين آلة البصر وهي الحدقة ، والبصر اسم للرؤية ولهذا يقال إحدى عينيه عمياء ولا يقال أحد بصريه أعمى ، وربما يجرى البصر على العين الصحيحة مجازاً ولا يجرى على العين العمياء فذلك هذا

على أنه اسم للرؤية على ما ذكرنا ، ويسمى العلم بالشئ اذا كان جلياً بصراً ، يقال لك فيه بصر يراد أنك تعلمه كما يراه غيرك .

(الفرق) بين التعليم والتلقين أن التلقين يكون في الكلام فقط ، والتعليم يكون في الكلام وغيره تقول لقنك الشعر وغيره ولا يقال لقنك التجارة والنجارة والخياطة كما يقال علمه في جميع ذلك ، وأخرى فان التعليم يكون في المرة الواحدة ، والتلقين لا يكون إلا في المرات ، وأخرى فان التلقين هو مشافهتك الغير بالتعليم وإلقاء القول إليه ليأخذه عنك ووضع الحروف مواضعها والتعليم لا يقتضى ذلك . ولهذا لا يقال ان الله يلحق العبد كما يقال ان الله يعلمه .

(الفرق) بين العلم والرسوخ أن الرسوخ هو أن يعلم الشئ بدلائل كثيرة أو بضرورة لا يمكن ازلتها ، وأصله الثبات على أصل يتعلق به ، وسنبين ذلك في آخر الكتاب إن شاء الله ، واذا علم الشئ بدليل لم يقل ان ذلك رسوخ .

(الفرق) بين المعرفة الضرورية والالهام أن الالهام ما يبدو في القلب من المعارف بطريق الخير ليفعل وبطريق الشر ليعترك ، والمعارف الضرورية على أربعة أوجه أحدها يحدث عند المشاهدة والثاني عند التجربة والثالث عند الأخبار المتواترة والرابع أوائل العقل .

(الفرق) بين العالم والمتحقق أن المتحقق هو المتطلب حق المعنى حتى يدركه كقولك تعلم أى اطلب العلم ، ولهذا لا يقال إن الله متحقق ، وقيل المتحقق لا يكون إلا بعد شك تقول تحققت ما قلته فيفيد ذلك أنك عرفت به بعد شك فيه .

(الفرق) بين العلم والعقل أن العقل هو العلم الأول الذى يزجر عن القبائح (١) وكل من كان زاجره أقوى كان أعقل ، وقال بعضهم العقل يمنع صاحبه عن الوقوع في القبيح وهو من قولك عقل البعير إذا شده فمنعه من أن يثور . ولهذا لا يوصف الله تعالى به ، وقال بعضهم العقل الحفظ يقال اعقلت دراهمى أى حفظتها وأنشد قول لبيد :

واعقلى إن كنت لما تعقلى ولقد أفلح من كان عقل

قال ومن هذا الوجه يجوز أن يقال إن الله عاقل كما يقال له حافظ إلا أنه لم يستعمل فيه ذلك ، وقيل العقل يفيد معنى الحصر والحبس ، وعقل الصبي إذا وجد له من المعارف ما يفارق به حدود الصبيان (١) وسميت المعارف التي تحصر معلوماته عقلا لأنها أوائل العلوم ألا ترى أنه يقال للمخاطب اعقل ما يقال لك (٢) أي احصر معرفته لئلا يذهب عنك ، وخلاف العقل الحق وخلاف العلم الجهل ، وقيل لعاقلة الرجل عاقلة لأنهم يحبسونه عليه حياته ، والعقل ما يحبس الناقة عن الانبعاث ، قال وهذا أحب إلى في حد العقل من قولهم هو علم بقبح القبائح والمنع من ركوبها لأن في أهل الجنة عقلا (٣) لا يشتهون القبائح وليست علومهم منعاً ، ولو كان العقل منعاً لكان الله تعالى عاقلاً لذاته وكنا معقولين لأنه الذي منعنا ، وقد يكون الإنسان عاقلاً كاملاً مع ارتكابه القبائح ، ولما لم يحز أن يوصف الله بأن له علوماً حصرت معلوماته لم يحز أن يسمى عاقلاً وذلك أنه عالم لذاته بما لانهاية له من المعلومات ، ولهذا العلة لم يحز أن يقال إن الله معقول لنا لأنه (٤) لا يكون محصوراً بعلومنا كما لا تحيط به علومنا .

(الفرق) بين العقل والارب أن قولنا الارب يفيد وفور العقل من قولهم عظم مؤرب إذا كان عليه لحم كثير وافر ، وقدح أريب وهو المعلى وذلك أنه يأخذ النصيب المؤرب (٥) أي الوافر .

(الفرق) بين العقل واللب أن قولنا اللب يفيد أنه من خالص صفات الموصوف به ، والعقل يفيد أنه يحصر معلومات الموصوف به فهو مفارق له من هذا الوجه ، ولباب الشيء ولبه خالصه ولما لم يحز أن يوصف الله تعالى بمعان بعضها أخلص من بعض لم يحز أن يوصف باللب .

(الفرق) بين العقل والنهي أن النهي هو النهاية في المعارف التي لا يحتاج إليها في مفارقة الأطفال ومن يجري مجراهم وهي جمع واحدتها النهيية ويجوز

(١) من هنا إلى (الفرق بين العلم والشهادة) غير موجود في التيمورية بل في الأصل والسكندرية . (٢) في نسخة زيادة « فيه » . (٣) في السكندرية « لأن أهل الجنة عقلاء » . (٤) في نسخة « وانه » . (٥) في النسخ « مؤرباً » .

أن يقال إنها تفيد أن الموصوف بها يصاح أن ينتهي إلى رأيه، وسمى الغدير نهياً لأن السيل ينتهي إليه، والتمهية المكان الذي ينتهي إليه السيل والجمع التناهي وجمع النهى انه (١) وأنهاء.

(الفرق) بين العقل والحجاء أن الحجا هو ثبات العقل من قو لهم تحجى بالمكان إذا قام به. (الفرق) بين العقل والذهن أن الذهن هو تقيض سوء الفهم وهو عبارة عن وجود الحفظ لما يتعلمه (٢) الانسان ولا يوصف الله به لأنه لا يوصف بالتعلم. (الفرق) بين العلم والفطنة أن الفطنة هي التنبه على المعنى، وضدها الغفلة ورجل مغفل لا فطنة له وهي الفطنة والفطانة، والطبائفة مثلاً ورجل طين فطن، ويجوز أن يقال إن الفطنة ابتداء المعرفة من وجه غامض فكل فطنة علم وليس كل علم فطنة، ولما كانت الفطنة علماً بالشئ من وجه غامض لم يجوز أن يقال الانسان فطن بوجود نفسه وبأن السماء فوقه.

(الفرق) بين الفطنة والذكاء أن الذكاء تمام الفطنة من قولك ذكت النار إذا تم اشتعالها، وسميت الشمس ذكاء لتمام نورها، والذكاء تمام الذبح ففي الذكاء معنى زائد على الفطنة.

(الفرق) بين الفطنة والحذق والكيس أن الكيس هو سرعة الحركة في الأمور والأخذ فيما يعنى منها دون مالا يعنى يقال غلام كيس إذا كان يسرع الأخذ فيما يؤمر به ويترك الفضول وليس هو من قبيل العلوم، والحذق أصله حدة القطع يقال حذقه إذا قطعه، وقولهم حذق الصبي القرآن معناه أنه بلغ آخره وقطع تعلمه وتناهى في حفظه وكل حاذق بصناعة فهو الذي تنهى فيها وقطع تعلمها فلما كان الله تعالى لا توصف معلوماته بالانقطاع لم يجوز أن يوصف بالحذق.

ومما يجري مع هذا

(الفرق) بين الأملعى واللودعى أن اللودعى هو الخفيف الظريف مأخوذ من لدع النار وهو سرعة أخذها في الشئ، والأملعى هو الفطن الذكى الذى يتبين عواقب الأمور بأدنى لمحة تلوح له.

(١) فى النسخ « النهى » ، والتصحيح من القاموس. (٢) فى نسخة « يستعمله » .

(الفرق) بين الفطنة والنفاذ أن النفاذ أصله في الذهاب يقال نفذ السهم إذا ذهب في الرمية، ويسمى الإنسان نافذاً إذا كان فكره يبلغ حيث لا يبلغ فمكر البليد ففي النفاذ معنى زائد على الفطنة، ولا يكاد الرجل يسمى نافذاً إلا إذا كثرت فطنته للأشياء ويكون خراجاً ولاجاً في الأمور، وليس هو من الكيس أيضاً في شيء لأن الكيس هو سرعة الحركة فيما يعنى دون ما لا يعنى، ويوصف به الناقص الآلة مثل الصبي ولا يوصف بالنفاذ إلا الكامل الراجح وهذا معروف.

(و الفرق) بين ذلك وبين الجلادة أن أصل الجلادة صلابة البدن ولهذا سمي الجلد جلداً لأنه أصلب من اللحم وقيل الجليد لصلابته وقيل للرجل الصلب على الحوادث جلد وجليد من ذلك، وقد جالد قرنه وهما يجالدان إذا اشتد أحدهما على صاحبه، ويقال للأرض الصلبة الجلد بتحريك اللام.

وما يجرى مع ذلك وليس منه

(الفرق) بين القريحة والطبيعة أن الطبيعة ما طبع عليه الإنسان أى خلق، والقريحة فيما قال المبرد ما خرج من الطبيعة من غير تكلف ومنه فلان جيد القريحة ويقال للرجل اقترح ماشئت أى أطلب ما فى نفسك، وأصل الكلمة الخلوص ومنه ماء قراح إذا لم يخالطه شيء، ويقال للأرض التى لا تنبت شيئاً قرواح إذا لم يخالطها شيء من ذلك، والنخلة إذا تجردت وخلصت جلدتها قرواح وذلك إذا نمت وتجاوزت وأتى عليها الدهر، والفرس القارح يرجع الى هذا لأنه قد تم سنه، قال وأما القرح والقريحة فليس من ذلك وإنما القرح ثلم فى الجلد والقريحة مشبهة بذلك.

(الفرق) بين علام وعلامة أن الصفة بعلام صفة مبالغة وكذلك كل ما كان على فعال، وعلامة وإن كان للمبالغة فإن معناه ومعنى دخول الهاء فيه أنه يقوم مقام جماعة علماء فدخلت الهاء فيه لتأنيث الجماعة التى هى فى معناه، ولهذا يقال الله علام ولا يقال له علامة كما يقال إنه يقوم مقام جماعة علماء فأما قول من قال إن الهاء دخلت فى ذلك على معنى الداهية فإن ابن درستويه رده واحتج فيه بأن الداهية لم توضع للمدح خاصة ولكن يقال فى الذم والمدح

وفي المكروه والمحبوب قال وفي القرآن (والساعة أدهى وأمر) وقال الشاعر :

اكل أخى عيش وإن طال عمره دويهة تصفر منها الا نامل
يعنى الموت ، ولو كانت الداهية صفة مدح خاصة لكان ما قاله مستقيماً ،
وكذلك قوله لحسانه شهوه بالبهيمة غلط لأن البهيمة لا تلحن وإنما يلحن من
يتكلم ، والداهية اسم من أسماء الفاعلين الجارية على الفعل يقال دهى يدهى فهو
داه ولائى داهية ثم ياحقها التأنيث على ما يراد به للمبالغة فيستوى فيه الذكر
واللائى مثل الراوية ويجوز أن يقال إن الرجل سمي داهية كأنه يقوم مقام جماعة
دهاة ، وراوية كأنه يقوم مقام جماعة رواة على ما ذكر قبل وهو قول المبرد .
(الفرق) بين الفهم والعلم أن الفهم هو العلم بمعانى الكلام عند سماعه
خاصة ولهذا يقال فلان سىء الفهم إذا كان بطيء العلم بمعنى ما يسمع ولذلك كان
الاعجمى لا يفهم كلام العربى ، ولا يجوز أن يوصف الله بالفهم لأنه عالم بكل
شئ على ما هو به فيما لم يزل ، وقال بعضهم لا يستعمل الفهم إلا فى الكلام ألا ترى
أنك تقول فهمت كلامه ولا تقول فهمت ذهابه ومجيئه كما تقول علمت ذلك .
وقال أبو أحمد بن أبى سلامة رحمه الله الفهم يكون فى الكلام وغيره من البيان
كالإشارة ألا ترى أنك تقول فهمت ما قلت وفهمت ما أشرت به إلى . قال الشيخ
أبو هلال رحمه الله الأصل هو الذى تقدم وإنما يستعمل الفهم فى الإشارة لأن
الإشارة تجرى مجرى الكلام فى الدلالة على المعنى .

(الفرق) بين العلم والفقه أن الفقه هو العلم بمقتضى الكلام على تأمله ولهذا
لا يقال إن الله يفقه لأنه لا يوصف بالتأمل ، وتقول لمن تخاطبه تفقه ما أقوله أى
تأمله لتعرفه ، ولا يستعمل إلا على معنى الكلام قال ومنه قوله تعالى (لا يكادون
يفقهون قولاً) وأما قوله تعالى (وإن من شئ إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون
تسبيحهم) فانه لما أتى بلفظ التسبيح الذى هو قول ذكر الفقه كما قال (سمنفرغ
لكم) عقب قوله (كل يوم هو فى شأن) قال الشيخ أبو هلال رحمه الله وسمى علم
الشرع فقهاً لأنه مبنى عن معرفة كلام الله تعالى وكلام رسول الله ﷺ .

(الفرق) بين العالم والعليم أن قولنا عالم دال على معلوم لأنه من علمت .

وهو متعدد، وليس قولنا عليهم جارية على علمية فهو لا يتعدى وإنما يفيد أنه إن صح معلوم علمه، كما أن صفة سميع تفيد أنه إن صح (١) مسموع سمعه، والسامع يقتضى مسموعاً، وإنما يسمى الانسان وغيره سمياً إذا لم يكن أصم وبصيراً إذا لم يكن أعمى ولا يقتضى ذلك مبصراً ومسموعاً ألا ترى أنه يسمى بصيراً وإن كان مغمضاً، وسمياً وإن لم يكن بحضرة صوت يسمعه فالسميع والسامع صفتان، وكذلك المبصر والبصير والعليم والعالم والتقدير والقادر لأن كل واحد منهما يفيد ما لا يفيد الآخر فإن جاء السميع والعليم وما جرى مجراهما متعدياً في بعض الشعر فإن ذلك قد جعل بمعنى السامع والعالم، وقد جاء السميع أيضاً بمعنى مسمع (٢) في قوله :

أمن ريحانة الداعي السميع يورقي وأصحابي هجوع
(الفرق) بين الصفة بسامع والصفة بعالم أنه يصح عالم بالمسموع بعد نقضه ولا يصح سامع له بعد تفصيه .

ومما جرى مع ذلك وليس من الباب

(الفرق) بين السمع والاصغاء أن السمع هو ادراك المسموع والسمع أيضاً اسم الآلة التي يسمع بها، والاصغاء هو طلب ادراك المسموع بأمانة السمع إليه يقال صغا يصغو إذا مال وأصغى غيره وفي القرآن (قد صغت قلوبكم) أى مالت، وصغوك مع فلان أى ميلك .

(الفرق) بين السمع والاستماع أن الاستماع هو استفادة (٣) المسموع بالاصغاء إليه ليفهم ولهذا لا يقال إن الله يستمع وأما السماع فيكون إسماً للمسموع يقال لما سمعته من الحديث هو سماعي ويقال للغناء سماع، ويكون بمعنى السمع تقول سمعت سماعاً كما تقول سمعت سمعاً، والتسمع (٤) طلب السمع مثل التعلم طلب العلم .

(الفرق) بين العلم والادراك أن الادراك موقوف على أشياء مخصوصة، وليس العلم كذلك، والادراك يتناول الشيء على أخص أو صافه وعلى الجملة،

(١) في نسخة « أنه يصح مسموع » وهو تحريف . (٢) في نسخة « مسموع » .

(٣) في السكندرية « استبغات » . (٤) في النسخ « والسمع » .

والعلم يقع بالمعدوم ولا يدرك إلا الموجود، والادراك طريق من طرق العلم، ولهذا لم يجوز أن يقوى العلم بغير المدرك قوته بالمدرك ألا ترى أن الإنسان لا ينسى ما يراه في الحال كما ينسى ما رآه قبل.

(الفرق) بين قولنا يدرك وبين قولنا يحس أن الصفة بحس مضمنة بالحاسة والصفة تدرك مطلقة، والحاسة اسم لما يقع به ادراك شيء مخصوص ولذلك قلنا الحواس أربع السمع والبصر والذوق والشم، وادراك الحرارة والبرودة لا تختص بآلة والله تعالى لم يزل مدركا بمعنى أنه لم يزل عالما وهو مدرك للطعم والرائحة لأنه مبين لذلك من وجه يصح أن يتبين منه لنفسه، ولا يصح أن يقال إنه يشم ويزوق لأن الشم ملابسة المشموم للأنف، والذوق ملابسة المذوق للفم، ودليل ذلك قولك شممته فلم أجده رائحة وذقته فلم أجده طعما، ولا يقال إن الله يحس بمعنى أنه يرى ويسمع إذ قولنا يحس يقتضى حاسة.

(الفرق) بين الادراك والاحساس على ما قال أبو أحمد أنه يجوز أن يدرك الإنسان الشيء وإن لم يحس به كالشيء يدركه ببصره ويغفل عنه فلا يعرفه فيقال إنه لم يحس به، ويقال إنه ليس يحس إذا كان بايذا لا يفطن، وقال أهل اللغة كل ما شعرت به فقد أحسسته ومعناه أدركته بحسك وفي القرآن (فلما أحسوا بأسنا) وفيه (فتحسسوا من يوسف وأخيه) أي تعرفوا باحساسكم. وقال بعضهم:

(الفرق) بين العلم والحس أن الحس هو أول العلم ومنه قوله تعالى (فلما أحس عيسى منهم الكفر) أي علمه في أول وهلة، ولهذا لا يجوز أن يقال إن الإنسان يحس بوجود نفسه، قلنا وتسمية العلم حساً واحساساً مجاز ويسمى بذلك لأنه يقع مع الاحساس والاحساس من قبيل الادراك، والآلات التي يدرك بها حواس كالعين والأذن والأنف والفم، والقلب ليس من الحواس لأن العلم الذي يختص به ليس بادراك وإذا لم يكن العلم ادراكا فلم يكن محله حاسة، وسميت الحاسة حاسة على النسب لا على الفعل لأنه لا يقال

منه حسست وإنما يقال أحسستهم إذا أبدتهم (١) قتلاً مستأصلاً ، وحقيقته أنك تأتي على إحساسهم فلا تبقى لهم حساً .

(الفرق) بين الإدراك والوجدان أن الوجدان في أصل اللغة لما ضاع أو لما يجرى مجرى الضائع في أن لا يعرف موضعه ، وهو على خلاف النشيدان فأخرج على مثاله يقال نشدت الضالة إذا طلبتها نشيداً فإذا وجدت فقلت وجدتتها وجدانا فلما صار مصدره موافقاً لبناء النشيدان استدل على أن وجدت ههنا إنما هو للضالة ، والإدراك قد يكون لما يسبقك ألا ترى أنك تقول وجدت الضالة ولا تقول أدركت الضالة وإنما يقال أدركت الرجل إذا سبقك ثم اتبعته فالحقته ، وأصل الإدراك في اللغة بلوغ الشيء وتماحه ومنه إدراك الشجرة وإدراك الغلام وإدراكك من تطلب يرجع إلى هذا لأنه مبلغ مرادك ومنه قوله تعالى (قال أصحاب موسى إنا لمدركون) والدرك الحبل يقرن بحبل آخر ليلغ ما يحتاج إلى بلوغه ، والدرك المنزلة لأنها مبلغ من تجعل له ، ثم توسع في الإدراك والوجدان فأجريا مجرى واحداً فقيل أدركته يبصرى ووجدته يبصرى ووجدت حجمه (٢) يبدى وأدركت حجمه يبدى ووجدته بسمعى وأدركته بسمعى وأدركت طعمه بقمى ووجدت طعمه بقمى وأدركت ريحه بأنفى ووجدت ريحه بأنفى ، وحد المتهكلمون الإدراك فقالوا هو ما يتجلى به المدرك تجلى الظهور ثم قيل يجذب معنى يعلم ومصدره الوجود وذلك معروف في العربية ومنه قول الشاعر :

وجدت الله أكبر كل شيء محاولة (٣) وأكثرتهم جنوداً

أى علمته كذلك إلا أنه لا يقال للمعدوم موجود بمعنى أنه معلوم وذلك أنك لا تسمى واجداً لما غاب عنك فان علمته في الجملة فذلك في المعدوم أبعد وقال الله تعالى (يجد (٤) الله غفوراً رحيماً) أى يعلمه كذلك وقيل يجدونه حاضراً فالوجود هو العلم بالوجود ، وسمى العالم بوجود الشيء واجداً له لا غير وهذا مما جرى على الشيء اسم ما قار به وكان من سببه ، ومن ههنا يفرق بين الوجود والعلم .

(١) الكلمة في النسخ غير ظاهرة ، والتصحيح من لسان العرب .

(٢) في نسخة « ختمه » . (٣) في السكندرية « مجادلة » . (٤) في النسخ « تجدد » .

(الفرق) بين العلم والبصيرة أن البصيرة هي تكامل العلم والمعرفة بالشئ ولهذا لا يجوز أن يسمى الباري تعالى بصيرة إذ لا يتكامل علم أحد بعظمته وساطاته، (الفرق) بين العلم والدراية أن الدراية فيما قال أبو بكر الزيري (١) بمعنى الفهم قال وهو لنفي السهو عما يرد على الانسان فيدرية أى يفهمه ، وحكى عن بعض أهل العربية أنها مأخوذة من دريت اذا اختلت وأنشد :

❖ يصيب فما يدرى ويخطئ فما درى ❖ أى ما اختل فيه يفوته وما طلبه من الصيد يغير ختل يناله فان كانت مأخوذة من ذاك فهو يجرى مجرى ما يفتن الانسان له من المعرفة التى تنال غيره فصار ذلك كالتخل منه الاشياء ، وهذا لا يجوز على الله سبحانه وتعالى ، وجعل أبو على رحمه الله الدراية مثل العلم وأجازها على الله واحتج بقول الشاعر ❖ لاهم لأدرى وأنت الدارى ❖ وهذا صحيح لان الانسان اذا سئل عما لا يدرى فقال لأدرى فقد أفاد هذا القول منه معنى قوله لا أعلم لانه لا يستقيم أن يسأل عما لا يعلم فيقول لا أفهم لان معنى قوله لا أفهم أى لا أفهم سؤالك وقوله لأدرى إنما هو لا أعلم ما جواب مسألتك ، وعلى هذا يكون العلم والدراية سواء لان الدراية علم يشتمل على المعلوم من جميع وجوهه وذلك أن الفعالة للاشتمال مثل العصاة والعمامة والقلادة ، ولذلك جاء أكثر أسماء الصناعات على فعالة نحو القصار والخياطة ومثل ذلك العبارة لاشتغالها على ما فيها فالدراية تفيد ما لا يفيد العلم من هذا الوجه والفعالة أيضا تكون للاستيلاء مثل الخلافة والامارة فيجوز أن تكون بمعنى الاستيلاء فتفارق العلم من هذه الجهة .

(الفرق) بين العلم والاعتقاد أن الاعتقاد هو اسم لجنس الفعل على أى وجه وقع اعتقاده والاصل فيه أنه مشبه (٢) بعقد الحبل والخيط فالعالم بالشئ على ما هو به كالعقد المحكم لما عقده ومثل ذلك تسميتهم العلم بالشئ حفظاً له ولا يوجب ذلك أن يكون كل عالم معتقداً لان اسم الاعتقاد أجرى على العلم مجازاً وحقيقة العالم هو من يصح منه فعل ما علمه متيقناً (٣) اذا كان قادراً عليه .

(١) لعله «الزهرى» . (٢) فى نسخة «مبدوء» وهو تحريف . (٣) فى السكندرية «متسقاً» .

(الفرق) بين العلم والحفظ أن الحفظ هو العلم بالمسموعات دون غيره من المعلومات ألا ترى أن أحداً لا يقول حفظت أن زيدا في البيت وإنما يستعمل ذلك في الكلام ولا يقال للعلم بالمشاهدات حفظ ، ويجوز أن يقال إن الحفظ هو العلم بالشئ حالا بعد حال من غير أن يخلله جهل أو نسيان، ولهذا سمي حفاظ القرآن حفاظاً ولا يوصف الله بالحفظ لذلك .

(الفرق) بين العلم والذكر أن الذكر وإن كان ضرباً من العلم (١) فإنه لا يسمى ذكراً إلا إذا وقع بعد النسيان ، وأكثر ما يكون في العلوم الضرورية ولا يوصف الله به لأنه لا يوصف بالنسيان ، وقال علي بن عيسى الذكر يضاد السهو ، والعلم يضاد الجهل ، وقد يجمع الذكر للشئ والجهل به من وجه واحد . وأما (الفرق) بين الذكر والخاطر فإن الخاطر مرور المعنى على القلب ، والذكر حضور المعنى في النفس .

(الفرق) بين التذكير والتنبيه أن قولك ذكر الشئ يقتضي أنه كان عالماً به ثم نسيه فرده إلى ذكره ببعض الأسباب وذلك أن الذكر هو العلم بالحادث بعد النسيان على ما ذكرنا ، ويجوز أن ينبه الرجل على الشئ لم يعرفه قط (٢) ألا ترى أن الله ينبه على معرفته بالزلازل والصواعق وفهم من لم يعرفه البتة فيكون ذلك تنبيهاً له كما يكون تنبيهاً لغيره ، ولا يجوز أن يذكره ما لم يعلمه قط . (الفرق) بين العلم والخبر أن الخبر هو العلم بكنهه المعلومات على حقائقها ففيه معنى زائد على العلم ، قال أبو أحمد بن أبي سلامة رحمه الله : لا يقال منه خابر لأنه من باب فعلت مثل طرقت وكرمت وهذا غلط لأن فعلت لا يتعدى وهذه الكلمة تتعدى به وإنما هو من قولك خبرت الشئ إذا عرفت حقيقة خبره وأنا خابر وخبير من قولك خبرت الشئ إذا عرفت حقيقة خبره وأنا خابر وخبير من قولك خبرت الشئ إذا عرفته مبالغة مثل عليم وقدير ثم أكثر حتى استعمل في معرفة كنهه وحقيقته قال كعب الأشقرى (٣) :

وما جاءنا من نحو أرضك خابر ولا جاهل إلا يذمك يا عمرو

(١) في السكندرية « العلوم » . (٢) في السكندرية نقص أسطر من هذا الفرق .

(٣) في النسخ « الاشقرى » بالمهملة ، والتصويب من معجم الشعراء للمرزباني ومن غيره .

(الفرق) بين قولنا يحسن وبين قولنا يعلم أن قولنا فلان يحسن كذا بمعنى يعلمه مجازاً ، وأصله فيما يأتي الفعل الحسن ألا نرى أنه لا يحى له مصدر إذا كان بمعنى العلم البتة فقولنا فلان يحسن الكتابة معناه أنه يأتي بها حسنة من غير توقف واحتباس ، ثم كثر ذلك حتى صار كأنه العلم وليس به .

(الفرق) بين العلم والرؤية أن الرؤية لا تكون إلا لموجود ، والعلم يتناول الموجود والمعدوم ، وكل رؤية لم يعرض معها آفة فالمرئي بها معلوم ضرورة ، وكل رؤية فهي لمحدود أو قائم في محدود كما أن كل احساس من طريق اللمس فانه يقتضى أن يكون لمحدود أو قائم في محدود . والرؤية في اللغة على ثلاثة أوجه أحدها العلم وهو قوله تعالى (ونراه قريباً) أى نعلمه يوم القيامة وذلك أن كل آت قريب ، والآخر بمعنى الظن وهو قوله تعالى (انهم يرونه بعيداً) أى يظنونه ، ولا يكون ذلك بمعنى العلم لأنه لا يجوز أن يكونوا عالمين بأنها بعيدة وهي قريبة في علم الله ، واستعمال الرؤية في هذين الوجهين مجاز ، والثالث رؤية العين وهي حقيقة .

(الفرق) بين العالم بالشئ والمحيط به أن أصل المحيط المطيف بالشئ من حوله بما هو كالسور الدائر عليه يمنع أن يخرج عنه ما هو منه ويدخل فيه ما ليس فيه ، ويكون من قبيل العلم وقيل القدرة مجازاً فقوله تعالى (وكان الله بكل شئ محيطاً) يصاح أن يكون معناه أن كل شئ في مقدوره فهو بمنزلة ما قبض القابض عليه في امكان تصريفه ، ويصح أن يكون معناه أنه يعلم بالاشياء من جميع وجوهها وقال (قد أحاط بكل شئ علماً) أى علمه من جميع وجوهه وقوله (وأحاط بما لديهم) يجوز في العلم والقدرة وقال (قد أحاط الله بها) أى قد أحاط بها لكم بتمليككم إياه وقال (والله محيط بالكافرين) أى لا يفوتونه ، وهو تخويف شديد بالغلبة فالمعلوم الذى علم من كل وجه بمنزلة ما قد أحيط به بضرب سور حوله وكذلك المقدور عليه من كل وجه فاذا أطلق اللفظ فالأولى أن يكون من جهة المقدور كقوله تعالى (والله محيط بالكافرين) وقوله (وكان الله بكل شئ محيطاً) ويجوز أن يكون من الجهتين

فاذا قيد بالعلم فهو من جهة المعلوم لا غير ، ويقال للعالم بالشئ عالم وان عرف من جهة واحدة (١) فالفرق بينهما بين ، وقد احتطت في الأمر اذا أحكمته . كأنك منعت الخلل أن يدخله ، وإذا أحيط بالشئ علما فقد علم من كل وجه يصح أن يعلم منه ، واذا لم يعلم الشئ مشاهدة لم يكن علمه إحاطة .

(الفرق) بين قولنا الله أعلم بذاته ولذاته أن قولنا هو عالم بذاته يحتمل أن يراد أنه يعلم ذاته كما اذا قلنا إنه عالم بذاته لما فيه من الاشكال ونقول هو عالم لذاته لأنه لا إشكال فيه ويقال هو إله بذاته ولا يقال هو إله لذاته . احترازاً من الاشكال لأنه يحتمل أن يكون قولنا إله لذاته أنه إله ذاته كما يقال إنه إله لخالقه أى إله خلقه ، ويجوز أن يقال قادر لذاته وبذاته لأن ذلك لا يشكل لكون القادر لا يتعدى بالباء واللام وإنما يتعدى بعلى .

(الفرق) بين العلم والتبيين أن العلم هو اعتقاد الشئ على ما هو به على سبيل الثقة كان ذلك بعد لبس أولاً ، والتبيين علم يقع بالشئ بعد لبس فقط . ولهذا لا يقال تبين أن السماء فوقى كما تقول علمتها فوقى ولا يقال لله متبين لذلك . (الفرق) بين المعروف والمشهور أن المشهور هو المعروف عند الجماعة الكثيرة ، والمعروف معروف وان عرفه واحد يقال هذا معروف عند زيد . ولا يقال مشهور عند زيد ولكن مشهور عند القوم .

(الفرق) بين العلم والشهادة أن الشهادة أخص من العلم وذلك أنها علم بوجود الاشياء لا من قبل غيرها ، والشاهد نقيض الغائب في المعنى ولهذا سمي ما يدرك بالحواس ويعلم ضرورة شاهداً وسمى ما يعلم بشئ غيره وهو الدلالة غائباً كالحياة والقدرة ، وسمى القديم شاهداً لكل نجوى لأنه يعلم جميع الموجودات بذاته فالشهادة علم يتناول الموجود ، والعلم يتناول الموجود والمعدوم . (الفرق) بين الشاهد والمشاهد أن المشاهد للشئ هو المدرك له رؤية ، وقال بعضهم رؤية وسمعا وهو في الرؤية أشهر ولا يقال إن الله لم يزل مشاهداً لأن ذلك يقتضى إدراكاً بحاسة والشاهد لا يقتضى ذلك .

(الفرق) بين الشاهد والحاضر أن الشاهد للشيء يقتضى أنه عالم به . ولهذا قيل الشهادة على الحقوق لأنها لا تصح إلا مع العلم بها وذلك أن أصل الشهادة الرؤية وقد شاهدت الشيء رأيت به ، والشاهد العسل على ماشوهد فى موضعه ، وقال بعضهم الشهادة فى الأصل إدراك الشيء من جهة سماع أو رؤية فالشهادة تقتضى العلم بالمشهود على ما بينا ، والحضور لا يقتضى العلم بالمحضور ألا ترى أنه يقال حضره الموت ولا يقال شهد الموت إذ لا يصح وصف الموت بالعلم ، وأما الاحضار فإنه يدل على سخط وغضب ، والشاهد نقوله تعالى (ثم هو يوم القيامة من المحضرين) .

(الفرق) بين العالم والحكيم أن الحكيم على ثلاثة أوجه أحدها بمعنى المحكم مثل البديع بمعنى المبدع والسميع بمعنى المسمع ، والآخر بمعنى محكم وفى القرآن (فيها يفرق كل أمر حكيم) أى محكم ، وإذا وصف الله تعالى بالحكمة من هذا الوجه كان ذلك من صفات فعله ، والثالث الحكيم بمعنى العالم بأحكام الأمور فالصفة به أخص من الصفة بعالم ، وإذا وصف الله به على هذا الوجه فهو من صفات ذاته .

(الفرق) بين الاعلام والاخبار أن الاعلام التعريض لأن يعلم الشيء . وقد يكون ذلك بوضع العلم فى القلب لأن الله تعالى قد علمنا ما اضطررنا إليه ، ويكون الاعلام بنصب الدلالة والاخبار والاظهار للخبر علم به . وأولم يعلم ، ولا يكون الله مخبرا بما يحدثه من العلم فى القلب .

الفرق بين ما يخالف العلم ويضاده

((الفرق) بين العلم والتقليد أن العلم هو اعتقاد الشيء على ما هو به على سبيل الثقة ، والتقليد قبول الأمر بمن لا يؤمن عليه الغلط بلا حجة فهو وإن وقع معتقده على ما هو به فليس بعلم لأنه لا ثقة معه ، واشتقاقه من قول العرب تقلدته الأمانة أى ألزمته إياها فلزمته لزوم القلادة للعنق ، ثم قالوا طوقته الأمانة لأن الطوق مثل القلادة ، ويقولون هذا الأمر لازم لك وتقليد عنقك ومنه قوله تعالى (وكل إنسان ألزمناه طائره فى عنقه) أى ما طار له من الخير والشر .

والمراد به عمله يقال طارلى منك كذا أى صار حظى منك ، ويقال قلدت فلانا دينى ومذهبي أى قلدته إثمأ إن كان فيه وألزمته إياه إلزام القلاذة عنقه ، ولو كان التقليد حقاً لم يكن بين الحق والباطل فرق .

(الفرق) بين التقليد والتسحيت أن التسحيت هو الاعتقاد الذى يعتد به الإنسان من غير أن يرجحه على خلافه أو يخطر بباله أنه بخلاف ما اعتقده ، وهو مفارق للتقليد لأن التقليد ما يقلد فيه الغير والتسحيت لا يقلد فيه أحد .
(الفرق) بين النسيان والسهو أن النسيان إنما يكون عما كان ، والسهو يكون عما لم يكن تقول نسيت ما عرفتة ولا يقال سهوت عما عرفتة وإنما تقول سهوت عن السجود فى الصلاة فتجعل السهو بدلا عن السجود الذى لم يكن والسهو والمسهو عنه يتعاقبان ، وفرق آخر أن الإنسان (١) إنما ينسى ما كان ذا كراً له ، والسهو يكون عن ذكر وعن غير ذكر لأنه خفاء المعنى بما يمتنع به إدراكه ، وفرق آخر وهو أن الشيء الواحد محال أن يسهى عنه فى وقت ولا يسهى عنه فى وقت آخر وإنما يسهى فى وقت آخر عن مثله ويجوز أن ينسى الشيء الواحد فى وقت ويندكره فى وقت آخر .

(الفرق) بين السهو والغفلة أن الغفلة تكون عما يكون ، والسهو يكون عما لا يكون تقول غفلت عن هذا الشيء حتى كان ولا تقول سهوت عنه حتى كان لأنك إذا سهوت عنه لم يكن ويجوز أن تغفل عنه ويكون ، وفرق آخر أن الغفلة تكون عن فعل الغير تقول كنت غافلا عما كان من فلان ولا يجوز أن يسهى عن فعل الغير .
(الفرق) بين السهو والاعتماد أن الاعتماد سهو يكون من مرض فقط والنوم سهو يحدث مع فتور جسم الموصوف به .

(الفرق) بين الظن والتصوير أن الظن ضرب من أفعال القلوب يحدث عند بعض الامارات وهو رجحان احد طرفى التجوز ، وإذا حدثت عند امارات غلبت وزادت بعض الزيادة فظن صاحبه بعض ما تقتضيه تلك الامارات سمي ذلك غلبة الظن ، ويستعمل الظن فيما يدرك وفيما لا يدرك

(١) فى التيمورية « الناس » وهو تحريف .

والتصور يستعمل في المدرك دون غيره كائن المدرك اذا أدركه المدرك تصور نفسه ، والشاهد أن الأعراض التي لا تدرك لا تصور نحو العلم والقدرة ، والتمثيل مثل التصور إلا أن التصور أبلغ لأن قولك تصورت الشيء معناه أنى بمنزلة من أبصر صورته ، وقولك تمثلته معناه انى بمنزلة من أبصر مثاله ، ورؤيتك لصورة الشيء أبلغ في عرفان ذاته من رؤيتك لمثاله .

(الفرق) بين التصور والتوهم أن تصور الشيء يكون مع العلم به ، وتوهمه لا يكون مع العلم به لأن التوهم من قبيل التجويز والتجويز ينافى العلم ، وقال بعضهم التوهم يجري مجرى الظنون يتناول المدرك وغير المدرك وذلك مثل أن يخبرك من لا تعرف صدقه عما لا يخيل العقل فيتخيل كونه فاذا عرفت صدقه وقع العلم بمخبره وزال التوهم ، وقال آخر التوهم هو تجويز مالا يمتنع من الجائز والواجب ولا يجوز أن يتوهم الانسان ما يمتنع كونه ألا ترى أنه لا يجوز أن يتوهم الشيء متحركا ساكنا في حال واحدة .

(الفرق) بين الظن والشك أن الشك استواء طرفي التجويز ، والظن رجحان أحد طرفي التجويز والشك يجوز كون ما شك فيه على إحدى الصفتين لأنه لا دليل هناك ولا أمانة ، ولذلك كان الشك لا يحتاج في طلب الشك الى الظن ، والعلم وغالب الظن يطلبان بالنظر ، وأصل الشك في العربية من قولك شككت الشيء إذا جمعته بشيء تدخله فيه ، والشك هو اجتماع شيئين في الضمير ، ويجوز أن يقال الظن قوة المعنى في النفس من غير بلوغ حال الثقة الثابتة ، وليس كذلك الشك الذي هو وقوف بين النقيضين من غير تقوية أحدهما على الآخر .

(الفرق) بين الظن والحسبان أن بعضهم قال : الظن ضرب من الاعتقاد ، وقد يكون حسبان ليس باعتقاد ألا ترى أنك تقول أحسب أن زيدا قد مات ولا يجوز أن تعتقد أنه مات مع علمك بأنه حي . قال أبو هلال رحمه الله تعالى أصل الحسبان من الحساب تقول أحسبه بالظن قد مات كما تقول أعده قد مات ، ثم كثر حتى سمي الظن حسباناً على جهة التوسع وصار كالحقيقة بعد كثرة

الاستعمال (١) وفرق بين الفعل منهما فيقال في الظن حسب وفي الحساب حسب ولذلك فرق بين المصدرين قليل حسب وحسبان ، والصحيح في الظن ما ذكرناه .
(الفرق) بين الشك والارتياب أن الارتياب شك مع تهمة (٢) والشاهد أنك تقول إني شاك اليوم في المطر ولا يجوز أن تقول إني مرتاب بفلان إذا شككت في أمره واتهمته . فأما :

(الفرق) بين الريبة والتهمة فإن الريبة هي الخصلة من المكروه تظن بالإنسان فيشك معها في صلاحه ، والتهمة الخصلة من المكروه تظن بالإنسان أو يقال فيه ، ألا ترى أنه يقال وقعت على فلان تهمة إذا ذكر بخصلة مكروهة ويقال أيضاً اتهمته في نفسي إذا ظننت به ذلك من غير أن تسمعه فيه فالتهم هو المقول فيه التهمة والمظنون به ذلك ، والمريب المظنون به ذلك فقط ، وكل مريب متهم ويجوز أن يكون متهم ليس بمريب .

(الفرق) بين الشك والامترأ أن الامترأ هو استخراج الشبه المشككة ، ثم كثر حتى سمي الشك مرية وامترأ وأصله المرى وهو استخراج اللبن من البزعر مري الناقة يمر بها مرياً ، ومنه ماراه بمارة ومرأاً إذا استخرج ما عنده بالمناظرة ، وامترأ إذا استخرج الشبه المشككة من غير حل لها .

(الفرق) بين العلم والظن أن الظان يجوز أن يكون المظنون على خلاف ما هو ظنه ولا يحققه والعلم يحقق المعلوم وقيل جاء الظن في القرآن بمعنى الشك في قوله تعالى (إن هم إلا يظنون) والصحيح أنه على ظاهره .

(الفرق) بين الظن والجهل أن الجاهل يتصور نفسه بصورة العالم ولا يجوز خلاف ما يعتقده وإن كان قد يضطرب حاله فيه لأنه غير ساكن النفس إليه ، وليس كذلك الظان .

(الفرق) بين التصور والتخيل أن التصور تخيل لا يثبت على حال وإذا ثبت على حال لم يكن تخيلاً فإذا تصور الشيء في الوقت الأول ولم يتصور في الوقت الثاني قيل إنه تخيل ، وقيل التخيل تصور الشيء على بعض أوصافه دون

(١) في التيمورية « وصار كالحقيقة بعد لكثرة الاستعمال » . (٢) في التيمورية « شك مع تهمة » .

بعض فلم هذا لا يتحقق ، والتخيل والتوهم ينافيان العلم كما أن الظن والشك ينافيانه .
 (الفرق) بين التقليد والظن أن المقلد وإن كان محسناً للظن بالمقلد لما عرفه
 من أحواله فهو سيظن أن الأمر على خلاف ماقلده فيه ، ومن اعتقد فيمن قلده
 أنه لا يجوز أن يخطئ ، فذاك لا يجوز كون ماقلده فيه على خلافه ولذلك لا يكون
 خائناً ، وكذلك المقلد الذي تقوى عنده حال ماقلده فيه يفارق الظان لأنه
 كالسابق إلى اعتقاد الشيء على صفة لا ترجيح لكونه عليها عنده على كونه على
 غيرها ، والظن يكون له حكم إذا كان عن اشارة صحيحة ولم يكن الظان قادراً
 على العلم فأما إذا كان قادراً عليه فليس له حكم ، ولذلك لا يعمل بخبر الواحد إذا
 كان بخلاف القياس وعند وجود النص .

(الفرق) بين الجهل والحمق أن الحمق هو الجهل بالأمور الجارية في
 العادة ، ولهذا قالت العرب أحمق من دغة ، وهي امرأة ولدت فظنت
 أنها أحدهت فحمتها العرب بجهاها بما جرت به العادة من
 الولادة ، وكذلك قولهم أحمق من الممهورة (١) إحدى خدمتها وهي امرأة
 راودها رجل عن نفسها فقالت لا تنكحني بغير مهر فقال لها مهرتك إحدى
 خدمتيك أي خلخاليك فرضيت فحمتها العرب بجهلها بما جرت به العادة في
 المهور ، والجهل يكون بذلك وبغيره ولا يسمى الجهل بالله حقاً ، وأصل الحمق
 الضعف ومن ثم قيل البقلة الحمقاء لضعفها ، وأحمق الرجل إذا ضعف فقليل
 للأحمق أحمق لضعف عقله .

(الفرق) بين الحماقة والرقاعة أن الرقاعة على ما قال الجاحظ حمق مع رفعة
 وعلو رتبة ولا يقال للأحمق إذا كان وضيعاً رقيقاً وإنما يقال ذلك للأحمق
 إذا كان سيداً أو رئيساً أو ذا مال وجاه .

(الفرق) بين الاحق والمائق أن المائق هو السريع البكاء القليل الحزم
 والثبات ، والمائة البكاء وفي المثل : أنا يثق وصاحبي مئق فكيف نتفق ، وقال
 بعضهم المائق السيء الخلق ، وحكى ابن الأنباري أن قولهم أحمق مائق بمنزلة
 عطشان نطشان وجائع نائع (٢) .

(١) في النسخ « الممهورة » ، والمثل مشهور . (٢) أي هو اتباع .

﴿ الباب الخامس ﴾

فى الفرق بين الحياة والنماء والحى والحيوان وبين الحياة والعيش والروح وما يخالف ذلك ، وفى الفرق بين الحياة والقدرة والاستطاعة والقوة والقدرة وما يقرب من ذلك ، والفرق بين ما يضاده ويخالفه .

(الفرق) بين الحياة والنماء أن الحياة هى ما تصير به الجملة كالشئ الواحد فى جواز تعلق الصفات بها فأما قوله تعالى (فأحيينا به الأرض بعد موتها) فمعناه أنا جعلنا حالها كحال الحى فى الانتفاع بها ، والصفة لله بأنه حى مأخوذة من الحياة على التقدير لا على الحقيقة كما أن صفته بأنه موجود مأخوذة من الوجود على التقدير وقد دل الدليل على أن الحى بعد أن لم يكن حياحى من أجل الحياة فالذى لم يزل حيا ينبغى أن يكون حيا لنفسه ، والنماء يزيد الشئ حالا بعد حال من نفسه لا بإضافة إليه فالنبات ينمى ويزيد وليس بحى والله تعالى حى ولا ينام ، ولا يقال لمن أصاب ميراثا أو أعطى عطية أنه قد نما ماله وإنما يقال نما ماله اذا زاد فى نفسه ، والنماء فى الماشية حقيقة لأنها تزيد بتوالدها قليلا قليلا ، وفى الورق والذهب مجاز فهذا هو الفرق بين الزيادة والنماء ، ويقال للأشجار والنبات نوام لأنها تزيد فى كل يوم الى أن تنتهى الى حد التمام .

(الفرق) بين الحى والحيوان أن الحيوان هو الحى ذو الجنس ويقع على الواحد والجمع ، وأما قوله تعالى (وان الدار الآخرة لهى الحيوان) فقد قال بعضهم يعنى البقاء يريد أنها باقية ، ولا يوصف الله تعالى بأنه حيوان لأنه ليس بذى جنس .

(الفرق) بين الحياة والعيش أن العيش اسم لما هو سبب الحياة من الأكل والشرب وما بسبب ذلك ، والشاهد قولهم معيشة فلان من كذا يعنون مأكله ومشربه مما هو سبب لبقاء حياته فليس العيش من الحياة فى شئ .

(الفرق) بين الحياة والروح أن الروح من قرائن الحياة ، والحياة عرض والروح جسم رقيق من جنس الريح ، وقيل هو جسم رقيق حساس ، وتزعم

الاطباء أن موضعها في الصدر من الحجاب والقلب ، وذهب بعضهم إلى أنها مبسوطة في جميع البدن وفيه خلاف كثير ليس هذا موضع ذكره ، والروح والريح في العربية من أصل واحد ولهذا يستعمل فيه النفخ فيقال نفخ فيه الروح وسمى جبريل عليه السلام روحاً لأن الناس ينتفعون به في دينهم كانتفاعهم بالروح ولهذا المعنى سمي القرآن روحاً .

(الفرق) بين الروح والمهجة والنفس والذات ، أن المهجة خالص دم الانسان الذي إذا خرج خرجت روحه وهو دم القلب في قول الخليل ، والعرب تقول سالت مهجهم على رماحنا ، ولفظ النفس مشترك يقع على الروح وعلى الذات ويكون توكيذاً يقال خرجت نفسه أى روحه وجاءني زيد نفسه بمعنى التوكيد والسواد سواد لنفسه كما تقول لذاته ، والنفس أيضا الماء وجمعه أنفاس قال جرير :

تعلل وهي شاغبة فيها بأنفاس من الشيم القراح

والنفس ملء الكف من الدباغ والنفس التي تستعد بمعنى الذات ما يصح أن تدل على الشيء من وجه يختص به دون غيره ، وإذا قلت هو لنفسه على صفة كذا فقد دلت عليه من وجه يختص به دون ما يخالفه ، وقال علي بن عيسى الشيء والمعنى والذات نظائر وبينهما فروق فالمعنى المقصود ثم كثر حتى سمي المقصود معنى ، وكل شيء ذات وكل ذات شيء إلا أنهم ألزموا الذات الاضافة فقالوا ذات الانسان وذات الجوهر ليحققوا الاشارة إليه دون غيره ، قلنا ويعبر بالنفس عن المعلوم في قولهم قد صح ذلك في نفسي أى قد صار في جملة ما علمه ولا يقال صح في ذاتي .

ومما يضاد الحياة الموت

(الفرق) بين الموت والقتل أن القتل هو نقض البنية الحيوانية ولا يقال له قتل في أكثر الحال إلا إذا كان من فعل آدمي ، وقال بعضهم القتل إماتة الحركة ومنه يقال ناقة مقتلة إذا كثر عليها الاتعاب حتى تموت حركتها ، والموت عرض أيضاً يضاد الحياة مضادة الروح ولا يكون إلا من فعل الله ، والميتة الموت بعينه

إلا أنه يدل على الحال ، والموت ينفي الحياة مع سلامة البنية ، ولا بد في القتل من انتقاض البنية ، ويقال لمن حبس الانسان حتى يموت أنه قتله ولم يكن (١) بقاتل في الحقيقة لأنه لم ينقض البنية ، ويستعار الموت في أشياء فيقال مات قلبه إذا صار بليداً ومات المتاع أي كسد ومات الشيء بينهم نقص وحظ ميت ضعيف ونبات ميت ذابل ووقع في المال موتان إذا تماوتت وموتان الأرض إذا لم تعمر. (الفرق) بين القتل والذبح أن الذبح عمل معلوم ، والقتل ضروب مختلفة ولهذا منع الفقهاء عن الاجارة على قتل رجل قصاصاً ولم يمنعوا من الاجارة على ذبح شاة لأن القتل منه لا يدري أيقتله بضربة أو بضربتين أو أكثر وليس كذلك الذبح. (الفرق) بين الفناء والنفاد أن النفاد هو فناء آخر الشيء بعد فناء أوله ، ولا يستعمل النفاد فيما يفنى جملة ألا ترى أنك تقول فناء العالم ولا يقال نفاد العالم ويقال نفاد الزاد ونفاد الطعام لأن ذلك يفنى شيئاً فشيئاً.

(الفرق) بين الاهلاك والاعدام أن الاهلاك أعم من الاعدام لأنه قد يكون بنقض البنية وإبطال الحاسة وما يجوز أن يصل معه اللذة والمنفعة ، والاعدام نقيض الایجاد فهو أخص فكل إعدام إهلاك وليس كل إهلاك إعداماً. (الفرق) بين الحياة والقدرة أن قدرة الحي قد تتناقص مع بقاء حياته على حد واحد ألا ترى أنه قد يتعذر عليه في حال المرض والكبر كثير من أفعاله التي كانت مناسبة له مع كون إدراكه في الحالين على حد واحد فيعلم أن ما صح به أفعاله قد يتناقض وما صح به إدراكه غير متناقض ، وفرق آخر أن العضو قد يكون فيه الحياة بدليل صحة إدراكه وإن لم تكن فيه القدرة كالأذن ألا ترى أنه يتعذر تحريكها مباشرة وإن كانت منفصلة ، وفرق آخر أن الحياة جنس واحد والقدرة مختلفة ولو كانت متفقة لقدرتا بقدرتين على مقدور واحد.

(الفرق) بين القدرة والقهر أن القدرة تكون على صغير المقدور وكبيره ، والقهر يدل على كبر المقدور ولهذا يقال ملك قاهر إذا أريد المبالغة في مدحه بالقدرة ، ولا يقال في هذا المعنى ملك قادر لأن إطلاق قولنا قادر لا يدل على

(١) في التيمورية «وليس بقاتل» .

عظيم المقدور كما يدل عليه إطلاق قولنا قاهر :

(الفرق) بين القهر والغلبة أن الغلبة تكون بفضل القدرة وبفضل العلم . يقال قاتله فغلبه وصارعه فغلبه وذلك لفصل قدرته وتقول حاجه فغلبه ولا عيه بالشطرنج فغلبه بفضل علمه وفطنته ، ولا يكون القهر إلا بفضل القدرة ألا ترى أنك تقول ناوأه فقهره ولا تقول حاجه فقهره ولا تقول قهره بفضل علمه كما تقول غلبه بفضل علمه .

(الفرق) بين الغلبة والقدرة أن الغلبة من فعل الغالب وليست القدرة من فعل القادر يقال غلب خصمه غلباً كما تقول طلب طلباً وفي القرآن (وهم من بعد غلبهم سيغلبون) وقولهم الله غالب من صفات الفعل وقولنا له قاهر من صفات الذات وقد يكون من صفات الفعل وذلك أنه يفعل ما يصير به العدو مقهوراً ، وقال علي بن عيسى : الغالب القادر على كسر حد الشيء عند مقاومته باقتداره ، والقاهر القادر على المستعصب من الأمور .

(الفرق) بين القادر والمقيت أن المقيت على ما قال بعض العلماء يجمع معنى القدرة على الشيء والعلم به قال والشاهد قول الشاعر :

ألى الفضل أم على إذا حو سبت إني على الحساب مقيت

قال ولا يمكن المحاسبة لهما مع القدرة عليها والعلم بها وفي القرآن (وكان الله على كل شيء مقيتاً) أى مقتدرأ على كل شيء عالماً به ، وقال غيره المقيت على الشيء الموقوف عليه وقيل هو المقتدر وأنشد :

وذى ضغن (١) كففت الضغن عنه وكنت على إساءته مقيتاً

وقيل هو المجازى كأنه يجعل لكل فعل قدرة من الجزاء ، والقدرة والقوت متقاربان وقال ابن عباس مقيتاً حفيظاً وقال مجاهد شهيداً وحفيظاً حسياً ، وقال الخليل المقيت الحافظ والحفيظ أشبه الوجوه لأنه مشتق من القوت والقوت يحفظ النفس فكان المقيت الذى يعطى الشيء قدر حاجته من الحفظ ، وحكى الفراء يقوت ويقيت .

(الفرق) بين القادر والقوى أن القوى هو الذى يقدر على الشئ وعلى ما هو أكثر منه ولهذا لا يجوز أن يقال للذى استفرغ قدرته فى الشئ أنه قوى عليه وإنما يقال له إنه قوى عليه إذا كان فى قدرته فضل لغيره ، ولهذا قال بعضهم القوى القادر العظيم الشأن فيما يقدر عليه .

(الفرق) بين قولك قادر عليه وقادر على فعله أن قولك قادر عليه يفيد أنه قادر على تصريفه كقولك فلان قادر على هذا الحجر أى قادر على رفعه ووضعته وهو قادر على نفسه أى قادر على ضبطها ومنعها فيما تنازع إليه ، وقادر على فعله يفيد أنه قادر على إيجاده فبين الكلمتين فرق .

(الفرق) بين القادر على الشئ والمالك له أن المالك يضاف الى المقدور وغير المقدور نحو زيد مالك للمال وليس بقادر عليه فالقادر على الشئ قادر على إيجاده والمالك للشئ مالك لتصريفه ، وقد يكون المالك بمعنى القادر سواءً وهو قوله تعالى (مالك يوم الدين) ويوم الدين لم يوجد فيملك وإنما المراد أنه قادر عليه ، والمالك فى الحقيقة لا يكون إلا الموجود والقدرة لا تكون على الموجود .

(الفرق) بين القوة والشدة أن الشدة فى الأصل هى مبالغة فى وصف الشئ فى صلابته وليس هو من قبيل القدرة ولهذا لا يقال لله شديد ، والقوة من قبيل القدرة على ما وصفنا ، وتأويل قوله تعالى (أشد منهم قوة) أى أقوى منهم وفى القرآن (ذى القوة المتين) أى العظيم الشأن فى القوة وهو اتساع .

(الفرق) بين الشدة والجلد أن الجلد صلابة البدن ومنه الجلد لأنه أصلب من اللحم ، والجلد الصلب من الارض وقيل يتضمن الجلد معنى القوة والصبر ولا يقال لله جليد لذلك (١) .

(الفرق) بين الشدة والصعوبة أن الشدة ما ذكرناه ، والصعوبة تكون فى الأفعال دون غيرها يقال صعب على الأمر يعنى أن فعله صعب عليك ورجل صعب أى مقاساته صعبة ، وفيها معنى الغلبة لمن يزاو لها ، ومن ثم سمي

(١) تقدم فى الصفحة ٦٨ (والفرق) بين ذلك وبين الجلادة .. الى آخر الفرق ، ولعل موضعه هنا لعدم مناسبته هنالك .

ألفحل الشديد الغالب مصعباً فالصعوبة أبلغ من الشدة ، وقد يكون شديد غير صعب اذا استعمل فيما يستعمل فيه الصعب ولا صعب الا شديد .

(الفرق) بين القوة والمتانة أن المتانة صلابة في ارتفاع ، والمتن من الأرض الصلب المرتفع والجمع متان ، ومنه سمي عقب الظهر متناً ، والصلابة قريبة من ذلك ، ولا تجوز الصفة بالصلابة والمتانة على الله فأما قوله تعالى (ذو القوة المتين) فالمتين في اسمائه مبالغة في الوصف بأنه قوى وهو في الله توسع لأن المتانة في الأصل نقيضة الرخاوة فاستعملت في نقيض الضعف للمبالغة في صفة القوة والله أعلم .

(الفرق) بين القدرة والمنة أن المنة تفيد أنها قدرة للمبالغة تقطع بها الأعمال الشاقة وأصل الكلمة القطع ومنه قوله تعالى (أجر غير ممنون) أي مقطوع ، والممنون المنية لأنها قاطعة عن التصرف بالحياة ، وقيل الامتنان بالنعمة امتنان لأنه يقطع الشكر .

(الفرق) بين الشدة والصلابة أن الصلابة هي التثام الاجزاء بعضها الى بعض من غير خلل مع ييوسة فيها ، والشدة هي التزاق الاجزاء بعضها ببعض سواء كان الموصوف بها ملتئماً أو متحللاً ، والشدة مبالغة في وصف الشيء والصلابة خلفه واستعمالها في موضع الصلابة استعارة .

(الفرق) بين القوة والشهامة أن الشهامة خشونة الجانب مأخوذة من الشبيهم وهو ذكر القنفذ ولا يسمى الله شهماً لذلك .

(الفرق) بين الشهامة والجزالة أن الجزالة أصلها شدة القطع تقول جزلت الشيء اذا قطعته بشدة وقيل حطب جزل اذا كان شديد القطع صلباً واذا كان كذلك كان أبقي على النار فشبه به الرجل الذي تبقى قوته في الامور فسمى جزلاً ولا يوصف الله به .

(الفرق) بين الشجاعة والبسالة أن أصل البسل الحرام فكأن الباسل حرام أن يصاب في الحرب بمكروه لشدة فيها وقوته ، والشجاعة الجرأة والشجاع الجريء . المقدام في الحرب ضعيفا كان أو قويا ، والجرأة قوة القلب الداعي الى الاقدام على

المكاره فالشجاعة تنبىء عن الجرأة والبسالة تنبىء عن الشدة والقوة يجوز أن يكون الباسل من البسول وهى تكره الوجه مثل البثور وهما لغتان ، وسمى باسلا لتكرهه ولا تجوز الصفة بذلك على الله تعالى .

(الفرق) بين الشجاعة والنجدة أن النجدة حسن البدن وتمام لحمه وأصلها الارتفاع ومنه سميت بلادهم المرتفعة نجدا ، وقيل للنجاد نجاد لأنه يحشو الشياح فترفع ثم قيل للشجاعة نجدة لأنها تكون مع تمام الجسم فى أكثر الحال .
ومما جرى مع ذلك

(الفرق) بين الصلابة والقسوة أن القسوة تستعمل فيما لا يقبل العلاج ولهذا يوصف بها القلب وإن لم يكن صلبا .

(الفرق) بين القدرة والصحة أن الصحة يوصف بها المحل والآلات والقدرة تتعلق بالجملة فيقال غير صحيحة وحاسة صحيحة ولا يقال عين قادرة وحاسة قادرة .

(الفرق) بين الصحة والعافية أن الصحة أعم من العافية يقال رجل صحيح وآلة صحيحة وخشبة صحيحة إذا كانت ملتزمة لا كسر فيها ولا يقال خشبة معافاة ، وتستعار الصحة فيقال صححت القول وصح لى على فلان حق ، ولا تستعمل العافية فى ذلك ، والعافية مقابلة المرض بما يضاده من الصحة فقط والصحة تنصرف فى وجوه على ما ذكرنا ، وتكون العافية ابتداء من غير مرض وذلك مجاز كأنه فعل ابتداء ما كان من شأنه أن ينافى المرض يقال خلقه الله معافى صحيحا ومع هذا فإنه لا يقال صح الرجل ولا عوفى إلا بعد مرض يناله ، والعافية مصدر مثل العاقبة والطاغية وأصلها الترك من قوله تعالى (فمن عفى له من أخيه شيء) أى ترك له ، وعفت الدار تركت حتى درست ومنه « اعفوا للحي » أى اتركوها حتى تطول ومنه العفو عن الذنب وهو ترك المعاقبة عليه وعافاه الله من المرض تركه منه بضده من الصحة وعفاه يعفوه واعتفاه يعتفيه إذا أتاه يسأله تاركا لغيره .
(الفرق) بين الصحة والسلامة أن السلامة نقيضة الهلاك ونقيض الصحة الآفة من المرض والكسر وما بسبيل ذلك ألا ترى أنه يقال سلم الرجل من

علمته اذا كان يخاف عليه الهلاك منها أو على شيء من جسده، واذا لم يكن يخاف عليه ذلك منها لم يقل سلم منها وقيل صح منها ، هذا على أن السلامة نقيضة الهلاك وليست الصحة كذلك وفي هذا وقوع الفرق بينهما ، ثم كثر استعمال السلامة حتى قيل للمتبريء من العيب سالم من العيب ، والسلامة عند المتكلمين زوال الموانع والآفات عن من يجوز عليه ذلك ولا يقال لله سالم لأن الآفات غير جائزة عليه ولا يقال له صحيح لأن الصحة تقتضى منفاة المرض والكسر ولا يجوز ان على الله تعالى .

(الفرق) بين القدرة والطاقة أن الطاقة غاية مقدرة القادر واستفراغ وسعته في المقدور يقال هذا طاقتي أى قدر إمكاني، ولا يقال لله تعالى مطيق لذلك .

(الفرق) بين القدرة والاستطاعة أن الاستطاعة في قولك طاعت جوارحه للفعل أى انقادت له ولهذا لا يوصف الله بها ويقال أطاعه وهو مطيع وطاعه وهو طائع له إذا انقاد له ، وجاءت الاستطاعة بمعنى الاجابة وهو قوله تعالى : (هل يستطيع ربك) أى هل يجيبك إلى ما تسأله وأما قوله تعالى (لا يستطيعون سمعاً) فمعناه أنه يثقل عليهم استماع القرآن ليس أنهم لا يقدرون على ذلك، وأنت تقول لا أستطيع أن أبصر فلاناً تريد أن رؤيته تثقل عليك .

(الفرق) بين العزيز والقاهر أن العزيز هو الممتنع الذي لا ينال بالأذى ولذلك سمي أبو ذؤيب العقاب عزيزة لأنها تتخذ وكرها في أعلى الجبل فهي ممتنعة على من يريد لها فقال :

حتى انتهيت إلى فراش عزيزة سوداء روية أنفها كالخصف

ويقال عز يعز إذا صار عزيزاً وعز يعز عزاً إذا قهر باقتدار على المنع والمثل من عزيز والعزاز الأرض الصلبة لا تمتاعها على الحافر بصلابتها كالا تمتاع من الضيم، والصفة بعزيز لا تتضمن معنى القهر، والصفة بقاهر تتضمن معنى العزيز يقال قهر فلان فلاناً إذا غلبه وصار مقتدراً على إنفاذ أمره فيه .

(الفرق) بين قولك العزيز وبين قولك عزيزى أن قولك عزيزى بمعنى حبيبى الذى يعز عليك فقده لميل طبعك إليه ، ولا يوصف العظماء به مع الاضافة ،

وليس كذلك السيد وسيدى لأن الإضافة لا تقلب معنى ذلك إلا بحسب ما تقتضيه الإضافة من الاختصاص .

(الفرق) بين القادر والتمكن أن التمكن مضمن بالآلة والمكان الذى يتمكن فيه ، ولهذا لا تجوز الصفة به على الله تعالى ، وصفة القادر مطلقة لأنه لا يجوز أن يستغنى بنفسه عن القدرة كما يستغنى بها عن الآلة فى الكتابة ونحوها ويقال ممكنه وممكن له قال بعضهم معناها واحد ، قال ومنه قوله تعالى (مكناهم فى الارض ما لم نمكن لكم) قال فجاء باللغتين للتوسع فى الكلام ، والصحيح أن مكنت له جعلت له ما يتمكن به ومكنته أقدرته على ملك الشئ فى المكان .

(الفرق) بين التمكن والاقدار أن التمكن إعطاء ما يصح به الفعل كائنا ما كان من الآلات والعدد والقوى ، والاقدار إعطاء القدرة وذلك أن الذى له قدرة على الكتابة تتعذر عليه إذا لم يكن له آلة للكتابة ويتمكن منها إذا حضرت الآلة ، والقدرة ضد العجز ، والتمكن ضد التعذر .

الفرق بين ما يضاد القدرة ويخالفها

(الفرق) بين العجز والمنع أن العجز يضاد القدرة مضادة التروك ويتعلق بمتعلقها على العكس ، والمنع ما لا جله يتعذر الفعل على القادر فهو يضاد الفعل وليس يضاد القدرة بل ليس يسمى منعاً إلا إذا كان مع القدرة فليس هو من العجز فى شئ .

(الفرق) بين المنع والكف أن المنع مذكّرنا والكف على ما ذكر بعضهم يستعمل فى الامتناع عما تدعو إليه الشهوة قال والامساك مثله يقال كف عن زيارة فلان وأمسك عن الافطار ، وليس الأمر كما قال بل يستعمل الامساك والكف فيما تدعو إليه الشهوة وفيما لا تدعو إليه يقال كف عن القتال كما يقال كف عن شرب الماء وأمسك عن ذلك أيضا ، وأصل الامساك حبس النفس عن الفعل ومنه المساك وهو مكان يمسك الماء أى يحبسه والجمع مسك والمسكة السوار سمى بذلك لأنه يلزم المعصم فهو كالمحبوس فيه ، والمسكة جلدة تكون على وجه الولد فى بطن أمه لأنها محيطه به كحاجطة الحبس بالمحبوس ، واستمسك الشئ وتماسك كأن بعضه احتبس على بعض ، ونقيض الاستمسك

الاسترسال ونقيض الامساك الارسال ، وأصل الكف الانقباض والتجمع . ومنه سميت الكف كفا لأنها تقبض على الأشياء وتجتمع ، ويقال جاءني الناس كافة أى جميعاً فالكف عن الفعل هو الامتناع عن موالاة الفعل وإيجاده حالاً بعد حال خلاف الانبساط فيه وانما قلنا ذلك لأن أصله الانقباض وخلاف الانقباض الانبساط ، والامساك حبس النفس عن الفعل على ما ذكرنا فالفرق بينهما بين .

(الفرق) بين الكف والترك أن الترك عند المتكلمين فعل أحد الضدين اللذين يقدر عليهما المباشر وقال بعضهم كل شيئين تضادا وقدر عليهما بقدرة واحدة مع كون وقت وجودهما وقتاً واحداً وكانا يحلان محل القدرة وانصرف القادر بفعل أحدهما عن الآخر سمي الموجد منهما تركاً والموجد متروكاً ، والترك عند العرب تخليف الشيء في المكان الذي هو فيه والانصراف عنه ، ولهذا يسمون بيضة النعامة إذا خرج فرخها تريكة لأن النعامة تنصرف عنها ، والتريكة الروضة يغفلها الناس ولا يرعونها .

(الفرق) بين الترك والتخلية أن الترك هو ما ذكرنا ، والتخلية للشيء نقيض التوكيل به يقال خلاه إذا أزال التوكيل عنه كأنه جعله خالياً لا أحد معه ، ثم صارت التخلية عند المتكلمين ترك الأمر بالشيء والرغبة فيه والنهي عن خلافه ، ويقولون القادر مخلى بينه وبين مقدوره أى لا مانع له منه شبه بمن ليس معه موكل يمنعه من تصرفاته .

(الفرق) بين قولك تركت الشيء وقولك لهيت عنه أنه يقال لهيت عنه إذا تركته سهواً أو تشاغلاً ، ولا يقال لمن ترك الشيء عامداً أنه لهى عنه ، وقول صاحب الفصيح لهيت عن الشيء إذا تركته غلط ألا ترى أنه لا يقال لمن ترك الأكل بعد شبع أو الشرب بعد الرى أنه لهى عن ذلك ، وأصله من اللهو . ميل الانفعال والمطاوعة .

(الفرق) بين التخلية والاطلاق أن الاطلاق عند الفقهاء كالإذن إلا أن أصل الإذن أن يكون ابتداءً والاطلاق لا يكون إلا بعند نهى ، ثم كثر حتى استعمل أحدهما في موضع الآخر ، والاطلاق مأخوذ من الطلق وهو القيد أطلقه إذا فك طاقه أى قيده كما تقول أنشط إذا حل الأناشطة ، ومنه طلق المرأة وذلك

أنهم يقولون للزوجة إنها في حبال الزوج فإذا فارقتها قيل طلقها كأنه قطع حبلها وإنما قيل في الناقة أطلق وفي المرأة طلق للفرق بين المعنيين والأصل واحد .

(الفرق) بين الكف والاحجام أن الاحجام هو الكف عما يسبق فعله خاصة يقال أحجم عن القتال ولا يقال أحجم عن الأكل والشرب .

(الفرق) بين الأقدام والتقحم أن التقحم الأقدام في المضيق بشدة . يقال تقحم في الغار وتقحم بين الأقران ولا يقال أقدم في الغار ، وأصل التقحم الأقدام على القحم وهي الأمور الشديدة واحدها قحمة ، والأقدام هو حمل النفس على المكروه من قدام ، ويخالف التقدم في المعنى لأن التقدم يكون في المكروه والمحبوب ، والأقدام لا يكون إلا على المكروه .

(الفرق) بين المنع والصد أن الصد هو المنع عن قصد الشيء خاصة ، ولهذا قال الله تعالى (وهم يصدون عن المسجد الحرام) أي يمنعون الناس عن قصده ، والمنع يكون في ذلك وغيره ألا ترى أنه يقال منع الحائط عن الميل ولا يقال صده عن الميل لأن الحائط لا قصده ، ويقولون صدني عن لقائك يريد عن قصد لقائك وهذا بين .

(الفرق) بين قولك منعه عن الفعل وبين قولك نية عنه أن المنع يكون عن إجماد الفعل ، والشي لا يكون إلا المنع عن إتمام الفعل تقول نية عنه إذا كان قد ابتدأه فمنعه عن إتمامه واستبقائه وإلى هذا يرجع الاستثناء في الكلام . لأنك إذا قلت ضربت القوم إلا زيدا فقد أخبرت أن الضرب قد استمر في القوم دون زيد فكأنك أطلقت الضرب حتى إذا استمر في القوم نية فلم يصل إلى زيد .

(الفرق) بين الرد والرجع أنه يجوز أن ترجعه من غير كراهة له قال الله تعالى (فإن رجعت الله إلى طائفة منهم) ولا يجوز أن ترده إلا إذا كرهت حاله ، ولهذا يسمى البهرج رد أولم يسم رجعا ، هذا أصله ثم ربما استعملت إحدى الكلمتين موضع الأخرى لقرب معناهما .

(الفرق) بين الرد والرفع أن الرد لا يكون إلا إلى خلف ، والرفع يكون إلى قدام وإلى خلف جميعاً .

ومما يجرى مع هذا

(الفرق) بين الحصر والحبس أن الحصر هو الحبس مع التضيق يقال حصرهم في البلد لأنه إذا فعل ذلك فقد منعهم عن الانفساح في الرعى والتصرف في الأمور ويقال حبس الرجل عن حاجته وفي الحبس إذا منعه عن التصرف فيها، ولا يقال حصر في هذا المعنى دون أن يضيق عليه وهو في حصار أي ضيق، والحصر احتباس النجوكا أنه من ضيق المخرج كذا قال أهل اللغة ويجوز أن يقال إن الحبس يكون لمن تمكن منه والحصر لمن لم يتمكن منه وذلك أنك إذا حاصرت أهل بلد في البلد فأنك لم تتمكن منهم وإنما تتوصل بالحصر إلى التمكن منهم والحصر في هذا سبب التمكن والحبس يكون بعد التمكن .

(الفرق) بين الحصر والاحصار قالوا الاحصار في اللغة منع بغير حبس، والاحصر المنع بالحبس قال الكسائي ما كان من المرض قيل فيه احصر، وقال أبو عبيدة ما كان من مرض أو ذهاب نفقة قيل فيه احصر وما كان من سجن أو حبس قيل فيه حصر فهو محصور، وقال المبرد هذا صحيح وإذا حبس الرجل الرجل قيل حبسه وإذا فعل به فعلاً عرضه به لأن يحبس قيل أحبسه وإذا عرضه للقتل قيل أقتله وسقاه إذا أعطاه اناءاً يشرب منه واسقاه إذا جعل له سقياً، وقبره إذا تولى دفنه وأقبره جعل له قبراً فمعنى قوله تعالى (فإن أحصرتم) عرض لكم شيء يكون سبباً لفوات الحج .

(الفرق) بين الوهن والضعف أن الضعف ضد القوة وهو من فعل الله تعالى كما أن القوة من فعل الله تقول خلقه الله ضعيفاً أو خلقه قوياً، وفي القرآن (وخلق الإنسان ضعيفاً) والوهن هو أن يفعل الإنسان فعل الضعيف تقول وهن في الأمر يهن وهناً وهو واهن إذا أخذ فيه أخذ الضعيف، ومنه قوله تعالى (ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون) أي لا تفعلوا أفعال الضعفاء وأنتم أقوياء على ما تطلبونه بتدليل الله إياكم، ويدل على صحة ما قلنا أنه لا يقال خلقه الله واهناً كما يقال خلقه الله ضعيفاً، وقد يستعمل الضعف مكان الوهن مجازاً في مثل قوله تعالى (وما ضعفوا وما استكانوا) أي لم يفعلوا فعل الضعيف،

وبجوز أن يقال إن الوهن هو انكسار الحد والخوف ونحوه ، والضعف نقصان القوة ، وأما الاستكانة فقليل هي اظهار الضعف قال الله تعالى (وما ضعفوا وما استكانوا) أى لم يضعفوا بنقصان القوة ولا استكانوا باظهار الضعف عند المقاومة ، قال الخليل ان الوهن الضعف فى العمل والأمر وكذلك فى العظم ونحوه يقال وهن العظم يهن وهنا وأوهنه موهنة ورجل واهن فى الأمر والعمل وموهون فى العظم والبدن والموهن لغة والوهين بلغة أهل مصر رجل يكون مع الأجير يحشه على العمل .

(الفرق) بين الضعف والضعف أن الضعف بالضم يكون فى الجسد خاصة وهو من قوله تعالى (خلقتكم من ضعف) والضعف بالفتح يكون فى الجسد والرأى والعقل يقال فى رأيه ضعف ولا يقال فيه ضعف كما يقال فى جسمه ضعف وضعف .

— الباب السادس —

فى الفرق بين القديم والعتيق والباقي والدائم وما يجرى مع ذلك (الفرق) بين القديم والعتيق أن العتيق هو الذى يدرك حديث جنسه فيكون بالنسبة اليه عتيقا أو يكون شيئا يطول مكثه ويبقى أكثر مما يبقى أمثاله مع تأثير الزمان فيه فيسمى عتيقا ولهذا لا يقال إن السماء عتيقة وإن طال مكثها لأن الزمان لا يؤثر فيها ولا يوجد من جنسها ما تكون بالنسبة اليه عتيقا ويدل على ذلك أيضا أن الأشياء تختلف فيعتق بعضها قبل بعض على حسب سرعة تغيره وبطئه والقائم ما لم يزل موجودا ، والقدم لا يستفاد والعتيق يستفاد ألا ترى أنه لا يقال سأقدم هذا المتاع كما تقول سأعتقه ، ويتوسع فى القدم فيقال دخول زيد الدار أقدم من دخول عمرو ولا يقال أعتق منه فالعتق فى هذا على أصله لم يتوسع فيه . (الفرق) بين الموجود والكائن أن الموجود من صح له تأثير فتأثير القديم صحة الفعل منه وتأثير الجسم شغله للحيز (١) وتأثير العرض تغييره للجسم وصفة

الموجود من الوجود على التقدير وكذلك صفة القديم من القدم وصفة الحادث من الحدوث وإنما جرت الصفات على البيان بأصل رجع إليه إما محقق وإما مقدر وقد يكون الكلام المقدر أبلغ منه بالمحقق ألا ترى أن قول امرئ القيس * بمنجر دقيدا لا وابد هيكل * أبلغ من مانع الا وابد وهو مقدر تقدير المانع والكائن على أربعة أوجه أحدها بمعنى الموجود ويصح ذلك في القديم كما يصح في المحدث والناس يقولون إن الله لم يزل كائنا ، والثاني بمعنى وجود الصنع والتدبير وهو قول الناس إن الله تعالى كائن بكل مكان والمراد أنه صانع مدبر بكل مكان وأنه عالم بذلك غير غائب عن شيء من أحواله فيكون من هذا الوجه في حكم من هو كائن منه ، والثالث قولنا للجوهر إنه كائن بالمكان ومعناه أنه شاغل للمكان ، والرابع قولنا للعرض إنه كائن في الجسم فالمراد حلوله .

(الفرق) بين الكائن والثابت أن الكائن لا يكون إلا موجودا ويكون ثابت ليس بموجود وهو من قولهم فلان ثابت النسب معنى ذلك أنه معروف النسب . وإن لم يكن موجودا ويقال شيء ثابت بمعنى أنه مستقر لا يزول ، ويستعمل الثبات في الأجسام والأعراض وليس كذلك الكون .

(الفرق) بين الدوام والخلود أن الدوام هو استمرار البقاء في جميع الاوقات ولا يقتضى أن يكون في وقت دون وقت ألا ترى أنه يقال إن الله لم يزل دائما ولا يزال دائما والخلود هو استمرار البقاء من وقت مبتدأ ولهذا لا يقال إنه خالد كما أنه دائم .

(الفرق) بين الدائم والسرمدة أن السرمدة هو الذي لا فصل يقع فيه وهو اتباع الشيء الشيء والميم فيه زائدة ، والعرب تقول شربته سرمدة مبردا كما أنه اتباع .

(الفرق) بين الخلود والبقاء أن الخلود استمرار البقاء من وقت مبتدأ على ما وصفنا ، والبقاء يكون وقتين فصاعدا ، وأصل الخلود اللزوم ومنه أخلد إلى الأرض وأخلد إلى قوله أي لزم معنى ما أتى به فالخلود اللزوم المستمر ولهذا يستعمل في الصخر وما يجري مجراه ومنه قول لبيد * حمر خوالد ما يبين كلامها * وقال علي بن عيسى الخلود مضمحل بمعنى في كذا ولهذا يقال خلدته في الحبس وفي الديوان ، ومن أجله قيل للثاني خوالد فاذا زالت لم تكن خوالد ، ويقال لله

تعالى دائم الوجود ولا يقال خالد الوجود .

(الفرق) بين القديم والباقي والمتقدم أن الباقي هو الموجود لا عن حدوث في حال وصفه بذلك ، والقديم ما لم يزل كائناً موجوداً على ما ذكرنا وأنت تقول سأبقى هذا المتاع لنفسى ولا تقول سأقدمه واستبقيت الشئ ولا تقول استقدمته ، وقال قوم القديم في اللغة مبالغه في الوصف بالتقدم في الوجود وكلها تقدم وجوده حتى سمي قديماً فذلك حقيقة فيه ، وقال من يرد ذلك لو كان القدم يستفاد لجاز أن تقول لما علمته سيبقى طويلاً انه سيقدم كما تقول انه سيبقى ، وفي بطلان ذلك دلالة على انه في المحدث توسع والمتقدم خلاف المتأخر والتقدم حصول الشئ ، قدام الشئ . ومنه القدوم لتقدمها في العمل وقيل لمضيها في العمل لا تنشئ فتوابع لها في الصفة كالمتقدم في الأمر ، ومنه القدم لأنك تتقدم بها في المكان في المشى ، والسابقة في الخير والشر قدم وفي القرآن (قدم صدق عند ربهم) وقوام الريش العشر المتدمات ويقال قدم العهد وقدم البلى أى طال وكل ما يقدم فهو قديم وقدم وفي الحديث « حتى يضع الجبار فيها قدمه » أى في النار يريد من سلف في علمه أنه عاص ، ويجوز أن يكون من سلف بعصيانه ، والقديم على الحقيقة هو الذى لا أول لحدوثه . (الفرق) بين قولنا الأول وبين قولنا قبل وبين قولنا آخر وقولنا بعد أن الأول هو من جملة ما هو أوله وكذلك الآخر من جملة ما هو آخره وليس كذلك ما يتعلق بقبل وبعد ذلك أنك إذا قلت زيد أول من جاءنى من بنى تميم وآخره أوجب ذلك أن يكون زيد من بنى تميم وإذا قلت جاءنى زيد قبل بنى تميم أو بعدهم لم يجب أن يكون زيد منهم فعلى هذا يجب أن يكون قولنا الله أول الأشياء في الوجود وآخرها أن يكون الله من الأشياء ، وقولنا إنه قبلها أو بعدها لم يوجب أنه منها ولا أنه شئ إلا أنه لا يجوز أن يطلق ذلك دون أن يقال إنه قبل الأشياء الموجودة سواء أو بعدها فيكون استثناءه من الأشياء لا يخرج منه من أن يكون شيئاً ، وقبل وبعد لا يقتضيان زماناً ولو اقتضيا زماناً لم يصح أن يستعملا في الأزمنة والأوقات بأن يقال بعضها قبل بعض أو بعده لأن ذلك يوجب للزمان زماناً ، وغير مستنكر وجود

زمان لا في زمان ووقت لا في وقت، وقبل مضمته بالاضافة في المعنى واللفظ وربما حذفت الاضافة اجتزاءً بما في الكلام من الدلالة عليها، وأصل قبل المقابلة فكان الحادث المتقدم قد قابل الوقت الاول والحادث المتأخر قد بعد عن الوقت الاول ما يستقبل والآخر يحىء على تفصيل الاثنين تقول أحدهما كذا والآخر كذا، والاؤل والآخر يقال بالاضافة يقال أوله كذا وآخره إلا في أسماء الله تعالى والاؤل الموجود قبل والآخر الموجود بعد .

(الفرق) بين السابق والاؤل أن السابق في أصل اللغة يقتضى مسبوقاً، والاؤل لا يقتضى ثانياً ألا ترى أنك تقول هذا أول مولود ولد لفلان وإن لم يولد له غيره، وتقول أول عبد يملكه حر وإن لم يملك غيره ولا يخرج العبد والابن من معنى الابتداء، وبهذا يبطل قول الملحدين أن الاؤل لا يسمى أولاً إلا بالاضافة إلى ثان، وأما تسمية الله تعالى بأنه سابق يفيد أنه موجود قبل كل موجود، وقال بعضهم لا يطلق ذلك في الله تعالى إلا مع البيان لأنه يوهم أن معه أشياء موجودة قد سبقها ولذلك لا يقال إن الله تعالى أسبق من غيره لأنه يقتضى الزيادة في السبق، وزيادة أحد الموصوفين على الآخر في الصفة يوجب اشتراكهما فيها من وجه أو من وجوه .

(الفرق) بين قولك يقدمه وقولك يسبقه أن معنى قولك يقدمه يسير قدمه ويسبقه يقتضى أنه يلحق قبله، وقال تعالى (يقدم قومه يوم القيامة) قيل أنه أراد يمشى على قدمه يقودهم إلى النار وليس كذلك يسبقهم لأن يسبقهم يجوز أن يكون معناه أنه يوجد قبلهم فيها .

﴿ الباب السابع ﴾

في الفرق بين أقسام الارادات وما يقرب منها وبين أقسام ما يضادها
ويخالفها وبين أقسام الأفعال .

(الفرق) بين الارادة والمحبة أن المحبة تجرى على الشيء ويكون المراد به غيره ، وليس كذلك الارادة تقول أحبت زيدا والمراد أنك تحب إكرامه ونفعه ولا يقال أردت زيدا بهذا المعنى ، وتقول أحب الله أى أحب طاعته ولا يقال أريده بهذا المعنى فجعل المحبة لطاعة الله محبة له كما جعل الخوف من عقابه خوفاً منه وتقول الله يحب المؤمنين (١) بمعنى أنه يريد إكرامهم وإثابتهم ولا يقال إنه يريدهم بهذا المعنى ، ولهذا قالوا ان المحبة تكون ثواباً وولاية ، ولا تكون الارادة كذلك ، ولقولهم أحب زيدا مزية على قولهم أريد له الخير وذلك أنه اذا قال أريد له الخير لم يبين أنه لا يريد له شيئاً من السوء واذا قال أحبه أبان أنه لا يريد له سوءاً أصلاً وكذلك اذا قال اكره له الخير لم يبين أنه لا يريد له الخير (٢) البتة واذا قال أبغضه أبان أنه لا يريد له خيراً البتة ، والمحبة أيضاً تجرى مجرى الشهوة فيقال فلان يحب اللحم أى يشتهيهِ وتقول أكلت طعاماً لا أحبه أى لا أشتهيهِ ومع هذا فان المحبة هي الارادة ، والشاهد أنه لا يجوز أن يحب الانسان الشيء مع كراهته له .

(الفرق) بين المحبة والشهوة أن الشهوة توفان النفس وميل الطباع الى المشتهى وليست من قبيل الارادة ، والمحبة من قبيل الارادة ونقيضها البغضة ونقيض الحب البغض ، والشهوة تتعلق بالملاذ فقط والمحبة تتعلق بالملاذ وغيرها .

(الفرق) بينها وبين الصداقة أن الصداقة قوة المودة مأخوذة من الشيء الصدق وهو الصلب القوى ، وقال أبو علي رحمه الله : الصداقة اتفاق القلوب على المودة ولهذا لا يقال إن الله صديق المؤمن كما يقال إنه حبيبه وخليله .

(١) في التيمورية «المؤمن» وما بعدها بالافراد موافقة لها . (٢) في التيمورية «خيراً» .

(الفرق) بين الشهوة واللذة ان الشهوة توقان النفس الى ما يلذ ويسر .
واللذة ما تاقّت النفس إليه ونازعت الى نيله فالفرق بينهما ظاهر .

(الفرق) بين الارادة والشهوة أن الانسان قد يشتهي ما هو كاره له
كالصائم يشتهي شرب الماء ويكرهه ، وقد يريد الانسان ما لا يشتهيّه كشراب
الدواء المر والحمية والحجامة وما بسبيل ذلك ، وشهوة القبيح غير قبيحة واردة
القبيح قبيحة فالفرق بينهما بين .

(الفرق) بين اللذة والراحة أن الراحة من اللذة ما تقدمت الشهوة له
وذلك أن العطشان اذا اشتهى الشرب ولم يشرب ملياً ثم شرب سميت لذته
بالشرب راحة واذا شرب في أول أوقات العطش لم يسم بذلك ، وكذلك
الماشي اذا أطال المشي ثم قعد وقد تقدمت شهوته للعود سميت لذته بالعود راحة
وليس ذلك من ارادات ولكنه يجري معها ويشكل بها ، وعند أبي هاشم رحمه
الله أن اللذة ليست بمعنى ، وفي تعيين الملتذ بها وبضروبها الدالة على اختلاف
أجناسها دليل على أنها معنى ولولم تكن معنى مع هذه الحال لوجب أن
تكون الارادة كذلك .

(الفرق) بين الحب والود أن الحب يكون فيما يوجبه ميل الطباع والحكمة
جميعا والود من جهة ميل الطباع فقط ألا ترى أنك تقول أحب فلاناً وأوده وتقول
أحب الصلاة ولا تقول أود الصلاة وتقول أود أن ذاك كان لي إذا تمنيت وداده
وأود الرجل ودأ ومودة والود والوديد مثل الحب (١) وهو الحبيب .

(الفرق) بين المحبة والعشق أن العشق شدة الشهوة لنيل المراد من المعشوق
إذا كان إنساناً والعزم على مواقفته عند التمكن منه ، ولو كان العشق مفارقاً للشهوة
لجاز أن يكون العاشق خالياً من أن يشتهي النيل ممن يعشقه إلا أنه شهوة مخصوصة
لا تفارق موضعها وهي شهوة الرجل للنيل ممن يعشقه ولا تسمى شهوته لشرب
الخمر وأكل الطيب عشقاً ، والعشق أيضاً هو الشهوة التي إذا أفرطت وامتنع نيل
ما يتعلق بها قتلت صاحبها ولا يقتل من الشهوات غيرها ألا ترى أن أحداً لم يمت

من شهوة الخمر والطعام والطيب ولا من محبة داره أو ماله ومات خلق كثير من شهوة الخلوة مع المعشوق والنيل منه .

(الفرق) بين الارادة والرضا أن إرادة الطاعة تكون قبلها والرضا بها يكون بعدها أو معها فليس الرضا من الارادة في شيء ، وعند أبي هاشم رحمه الله أن الرضا ليس بمعنى ونحن وجدنا المسلمين يرغبون في رضا الله تعالى ولا يجوز أن يرغب في لا شيء ، والرضا أيضا نقيض السخط والسخط من الله تعالى إرادة العقاب فينبغي أن يكون الرضا منه إرادة الثواب أو الحكم به .

(الفرق) بين التمني والارادة أن التمني معنى في النفس يقع عند فوت فعل كان للمتمنى في وقوعه نفع أو في زواله ضرر مستقبلا كان ذلك الفعل أو ماضيا ، والارادة لا تتعلق إلا بالمستقبل ، ويجوز أن يتعلق التمني بما لا يصح تعلق الارادة به أصلا وهو أن يتمنى الانسان أن الله لم يخلقه وأنه لم يفعل ما فعل أمس ولا يصح أن يريد ذلك ، وقال أبو علي رحمه الله : التمني هو قول القائل ليت الأمر كذا فجعله قولا وقال في موضع آخر التمني هو هذا القول وإضمار معناه في القلب ، وإلى هذا ذهب أبو بكر بن الأشجاء ، والتمني أيضا التلاوة قال الله تعالى (إذا تمنى ألقى الشيطان في أمنيته) وقال ابن الأثير : التمني التقدير قال ومنه قوله تعالى (من نطفة إذا تمنى) ، وتمنى كذب وروى أن بعضهم قال للشعبي أهدنا بما رويته أو بما تمنيته أي كذبت في روايته ، وأما التمني في قوله تعالى (فتمنوا الموت إن كنتم صادقين) فلا يكون إلا قولا وهو أن يقول أحدهم ليتته مات ، ومتى قال الانسان ليت الآن كذا فهو عند أهل اللسان متمنى غير اعتبارهم لضميره ويستحيل أن يتحداهم بأن يتمنوا ذلك بقلوبهم مع علم الجميع بأن التحدى بالضمير لا يعجز أحدا ولا يدل على صحة مقالته ولا فسادها لأن المتحدى بذلك يمكنه أن يقول تمنيت بقلبي فلا يمكن خصمه إقامة الدليل على كذبه ، ولو انصرف ذلك إلى تمنى القلب دون العبارة باللسان لقالوا قد تمنينا ذلك بقلوبنا فكانوا مساوين له فيه وسقط بذلك دلالة على كذبهم وعلى صحة ثبوته فلما لم يقولوا ذلك علم أن التحدى وقع بالتمنى لفظاً .

(الفرق) بين التمني والشهوة أن الشهوة لا تتعلق إلا بما يلذ من المدركات

بالحواس ، والتمنى يتعلق بما يلد وما يكره مثل أن يتمنى الانسان أن يموت ، والشهوة أيضاً لا تتعلق بالماضى .

(الفرق) بين الهوى والشهوة أن الهوى لطف محل الشئ من النفس مع الميل إليه بما لا ينبغي ولذلك غلب على الهوى صفة الذم ، وقد يشتهى الانسان الطعام ولا يهوى الطعام .

(الفرق) بين الارادة والمشية أن الارادة تكون لما يترأخى وقته ولما لا يترأخى ، والمشية لما لم يترأخ وقته والشاهد أنك تقول فعلت كذا شاء زيد أو أبى فيقابل بها إياه وذلك إنما يكون عند محاولة الفعل وكذلك مشيئته إنما تكون بدلا من ذلك في حاله .

(الفرق) بين المشيئة والعزم أن العزم إرادة يقطع بها المرید رويته في الاقدام على الفعل أو الاحجام عنه ويختص بارادة المرید لفعل نفسه لأنه لا يجوز أن يعزم على فعل غيره .

(الفرق) بين العزم والنية أن النية إرادة متقدمة للفعل بأوقات من قولك انتوى إذا بعد والنوى والنية البعد فسميت بها الارادة التي بعد ما بينها وبين مرادها ولا يفيد قطع الروية في الاقدام على الفعل ، والعزم قد يكون متقدما للمعزوم عليه بأوقات وبوقت ، ولا يوصف الله بالنية لأن إرادته لا تتقدم فعله ولا يوصف بالعزم كمالا يوصف بالروية وقطعها في الاقدام والاحجام .

(الفرق) بين الارادة والاختيار أن الاختيار إرادة الشئ بدلا من غيره ولا يكون مع خطور المختار وغيره بالبال ويكون إرادة للفعل لم يخطر بالبال غيره ، وأصل الاختيار الخير فالمختار هو المرید خير الشئيين في الحقيقة أو خير الشئيين عند نفسه من غير إلقاء واضطرار ولو اضطر الانسان إلى إرادة شئ لم يسمى مختاراً له لأن الاختيار خلاف الاضطرار .

(الفرق) بين الاختيار والایثار أن الايثار على ما قيل هو الاختيار المقدم والشاهد قوله تعالى (قالوا تالله لقد آثرك الله علينا) أى قدم إختيارك علينا وذلك أنهم كلهم كانوا مختارين عند الله تعالى لأنهم كانوا أنبياء ، واتسع في

الاختيار فقل لافعال الجوارح اختيارية تفرقة بين حركة البطش وحركة المجلس وحركة المرتعش وتقول اخترت المروى على الكتان أى اخترت لبس هذا على لبس هذا وقال تعالى (ولقد اخترناهم على علم على العالمين) أى اخترنا ارسالهم ، وتقول فى الفاعل مختار لكذا وفى المفعول مختار من كذا ، وعندنا أن قوله تعالى (آثر الله علينا) معناه أنه فضلك الله علينا ، وأنت من أهل الأثره عندى أى بمن أفضله على غيره بتأثير الخير والنفع عنده، واخترتك أخذتك للخير الذى فىك فى نفسك ولهذا يقال آثرتك بهذا الثوب وهذا الدينار ولا يقال اخترتك به وإنما يقال اخترتك لهذا الأمر فالفرق بين الاشارة والاختيار بين من هذا الوجه .

(الفرق) بين العزم والزماع أن العزم يكون فى كل فعل يختص به الانسان والزماع يختص بالسفر يقال أزمعت المسير قال الشاعر : أزمعت من آل ليلي ابتكارا ولا يقال أزمعت الاكل والشرب كما تقول عزمت على ذلك ، والازماع أيضا يتعدى بعلى فالفرق بينهما ظاهر .

(الفرق) بين الارادة والمعنى أن المعنى إرادة كون القول على ما هو موضوع له فى أصل اللغة أو مجازها فهو فى القول خاصة إلا أن يستعار لغيره على ما ذكرنا نقبل ، والارادة تكون فى القول والفعل .

(الفرق) بين التيمم والارادة أن أصل التيمم التأمم وهو قصد الشئ من أمام وانهذا لا يوصف الله به لانه لا يجوز أن يوصف بأنه يقصد الشئ من أمامه أو ورائه والمتيمم القاصد ما فى أمامه ثم كثير حتى استعمل فى غير ذلك .

(الفرق) بين الارادة والتحرى أن التحرى هو طلب مكان الشئ مأخوذ من الحرا وهو المأوى وقيل لمأوى الطير حراها ولموضع بيضها حرا أيضا ومنه تحرى القبلة ولا يكون مع الشك فى الاصابة ولهذا لا يوصف الله تعالى به فليس هو من الارادة فى شئ .

(الفرق) بين الارادة والتوخى أن التوخى مأخوذ من الوخى وهو الطريق القاصد المستقيم وتوخيت الشئ مثل تطرقته جعلته طريقى ثم استعمل فى ذا الطلب والارادة توسعا ، والاصل ما قلناه .

(الفرق) بين الارادة وتوطين النفس أن توطين النفس على الشيء يقع بعد الارادة له ولا يستعمل إلا فيما يكون فيه مشقة ألا ترى أنك لا تقول وطن فلان نفسه على ما يشتهيه .

(الفرق) بين القصد والارادة أن قصد القاصد مختص بفعله دون فعل غيره، والارادة غير مختصة بأحد الفعلين دون الآخر، والقصد أيضاً ارادة الفعل في حال إيجاده فقط وإذا تقدمته بأوقات لم يسم قصداً ألا ترى أنه لا يصح أن تقول قصدت أن أزورك غداً .

(الفرق) بين القصد والحج أن الحج هو القصد على استقامة ومن ثم سمي قصد البيت حجاً لأن من يقصد زيارة البيت لا يعدل عنه إلى غيره ومنه قيل للطريق المستقيم محجة والحجة فعلة من ذلك لأنه قصد إلى استقامة رد الفرع إلى الأصل .
(الفرق) بين الحرد والقصد أن الحرد قصد الشيء من بعد ، وأصله من قولك رجل حريد المحل إذا لم يخالط الناس ولم يزل معهم وكوكب حريد منتح عن الكواكب وفي القرآن (وغدوا على حرد قادرين) والمراد أنهم قصدوا أمراً بعيداً وذلك أن الله أهلك ثمرةهم بعد الانتفاع بها .

(الفرق) بين الارادة والإصابة أن الارادة سميّت إصابة على المجاز في قولهم أصاب الصواب وأخطأ الجواب أى أراد، قال الله تعالى (رخاء حيث أصاب) وذلك أن أكثر الإصابة تكون مع الارادة .

(الفرق) بين القصد والنحو أن النحو قصد الشيء من وجه واحد يقال نحوه إذا قصدته من وجه واحد ، والناس يقولون الكلام في هذا على أنحاء أى على وجوه ، وروى أن أبا الأسود عمل كتاباً في الاعراب وقال لأصحابه أنخوا هذا النحو أى اقصدوا هذا الوجه من الكلام فسمى الاعراب نحواً ، وناحية الشيء الوجه الذي يقصد منه وهي فاعلة بمعنى مفعولة أى هي منحوة .

(الفرق) بين الهم والارادة أن الهم آخر العزيمة عند واقعة الفعل قال الشاعر:
هممت ولم أفعل وكدت وليتني تركت على عثمان تبكي حلائله
ويقال هم الشحم إذا أذابه وذلك أن ذوبان الشحم آخر أحواله ، وقيل الهم

تعلق الخاطر بشيء له قدرة في الشدة ، والمهمات الشدائد ، وأصل الكلمة الاستقصاء ومنه هم الشحم إذا أذابه حتى أحرقه وهم المرض إذا هبط .
(الفرق) بين الهم والقصد أنه قد يهم الإنسان بالأمر قبل القصد إليه وذلك أنه يباغ آخر عزمه عليه ثم يقصده .

(الفرق) بين الهم والهمة أن الهمة اتساع الهم وبعد موقعه ولهذا يمدح بها الإنسان فيقال فلان ذو همة وذو عزيمة ، وأما قولهم فلان بعيد الهمة وكبير العزيمة فلان بعض الهمم يكون أبعد من بعض وأكبر من بعض ، وحقيقة ذلك أنه يتم بالأمور الكبار ، والهم هو الفكر في إزالة المكروه واجتلاب المحبوب ومنه يقال أهم بحاجتي ، والهم أيضاً الشهوة قال الله تعالى (ولقد هممت به وهم بها) أي عزمت هي على الفاحشة واشتهاها هو والشاهد على صحة هذا التأويل قيام الدلالة على أن الأنبياء صلوات الله عليهم لا يعزمون على الفواحش وهذا مثل قوله تعالى (إن الله وملائكته يصلون على النبي) والصلاة من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن الآدميين الدعاء ، وقوله تعالى (شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة) فالشهادة من الله تعالى اخبار وبيان ومنهم اقرار ، والهم أيضاً عند الحزن الذي يذيب البدن من قولك هم الشحم إذا أذابه . وسند كثر الفروق بين الهم والغم والحزن في باب إن شاء الله .

(الفرق) بين الحسد والغبط أن الغبط هو أن تتمنى أن يكون مثل حال المغبوط لك من غير أن تريد زوالها عنه (١) ، والحسد أن تتمنى أن تكون حاله لك دونه فلهذا ذم الحسد ولم يذم الغبط فأما ما روى أنه عليه السلام سئل فقيل له أضرار الغبط فقال نعم كما يضر العصا الخبط فانه أراد أن تترك مالك فيه سعة لئلا تدخل في المكروه وهذا مثل قولهم ليس الزهد في الحرام إنما الزهد في الحلال ، والاعتباط الفرح بالنعمة ، والغبطة الحالة الحسنة التي يغبط عليها أصحابها .
الفرق بين ما يضاد الإرادة ويخالفها

(الفرق) بين الكراهة والاباء أن الاباء هو أن تمتنع وقد يكره

(١) « عنه » غير موجودة في النسخ .

الشيء من لا يقدر على إتيائه وقدر أياناهم يقولون للملك أبيت اللعن ولا يغنون
أنك تكره اللعن لأن اللعن يكرهه كل أحد وإنما يريدون أنك تمتنع من أن
تلعن وتشتم لما تأتي من جميل الأفعال ، وقال الراجز ولو أرادوا ظلمه أياناه
أي امتنعنا عليهم أن يظلموا ولم يرد أنا نكره ظلمهم إياه لأن ذلك لا مدح فيه ،
وقال الله تعالى (ويأبى الله إلا أن يتم نوره) أي يمتنع من ذلك ولو كان الله
يأبى المعاصي كما يكرهها لم تكن معصية ولا عاص .

(الفرق) بين الإباء والمضادة أن الإباء يدل على النعمة ألا ترى أن
المتحرك ساهيا لا يخرج ذلك من أن يكون أتى بضد السكون ولا يصح أن
يقال قد أبى السكون ، والمضادة لا تدل على النعمة .

(الفرق) بين الكراهة والبغض أنه قد اتسع بالبغض ما لم يتسع بالكراهة
فقليل البغض زيدا أي ابغض إكرامه ونفعه ، ولا يقال أكرهه بهذا المعنى
كما اتسع بلفظ المحبة فقليل أحب زيدا بمعنى أحب إكرامه ونفعه ولا يقال
أريده في هذا المعنى ، ومع هذا فإن الكراهة تستعمل فيما لا يستعمل فيه البغض
فيقال أكره هذا الطعام ولا يقال أبغضه كما تقول أحبه والمراد إنى أكره أكله
كما أن المراد بقولك أريد هذا الطعام أنك تريد أكله أو شراؤه .

(الفرق) بين الكراهة ونفور الطبع أن الكراهة ضد الإرادة ، ونفور
الطبع ضد الشهوة وقد يريد الإنسان شرب الدواء المر مع نفور طبعه منه ، ولو
كان نفور الطبع كراهة لما اجتمع مع الإرادة ، وقد تستعمل الكراهة في موضع
نفور الطبع مجازا ، وتسمى الأمراض والاسقام مكاره وذلك لكثرة ما يكره
الإنسان ما ينفر طبعه منه ، ولذلك تسمى الشهوة محبة والمشتهى محبوبا لكثرة
ما يحب الإنسان ما يشتهيه ويميل إليه طبعه ، ونفور الطبع يختص بما يؤلم ويشق
على النفس ، والكراهة قد تكون كذلك ولما يلد ويشتهى من المعاصي وغيرها .

(الفرق) بين قولك يبغضه وقولك لا يحبه أن قولك لا يحبه أبلغ من حيث
يتوهم إذا قال يبغضه أنه يبغضه من وجه ويحبه من وجه كما إذا قلت يحمله جاز
أن يحمله من وجه ويعلمه من وجه وإذا قلت لا يعلمه لم يحتمل الوجهين .

كما أنه أضمر العداوة تحت كشيحه ويقال كاشحك فلان اذا عاداك في الباطن .
والاسم الكشيحة والمكاشحة :

(الفرق) بين العداوة والشنآن أن العداوة هي إرادة السوء لما تعاديه وأصله الميل ومنه عدوة الوادي وهي جانبه ، ويجوز أن يكون أصله البعد ومنه عدواء الدار أي بعدها وعدا الشيء يعدوه اذا تجاوزه كأنه بعد عن التوسط ، والشنآن على ما قال علي بن عيسى طاب العيب على فعل الغير لما سبق من عداوته قال وليس هو من العداوة في شيء وإنما أجرى على العداوة لأنها سميته وقد يسمى المسبب باسم السبب وجاء في التفسير (بشتآن قوم) أي بغض قوم فقريه .
شنآن قوم بالاسكان أي بغض قوم شني وهو شتآن كما تقول سكر وهو سكران .
(الفرق) بين المعاداة والمخاصمة أن المخاصمة من قبيل القول ، والمعاداة من أفعال القلوب ، ويجوز أن يخاصم الانسان غيره من غير أن يعاديه ، ويجوز أن يعاديه ولا يخاصمه .

(الفرق) بين المعاداة والمناوأة أن المناوأة غيرك مناهضتك له بشدة في حرب أو خصومة وهي مفاعلة من النوء وهو النهوض بثقل ومشقة ، ومنه قوله تعالى ما إن مفاتحه لتنوء بالعصبة) ويقال للمرأة البدينة إذا نهضت أنها ناءت وينوء بها عجزها وهو من المقلوب أي هي تنوء به ، وناء الكوكب إذا طلع كأنه نهض بثقل ، وقال صاحب الفصيح تقول إذا ناوت الرجال فاصبر أي عاديت وهي المناوأة ، وليست المناوأة من المعاداة في شيء ألا ترى أنه يجوز أن يعاديه ولا يناوئه .
(الفرق) بين الغضب وإرادة الانتقام أن الغضب معنى يقتضي العقاب من طريق جنسه من غير توطين النفس عليه ولا يغير حكمه ، وليس كذلك الإرادة لأنها تقدمت فكانت توطن النفس على الفعل فاذا صحبت الفعل غيرت حكمه ، وليس كذلك الغضب ، وأيضاً فإن المغضوب عليه من نظير المراد وهو مستقل .

ومما يخالف الاختيار المذكور في هذا الباب الاضطرار

(الفرق) بينه وبين الاجاء أن الاجاء يكون فيما لا يجد الانسان منه بدأ

من أفعال نفسه مثل أكل الميتة عند شدة الجوع ومثل العدو على الشوك عند مخافة السبع فيقال إنه ملجأ إلى ذلك، وقد يقال إنه مضطر إليه أيضاً فاما الفعل الذى يفعل فى الانسان وهو يقصد الامتناع منه مثل حركة المرتعش فانه يقال هو مضطر اليه ولا يقال ملجأ إليه وإذا لم يقصد الامتناع منه لم يسم اضطراراً كتحريك الطفل يد الرجل القوى، ونحو هذا قول على بن عيسى : إن الالجاء هو أن يحمل الانسان على أن يفعل، والضرورة أن يفعل فيه ما لا يمكنه الا نصراف عنه من الضرر والضرر ما فيه ألم قال والاضطرار خلاف الاكتساب ألا ترى أنه يقال له باضطرار عرفت هذا أم باكتساب، ولا يقع الالجاء هذا الموقع، وقيل هذا الاصطلاح من المتكلمين قالوا فاما أهل اللغة فإن الالجاء والاضطرار عندهم سواء، وليس كذلك لأن كل واحد منهما على صيغة ومن أصل وإذا اختلفت الصيغ والأصول اختلفت المعانى لا محالة، والاجبار يستعمل فى الاكراه، والالجاء يستعمل فى فعل العبد على وجه لا يمكنه أن ينفك منه، والمكره من فعل ما ليس له اليه داع وإنما يفعله خوف الضرر، والالجاء ما تشدد دواعى الانسان إليه على وجه لا يجوز أن يقع مع حصول تلك الدواعى .

الفرق بين أقسام الأفعال

(الفرق) بين الحدوث والاحداث أن الاحداث والمحدث يقتضيان محدثاً من جهة اللفظ، وليس كذلك الحدوث والحادث وليس الحدوث والاحداث شيئاً غير المحدث والحادث وإنما يقال ذلك على التقدير، وشبه بعضهم ذلك بالسراب وقال هو اسم لا مسمى له على الحقيقة وليس الأمر كذلك لأن السراب سبخة تطلع عليه الشمس فتبرق فيحسب ماءً فألسراب على الحقيقة شيء إلا أنه متصور بصورة غيره وليس الحدوث والاحداث كذلك .

(الفرق) بين المحدث والمفعول أن أهل اللغة يقولون لما قرب حدوثه محدث وحديث يقال بناءً محدث وحديث وثمر حديث وعلام حديث أى قريب الوجود، ويقولون لما قرب وجوده أو بعد مفعول والمحدث والمفعول فى استعمال المتكلمين واحد .

(الفرق) بين الفعل والاختراع أن الفعل عبارة عما وجد فى حال كان قبلها

مقدوراً سواء كان عن سبب أو لا ، والاختراع هو الإيجاد عن غير سبب وأصله في العربية اللين والسهولة فكان المخترع قد سهل له الفعل فأوجده من غير سبب يتوصل به إليه .

(الفرق) بين الاختراع والابتداع أن الابتداع إيجاد مالم يسبق إلى مثله . يقال أبدع فلان إذا أتى بالشيء الغريب وأبدعه الله فهو مبدع وبديع ومنه قوله تعالى (بديع السموات والأرض) وفعيل من أفعل معروف في العربية يقال بصير من أبصر وحليم من أحلم ، والبدعة في الدين مأخوذة من هذا وهو قول مالم يعرف قبله . ومنه قوله تعالى (ما كنت بدعاً من الرسل) وقال رؤبة وليس وجه الحق أن يبدعاً .

(الفرق) بين الفعل والفطر أن الفطر إظهار الحادث بإخراجه من العدم إلى الوجود كأنه شق عنه فظهر ، وأصل الباب الشق ومع الشق الظهور ومن ثم قيل تفطر الشجر إذا تشقق بالورق وفطرت الاناء شققته وفطر الله الخلق أظهرهم بإيجاده إياهم كما يظهر الورق إذا تفطر عنه الشجر ففي الفطر معنى ليس في الفعل وهو الإظهار بالإخراج إلى الوجود قبل مالا يستعمل فيه الظهور ولا يستعمل فيه الوجود ، ألا ترى أنك لا تقول إن الله فطر الطعام والرائحة كما تقول فعل ذلك ، وقال علي بن عيسى : الفاطر العامل للشيء بإيجاده بمثل الانشقاق عنه .

(الفرق) بين الفعل والانشاء أن الانشاء هو الاحداث حالاً بعد حال من غير احتذاء على مثال ومنه يقال نشأ الغلام وهو ناشئ إذا نما وزاد شيئاً فشيئاً والاسم النشوء ، وقال بعضهم الانشاء ابتداء الإيجاد من غير سبب ، والفعل يكون عن سبب وكذلك الاحداث وهو إيجاد الشيء بعد أن لم يكن ويكون بسبب وبغير سبب ، والانشاء ما يكون من غير سبب والوجه الأول أجود .

(الفرق) بين المبتدئ والمبتدئ أن المبتدئ للفعل هو المحدث له وهو مضمن بالاعادة وهي فعل الشيء مرة ثانية ولا يقدر عليها إلا الله تعالى فأما قولك أعدت الكتاب فحقيقته أنك كررت مثله فكانك قد أعدته ، والمبتدئ بالفعل هو الفاعل لبعضه من غير تنمة ولا يكون إلا لفعل يتناول كبتدئ بالصلاة وبالأكل وهو عبارة عن أول أخذه فيه .

(الفرق) بين الفعل والعمل أن العمل إيجاد الأثر في الشيء يقال فلان يعمل الطين خزفاً ويعمل الخوص زنبيلًا والأديم سقاءً ، ولا يقال يفعل ذلك لأن فعل ذلك الشيء هو إيجاده على ما ذكرنا وقال الله تعالى (والله خلقكم وما تعملون) أى خلقكم وخلق ما تؤثرون فيه بنحتكم إياه أو صوغكم له ، وقال البخاري رحمه الله تعالى : من الأفعال ما يقع في علاج وتعب واحتيال ولا يقال للفعل الواحد عمل ، وعنده أن الصفة لله بالعمل مجاز ، وعند أبي علي رحمه الله أنها حقيقة ، وأصل العمل في اللغة الدؤوب ومنه سميت الراحلة يعملة وقال الشاعر :

وقالوا قف ولا تعجل وإن كنا على عجل

قليل في هواك اليوم م ما نلقى من الغمل

أى من الدؤوب في السير ، وقال غيره : والبرق يحدث شوقاً كلما عملاً * ويقال عمل الرجل يعمل واعتمل إذا عمل بنفسه وأنشد الخليل :

إن الكريم وأبيك يعتمل إن لم يجد يوماً على من يتكل

(الفرق) بين العمل والصنع أن الصنع ترتيب العمل وإحكامه على ما تقدم علم به وبما يوصل الى المراد منه ، ولذلك قيل للنجار صانع ولا يقال للتاجر صانع لأن النجار قد سبق علمه بما يريد عمله من سرير أو باب وبالأسياب التي توصل الى المراد من ذلك والتاجر لا يعلم إذا اتجر أنه يصل الى ما يريد من الربح أولاً فالعمل لا يقتضى العلم بما يعمل له ألا ترى أن المستخرجين والضمباء والعشارين من أصحاب السلطان يسمون عمالاً ولا يسمون صناعاً إذ لا علم لهم بوجوه ما يعملون من منافع عملهم كعلم النجار أو الصائغ بوجوه ما يصنعه من الحلي والآلات ، وفي الصناعة معنى الحرفة التي يتكسب بها وليس ذلك في الصنع ، والصنع أيضاً مضمن بالجودة ، ولهذا يقال ثوب صنيع وفلان صنيعه فلان إذا استخسه على غيره وصنع الله لفلان أى أحسن إليه وكل ذلك كالفعل الجيد .

(الفرق) بين الجعل والعمل أن العمل هو إيجاد الأثر في الشيء على ما ذكرنا ، والجعل تغيير صورته بإيجاد الأثر فيه وبغير ذلك ألا ترى أنك تقول جعل الطين خزفاً وجعل الساكن متحركاً وتقول عمل الطين خزفاً ولا

تقول عمل الساكن متحركاً لأن الحركة ليست بأثر يؤثر به في الشيء ، والجعل أيضاً يكون بمعنى الاحداث وهو قوله تعالى (وجعل الظلمات والنور) وقوله تعالى (وجعل لكم السمع والابصار) ويجوز أن يقال إن ذلك يقتضى أنه جعلها على هذه الصفة التي هي عليها كما تقول جعلت الطين خزفاً ، والجعل أيضاً يدل على الاتصال ولذلك جعل طرفاً للفعل فتستفتح به كقولك جعل يقول وجعل ينشد قال الشاعر :

فاجعل تحملك من يمينك انما حنث اليمين على الاثيم الفاجر

فدل على تحلل شيئاً بعد شيء ، وجاء أيضاً بمعنى الخبر في قوله تعالى (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثاً) أى أخبروا بذلك ، وبمعنى الحكم في قوله تعالى (أجعلتم سقاية الحاج) أى حكتم بذلك ، ومثله جعله الله حراماً وجعله حلالاً أى حكم بتحليله وتحريمه ، وجعلت المتحرك متحركاً أى جعلت ماله صار متحركاً ، وله وجوه كثيرة أوردناها في كتاب الوجوه والتظائر ، والجعل أصل الدلالة على الفعل لأنك تعلمه ضرورة وذلك أنك إذا رأيت داراً مهدمة ثم رأيتها مبنية علمت التغير ضرورة ولم تعلم حدوث شيء إلا بالاستدلال (١) . (الفرق) بين الفعل والخلق والتغيير أن الخلق في اللغة (٢) التقدير يقال خلقت الأديم إذا قدرته خفياً أو غيره وخلق الثوب وأخلق لم يبق منه إلا تقديره ، والخلقاء الصخرة الملساء لا ستواء أجزائها في التقدير ، وأخلق السحاب استوى وانه لخلق بكذا أى شبيه به كأن ذلك مقدر فيه ، والخلق العادة التي يعتادها الانسان ويأخذ نفسه بها على مقدار بعينه فان زال عنه إلى غيره قيل تخلق بغير خلقه ، وفي القرآن (ان هذا إلا خلق الأولين) قال الفراء يريد عاداتهم ، والمخلق التام الحسن لانه قدر تقديرأ حسناً ، والمخلق المعتدل في طباعه ، وسمع بعض الفصحاء كلاماً حسناً فقال هذا كلام مخلوق ، وجميع ذلك يرجع الى التقدير ، والمخلوق من الطيب أجزاء خلطت على تقدير ، والناس يقولون لا خالق إلا الله والمراد أن هذا اللفظ لا يطلق إلا لله إذ ليس أحد إلا وفي فعله سهو أو غلط

(١) في السكندرية « استدلال » . (٢) في السكندرية « العربية » .

يجرى منه على غير تقدير غير الله تعالى كما تقول لا قديم إلا الله وإن كنا نقول هذا قديم لأنه ليس يصح قول لم يزل موجوداً إلا الله .

(الفرق) بين الخلق والاختلاق أن الاختلاق اسم خص (١) به الكذب وذلك إذا قدر تقدير آيوهم أنه صدق، ويقال خالق الكلام إذا قدره صدقا أو كذبا، واختلقه إذا جعله كذبا لا غير فلا يكون الاختلاق إلا كذبا والخلق يكون كذبا وصدقا كما أن الافتعال لا يكون إلا كذبا فالقول يكون صدقا وكذبا.

(الفرق) بين الخلق والكسب أن الكسب الفعل العائد على فاعله بنفع أو ضرر، وقال بعضهم الكسب ما وقع بمراس وعلاج، وقال آخرون الكسب ما فعل بجراحة وهو الجرح وبه سميت جوارح الانسان جوارح وسمى ما يصاد به جوارح وكواسب ولهذا لا يوصف الله بأنه مكتسب والاكتساب فعل المكتسب، والمكتسب إذا كان مصدراً فهو فعل المكتسب وإذا لم يكن مصدراً فليس بفعل يقال اكتسب الرجل مالا وعقلا واكتسب ثوبا وعقابا، ويكون بمعنى الفعل في قولك اكتسب طاعة فحده المكتسب هو الجاعل للشيء مكتسبا له بحادث أما بنفسه أو غيره فمكتسب الطاعة هو الجاعل لها مكتسبة باحداثها ومكتسب المال هو الجاعل له مكتسبا باحداث ما يملكه به .

(الفرق) بين الكسب والجرح أن الجرح يفيد من جهة اللفظ أنه فعل بجراحة كما أن قولك عنته يفيد أنه من جهة اللفظ للاصابة بالعين، والكسب لا يفيد ذلك من جهة اللفظ .

(الفرق) بين الكسب والكدح أن الكدح الكسب المؤثر في الخلال كتأثير الكدح الذي هو الخدش في الجلد، وقال الله تعالى (إنك كادح إلى ربك كدحا فملاقيه) وهو يرجع إلى شدة الاجتهاد في السعي والجمع وفلان يكدح لديناه ويكدح لآخرته أي يجتهد لذلك .

(الفرق) بين الذرة والخلق أن أصل الذرة الاظهار ومعنى ذرأ الله الخلق أظهرهم بالاجاد بعد العدم، ومنه قيل للبياض الذرأة لظهوره وشهرته وملح ذرأني

(١) في السكندرية « قد خص » .

لبياضه والذرو بلا همز التفرقة بين الشئيين ، ومنه قوله تعالى (تذروه الرياح)
وليس من هذا ذريت الخنطة فرقت عنها التبن .

(الفرق) بين البرء والخلق أن البرء هو تمييز الصورة وقولهم برأ الله
الخلق أى ميز صورهم ، وأصله القطع ومنه البراءة وهى قطع العلقة وبرئت
من المرض كأنه انقطعت أسبابه عنك وبرئت من الدين وبرأ اللحم من العظم
قطعه وتبرأ من الرجل اذا انقطعت عصمته منه .

(الفرق) بين الاخذ والاتخاذ أن الاخذ مصدر أخذت بيدي ويستعار
فيقال أخذه بلسانه اذا تكلم فيه بمكروه ، وجاء بمعنى العذاب فى قوله تعالى
(وكذلك أخذ ربك) وقوله تعالى (فأخذتهم الصيحة) وأصله فى العربية
الجمع ومنه قيل للغدير وخذ وأخذ جعلت الهمزة واوا والجمع وخاذ واخاذ ،
والاتخاذ أخذ الشئ لا أمر يستمر فيه مثل الدار يتخذها مسكنا والدابة يتخذها
قعدة ، ويكون الاتخاذ التسمية والحكم ومنه قوله تعالى (واتخذوا من دونه آلهة)
أى سموها بذلك وحكموا لها به .

(الفرق) بين الاخذ والتناول أن تناول أخذ الشئ للنفس خاصة ألا
ترى أنك لا تقول تناولت الشئ لزيد كما تقول أخذته لزيد فالأخذ أعم ،
ويجوز أن يقال ان تناول يقتضى أخذ شئ يستعمل فى أمر من الأمور ولهذا
لا يستعمل فى الله تعالى فيقال تناول زيدا كما تقول أخذ زيدا وقال الله تعالى
(واذا أخذنا من النبيين ميثاقهم) ولم يقل تناولنا ، وقيل تناول أخذ القليل
المقصود اليه ولهذا لا يقال تناولت كذا من غير قصد اليه ويقال أخذته من غير قصد .

— ❦ — الباب الثامن — ❦ —

في الفرق بين الفرد والواحد والوحدانية وما يجري مع ذلك ، وفي
الفرق بين ما يخالفه من الكل والجمع ، وما هو من قبيل الجمع من
التأليف والتصنيف والنظم والتنضيد والممارسة والمجاورة ،
والفرق بين ما يخالف ذلك من الفرق والفصل

(الفرق) بين الواحد والفرد أن الفرد يفيد الانفراد من القرن ، والواحد يفيد الانفراد في الذات أو الصفة ألا ترى أنك تقول فلان فرد في داره ولا تقول واحد في داره وتقول هو واحد أهل عصره تريد (١) أنه قد انفرد بصفة ليس لهم مثلهما وتقول الله واحد تريد أن ذاته منفردة عن المثل والشبه ، وسمى الفرد فرداً بالمصدر يقال فرد يفرد فرداً وهو فارد وفرد والفرد مثله . وقال علي بن عيسى رحمه الله تعالى : الواحد مالا ينقسم في نفسه أو معنى في صفته دون جملة كإنسان واحد ودينار واحد ، وما لا ينقسم في معنى جنسه كمنحو هذا الذهب كله واحد وهذا الماء كله واحد ، والواحد في نفسه ومعنى صفته بما لا يكون لغيره أصلاً هو الله جل ثناؤه .

(الفرق) بين الانفراد والاختصاص أن الاختصاص انفراد بعض الأشياء بمعنى دون غيره كالأفراد بالعلم والملك والاختصاص انفراد صحيح النفس وغير النفس ، وليس كذلك الاختصاص لأنه نقيض الاشتراك ، والانفراد نقيض الازدواج ، والخاصة تحتل الاضافة وغير الاضافة لأنها نقيض العامة فلا يكون الاختصاص إلا على الاضافة لأنه اختصاص بكذا دون كذا .

(الفرق) بين الواحد والآخر أن الآخر يفيد أنه فارق غيره ممن شاركه في فن من الفنون ومعنى من المعاني كقولك فارق فلان أوحد دهره في الجود والعلم تريد أنه فوق أهله في ذلك .

(١) في نسخة « وتريد » بزيادة واو .

(الفرق) بين الفذ والواحد أن الفذ يفيد التقليل دون التوحيد يقال لا يأتينا فلان إلا في الفذ أى القليل ، ولهذا لا يقال لله تعالى فذ كما يقال له فرد .

(الفرق) بين الواحد والمنفرد أن المنفرد يفيد التخلي والانعطاع من القرناء ، ولهذا لا يقال لله سبحانه وتعالى منفرد كما يقال إنه متفرد ومعنى المتفرد في صفات الله تعالى المتخصص بتدبير الخلق وغير ذلك مما يجوز أن يتخصص به من صفاته وأفعاله .

(الفرق) بين الواحد والوحيد والفريد أن قولك الوحيد والفريد يفيد التخلي من الاثنين يقال فلان فريد ووحيد يعنى أنه لا أنيس له ، ولا يوصف الله تعالى به لذلك .

(الفرق) بين قولنا تفرد وبين قولنا توحيد أنه يقال تفرد بالفضل والنبيل ، وتوحيد تخلى .

(الفرق) بين الوحدة والوحدانية أن الوحدة التخلي ، والوحدانية تفيد نفي الاشكال والنظراء ولا يستعمل في غير الله ولا يقال لله واحد من طريق العدد ، ولا يجوز أن يقال إنه ثان لزيد لأن الثانى يستعمل فيما يتماثل ، ولذلك لا يقال زيد ثان للحمار ولا يقال انه أحد الاشياء لما فى ذلك من الإيهام والتشبيه (١) ، ولا أنه بعض العلماء وان كان وصفه بأنه عالم يفيد فيه ما يفيد فيهم .

(الفرق) بين واحد وأحد أن معنى الواحد أنه لا ثانى له فلذلك لا يقال في التثنية واحدان كما يقال رجل ورجلان ولكن قالوا اثنان حين أرادوا أن كل واحد منهما ثان للآخر ، وأصل أحد أوحد مثل أكبر وإحدى مثل كبرى فلما وقع اسمين وكانا كثيرى (٢) الاستعمال هربوا فى إحدى إلى الكبرى ليخف وحذفوا الواو ليفرق بين الاسم والصفة وذلك أن أوحد اسم وأكبر صفة والواحد فاعل من وحد يحده وهو واحد مثل وعد يعد وهو واحد والواحد هو الذى لا ينقسم فى وهم ولا وجود ، وأصله الانفراد فى الذات على ما ذكرنا ، وقال صاحب العين : الواحد أول العدد ، وحد الاثنين ما يبين أحدهما عن صاحبه .

(١) فى السكندرية « من إيهام التشبيه » . (٢) فى نسخة « كثيرين » وهو لحن .

بذكر أو عقد فيكون ثانياً له بعطفه عليه ويكون الاًحد أولاً له ولا يقال إن الله ثانی اثنين ولا ثالث ثلاثة لأن ذلك يوجب المشاركة في أمر تفرد به فقوله تعالى (ثانی اثنين إذ هما في الغار) معناه أنه ثانی اثنين في التناصر وقال تعالى (لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة) لأنهم أوجبوا مشاركته فيما ينفرد به من القدم والالهية فأما قوله تعالى (إلهو رابعهم) فمعناه (١) أنه يشاهدهم كما تقول للغلام اذهب حيث شئت فأنا معك تريد أن خبره لا يخفى عليك .

(الفرق) بين الكل والجمع أن الكل عند بعضهم هو الاحاطة بالاجزاء ، والجمع الاحاطة بالابعض ، وأصل الكل من قولك تكلله أى أحاط به ، ومنه الاكليل سمي بذلك لاحاطته بالرأس ، قال وقد يكون الكل الاحاطة بالابعض في قولك كل الناس ويكون الكل ابتداءً توكيذاً كما يكون أجمعون إلا أنه يبدأ في الذكر بكل كما قال الله تعالى (فسجد الملائكة كلهم أجمعون) لأن كلا تلي العوامل ويبدأ به وأجمعون لا يأتي إلا بعد مذكور ، والصحيح أن الكل يقتضى الاحاطة بالابعض ، والجمع يقتضى الاجزاء ألا ترى أنه كما جاز أن ترى جميع أبعاض الانسان جاز أن تقول رأيت كل الانسان ولما لم يجوز أن ترى جميع أجزائه لم يجوز أن تقول رأيت جميع الانسان ، وأخرى فإن الابعض تقتضى كلا والاجزاء لا تقتضى كلا ألا ترى أن الاجزاء يجوز أن يكون كل واحد منها شيئاً بانفراده ولا يقتضى كلا ، ولا يجوز أن يكون كل واحد من الابعض شيئاً بانفراده لأن البعض يقتضى كلا وجمله .

(الفرق) بين البعض والجزء أن البعض ينقسم والجزء لا ينقسم والجزء يقتضى جمعا والبعض يقتضى كلا ، وقال بعضهم يدخل الكل على أعم العام ولا يدخل البعض على أخص الخاص والعموم ما يعبر به الكل والخصوص ما يعبر عنه البعض أو الجزء وقد يجيء الكل للخصوص بقرينة تقوم مقام الاستثناء كقوله لك لزيد في كل شيء يد ويجيء البعض بمعنى الكل كقوله تعالى (إن الانسان لفي خسر) وحده البعض ما شمله وغيره اسم واحد ويكون في المتفق

(١) في السكندرية د فمعى أنه ، ولعله تحريف .

والمختلف كقولك الرجل بعض الناس وقولك السواد بعض الألوان ولا يقال
الله تعالى بعض الأشياء وإن كان شيئاً واحداً يجب إفراده بالذكر لما يلزم من
تعظيمه وفي القرآن (والله ورسوله أحق أن يرضوه) ولم يقل يرضوها، وقيل حد
البعض التناقض عن الجملة، وقال البلخي رحمه الله البعض أقل من النصف، وحد
الجزء الواحد من ذا الجنس، ولهذا لا يسمى القديم جزءاً كما يسمى واحداً.

(الفرق) بين الجزء من الجملة والسهم من الجملة أن الجزء منهما انقسمت
عليه فالأثنان جزء من العشرة لأنهما ينقسمان عليها والثلاثة ليست بجزء منها
لأنها لا تنقسم عليها وكل ذلك يسمى سهماً منها كذا حكى بعضهم، والسهم في
اللغة السدس كذا حكى عن ابن مسعود ولذلك قسمت عليه الدوانيق لأنه
هو العدد التام المساوي لجميع أجزائه، والجزء هو مقدار من مقدار كالقليل من
الكثير إذا كان يستوعب قدرهم ودرهمان وثلاثة أجزاء الستة والستة تتم بأجزائها
ولو قلت هذا من الثمانية لنقض لأن أجزاء الثمانية هو واحد وإثنان وأربعة
وليست ثلاثة بجزء من الثمانية لأن الجزء ما يتم به العدد والثلاثة لا تتم بها
الثمانية فلما كانت الستة هي العدد التام لجميع أجزائه وعليه قسمت الدوانيق
فالسهم منه هو السدس لأنه جزء العدد التام قالوا فإذا أوصى له بسهم من
ماله فإن السهم يقع على السدس ويقع على سهام الورثة وما يدخل في قسمة الميراث
فأنصباء الورثة تسمى سهاماً فتعطيه مثل أحسن سهام الورثة إذا كان أقل من
السدس لأننا لا نعطيه الزيادة على الشخص إلا بدلالة وإن كان أنقص من
السدس نقصناه من السدس لأنه يسمى سهماً ولا نزيده على السدس لأن
السدس يعبر عنه بالسهم فلا نزيده عليه إلا بدلالة.

(الفرق) بين الجمع والحشر أن الحشر هو الجمع مع السوق، والشاهد قوله
تعالى (وابعث في المدن حاشرين) أي ابعث من يجمع السحرة ويسوقهم
إليك، ومنه يوم الحشر لأن الخلق يجمعون فيه ويساقون إلى الموقف، وقال
صاحب المفصل لا يكون الحشر إلا في المكروه، وليس كما قال لأن الله تعالى
يقول (يوم نحشر المتقين إلى الرحمن وفداً) وتقول القياس جمع بين مشتبهين يدل.

الأول على صحة الثاني ولا يقال في ذلك حشر وأنا يقال الحشر فيما يصح فيه السوق على ما ذكرنا وأقل الجمع عند شيوخنا ثلاثة ، وكذلك هو عند الفقهاء ، وقال بعضهم إثنان واحتج بأنه مشتق من اجتماع شيء الى شيء وهذا وإن كان صحيحا فإنه قد خص به شيء بعينه ، كما أن قولنا دابة وإن كان يوجب اشتقاقه إن جرى على كل مادب فإنه قد خص به شيء بعينه فاما قوله عليه الصلاة والسلام « الاثنان فما فوقهما جماعة » فإن ذلك ورد في الحكم لا في تعليم الاسم لأن كلامه ﷺ يجب أن يحمل على ما يستفاد من جهته دون ما يصح أن يعلم من جهته ، وأما قوله تعالى (هذان خصمان اختصموا) وقوله تعالى (وكنا لحكمهم شاهدين) يعنى داود وسليمان عليهما السلام فإن ذلك مجاز كقوله تعالى (انا نحن نزلنا الذكر وإناله لحافظون) ولو كان لفظ الجمع حقيقة في الاثنين لعقل منه الاثنان كما يعقل منه الثلاثة ، وإذا كان قول الرجل رأيت الرجال لا يفهم منه إلا ثلاثة علمنا أن قول الخصم باطل .

(الفرق) بين الجمع والتأليف أن بعضهم قال لفظ التأليف في العربية يدل على الإلصاق ولفظ الجمع لا (١) يدل على ذلك ألا ترى أنك تقول جمعت بين القوم في المجلس فلا يدل ذلك على أنك ألصقت أحدهم بصاحبه ولا تقول ألقتهم بهذا المعنى وتقول فلان يؤلف بين الزانيين لما يكون من التزاق أحدهما بالآخر عند الشكاح ولذلك لا يستعمل التأليف إلا في الأجسام ، والجمع يستعمل في الأجسام والأعراض فيقال تجتمع في الجسم أعراض ، ولا يقال تتألف فيه أعراض ، ولهذا يستعار في القلوب لأنها أجسام فيقال ألف بين القلوب كما قال الله تعالى (وألف بين قلوبهم) ويقال جمع بين الأهواء ولا يقال ألف بين الأهواء لأنها أعراض ، وعندنا أن التأليف والألفة في العربية تفيد الموافقة ، والجمع لا يفيد ذلك ألا ترى أن قولك تألف الشيء وألفته يفيد موافقة بعضه لبعض وقولك اجتمع الشيء وجمعته لا يفيد ذلك ولهذا قال تعالى (وألف بين قلوبهم) لأنها اتفقت على المودة والمصافاة ، ومنه قيل الألفان والأليفان لموافقة أحدهما صاحبه على المودة

(١) « لا » غير موجودة في النسخ .

والتواصل والأنسة ، والتأليف عند المتكلمين ما يجب حله في محلين فأنما قيل يجب ليدخل فيه المعدوم ، والاجتماع عندهم ما صار به الجوهران محب لا قرب قريب منه ، وقد يسمون التأليف بماسة واجتماعا ، وقال بعضهم الخشونة واللين والصقال يرجع إلى التأليف ، وقال آخرون يرجع إلى ذهاب الجسم في جهات .
(الفرق) بين البنية والتأليف أن البنية من التأليف يجرى في استعمال المتكلمين على ما كان حيوانا يقولون القتل نقض البنية والتأليف عندهم عام ، وأهل اللغة يجرونها على البناء يقولون بنية وبنية وقال بعضهم بنى بنية من البناء وبنية من المجد وأنشد قول الخطيئة :

أولئك قوم ان بنوا أحسنوا البناء وان عاهدوا أوفوا وان عقدوا شدوا
(الفرق) بين التأليف والتصنيف أن التأليف أعم من التصنيف وذلك أن التصنيف تأليف صنف من العلم ولا يقال للكتاب إذا تضمن نقض شيء من الكلام مصنف لأنه جمع الشيء وضده والقول ونقيضه ، والتأليف يجمع ذلك كله وذلك أن تأليف الكتاب هو جمع لفظ إلى لفظ ومعنى إلى معنى فيه حتى يكون كالجملة الكافية فيما يحتاج إليه سواء (١) كان متفقا أو مختلفا والتصنيف مأخوذ من الصنف ولا يدخل في الصنف غيره .

(الفرق) بين الضم والجمع أن الضم جمع أشياء كثيرة ، وخلافه البث وهو تفريق أشياء كثيرة ، ولهذا يقال اضمامة من كتب لأنها أجزاء كثيرة ، ثم كثر حتى استعمل في الشيئين فصاعدا والأصل ما قلنا ، والشاهد قوله عليه الصلاة والسلام «ضموا مواشيكم حتى تذهب فحمة الليل» ويجوز أن يقال ان ضم الشيء إلى الشيء هو أن يلزقه به ، ولهذا يقال ضممته إلى صدرى ، والجمع لا يقتضى ذلك .
(الفرق) بين المماساة والكون أن الكون هو ما يوجب حصول الجسم في المحادثات ويحل في الجزء والمفرد ، والمماساة لا توجد إلا في الجزئين وأيضا فأنك تبطل الكون من الحجر بنقلك إياه من غير أن تبطل مماسته ، وتبطل مماسة الجسم ينقل جسم عنه من غير أن يبطل كونه ، وأيضا فان الجسم قد تم بين الجسم من

(١) في النسخ « وسواء » بزيادة واو في جميع المواضع السابقة المشابهة لما هنا .

الجهات الست ولا يكون كائناً إلا في مكان واحد وأيضاً فإنه يوجد السكون والمسكان معدوم ولا توجد المماساة والمماس معدوم ، وأيضاً فإن المماساة تحل المماس وتحل (١) مكانه ، والسكون لا يحل إلا مكانه .

(الفرق) بين المماساة والاعتماد أنه يماس الجسم ما فوقه ولا يعتمد على ما فوقه والمماساة تكون في الجهات والاعتماد لا يكون إلا في جهة واحدة والاعتماد هو المعنى الذي من شأنه في الوجود أن يوجب حركة محله إلى إحدى الجهات الست مع زوال الموانع .

(الفرق) بين الاعتماد والسكون أن الاعتماد يحل في غير جهة مكانه ولا يجوز أن يحل السكون في غير جهة مكانه .

(الفرق) بين الاعتماد والسكون أنه قد يجوز أن يسكن الرجل يده ببسطه إياها في الهواء أو على شيء من غير أن يعتمد عليه ، ولذلك قد يحرك يده مباشرة من غير أن يعتمد على شيء .

(الفرق) بين الاعتماد والمصاكة أن المصاكة لا تكون إلا مع صوت ، والاعتماد قد يكون بلا صوت وذلك أن المصاكة كون يحصل معه اعتماد وله صوت (٢) ولا يكون إلا في جسم صلب .

(الفرق) بين السكون والحركة أن السكون يوجد في الجوهر في كل وقت ، ولا يجوز خلوه منه وليس كذلك الحركة لأن الجسم يخلو منها إلى السكون . . (الفرق) بين الاضطراب والحركة أن الاضطراب حركات متوالية في جهتين مختلفتين وهو افتعال من ضرب يقال اضطرب الشيء كأن بعضه يضرب بعضاً فيتمحص . ولا يكون الاضطراب إلا مكروهاً فيما هو حقيقة فيه أو غير حقيقة ألا ترى أنه يقال اضطربت السفينة واضطرب حال زيد واضطرب الثوب ، وكل ذلك مكروه وليس الحركة كذلك .

(الفرق) بين النقلة والحركة أن النقلة لا تكون إلا عن مكان وهي التحول منه إلى غيره ، والحركة قد تكون لا عن مكان وذلك أن الجسم قد يجوز أن يحدّثه

(١) في نسخة « وتوجد » . (٢) في السكندرية « واد صوتاً » .

الله تعالى لا في مكان ولا يخلو من الحركة أو السكون في الحال الثاني فإن تحرك
تحرك لا عن مكان وإن سكن سكن لا في مكان .

(الفرق) بين الانتقال والزوال أن الانتقال فيما ذكر على بن عيسى يكون
في الجهات كلها ، والزوال يكون في بعض الجهات دون بعض ألا ترى أنه لا يقال
زال من سفلى إلى علو كما يقال انتقل من سفلى إلى علو ، قلنا ويعبر عن العدم
بالزوال فنقول زالت علة زيد ، والانتقال يقتضى منتقلاً إليه والشاهد أنك تهديه
بالي والزوال لا يقتضى ذلك ، والزوال أيضاً لا يكون إلا بعد استقرار وثبات
صحيح أو مقدر تقول زال ملك فلان ولا تقول ذلك إلا بعد ثبات الملك له
وتقول زالت الشمس وهذا وقت الزوال وذلك أنهم كانوا يقدرون أن الشمس
تستقر في كبد السماء ثم تزول وذلك لما يظن من بطل حركتها إذا حصلت هناك .
ولهذا قال شاعرهم :

وزالت زوال الشمس عن مستقرها فمن منجبري في أى أرض غروبها
وليس كذلك الانتقال .

(الفرق) بين الكون والسكون أن الجوهر في حال وجوده كائن وليس
بساكن ، والكون في حال خلق الله تعالى الجسم يسمى كوناً فقط وما يوجد عقيب
ضده منها حركة ويجب أن تحد الحركة بأنها كون يقع عقيب ضده بلا فصل
احترازاً من أن يوجد عقيب ضده وقد كان عدم ، والسكون هو الذي يوجب
كون الجسم في المحاذاة التي كان فيها بلا فصل ودخل فيه الباقي والحادث ، واعلم
أن القيام والقعود والاضطجاع والصعود والنزول وما شاكل ذلك عبارات عن
أكون تقع على صفات معقولة .

(الفرق) بين المجاورة والاجتماع قال على بن عيسى المجاورة تكون بين
جزئين ، والاجتماع يكون بين ثلاثة أجزاء فصاعداً وذلك أن أقل الجمع ثلاثة
والشاهد تفرقة أهل اللغة بين التثنية والجمع كتفرقتهم بين الواحد والتثنية فالاثنتان
ليس بجمع كما أن الواحد ليس باثنين قال ولا يكاد العارف بالكلام يقول
اجتمعت مع فلان إلا إذا كان معه غيره فإذا لم يكن معه غيره قال أحضرته

ولم يقل اجتمعت معه كذا قال والذي يقولونه ان أصل المجاورة في العربية تقارب المحال من قولك أنت جاري وأنا جارك وبيننا جوار، ولهذا قال بعض البلغاء الجوار قرابة بين الجيران ثم استعملت المجاورة في موضع الاجتماع مجازاً ثم كثر ذلك حتى صار كالحقيقة .

(الفرق) بين التأليف والترتيب والتنظيم أن التأليف يستعمل فيما يؤلف على استقامة أو على اعوجاج ، والتنظيم والترتيب لا يستعملان إلا فيما يؤلف على استقامة ، ومع ذلك فإن بين الترتيب والتنظيم فرقاً وهو أن الترتيب هو وضع الشيء مع شكله والتنظيم هو وضعه مع ما يظهر به ، ولهذا يستعمل النظم في العقود والقلائد لأن خرزها ألوان يوضع كل شيء منها مع ما يظهر به لونه .

(الفرق) بين قولنا الجمع وقولنا أجمع أن أجمع اسم معرفة يؤكد به الاسم المعرفة نحو قولك المال لك أجمع وهذا مالك أجمع ولا ينصرف لأنه أفعل معرفة والشاهد على أنه معرفة أنه لا يتبع نكرة أبداً ويجمع فيقال عندي إخوانك أجمعون ومررت بإخوانك أجمعين ولا يكون إلا تابعاً لا يجوز مررت بأجمعين وجاءني أجمعون ومؤنثه جمعاء يقال طفت بدارك جمعاء ويجمع فيقال مررت بجواريك جمع وجاءني جواريك جمع ، وأجمع جمع جمع تقول جاءني القوم بأجمعهم كما تقول نجاءني القوم بأفلسهم وأكلهم وأعبدهم ، وليس هذا الحرف من حروف التوكيد والشاهد دخول العامل عليه وإضافته وأجمع الذي هو للتوكيد لا يضاف ولا يدخل عليه عامل ومن أجاز فتح الجيم في قولك جاءني القوم بأجمعهم فقد أخطأ .

الفرق بين ما يخالف الجمع والتأليف

(الفرق) بين التفريق والتفكيك أن كل تفكيك تفريق وليس كل تفريق تفكيك وإنما التفكيك ما يصعب من التفريق وهو تفريق الملتزقات من المؤلفات والتفريق يكون فيها وفي غيرها ولهذا لا يقال فككت النخالة بعضها من بعض كما يقال فرقتها ، وقيل التفريق تفكيك ما جمع وألف تقريبا ، وهذا يقوله من لا يثبت للالتزاق معنى غير التأليف .

(الفرق) بين الفصل والفرق أن الفصل يكون في جملة واحدة ، ولهذا يقال

فصل الثوب وهذا فصل في الكتاب لأن الكتاب جملة واحدة ثم كثر حتى سمي ما يتضمن جملة من الكلام فصلا ولهذا أيضا يقال فصل الأمر لأنه واحد ولا يقال فرق الأمر لأن الفرق خلاف الجمع فيقال فرق بين الأمرين كما يقال جمع بين الأمرين وقال المتكلمون الحد ما أبان الشيء وفصله من أقرب الأشياء شبيهاً به لأنه إذا قرب شبيهه منه صار كالشيء الواحد ويقال أيضا فصلت العضو وهذا مفصل الرسغ وغيره لأن العضو من جملة الجسد ولا يقال في ذلك فرقت لأنه ليس باثنا منه ، وقال بعضهم ما كان من الفرق ظاهراً ولهذا يقال لما تضمن جنساً من الكلام فصل واحد لظهوره وتجليه ولما كان الفصل لا يكون إلا ظاهراً قالوا فصل الثوب ولم يقولوا فرق الثوب ثم قد تتداخل الكلمتان لتقارب معناهما .
 (الفرق) بين الفصل والفتح أن الفتح هو الفصل بين الشيئين ليظهر ما وراءهما ومنه فتح الباب ثم اتسع فيه ففتح إلى المعنى فتحاً إذا كشفه ويسميت الأمطار فتوحا والفاتح الحاكم وقد فتح بينهما أي حكم ومنه قوله تعالى ((افتح بيننا وبين قومنا بالحق) .

(الفرق) بين القصم والقصم أن القصم بالقاف الكسر مع الإبانة قال أبو بكر القصم مصدر قصمت الشيء قصماً إذا كسرتة والقصمة من الشيء القطعة منه والجمع قصم . والقصم بالفاء كسر من غير إبانة قال أبو بكر انقصم الشيء انقصاماً إذا تصدع ولم ينكسر ، قال أبو هلال ومنه قوله تعالى (لا انفصام لها) ولم يقل لا انفصام لها لأن الانفصام أبلغ فيما أريد به ههنا وذلك أنه إذا لم يكن لها انفصام كان أخرى أن لا يكون لها انفصام .

(الفرق) بين القط والقد أن القط هو القطع عرضاً ومنه قط القلم والمقط بفتح الميم موضع القط من رأس القلم ويكون مصدراً ومكاناً ، والمقط بكسر الميم ما يقط عليه ، والقد يقطع طولاً وكل شيء قطعتة طولاً فقد قدته وفي الحديث أن علياً عليه السلام كان إذا علا بالسيف قد وإذا اعترض قط .

(الفرق) بين التفريق والشعب أن الشعب تفريق الأشياء المجتمعة على ترتيب صحيح ألا ترى أنك إذا جمعتة ورتبته ترتيباً صحيحاً قلت شعبته

أيضا فهو يقع على الشيء وضده لأن الترتيب يجمعهما .

(الفرق) بين قولك فرقه وبين قولك بثه أن قولك فرق يفيد أنه باين بين مجتمعين فصاعداً ، وقولك بث يفيد تفريق أشياء كثيرة في مواضع مختلفة متباينة وإذا فرق بين شيئين لم يقل أنه بث وفي القرآن (وبث فيها من كل دابة) .
(الفرق) بين الفرق والتفريق أن الفرق خلاف الجمع ، والتفريق جعل الشيء مفارقاً لغيره حتى كأنه جعل بينهما فرقا بعد فرق حتى تباينا وذلك أن التفعيل لتكثير الفعل وقيل فرق الشعر فرقا بالتخفيف لأنه جعله فرقتين ولم يتكرر فعله فيه ، والفرق أيضا الفصل بين الشيئين حكما أو خبراً ولهذا قال الله تعالى (افرق بيننا وبين القوم الفاسقين) أى افصل بيننا حكما في الدنيا والآخرة ، ومن هذا فرق بين الحق والباطل .

(الفرق) بين الفلق واشق أن الفلق على ما جاء في التفسير هو الشق على أمر كبير ولهذا قال تعالى (فالق الاصباح) ويقال فلق الحبة عن السنبلة وفلق النواة عن النخلة ولا يقولون في ذلك شق لأن في الفلق المعنى الذى ذكرناه ومن ثم سميت الداهية فلقا و فليقة .
(الفرق) بين القطع والفصل أن الفصل هو القطع الظاهر ولهذا يقال فصل الثوب والقطع يكون ظاهراً وخافياً كالقطع في الشيء الممزق المموه ولا يقال لذلك فصل حتى يبين أحد المفصولين عن الآخر ، ومن ثم يقال فصل بين الخصمين إذا ظهر الحق على أحدهما فزال تعلق أحدهما بصاحبه فتباينا ولا يقال في ذلك قطع ، ويقال قطعه في المناظرة لأنه قد يكون ذلك من غير أن يظهر ومن غير أن يقطع شغبه وخصومته .

ومما يجرى مع هذا الباب

(الفرق) بين قولنا الجسم لا ينفك من كذا وقولنا لا يبرح ولا يزال ولا يخلو ولا يعرى أن قولنا لا يخلو يستعمل فيما لا يكون هيئة يشاهد عليها كالطعوم والروائح وما جرى مجراها لأن الشيء يخلو من الشيء إذا كان كالطرف له ولهذا يقال خلا البيت من فلان ومن كذا ولا يقال عرى منه لأن العرى إنما هو مما يكون هيئة يشاهد عليها كالألوان ونحوها ، وأصله من قولك

(الفرق) بين الغضب والغیظ أن الانسان يجوز أن یغتاض من نفسه ولا يجوز أن یغضب علیها وذلك أن الغضب إرادة الضرر للمغضوب علیه ولا يجوز أن یرید الانسان الضرر لنفسه، والغیظ یقرب من باب الغم.

(الفرق) بین الغضب والسخط أن الغضب یكون من الصغیر علی الکبیر ومن الکبیر علی الصغیر والسخط لا یكون إلا من الکبیر علی الصغیر یقال سخط الأمير علی الحاجب ولا یقال سخط الحاجب علی الأمير ویستعمل الغضب فیهما، والسخط إذا عدیته بنفسه فهو خلاف الرضا یقال رضیه وسخطه وإذا عدیته بعلی فهو بمعنی الغضب تقول سخط الله علیه إذا أراد عقابه .

(الفرق) بین الغضب والاشتیاط أن الاشتیاط خفة تلحق الانسان عند الغضب وهو فی الغضب كالطرب فی الفرح، وقد یستعمل الطرب فی الخفة التي تعتری من الحزن، والاشتیاط لا یستعمل إلا فی الغضب ویجوز أن یقال الاشتیاط سرعة الغضب قال الاصمعی یقال ناقة مشیاط إذا كانت سريعة السمن، ویقال استشاط الرجل إذا التهب من الغضب كأن الغضب قد طار فیه .

(الفرق) بین الغضب الذی توجبه الحمة والغضب الذی توجبه الحكمة أن الغضب الذی توجبه الحمة انتقاض الطبع بحال یمظهر فی تغیر الوجه، والغضب الذی توجبه الحكمة جنس من العقوبة یضاد الرضا وهو الغضب الذی یوصف الله به .

(الفرق) بین الغضب والحرد أن الحرد هو أن یغضب الانسان فیبعید عن من غضب علیه وهو من قولك كوكب حریدأى بعید عن الكواكب وحرید أى بعید المحل، ولم هذا لا یوصف الله تعالى بالحرد وهو الحرد بالاسكان ولا یقال حرد بالتحریك وانما الحرد استرخاء یكون فی أیدی الابل جمل أحرد وناقة حرداء، ویجوز أن یقال إن الحرد هو القصد وهو أن یبلغ فی الغضب أبعد غاية .

(الفرق) بین العداوة والبغضة أن العداوة البعاد من حال النصرة، ونقیضها الولایة وهى الحرب من حال النصرة، والبغضة إرادة الاستحقار والاهانة، ونقیضها المحبة وهو إرادة الاعظام والاحلال .

(الفرق) بین العدو والكاشح أن الكاشح هو العدو الباطن العداوة

عري زيد من ثيابه لأن الثياب كاهيئة له ولا يقال خلا منها ، والا نفكاك إنما يستعمل في المتجاورين أو مافي حكمهما لأن أصله من التفكك وهو إنما يكون بين الأشياء الصلبة المؤلفة ، ولهذا يستعمل المتكلمون الانفكاك في الاجتماع والالوان لأن ذلك في حكم المجاورة ويستعمل في الافتراق أيضاً لأن الافتراق يقع مع الاجتماع في اللفظ كثيراً وإذا قرب اللفظ من اللفظ في الخطاب أجرى مجراه في أكثر الأحوال .

(الفرق) بين قولنا لم ينفك ولم يبرح ولم يزل أن قولنا لم ينفك يقتضي غيراً لم ينفك منه وهو يستعمل فيما كان الموصوف به لازماً لشيء أو مقارناً له أو مشبهاً بذلك على ما ذكرنا ، ولم يبرح يقتضي مكاناً لم يبرح منه ، وليس كذلك لم يزل فيما قال علي بن عيسى إنما يستعمل فيما يوجب التفرقة به كقولك لم يزل موجوداً وحده ولا يقال لم ينفك زيد وحده ، وقال النحويون : لم حرف نفي وزال فعل نفي ومعناه ضد دام فلما دخلت عليه صار معناه دام فقولك لم يزل موجوداً بمعنى قولك دام موجوداً لأن نفي النفي إيجاب ومافي قولك ما زال حرف نفي وفي قولك مادام اسم مبهم ناقص ودام صلتها .

(الفرق) بين الفصل والفتق أن الفتق بين الشيئين الذين كانا ملتصقين أحدهما متصل بالآخر فاذا فرق بينهما فقد فتقا ، وإن كان الشيء واحداً ففرق بعضه من بعض قيل قطع وفصل وشق ولم يقل فتق وفي القرآن (كانا رتقاً ففتقناهما) والرتق مصدر رتق رتقا إذا لم يكن بينهما فرجة والرتقاء من النساء التي يمتنع فتقها على مالكنها .

الباب التاسع

في الفرق بين المثل والشبه والعديل والنظير وما يخالف ذلك من المختلف والمتضاد والمتنافي وما يجرى مع ذلك

(الفرق) بين الشبه والشبيه أن الشبه أعم من الشبيه ألا تراهم يستعملون الشبه في كل شيء وقلما يستعمل الشبيه إلا في المتجانسين تقول زيد يشبه الأسد

أو شبه الكلب ، ولا يكادون يقولون شبه الأسد وشبيه الكلب ويقولون زيد شبه عمرو لأن باب فعيل حكمه أن يكون اسم الفاعل الذي يأتي فعله على فعل ولا يأتي ذلك في الصفات فإذا قلت زيد شبه عمرو فقد بالغت في تشبيهه به وأجريت مجرى ما ثبت لنفسه وإضافته إليه إضافة صحيحة ، وإذا قلت زيد شبه عمرو وعمرو شبه الأسد فهو على الانفصال أي شبه لعمرو وشبه للأسد لأنه نكرة وكذلك المثل ، ولهذا تدخل عليه رب وإن أضيف إلى الكاف قال الشاعر :

يارب مثلك في النساء عزيزة بيضاء قد متعتها بطلاق

فأدخل رب على مثلك ولا تدخل رب إلا على النكرات ، وأما الشبه فمصدر سمي به يقال اشبه بينهما ظاهر وفي فلان شبه من فلان ولا يقال فلان شبه ، والشبه عند الفقهاء الصفة التي إذا اشترك فيها الأصل والفرع وجب اشتراكهما في الحكم ، وعند المتكلمين ما إذا اشترك فيه إثنان كانا مثاين ، وكذلك الفرق بين العدل والعديل سواء وذلك أن العدل أعم من العديل وما كان أعم فانه (١) أخص بالنكرة فهو للجنس وغير الجنس تقول عمرو عدل وزيد عديله وعدل الأسد ولا يقال عديله ، وقال بعض النحويين مثل وغير وشبه وسوى لا تتعرف بالاضافة وإن أضيفت إلى المعرفة للزوم الاضافة لمعناها وغلبتها على لفظها وذلك أنك إذا قلت هذا المثل لم تخرجه عن أن يكون له مثل آخر ولا يكاد يستعمل إلا على الاضافة حتى ذكر بعض النحويين أنه لا يجوز الغير إنما تقول غيرك وغير زيد ونحو هذا ، وشبهك معرفة وشبهك نكرة تقول مررت برجل شبهك على الصفة ولا يجوز برجل شبهك لأن شبهاً معرفة ورجل نكرة ولا يوصف نكرة بمعرفة ولا معرفة بنكرة ، والدليل على أن شبهك نكرة وإن أضفته إلى الكاف أنه يكون صفة لنكرة والمراد به الانفصال ولا يجوز شبه بك كما يجوز شبهه بك وذلك أن معنى شبهه بك المعروف بشبهك فأما شبهك فبمنزلة مثلك عرف بشبهه أو لم يعرف .

(الفرق) بين المثل والمثل ان المثلين ما تكافأ في الذات (٢) والمثل بالتحريك

(١) في السكندرية « فهو » . (٢) في نسخة « ان المثل ما يكافئ الذات » .

الصفة قال الله تعالى (مثل الجنة التي وعد المتقون) أى صفة الجنة ، وقولك ضربت فلان مثلاً معناه أنك وصفت له شيئاً ، وقولك مثل هذا كمثل هذا أى صفته كصفته وقال الله تعالى (كمثل الحمار يحمل أسفارا) وحاملو التوراة لا يماثلون الحمار ولكن جمعهم وإياه صفة فاشتركوها .

(الفرق) بين المثل والند أن الند هو المثل المناد من قولك ناد فلان فلانا إذا عاداه وباعده ولهذا سمي الضد نداً ، وقال صاحب العين : الند ما كان مثل الشيء يضاده في أموره والنديد مثله والندود الشرود والتناد التنافر وأنددت البعير ونددت بالرجل سمعت بعيوبه ، وأصل الباب التشريد فالند لمناداته لصاحبه كأنه يريد تشريده .

(الفرق) بين المثل والشكل أن الشكل هو الذى يشبه الشيء فى أكثر صفاته حتى يشكّل الفرق بينهما ، ويجوز أن يقال إن اشتقاقه من الشكل وهو الشمال واحد الشمائل قال الشاعر:

حى الحمول بجانب الشكل اذ لا يلائم شكلها شكلى

أى لا توافق شمائلها شمائلى فمعنى قولك شاكل الشيء الشيء أنه أشبهه فى شمائله ثم سمي المشاكل شكلاً كما يسمى الشيء بالمصدر، ولهذا لا يستعمل الشكل إلا فى الصور فيقال هذا الطائر شكل هذا الطائر ، ولا يقال الحلوة شكل الحلوة ، ومثل الشيء ما يماثله وذاته .

(الفرق) بين المثل والنظير أن المثلين ما تكافأ فى الذات (١) على ما ذكرنا ، والنظير ما قابل نظيره فى جنس أفعاله وهو متمكن منها كالنحوى نظير النحوى وإن لم يكن له مثل كلامه فى النحو أو كتبه فيه ولا يقال النحوى مثل النحوى لأن التماثل يكون حقيقة فى أخص الأوصاف وهو الذات .

(الفرق) بين المثلين والمتفقين أن التماثل يكون بين الذوات على ما ذكرنا والاتفاق يكون فى الحكم والفعل تقول وافق فلان فلانا فى الأمر ولا تقول ماثله فى الأمر .

(١) فى الأصل « أن المثل ما يكافأ فى الذات ».

(الفرق) بين المثل والعديل أن العديل ما عادل أحكامه أحكام غيره وان لم يكن مثالا له في ذاته ولهذا سمي العدلان عدلين وان لم يكونا مثليين في ذاتهما ولكن لا استواءهما في الوزن فقط .

(الفرق) بين الشبه والمثل أن الشبه يستعمل فيما يشاهد فيقال السواد شبه السواد ولا يقال القدرة كما يقال مثالا . وليس في الكلام شيء يصلح في المماثلة إلا الكاف والمثل فأما الشبه والنظير فهما من جنس المثل ولهذا قال الله تعالى (ليس كمثله شيء) فأدخل الكاف على المثل وهما الاسمان اللذان جعلنا للمماثلة فنفي بهما الشبه عن نفسه فأكد النفي بذلك .

(الفرق) بين العدل والعدل أن العدل بالكسر المثل تقول عندي عدل جاريته فلا يكون إلا على جارية مثلهما ، والعدل من قولك عندي عدل بجاريته فيكون على قيمتها من الثمن ومنه قوله تعالى (أو عدل ذلك صياما) .

(الفرق) بين المساواة والمماثلة أن المساواة تكون في المقادير اللذين لا يزيد أحدهما على الآخر ولا ينقص عنه والتساوي التكافؤ في المقدار ، والمماثلة هي أن يسد أحد الشيئين مسد الآخر كالسوادين .

(الفرق) بين كاف التشبيه وبين المثل أن الشيء يشبه بالشيء من وجه واحد لا يكون مثله في الحقيقة إلا إذا أشبهه من جميع الوجوه لذاته فكان الله تعالى لما قال (ليس كمثله شيء) أفاد أنه لا شبه له ولا مثل ولو كان قوله تعالى (ليس كمثله شيء) نفيا أن يكون لمثله مثل لمكان قولنا ليس كمثله زيد رجل مناقضة لأن زيدا مثل من هو مثله والتشبيه بالكاف يفيد تشبيه الصفات بعضها ببعض وبالمثل يفيد تشبيه الذوات بعضها ببعض (١) تقول ليس كزيد رجل أي في بعض صفاته لأن كل أحد مثله في الذات ، وفلان كالأسد أي في الشجاعة دون الهيئة وغيرها من صفاته وتقول السواد عرض كالبياض ولا تقول مثل البياض .

(الفرق) بين الاستواء والاستقامة أن الاستواء هو تماثل أبعاد الشيء

(١) هذه الجملة ساقطة من الأصل ، والتصويب من السكندرية .

واشتقاقه من السى وهو المثل كأن بعضه سى بعض أى مثله، ونقيضه التفاوت وهو أن يكون بعض الشيء طويلاً وبعضه قصيراً أو بعضه تاماً وبعضه ناقصاً والاستقامة الاستمرار على سنن واحد ونقيضها الاعوجاج وطريق مستقيم لا اعوجاج فيه. (الفرق) بين الاستواء والانتصاب أن الاستواء يكون فى الجهات كلها والانتصاب لا يكون إلا علواً.

الفرق بين ما يخالف ذلك

(الفرق) بين الاختلاف والتفاوت أن التفاوت كله مذموم ولهذا نفاه الله تعالى عن فعله فقال (ما ترى فى خلق الرحمن من تفاوت) ومن الاختلاف ما ليس بمذموم ألا ترى قوله تعالى (وله اختلاف الليل والنهار) فهذا الضرب من الاختلاف يكون على سنن واحد وهو دال على علم فاعله، والتفاوت هو الاختلاف الواقع على غير سنن وهو دال على جهل فاعله.

(الفرق) بين الاعوجاج والاختلاف أن الاعوجاج من الاختلاف ما كان يميل إلى جهة ثم يميل إلى أخرى وما كان فى الأرض والدين والطريقة فهو عوج مكسور الأول تقول فى الأرض عوج وفى الدين عوج مثله والعوج بالفتح ما كان فى العود والحائط وكل شيء منصوب.

(الفرق) بين الاختلاف فى المذاهب والاختلاف فى الاجناس أن الاختلاف فى المذاهب هو ذهاب أحد الخصمين إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر، والاختلاف فى الاجناس امتناع أحد الشيئين من أن يسد مسد الآخر ويجوز أن يقع الاختلاف بين فريقين وكلاهما مبطل كاختلاف اليهود والنصارى فى المسيح.

(الفرق) بين المختلف والمتضاد أن المختلفين اللذين لا يسد أحدهما مسد الآخر فى الصفة التى يقتضيها جنسه مع الوجود كالسواد والخوض، والمتضادان هما اللذان ينتفى أحدهما عند وجود صاحبه إذا كان وجود هذا على الوجه الذى يوجد عليه ذلك كالسواد والبياض فكل متضاد مختلف وليس كل مختلف متضاداً كما أن كل متضاد ممتنع اجتماعه وليس كل ممتنع اجتماعه

متضاداً وكل مختلف متغاير وليس كل متغاير مختلفاً ، والتضاد والاختلاف قد يكونان في مجاز اللغة سواء أ يقال زيد ضد عمرو اذا كان مخالفاً له .
 (الفرق) بين التنافي والتضاد أن التنافي لا يكون إلا بين شيئين يجوز عليهما البقاء ، والتضاد يكون بين ما يبقى وبين ما لا يبقى .
 (الفرق) بين الضد والترك أن كل ترك ضد وليس كل ضد تركاً لأن فعل غيرى قد يضاد فعلى ولا يكون تركاً له .

﴿ الباب العاشر ﴾

في الفرق بين الجسم والجرم ، والشخص
 والشبح وما يقرب من ذلك

(الفرق) بين الجسم والجرم أن جرم الشيء هو خلقته التي خلق عليها يقال فلان صغير الجرم أى صغير من أصل الخلقة ، وأصل الجرم فى العربية القطع كانه قطع على الصغر أو الكبر ، وقيل الجرم أيضا الكون والجرم الصوت أورد ذلك بعضهم وقال بعضهم الجرم اسم الجنس الاجسام وقيل الجرم الجسم المحدود والجسم هو الطويل العريض العميق وذلك أنه اذا زاد فى طوله وعرضه وعمقه قيل إنه جسم وأجسم من غيره فلا تجيء المبالغة من لفظ اسم عند زيادة معنى إلا وذلك الاسم موضوع لما جاءت المبالغة من لفظ اسمه ألا ترى أنه لا يقال هو أقدر من غيره إلا والمعلومات له أجلى ، وأما قولهم أمر جسم فمجاز ولو كان حقيقة لجاز فى غير المبالغة فقل أمر جسم وكل مالا يطلق إلا فى موضع مخصوص فهو مجاز .
 (الفرق) بين الجسم والشيء أن الشيء ما يرسم به بأنه يجوز أن يعلم ويخبر عنه ، والجسم هو الطويل العريض العميق ، والله تعالى يقول (وكل شيء فعليه فى الزبر) وليس أفعال العباد أجساماً وأنت تقول لصاحبك لم تفعل فى حاجتى شيئاً ولا تقول لم تفعل فيها جسماً ، والجسم اسم عام يقع على الجرم والشخص

والجسد وما بسبيل ذلك ، والشئ أعم لأنه يقع على الجسم وغير الجسم .
 (الفرق) بين الجسم والشخص أن الشخص ما ارتفع من الأجسام من قولك شخص إلى كذا إذا ارتفع وشخصت بصرى إلى كذا أى رفعتة إليه وشخص إلى بلد كذا كأنه ارتفع إليه .
 (الفرق) بين الشخص والشبح أن الشبح ما طال من الأجسام ومن ثم قيل هو مشبوح الذراعين أى طويلاهما ، وهو الشبح والشبح لغتان .
 (الفرق) بين الشخص والجثة أن الجثة أكثر ما تستعمل في الناس وهو شخص الانسان إذا كان قاعداً أو مضطجعا وأصله الجث وهو القطع ، ومنه قوله تعالى (اجتثت من فوق الأرض) والمجثا (١) الحديد التى يقلع بها الفسيل ويقال للفسيل (٢) الجثيث فيسمى شخص القاعد جثة لقصره كأنه مقطوع .
 (الفرق) بين الشخص والآل أن الآل هو الشخص الذى يظهر لك من بعيد ، شبه بالآل الذى يرتفع في الصحارى ، وهو غير السراب وإنما السراب سبخة تطلع عليها الشمس فتبرق كأنها ماء ، والآل شخص ترتفع في الصحارى للنظر وليست بشئ ، وقيل الآل من الشخص مالم يشبهه وقال بعضهم الآل من الأجسام ما طال ولهذا سمي الخشب آلا .
 (الفرق) بين الشخص والطلال أن أصل الطلل ما شخص من آثار الديار ثم سمي شخص الانسان طلالا على التشبيه بذلك ويقال تطاللت أى ارتفعت لا تنظر إلى شئ بعيد ، وأكثر ما يستعمل الطلل في الانسان إذا كان طويلا جسيما يقال لفلان طل ورواء إذا كان فخم المنظر .
 (الفرق) بين الطلل والجسد أن الجسد يفيد الكثافة ولا يفيد الطلل والشخص ذلك وهو من قولك دم جاسد أى جامد ، والجسد أيضا الدم بعينه قال النابغة :
 « دم اهريق على الأنصاب من جسد » فيجوز أن يقال إنه سمي جسدا لما فيه من الدم فالهنا خص به الحيوان فيقال جسد الانسان وجسد الحمار ولا يقال جسد الخشبة كما يقال جرم الخشبة وإن قيل ذلك فعلى التقريب والاستعارة ويقال

(١) في النسخ « الجثا » والتصويب من القاموس . (٢) أى النخل الصغير .

ثوب مجسد إذا كان يقوم من كثافة صبغه وقيل للزعفران جساد تشبيهاً بحمرة الدم .
 (الفرق) بين الجسد والبدن أن البدن هو ما علا من جسد الانسان ولهذا
 يقال للزرع القصير الذى يلبس الصدر إلى السرة بدن لأنها تقع على البدن
 وجسم الانسان كله جسد ، والشاهد أنه يقال لمن قطع بعض أطرافه إنه قطع
 شيء من جسده ولا يقال شيء من بدنه وإن قيل فعلى بعد ، وقد يتداخل الاسمان
 إذا تقاربا فى المعنى ، ولما كان البدن هو أعلى الجسد وأغاضه قيل لمن غلظ من السمن
 قد بدن وهو بدين ، والبدن الابل المسمنة للنحر ثم كثر ذلك حتى سمي ما يتخذ
 للنحر بدنة سميئة كانت أو مهزولة .

ومما يدخل فى هذا الباب

(الفرق) بين الصفة والهيئة أن الصفة من قبيل الاسماء واستعمالها فى المسميات
 مجاز وليست الهيئة كذلك ولو كانت هىء الشيء صفة له لكان الهىء له واصفاً
 له ويوجب ذلك أن يكون المحرك للجسم واصفاً له وهذا خلاف العرف .
 (الفرق) بين الحلية والهيئة أن الحلية هيئة زائدة على الهيئة التى لا بد منها
 كحلية السكين والسيف إنما هى هيئة زائدة على هيئة السكين والسيف وتقول
 حليته إذا هىءته هيئة لم تشمله بل تكون كالعلامة فيه ومن ثم سمي الحلى الملبوس حلياً .
 (الفرق) بين الصورة والهيئة أن الصورة اسم يقع على جميع هيئات الشيء
 لا على بعضها ويقع أيضاً على ما ليس بهيئة ألا ترى أنه يقال صورة هذا الأمر
 كذا ولا يقال هيئته كذا ، وإنما الهيئة تستعمل فى البنية ويقال تصورت ما قاله
 وتصورت الشيء كهيئته الذى هو عليه ونهايته من الطرفين سواء كان هيئة أو لا
 ولهذا لا يقال صورة الله كذا لأن الله تعالى ليس بذى نهاية .
 (الفرق) بين الصورة والصبغة أن الصبغة هيئة مضمنة بجعل جاعل فى دلالة
 الصفة اللغوية وليس كذلك الصورة لأن دلالتها على جعل جاعل قياسيه .

ومما يجرى مع ذلك

(الفرق) بين القلب والبال أن القلب اسم للجراحة وسمى بذلك لأنه وضع

في موضعه من الجوف مقلوبا ، والبال والحال وحال الشيء عمدته فلما كان القاب
عمدة البدن سمي بالافقولنا بال يفيد خلاف ما يفيد قولنا قاب لان قولنا بال
يفيد أنه الجارحة التي هي عمدة البدن وقولنا قاب يفيد أنه الجارحة التي وضعت
مقلوبة أو الجارحة التي تتقلب بالافكار والعزوم ، ويجوز أن يقال إن البال
هو الحال التي معها ولهذا يقال اجعل هذا على بالك وقال امرؤ القيس :
فأصبحت معشوقا وأصبح أدائها عليه القيام سىء الخان والبال
أى سىء الحال في ذكرها وتقول هو في حال حسنة ولا يقال في بال حسن فيفرق بذلك .
(الفرق) بين الحال والبال ان قولنا للقاب بال يفيد أنه موضع الذكروالقاب
يفيد التقاب بالافكار والعزوم على ما ذكرنا .

الباب الحادى عشر

في الفرق بين الاصل والاسم ، والجنس والنوع
والصنف ، وما يقرب من ذلك

(الفرق) بين الاصل والاسم أن الاس لا يكون إلا أصلا وليس كل
أصل أسا وذلك أن أس الشيء لا يكون فرعا لغيره مع كونه أصلا مثال ذلك
ن أصل الحائط يسمى أس الحائط وفرع الحائط لا يسمى أسا لعرفه .
(الفرق) بين الاصل والسنخ أن السنخ (١) هو أصل الشيء الداخلى في غيره
مثل سنخ السكين والسيوف وهو الداخلى فى النصاب وسنوخ الانسان ما يدخل
منها فى عظم الفك فلا يقال سنخ كما يقال أصل ذلك ، والاصل اسم مشترك
يقال أصل الحائط وأصل الجبل وأصل الانسان وأصل العداوة بينك وبين
فلان كذا والاصل فى هذه المسألة كذا وهو فى ذلك مجاز وفى الجبل
(١) فى نسخة « السنخ » بالجيم وهو تحريف .

والحائط حقيقة ، وحقيقة أصل الشيء ما كان عليه معتمده ومن ثم سمي العقل أصالة لأن معتمد صاحبه عليه ورجل أصيل أى عاقل ، وحقيقة أصل الشيء عندي ما بدى منه ومن ثم يقال انت أصل الانسان التراب وأصل هذا الحائط حجر واحد لأنه بدى فى بنيانه بالحجر والآجر .

(الفرق) بين الأصل والجذم أن جذم الشجرة حيث تقطع من أصلها ، وأصله من الجذم وهو القطع فلا يستعمل الجذم فيما لا يصلح قطعه ألا ترى أنه لا يقال جذم السكوز وما أشبه ذلك فان استعمل فى بعض المواضع . مكان الأصل فعلى التشبيه .

(الفرق) بين الجنس والنوع أن الجنس على قول بعض المتكلمين أعم من النوع قال لأن الجنس هو الجملة المتفقة سواء كان مما يعقل أو من غير ما يعقل قال والنوع الجملة المتفقة من جنس مالا يعقل قال ألا ترى أنه يقال الفاكهة نوع كما يقال جنس ولا يقال للانسان نوع ، وقال غيره النوع ما يقع تحته أجناس بخلاف ما يقوله الفلاسفة أن الجنس أعم من النوع ، وذلك أن العرب لا تفرق الأشياء كلها فتسميها بذلك وأصحابنا يقولون السواد جنس واللون نوع ويستعملون الجنس فى نفس الذات فيقولون التأليف جنس واحد وهذا الشيء جنس الفعل والحركة ليست بجنس الفعل يريدون أنها كون على وجهه ويقولون الكون جنس الفعل وان كان متضاداً لما كان لا يوجد إلا وهو كون ولا يقولون فى العلم ذلك لأنه قد يوجد وهو غير علم ويقولون فى الأشياء المتماثلة انها جنس واحد وهذا هو الصحيح .

(الفرق) بين الجنس والصنف أن الصنف ما يتميز من الاجناس بصفة يقولون السوادات الموجدة صنف على حيالها وذلك لإشتراكها فى الوجود كأنها ما صنف من الجنس فلا يقال للمعدوم صنف لأن التصنيف ضرب من التأليف فلا يجرى التأليف على المعدوم ويجرى على بعض الموجودات حقيقة وعلى بعضها مجازاً .

(الفرق) بين الضرب والجنس أن الضرب اسم يقع على الجنس والصنف ،

والجنس قولك الحجر ضرب من الحيوان، والصنف قولك التفاح الحلو صنف والتفاح الحامض صنف، ويقع الضرب أيضا على الواحد الذي ليس بجنس ولا صنف كقولك الموجود على ضربين قديم ومحدث فيوصف القديم بأنه ضرب ولا يوصف بأنه جنس ولا صنف.

(الفرق) بين الجنس والوجه أن الجنس يقع على الذوات، والوجه يتناول الصفات يقال الجواهر جنس من الاشياء ولا يقال وجه منها وإنما يقال الشيء على وجه أى على صفات.

(الفرق) بين الجنس والقبيل أن الجنس يقتضى الاتفاق، والقبيل لا يقتضيه ألا ترى أنك تقول اللون قبيل والطعم قبيل ولا يقال لذلك جنس ويقال السواد جنس والبياض جنس، ومن الكلام ما يبين قبيلًا من قبيل وهو قولنا لون ومنه ما يبين جنسًا من جنس وهو قولنا سواد.

الباب الثانى عشر

فى الفرق بين القسم والحظ والنصيب، وبين السخاء والجود وأقسام العطيات وبين الغنى والجدة وما يخالف ذلك من الفقر والمسكنة

(الفرق) بين الحظ والقسم أن كل قسم حظ وليس كل حظ قسما وإنما القسم ما كان عن مقاسمة ومالم يكن عن مقاسمة فليس بقسم فالإنسان إذا مات وترك مالا ووارثا واحداً قيل هذا المال كله حظ هذا الوارث ولا يقال هو قسمه لأنه لا مقاسم له فيه فالقسم ما كان من جملة مقسومة والحظ قد يكون ذلك وقد يكون الجملة كلها.

(الفرق) بين النصيب والحظ أن النصيب يكون فى المحبوب والمكروه يقال وفاه الله نصيبه من النعيم أو من العذاب ولا يقال حظه من العذاب إلا على استعارة بعيدة لأن أصل الحظ هو ما يحظه الله تعالى للعبد من الخير، والنصيب

ما نصيب له ليناله سواء كان محبوباً أو مكروهاً ، ويجوز أن يقال الحظ. اسم لما يرتفع به المحظوظ ، ولهذا يذكر على جهة المدح فيقال لفلان حظ. وهو محظوظ ، والنصيب ما يصيب الانسان من مقاسمة سواء ارتفع به شأنه أم لا ولهذا يقال لفلان حظ. في التجارة ولا يقال له نصيب فيها لأن الربح الذي يناله فيه ليس عن مقاسمة .

(الفرق) بين النصيب والحصة أن بعضهم قال إن الحصة هي النصيب الذي بين وكشفت وجوهه وزالت الشبهة عنه وأصلها من الحصص وهو أن يخص الشعر عن مقدم الرأس حتى ينكشف ، ومنه قول ابن الأسيكت :

قد حصت البيضة رأسى فما أطعم نوما غير تهجاع

وفي القرآن (الآن حصحص الحق) ولهذا يكتب أصحاب الشروط حصته من الدار كذا ولا يكتبون نصيبه لأن ما تضمنه الحصة من معنى التبيين والكشف لا يتضمنه النصيب ، وعندنا أن الحصة هي ما ثبت للانسان وكل شيء حر كته لتثبته فقد حصصته وهذه حصتي أى ما ثبت لى وحصته من الدار ما ثبت له منها وليس يقتضى أن يكون عن مقاسمة كما يقتضى ذلك النصيب .

(الفرق) بين النصيب والخلق أن الخلاق النصيب الوافر من الخير خاصة بالتقدير لصاحبه أن يكون نصيباً له لأن اشتقاقه من الخلق وهو التقدير ويجوز أن يكون من الخلق لأنه مما يوجبه الخلق الحسن .

(الفرق) بين النصيب والقسط أن النصيب يجوز أن يكون عادلاً وجائراً وناقصاً عن الاستحقاق وزائداً يقال نصيب مبخوس وموفور ، والقسط الحصة العادلة مأخوذة من قولك أقسط إذا عدل ويقال قسط القوم الشيء بينهم إذا قسموه على القسط ، ويجوز أن يقال القسط اسم للعدل في القسم ثم سمي العزم على القسط قسطاً كما يسمى الشيء باسم سببه وهو كقولهم للنظر رؤية ، وقيل القسط ما استحق المقسط له من النصيب ولا بد له منه ولهذا يقال للجوهر قسطه من المساحة أى لا بد له من ذلك .

(الفرق) بين الرزق والحظ أن الرزق هو العطاء الجارى في الحكم على الادراز ولهذا يقال أرزاق الجند لأنها تجري على اذرار ، والحظ لا يفيد هذا

المعنى وإنما يفيد ارتفاع صاحبه به على ما ذكرنا ، قال بعضهم يجوز أن يجعل الله للعبد حظاً في شيء ثم يقطعه عنه ويزيله مع حياته وبقائه ، ولا يجوز أن يقطع رزقه مع إحيائه ، وبين العلماء في ذلك خلاف ليس هذا موضع ذكره ، وكل ما خلقه الله تعالى في الأرض مما يملك فهو رزق للعباد في الجملة بدلالة قوله تعالى (خلق لكم ما في الأرض جميعاً) وإن كان رزقاً لهم في الجملة فتفصيل قسمته على ما يصح ويجوز من الأملاك ، ولا يكون الحرام رزقاً لأن الرزق هو العطاء الجاري في الحكم وليس الحرام مما حكم به ، وما يقتضيه الأُسد رزق له بشرط غلبته عليه كما أن غنيمته المشركين رزق لنا بشرط غلبتنا عليه والمشرِك يملك ما في يده أما إذا غلبناه عليه بطل ملكه له وصار رزقاً لنا ، ولا يكون الرزق إلا حلالاً فأما قولهم رزق حلال فهو تأكيد كما يقال بلاغة حسنة ولا تكون البلاغة إلا حسنة .

(الفرق) بين الرزق والغذاء أن الرزق اسم لما يملك صاحبه الانتفاع به فلا يجوز منازعته فيه لكونه حلالاً له ، ويجوز أن يكون ما يغتذيه الإنسان حلالاً وحراماً إذ ليس كل ما يغتذيه الإنسان رزقاً له ألا ترى أنه يجوز أن يغتذى بالسرقه وليست السرقه رزقاً للسارق ولو كانت رزقاً له لم يذم عليها وعلى النفقة منها بل كان يحمد على ذلك والله تعالى مدح المؤمنين بانفاقهم في قوله تعالى (ومما رزقناهم ينفقون) .

(الفرق) بين الاعطاء والهبة أن الاعطاء هو اتصال الشيء إلى الآخذ له ألا ترى أنك تعطى زيداً المال ليرده إلى عمرو وتعطيه ليتجر لك به ، والهبة تقتضى التملك فاذا وهبته له فقد ملكته إياه ، ثم كثر استعمال الاعطاء حتى صار لا يطلق إلا على التملك فيقال أعطاه مالا إذا ملكه إياه والأصل ما تقدم .

(الفرق) بين الاعطاء والانفاق أن الانفاق هو إخراج المال من المالك ، ولهذا لا يقال الله تعالى ينفق على العباد وأما قوله تعالى (ينفق كمن يشاء) فإنه مجاز لا يجوز استعماله في كل موضع وحقيقته أنه يرزق العباد على قدر المصالح ، والاعطاء لا يقتضى إخراج المعطى من المالك ، وذلك أنك تعطى زيدا المال ليشتري لك الشيء وتعطيه الثوب ليخيطه لك ولا يخرج عن ملكك بذلك فلا يقال لهذا انفاق .

(الفرق) بين الهبة والهدية أن الهدية ما يتقرب به المهدى إلى المهدى إليه ، وليس كذلك الهبة ولهذا لا يجوز أن يقال إن الله يهدى إلى العبد كما يقال إنه يهب له وقال تعالى (فهبلى من لدنك وليا) وتقول أهدى المرءوس إلى الرئيس ووهب الرئيس للمرءوس ، وأصل الهدية من قولك هدى الشيء إذا تقدم وسميت الهدية هدية لأنها تقدم أمام الحاجة .

(الفرق) بين الهبة والمنحة أن أصل المنحة الشاة أو البعير يمنحها الرجل أخاه فيحتلبها زمانا ثم يردّها ، قال بعضهم لا تكون المنحة إلا الناقة ، وليس كذلك والشاهد ما أنشد الأصبغى رحمه الله تعالى :

أعبد بنى سهم ألت براجع منيحتنا فيما ترد المنايح
لها شعر داح وجيد مقاص وجسم حدارى وصدغ مجامح
وهذه صفة شاة ، والمنايح (١) التى لا ينقطع لبنها مع الجذب ، ثم صار كل عطية منحة لكثرة الاستعمال ، وقال بعضهم كل شيء تقصد به قصد شيء فقد منحته إياه كما تمنح المرأة وجهها للرجل وأنشد : قد علمت إذ منحتنى فاهها
والهبة عطية منفعة تفضل بها على صاحبك ولذلك لم تكن عطية الدين ولا عطية الثمن هبة ، وهى مفارقة للصدقة لما فى الصدقة من معنى تضمن فقر صاحبها لتصديق حاله فيما ينبي حاله من فقره .

(الفرق) بين الهبة والنعمة أن النعمة مضمنة بالشكر لأنها لا تكون إلا حسنة وقد تكون الهبة قبيحة بأن تكون مغصوبة .

(الفرق) بين العطية والنحلة أن النحلة ما يعطيه الانسان بطيب نفس ، ومنه قوله تعالى (وآتوا النساء صدقاتهن نحلة) أى عن طيب أنفس ، وقيل نحلة ديانة ، ومنه قوله نحله الكلام والقصيدة إذا نسبها إليه طيب النفس بذلك . وانتحل هو ، وقيل النحلة أن تعطيه بلا استعراض ومنه قولهم نحل الوالد ولده ، وفى الحديث « مانحل والدولده أفضل من أدب حسن » وقال على بن عيسى الهبة لا تكون واجبة والنحلة تكون (٢) واجبة وغير واجبة ، وأصلها العطية من

(١) فى النسخ « المجانح » والتصحيح من القاموس . (٢) فى السكندرية « قد تكون »

غير معاوضة، ومنه النحلة الديانة لأنها كالنحلة التي هي العطية .

(الفرق) بين المهر والصداق أن الصداق اسم لما يبذله الرجل للمرأة طوعاً ومن غير الزام ، والمهر اسم لذلك ولما يلزمه ، ولهذا اختار الشرطيون في كتب المهور : صداقها التي تزوجها عليه ، ومنه الصداقة لأنها لا تكون بالزام وإكراه ومنه الصدقة ، ثم يتداخل المهر والصداق لقرب معناهما .

(الفرق) بين المنحة والعريّة أن العريّة من النخل ، والمنحة في الأبل والشاه وهو أن يعطى الرجل ثمرة نخل سنة أو أكثر من ذلك أو أقل وقد أعراه قال الشاعر : ولكن عرايا في السنين الجوائح .

(الفرق) بين ذلك وبين الفقر أن الفقر مصدر فخر الرجل ظهر بغيره ، ليركبه ثم يردّه ، مأخوذ من الفقر وهو عظم الظهر يقال أفقرته البعير أى أمكنته من فقاره .

(الفرق) بين الفقر والاختبال أن الاختبال أن يعطى الرجل فرساً ليغزو عليه وقيل هو أن يعطيه ماله ينتفع بصوفه ووبره وسمنه قال زهير :
هنالك إن يستخبّلوا المال يخبلوا

(الفرق) بين البر والصلة أن البر سعة الفضل المقصود إليه، والبر أيضاً يكون بلين الكلام ، وبر والده إذا لقيه بحمّل القول والفعل قال الراجز :
بني أن البر شيء هين وجه طليق وكلام لين

والصلة البر المتأصل ، وأصل الصلة وصلة على فعلة وهي للنوع والهيئة يقال بار وصول أى يصل بره فلا يقطعه ، وتواصل القوم تعاملوا بوصول بر كل واحد منهم إلى صاحبه وواصله عامله بوصول البر وفي القرآن (ولقد وصلناهم القول) أى كثرتنا وصول بعضهم ببعض بالحكم الدالة على الرشد .

(الفرق) بين البر والصدقة أنك تصدق على الفقير لسد خلته ، وتبرذا الحق لا جتلاب مودته ومن ثم قيل بر الوالدين ، ويجوز أن يقال البر هو النفع الجليل ومنه قيل البر محلاً له نفعه ويجوز أن يقال البر سعة النفع ومنه فيه البر الشفقة .
(الفرق) بين البر والخير أن البر مضمن بجعل عاجل قد قصد وجهه

النفع به فأما الخير فمطلق حتى لو وقع عن سهو لم يخرج عن استحقاق الصفة به ، ونقيض الخير الشر ونقيض البر العقوق .

(الفرق) بين الغنيمة والفىء أن الغنيمة اسم لما أخذ من أموال المشركين بقتال ، والفىء ما أخذ من أموالهم بقتال وغير قتال إذا كان سبب أخذه الكفر ولهذا قال أصحابنا إن الجزية والخراج من الفىء .

(الفرق) بين الغنيمة والنفل أن أصل النفل في اللغة الزيادة على المستحق ومنه النافلة وهي التطوع ثم قيل لما ينفله صاحب السرية بعض أصحابه نفلاً والجمع أنفال وهو أن يقول إن قتلت قتيلاً فلك سلبه أو يقول لجماعة لكم الربع بعد الخمس وما أشبه ذلك ، ولا خلاف في جواز النفل قبل إحراز الغنيمة ، وقال السكوفيون لا نفل بعد إحراز الغنيمة على جهة الاجتهاد ، وقال الشافعي يجوز النفل بعد إحراز الغنيمة على جهة الاجتهاد ، وقال ابن عباس في رواية الأئمة ما أشد عن المشركين إلى المسلمين من غير قتال نحو العبد والداية ولذلك جعلها الله تعالى للنبي صلى الله عليه وسلم في قوله (قل الأنفال لله والرسول) وروى عن مجاهد أن الأنفال الخمس جعله الله لأهل الخمس ، وقال الحسن الأنفال من السرايا التي تتقدم أمام الجيش الأعظم ، وأصلها ما ذكرنا ثم أجزيت على الغنائم كلها مجازاً .

(الفرق) بين القرض والدين أن القرض أكثر ما يستعمل في العين والورق وهو أن تأخذ من مال الرجل درهما لترده عليه بدله درهما فيبقى ديناً عليك إلى أن ترده فكل قرض دين وليس كل دين قرضاً وذلك أن أثمان ما يشتري بالنساء ديون وليست بقروض فالقرض يكون من جنس ما اقترض وليس كذلك الدين ، ويجوز أن يفرق بينهما فنقول قولنا يداينه يفيد أنه يعطيه ذلك ليأخذ منه بدله ، ولهذا يقال قضيت قرضه وأديت دينه وواجبه ، ومن أجل ذلك أيضاً يقال أديت صلاة الوقت وقضيت مانسيت من الصلاة لأنه بمنزلة القرض .

(الفرق) بين القرض والقرض أن القرض ما يلزم إعطاؤه ، والقرض ما لا يلزم إعطاؤه ويقال ما عنده قرض ولا فرض أى ما عنده خير لمن يلزمه

أمره ولا لمن لا يلزمه أمره ، وأصل القرض القطع وقد أقرضته إذا دفعت إليه قطعة من المال ومنه المقرض (١) ، ويجوز أن يقال انه سمي قرضاً لتساوى ما يأخذ وما يرد ، والعرب تقول تقارض الرجلان انشاء إذا أتى كل واحد منهما على صاحبه ، وقال الشاعر : وأيدى الندى في الصالحين قروض وقال بعضهم هما يتقارضان ولا يقال يتقارضان ، وكلاهما عندنا جيد بل الضاد أكثر من الظاء في هذا وأشهر ورواه علي بن عيسى في تفسيره .

(الفرق) بين العمرى والرقبي أن العمرى هي أن يقول الرجل للرجل هذه الدار لك عمرك أو عمرى ، والرقبي أن يقول إن مت قبلي رجعت إلى وإن مت قبلك فهي لك ، وذلك أن كل واحد منهما وقت موت صاحبه .

(الفرق) بين العطية والجائزة أن الجائزة ما يعطاه المصادح وغيره على سبيل الإكرام ولا يكون إلا ممن هو أعلى من المعطى ، والعطية عامة في جميع ذلك ، وسميت الجائزة جائزة لأن بعض الأمراء في أيام عثمان وأظنه عبد الله بن عامر قصد عدواً من المشركين بينه وبينهم جسر فقال لأصحابه من جاز إليهم فله كذا فجازه قوم منهم فقسم فيهم مالا فسميت العطية على هذا الوجه جائزة .

(الفرق) بين البسلة (٢) والحلوان والرشوة أن البسلة أجر الراقى وجاء النهى عنها وذلك إذا كانت الرقية بخير ذكر الله تعالى فأما إذا كانت بذكر الله تعالى وبالقرآن فليس بها بأس ويؤخذ الأجر عايتها ، والشاهد أن قوماً من الصحابة رقوا من العقرب فدفعوا إليهم ثلاثون شاة فسألوا رسول الله ﷺ عن ذلك فقال لهم اقتسموها واضربوا لي معكم بسهم ، والحلوان أجر الكاهن وقد نهى عنه يقال حلوته حلواناً ثم كثرت ذلك حتى سمي (٣) كل عطية حلواناً قال الشاعر :
فمن راكب أحلوه رحلي وناقتي يبلغ عنى الشعر إذ مات قائله

والحلوان أيضاً أن يأخذ الرجل مهر ابنته وذلك عار عندهم قال الراجز :
« لا نأخذ الحلوان من بناتنا » والرشوة ما يعطاه الحاكم وقد نهى عنها قال النبي ﷺ « لعن الله الراشئ والمرتشئ » وكانت العرب تسميها الاتاوة وقال أبو زيد

(١) في السكندرية « المقرضان » . (٢) كغرفة . (٣) في السكندرية « سموا » .

أتوت الرجل أتوا وهي الرشوة قال زهير :

أفي كل أسواق العراق إتاوة وفي كل ما باع امرؤ مكس درهم
قال المكس الخيانة وهو ههنا الضريبة التي تؤخذ في الأسواق ويقال مكسه مكساً
إذا خانته ويقال المكس العشر وجاء في الحديث « لا يدخل الجنة صاحب مكس »
وقال بعضهم الاسلال الرشوة وفي الحديث « لا اغلال ولا اسلال » والاغلال
الخيانة ، وقال أبو عبيدة الاسلال السرقة ، وقال بعضهم الاتاوة الخراج .

(الفرق) بين السخاء والجود أن السخاء هو أن يلين الإنسان عند السؤال
ويسهل دهره للطالب من قوتهم سخوت النار أسخوها سخواً إذا لينتها وسخوت
الأديم لينته وأرض سخاوية لينة ولهذا لا يقال لله تعالى سخى ، والجود كثرة
العطاء من غير سؤال من قولك جادت السماء إذا جادت بمطر غزير ، والفرس
الجواد الكثير الإعطاء للجري والله تعالى جواد لكثرة عطائه فيما تقتضيه
الحكمة فان قيل فلم لا يجوز على الله تعالى الصفة بسخى وجاز عليه الصفة بكبير
وأصل الكبير كبر الجثة أى كبير الشأن ، والسخى مصرف من السخاوة كتصريف
الحكيم من الحكمة وكل مصرف من أصله فمعناه فيه ، وأما المنقول فليس كذلك
لأنه بمنزلة الاسم العلم في أنه لا يكون فيه معنى ما نقل عنه وإنما يوافق في اللفظ
فقط ، ويجوز أن يكون أصل الجواد إعطاء الخير ومنه فرس جواد وشيء جيد
كأنه يعطى الخير لظهوره فيه وأجاد في أمره إذا أحكمه لإعطاء الخير الذى ظهر فيه .

(الفرق) بين الجواد والواسع أن الواسع مبالغة في الوصف بالجود
والشاهد أنه نقيض قولهم للبخیل ضيق مبالغة في الوصف بالجود وهذا في
أوصاف الخلق مجاز (١) لأن المراد أن عطاءه كثير ، وقال بعضهم هو في صفات
الله تعالى بمعنى أنه المحيط بالأشياء علماً من قوله تعالى (وسع كل شيء علماً)
وله وجه آخر في اللغة وهو أن يكون مأخوذاً من الوسع وهو قدر ما تسع له
القوة وهو بمنزلة الطاقة وهو نهاية مقدور القادر فلا يصح ذلك في الله تعالى .
(الفرق) بين الجواد والندى أن الندى اسم للجواد الذى ينال القريب

(١) فى السكندرية « فهو فى أوصاف الله تعالى وأوصاف الخلق مجاز » .

والبعيد فيبعد مذهبه مشبه بندى المطر لبعده مذهبه وفلان أندى صوتا من فلان
 أى أبعد مذهبا والمنديات المخزيات (١) التى يبعدها الصوت واحدها مندية . وقال
 الخليل الندى له وجوه ندى الماء وندى الخير وندى الشم وندى الصوت قال الشاعر:
 بعيد ندى التغريد أزمع صوته سجيل وأدناه شجيج محشرج
 وندى الخصر وندى الوجنة كل ذلك من بعد المذهب .

(الفرق) بين الكرم والجود أن الجود هو الذى ذكرناه ، والكرم يتصرف
 على وجهه فيقال لله تعالى كريم ومعناه أنه عزيز وهو من صفات (٢) ذاته
 ومنه قوله تعالى (ما غرك ربك الكريم) أى العزيز الذى لا يغلب ، ويكون بمعنى
 الجواد المفضل فيكون من صفات فعله ، ويقال رزق كريم إذا لم يكن فيه
 إمتهان أى كرم صاحبه ، والكريم الحسنى فى قوله تعالى (من كل زوج كريم)
 ومثله (وقل لها قولا كريما) أى حسنا والكريم بمعنى المفضل فى قوله تعالى (إن
 أكرمكم عند الله أتقاكم) أى أفضاكم ومنه قوله تعالى (ولقد كرمتنا بنى آدم)
 أى فضلناهم ، والكريم أيضاً السيد فى قوله صلى الله عليه وسلم « إذا أتاكم
 كريم قوم فاكرموه » أى سيد قوم ، ويجوز أن يقال الكرم هو إعطاء الشيء
 عن طيب نفس قليلا كان أو كثيرا ، والجود سعة العطاء ومنه سمي المطر الغزير
 الواسع جودا سواء كان عن طيب نفس أو لا ، ويجوز أن يقال الكرم هو إعطاء
 من يريد إكرامه وإعرازه ، والجود قد يكون كذلك وقد لا يكون .

(الفرق) بين المال والنشب أن المال إذا لم يقيد فانما يراد به الصامت
 والماشية ، والنشب ما نشب من العقارات قال الشاعر :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب
 والمال أيضاً يقع على كل ما يملكه الإنسان من الذهب والورق والابل والغنم
 والرقيق والعروض وغير ذلك ، والفقهاء يقولون البيع مبادلة (٣) مال بمال
 وكذلك هو فى اللغة فيجعلون الثمن والمثمن من أى جنس كانا مالا ، إلا أن
 الأئمة عند العرب فى المال المواشى وإذا أرادوا الذهب والفضة قالوا النقد .

(١) فى النسخ « المحرمات » والتصويب من القاموس (٢) فى الاصل « صفاته »

وهو تحريف . (٣) فى السكندرية « تبادل » .

(الفرق) بين الغنى والجدة واليسار أن الجدة كثرة المال فقط يقال رجل واجد أى كثير المال، والغنى يكون بالمال وغيره من القوة والمعونة وكل ما ينافى الحاجة، وقد غنى يغنى غنى، واستغنى طلب الغنى، ثم كثر حتى استعمل بمعنى غنى، والغناء ممدوداً من الصوت لامتناعه النفس كامتاع الغنى، والمغانى المنازل للاستغناء بها فى نزولها، والغانية الجارية لاستغنائها بجمالها عن الزينة، وأما اليسار فهو المقدار الذى تيسر معه المطلوب من المعاش فليس ينبىء عن الكثرة ألا ترى أنك تقول فلان تاجر موسر ولا تقول ملك موسر لأن أكثر ما يملكه التاجر قليل فى جنب ما يملكه الملك .

ومما يوافق (١) السخاء المذكور فى هذا الباب

(الفرق) بين التحويل والتمويل أن التحويل اعطاء الخول يقال خوله اذا جعل له خولا كما يقال موله اذا جعل له مالا وسوده اذا جعل له سودداً، وسند كر الخول فى موضعه، وقيل أصل التحويل الارعاء يقال أخوله إبله اذا استرعاه إياها فكثير (٢) حتى جعل كل هبة وعطية تحويلاً كأنه جعل له من ذلك ما يرعاه .

ومما يخالف السخاء فى هذا الباب البخل

(الفرق) بينه وبين الضن (٣) أن الضن أصله أن يكون بالعوارى، والبخل بالهيئات ولهذا تقول هو ضنين بعليه ولا يقال بخيل بعلمه لأن العلم أشبه بالعارية منه بالهبة وذلك أن الواهب اذا وهب شيئاً خرج من ملكه فاذا أعار شيئاً لم يخرج أن يكون (٤) عالماً به فأشبهه العلم العارية فاستعمل فيه من اللفظ ما وضع لها ولهذا قال الله تعالى (وما هو على الغيب بضنين) ولم يقل ببخيل .

(الفرق) بين الشح والبخل أن الشح الحرص على منع الخير ويقال زند (٥) شحاح اذا لم يوز ناراً وان أشخ عليه بالقدح كأنه حريص على منع ذلك، والبخل منع الحق فلا يقال لمن يؤدى حقوق الله تعالى ببخيل .

(١) فى الاصل « يخالف » (٢) فى السكندرية « ثم كثر » . (٣) فى نسخة

« الضيق » وهو تحريف . (٤) فى السكندرية « من ان يكون » . (٥) فى النسخ « زيد » .

الفرق بين ما يخالف الغنى (١)

(الفرق) بين الفقر والمسكنة أن الفقر فيما قال الازهرى فى تأويل قوله تعالى (إنما الصدقات للفقراء والمساكين) الفقير الذى لا يسأل والمسكين الذى يسأل، ومثله عن ابن عباس والحسن وجابر بن زيد ومجاهد وهو قول أبى حنيفة وهذا يدل على أنه رأى المسكين أضعف حالا وأبلغ فى جهة الفقر ، ويدل عليه قوله تعالى (للفقراء الذين أحصروا فى سبيل الله) إلى قوله تعالى (يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف) فوصفهم بالفقر وأخبر مع ذلك عنهم بالتعفف حتى يحسبهم الجاهل بحالهم أغنياء من التعفف ولا يحسبهم أغنياء إلا ولهم ظاهر جميل وعليهم بزة حسنة ، وقيل لا عرابى أفقر أنت (٢) فقال بل مسكين وأنشد:

أما الفقير الذى كانت حلوبته (٣) وفق العيال فلم يترك له سبيل

فجعل للفقير حلوبة (٣) والمسكين الذى لا شىء له فأما قوله تعالى (كانت لمساكين يعملون فى البحر) فأثبت لهم ملك سفينة وسماهم مساكين فإنه روى أنهم كانوا أجراء فيها ونسبها إليهم لتصرفهم فيها والكون بها (٤) كما قال تعالى (لا تدخلوا بيوت النبى) ثم قال (وقرن فى بيوتكن) وعن أبى حنيفة فيمن قال مالى للفقراء والمساكين أنهما صنفان ، وعن أبى يوسف أن نصف المال ثفلان ونصفه للفقراء والمساكين، وهذا يدل على أنه جمعاهما صنفا واحدا والقول قول أبى حنيفة ، ويجوز أن يقال المسكين هو الذى يرق له الانسان اذا تأمل حاله وكل من يرق له الانسان يسميه مسكينا .

(الفرق) بين الفقر والاعدام أن الاعدام أبلغ فى الفقر ، وقال أهل اللغة المعدم الذى لا يجد شيئا، وأصله من العدم خلاف الوجود وقد أعدم كأنه صار ذا عدم ، وقيل فى خلاف الوجود عدم للفرق بين المعنيين ولم يقل عدمه الله وإنما قيل أعدمه الله، وقيل فى خلافه قد وجد ولم يقل وجده الله وإنما قيل

(١) أكثر هذه العناوين الفرعية غير موجود فى السكندرية اكتفاء برؤس الأبواب . (٢) فى نسخة « أنت فقير » . (٣) فى السكندرية « صلوبته » وهو غلط . (٤) لعله « لتصرفهم بها والكون فيها » .

أوجده الله، وقال بعضهم الاعدام فقر (١) بعد غنى .

(الفرق) بين الفقير والمصرم أن المصرم هو الذي له صرمة والصرمة الجماعة القليلة من الابل ثم كثر ذلك حتى سمي كل قایل الحال مصرماً وان لم تكن له صرمة .
(الفرق) بين الفقير والمملق أن المملق مشتق من الملق وهو الخضوع والتضرع ومنه قيل للاجمة المفترشة مملكة والجمع مملقات فلما كان الفقير في أكثر الحال خاضعاً متضرعاً سمي مملقاً ولا يكون إلا بعد غنى كأنه صار ذا ملق كما تقول أطفلت المرأة اذا صار لها طفل ، ويجوز أن يقال إن الاملاق نقل إلى عدم التمكن من النفقة على العيال ولهذا قال الله تعالى (ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق) أى خشية العجز عن النفقة عليهم .

(الفرق) بين الخلّة والفقر أن الخلّة الحاجة والمختل المحتاج وسميت الحاجة خلّة لاختلال الحال بها كأنما صار بها خلل يحتاج إلى سده والخلّة أيضاً الخلصة التي يختل إليها أى يحتاج والخلّة المودة التي تتخلل الأسرار معها بين الخليين ، وسمى الطريق في الرمل خلاً لأنه يتخلل لا نعراجاً ، والخل الذي يصطبغ به لأنه يتخلل ما عين فيه بلطفه وحدته وخللت الثوب خلا وخللاً وجمع الخلل خلال وفي القرآن (فترى الودق يخرج من خلاله) والخلال ما يخل به الثوب وما يخرج به الشيء من خلل الأسنان فالفقر أبلغ من الخلّة لأن الفقر ذهاب المال والخلّة الخلل في المال .

(الفرق) بين الفقر والحاجة أن الحاجة هي النقصان ولهذا يقال الثوب يحتاج إلى خزمة وفلان يحتاج إلى عقل وذلك اذا كان ناقصاً ولهذا (٢) قال المتكلمون الظلم لا يكون إلا من جهل أو حاجة أى من جهل بقبضه أو نقصان زاد جبره بظلم الغير ، والفقر خلاف الغنى فأما قولهم فلان مفتقر إلى عقل فهو استعارة ومحتاج إلى عقل حقيقة .

ومما يخالف الحظ الحرمان والحرف

(الفرق) بينهما أن الحرمان عدم الظفر بالمطلوب عند السؤال يقال سأله

(١) في نسخة « يكون فقراً » . (٢) في السكندرية « ولذلك » .

فخرمه ، والحرف عدم الوصول إلى المنافع من جهة الصنائع يقال للرجل إذا لم يصل إلى إحراز المنافع في صناعته إنه محارف وقد يجعل المحروم خلاف المرزوق في الجملة فيقال هذا محروم وهذا مرزوق .

(الفرق) بين الفقير والبائس قال مجاهد وغيره البائس الذي يسأل يده ، قلنا وإنما سمي من هذه حاله بائساً لظهور أثر البؤس عليه بمد يده للمسألة وهو على جهة المبالغة في الوصف له بالفقر ، وقال بعضهم هو : بمعنى المسكين لأن المسكين هو الذي يكون في نهاية الفقر قد ظهر عايه السكون للحاجة وسوء الحال وهو (١) الذي لا يجد شيئاً .

(الفرق) بين المحارف والمحدود أن المحدود على ما قال بعض أهل العلم هو من لا يصل إلى مطلوبه من الظفر بالعدو عند منازعته إياه وقد يستعمل في غير ذلك من وجوه المنع ، والصحيح أن المحدود هو الممنوع من وجوه الخير كلها من قولك حد إذا منع وحده إذا منعه وحدود الله دامنعه عنه بالنهي .

(الفرق) بين النقص والحاجة أن النقص سبب إلى الحاجة فالمحتاج يحتاج لنقصه ، والنقص أعم من الحاجة لأنه يستعمل فيما يحتاج وفيما لا يحتاج .

(الفرق) بين البخس والنقصان أن البخس النقص بالظلم قال تعالى (ولا تبخسوا الناس أشياءهم) أي لا تنقصوهم ظالماً ، والنقصان يكون بالظلم وغيره .

(الفرق) بين النقص والتخفيف أن النقص الاخذ من المقدار كائناً ما كان ، والتخفيف فيماله اعتماد واستعمل التخفيف في العذاب لأنه يحتم على النفوس جثوم ماله ثقل .

ومما يخالف النقصان الزيادة

(الفرق) بينها وبين النماء أن قولك نما الشيء يفيد زيادة من نفسه وقولك زاد لا يفيد ذلك ألا ترى أنه يقال زاد مال فلان بما ورثه عن والده ولا يقال نما ماله بما ورثه وإنما يقال نمات الماشية بتناسلها ، والنماء في الذهب والورق مستعار وفي الماشية حقيقة ومن ثم أيضاً سمي الشجر والنبات النامي ومنه يقال نما الخضاب في اليد والخبر في الكتاب .

(١) في السكندرية « قال وهو » .

ومما يدخل في هذا الباب

(الفرق) بين القنوع والسؤال أن القنوع سؤال الفضل والصلة خاصة ،
والسؤال عام في ذلك وفي غيره يقال قنع يقنع قنوعا إذا سأل وهو قانع وفي
القرآن (وأطعموا القانع والمعتر) قال القانع السائل والمعتر الذي يلم بك لتعطيته
ولا يسأل، اعتره يعتره وعره يعره وقيل عره واعتره واعتراه إذا جاءه يطلب
معروفه ، وقال الليث القانع المسكين الطواف ، وقال مجاهد القانع هنا جارك ولو
كان (١) غنيا ، وقال الحسن القانع الذي يسأل ويقنع بما تعطيته ، وقال الفراء القانع
الذي إن أعطيته شيئا قبله ، وقال أبو عبيدة القانع السائل الذي قنع إليك أي
خضع ، وقال أبو علي هو الفقير الذي يسأل ، وقال إبراهيم القانع الذي يجلس
في بيته والمعتر الذي يعتريك .

الباب الثالث عشر

في الفرق بين العز والشرف والرياسة والسودد ، وبين الملك والسلطان والدولة
والتمكين والنصرة والاعانة ، وبين الكبير والعظيم ، والفرق
بين الحكم والقضاء والقدرة والتقدير وما يجري مع ذلك

(الفرق) بين العز والشرف أن العز يتضمن معنى الغلبة (٢) والامتناع
على ما قلنا فأما قوتهم عن الطعام فهو عزيز فمعناه قل حتى لا يقدر عليه فتشبهه
بمن لا يقدر عليه لقوته ومنعته لأن العز بمعنى القلة ، والشرف إنما هو
في الأصل شرف المكان ومنه قوتهم أشرف فلان على الشيء إذا صار فوقه
ومنه قيل شرفة القصر وأشرف على التلف إذا قاربته ، ثم استعمل في كرم النسب
فقيل للقرشي شريف وكل من له نسب مذكور عند العرب شريف ، ولهذا لا يقال
لله تعالى شريف كما يقال له عزيز .

(١) في السكندرية « وإن كان » . (٢) في نسخة « القلة » .

(الفرق) بين السيد والصمد أن السيد المالك لتدبير السواد وهو الجمع وسمى سواداً لأن مجتمعه سواد إذا روى من بعيد ، ومنه يقال للسواد الأعظم ويقال لهم الدماء لذلك والدهمة السواد ، وقولنا الصمد يقتضى القوة على الأمور (١) وأصله من الصمد وهو الأرض الصلبة والجمع صماد والصمدة صخرة شديدة التمكن فى الأرض ، ويجوز أن يقال إنه يقتضى قصد الناس إليه فى الحوائج من قولك صمدت صمدة أى قصدت قصدة ، وكيف كان فإنه أبلغ من السيد ألا ترى أنه يقال لمن يسود عشرته سيد ولا يقال له صمد حتى يعظم شأنه فيكون المقصود دون غيره ، ولهذا يقال سيد صمد ولم يسمع صمد سيد .

(الفرق) بين قولك يسوسهم وبين قولك يسودهم أن معنى قولك يسودهم أنه يلى تدبيرهم ومعنى قولك يسوسهم أنه ينظر فى دقيق أمورهم مأخوذاً من السوس ، ولا تجوز الصفة به على الله تعالى لأن الأمور لا تدق عنه وقد ذكرنا ذلك قبل .

(الفرق) بين سيد القوم وكبيرهم أن سيدهم هو الذى يلى تدبيرهم ، وكبيرهم هو الذى يفضلهم فى العلم أو السن أو الشرف وقد قال تعالى (فعله كبيرهم) فيجوز أن يكون الكبير فى السن ، ويجوز أن يكون الكبير فى الفضل ويقال لسيد القوم كبيرهم ولا يقال لكبيرهم سيدهم إلا إذا ولى تدبيرهم ، والكبير فى أسماء الله تعالى هو الكبير الشأن الممتنع من مساواة الأصغر له بالتضعيف (٢) والكبير الشخص الذى يمكن مساواته للأصغر بالتجزئة (٣) ويمكن مساواة الأصغر له بالتضعيف ، والصفة بهذا لا تجوز على الله تعالى ، وقال بعضهم الكبير فى أسماء الله تعالى بمعنى أنه كبير فى أنفس العارفين غير أن يكون له نظير .

(الفرق) بين مالك ومالك أن مالك يفيد مملوكاً ، ومالكا لا يفيد ذلك ولكنه (٤) يفيد الأمر وسعة المقدره على أن المالك أوسع من المملك لأنك تقول الله مالك الملائكة والانس والجن (٥) ومالك الأرض والسماء ومالك

(١) فى الأصل «الاصوب» . (٢) من قوله «التضعيف» إلى «التضعيف» الآتية ساقط من

نسخة . (٣) فى السكندرية «بالتجربة» وساقط من غيرها . (٤) فى نسخة «ولكن» .

(٥) هنا زيادة «قال الفرزدق» وما بعدها الى البيت غير موجود فى السكندرية .

السحاب والرياح ونحو ذلك ، ومالك لا يحسن إلا في الملائكة والانس والجن قال الفرزدق :

سبحان من عنت الوجوه لوجهه ملك الملوك ومالك الغفر
ولو قال ملك (١) العفر لم يحسن .

(الفرق) بين مالك ومليك أن المليك مبالغة مثل سميع وعليم ولا يقتضى مملوكا وهو بمعنى فاعل إلا أنه يتضمن معنى التكثير والمبالغة، وليس معنى قولنا فاعل أنه فعل فعلا استحق من أجله الصفة بذلك وإنما يراد به اعمال ذلك في الاعراب على تقدير أسماء الفاعلين .

(الفرق) بين الملك والمملك أن الملك هو استفاضة الملك وسعة المقدور لمن له السياسة والتدبير والمملك استحقاق تصرف الشئ لمن هو أولى به من غيره .
(الفرق) بين كبير القوم وعظيم القوم أن عظيم القوم هو الذى ليس فوقه أحد منهم فلا تكون الصفة به إلا مع السودد والسلطان فهو مفارق للكبير وكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى كسرى عظيم فارس ، والعظيم فى أسماء الله تعالى بمعنى عظيم الشأن والامتناع عن مساواة الصغير له بالتضعيف، وأصل الكلمة القوة ومنه سمي العظيم عظيما لقوته، ويجوز أن يقال ان أصله عظيم الجثة ثم نقل لعظيم الشأن كما فعل بالكبير وقال تعالى (عذاب يوم عظيم) فسماه عظيما لعظم ما فيه من الآلام والبلاء (٢)، وما اتسع لأن يكون فيه العظم استحق بأن يوصف أنه عظيم .

(الفرق) بين العظيم والكبير أن العظيم قد (٣) يكون من جهة الكثرة ومن غير جهة الكثرة ولذلك جاز أن يوصف الله تعالى بأنه عظيم وان لم يوصف بأنه كثير ، وقد يعظم الشئ من جهة الجنس ومن جهة التضاعف . وفرق بعضهم بين الجليل والكبير بأن قال الجليل فى أسماء الله تعالى هو العظيم الشأن المستحق للحمد ، والكبير فيما يجب له من صفة الحمد ، والأجل بما ليس فوقه من هو أجل منه ، وأما الأجل من ملوك الدنيا فهو الذى ينفرد فى الزمان بأعلى مراتب

(١) فى الاصل «مالك» . (٢) فى الاصل «والملاذ» . (٣) «قد» ساقطة من نسخة .

الجلالة ، والجلال اذا أطلق كان مخصوصا بعظم الشأن ويقال حكم جليلة للنفع بها ويوصف المال الكثير بأنه جليل ولا يوصف الرمل الكثير بذلك لما كان من عظم النفع في المال ، وسميت الجلة جلة لعظمها والمجلة الصغيرة سميت بذلك لما فيها من عظم الحكم والعمود .

(الفرق) بين الجلالة والهيبة أن الجلالة ما ذكرناه ، والهيبة خوف الاقدام على الشيء فلا يوصف الله بأنه يهاب كما لا يوصف بأنه لا يقدم عليه لأن الاقدام هو الهجوم (١) من قدام فلا يوصف الله تعالى بأن له قداما ووراء ، والهيبة هو أن يعظم في الصدور فيترك الهجوم عليه .

(الفرق) (٢) بين الصفة منه عز وجل بأنه على وبين الصفة للسيد من العباد بأنه رفيع أن الصفة بعلى منقولة إلى علم إنسان بالقهر والاقتدار ومنه (ان فرعون علا في الأرض) أي قهر أهلها وقوله تعالى (ولعلا بعضهم على بعض) فقل لله تعالى على من هذا الوجه ، ومعناه أنه الجليل بما يستحق من ارتفاع الصفات ، والصفة بالرفيع تصرف من علو المكان وقد ذكرنا أن في المصرف معنى ما صرف منه فلهذا لا يقال الله رفيع ، والأصل في الارتفاع زوال الشيء عن موضعه إلى فوق ، ولهذا يقال ارتفاع الشيء بمعنى زال وذهب ، والعلو لا يقتضى الزوال عن أسفل ولهذا يقال ارتفاع الشيء وإن ارتفاعه قليلا لأنه زال عن موضعه إلى فوق ولا يقال علا اذا ارتفاعه قليلا ، ويجوز أن يقال الصفة برفيع لا تجوز على الله تعالى لأن الارتفاع يقتضى الزوال . فأما قوله تعالى (رفيع الدرجات) فهو كقوله كثير الاحسان في أن الصفة للثاني في الحقيقة .

(الفرق) بين الصعود والارتفاع أن الصعود مقصور على الارتفاع في المكان ولا يستعمل في غيره ويقال صعد في السلم والدرجة ولا يقال صعد أمره ، والارتفاع والعلو يشترط فيهما جميع ذلك ، والصعود أيضا هو الذهاب إلى فوق فقط وليس الارتفاع كذلك ألا ترى أنه يقال ارتفاع في المجلس ورفعت مجلسه وإن لم يذهب به في علو ولا يقال أصعدته إلا إذا أعليته .

(١) في نسخة « العزم » . (٢) هذا الفرق غير موجود في السكندرية .

(الفرق) بين الصعود والرقى أن الرقى أعم من الصعود ألا ترى أنه يقال رقى في الدرجة والسلم كما يقال صعد فيهما ويقال رقيت في العلم والشرف إلى أبعد غاية ورقى في الفضل ولا يقال في ذلك صعد والصعود على ما ذكرنا مقصور على المكان ، والرقى يستعمل فيه وفي غيره فهو أعم وهو أيضا يفيد التدرج في المعنى شيئاً بعد شيء ، ولهذا سمي الدرج مراقى وتقول ما زلت أراقيه حتى بلغت به الغاية أى أعلو به شيئاً شيئاً .

(الفرق) بين الصعود والاصعاد أن الاصعاد في مستوى الأرض ، والصعود في الارتفاع يقال أصعدنا من الكوفة إلى خراسان وصعدنا في الدرجة والسلم والجبل .
(الفرق) بين الأعلى وفوق أن الأعلى الشيء منه يقال هو في أعلى النخلة يراد أنه في نهاية قامتها وتقول السماء فوق الأرض فلا يقتضى ذلك أن تكون السماء من الأرض وأعلى يقتضى أسفل ، وفوق يقتضى تحت وأسفل الشيء منه وتحتة ليس منه ألا ترى أنه يقال وضعته تحت الكوز ولا يقال وضعته أسفل الكوز بهذا المعنى ويتمال أسفل البئر ولا يقال تحت البئر .

(الفرق) بين الرفيع والمجيد أن المجيد هو الرفيع في علو شأنه ، والماجد هو العالى الشأن في معاني صفاته ، وقيل المجيد الكريم في قوله تعالى (بل هو قرآن مجيد) أى كريم فيما يعطى من حكمه وقيل فيما يرجى من خيره ، وأصل المجد العظيم إلا أنه جرى على وجهين عظم الشخص وعظم الشأن فيقال تمجدت الأبل تمجداً إذا عظمت أجسامها لجودة الكلاء وأمجد القوم أبلهم إذا رعوها كلاءً جيداً في أول الربيع ، ويقال في علو الشأن مجد الرجل مجداً وأمجد أجاداً إذا عظم شأنه لغتان ومجدت الله تعالى تمجيداً عظمتة .

(الفرق) بين الإله والمعبود بحق أن الإله هو الذى يحق له العبادة فلا إله إلا الله وليس كل معبود بحق له العبادة ألا ترى أن الأصنام معبودة والمسيح معبود ولا يحق له ولها العبادة .

(الفرق) بين قولنا الله وبين قولنا إله أن قولنا الله اسم لم يسم به غير الله وسمى غير الله الهأ على وجه الخطأ وهى تسمية العرب الأصنام آلهة وأما قول .

الناس لا معبود إلا الله فمعناه أنه لا يستحق العبادة إلا الله تعالى .

(الفرق) بين قولنا يحق له العبادة وقولنا يستحق العبادة أن قولنا يحق له العبادة يفيد أنه على صفة يصح أنه منعم ، وقولنا يستحق يفيد أنه قد أنعم واستحق وذلك أن الاستحقاق مضمن بما يستحق لا جله .

(الفرق) بين قولنا الله وقولنا اللهم أن قولنا الله اسم واللهم نداء والمراد به يا الله فحذف حرف النداء وعوض الميم في آخره .

(الفرق) بين الصفة برب والصفة بسيد أن السيد مالك من يجب عليه طاعته نحو سيد الأئمة والغلام ، ولا يجوز سيد الثوب كما يجوز رب الثوب ، ويجوز رب بمعنى سيد في الإضافة ، وفي القرآن (فيسقى ربه خمراً) وليس ذلك في كل موضع ألا ترى أن العبد يقول لسيدته يا سيدي ولا يجوز أن يقول ياربي فاما قول عدى بن زيد :

إن ربي لولا تداركه الملك بأهل العراق ساء العذير

يعنى النعمان بن المنذر ، والعذير الحال فان ذلك كان مستعملاً ثم ترك استعماله كما ترك أبيات اللعن وعم صباحا (١) وما أشبه ذلك .

(الفرق) بين الصفة برب والصفة بملك أن الصفة برب أفخم من الصفة بملك لأنها من تحقيق القدرة على تدبير ممالك فقولنا رب يتضمن معنى الملك والتدبير فلا يكون إلا مطاعاً أيضاً والشاهد قول الله تعالى (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله) أى سادة يطيعونهم ، والصفة بملك تقتضى القوة على تصریف ممالك وهو من قولك ملكك العجين إذا أجدت عجنه (٢) فقوى ومنه قول الشاعر :

ملكك بها كفى فأنهت فتقها يرى قائم من دونها ماوراءها

أى قويت بها كفى ، ثم كثر حتى جرى على معنى مالك فى الحكم كالصبي المالك لما لا يقدر على تصریفه إلا فى الحكم أى حكمه حكم القادر على تصریف ماله ، ولذلك لم يحسن إطلاق الصفة برب إلا على الله تعالى ، والصفة برب أيضاً تقتضى معنى المصلح ومنه ربيت النعمة إذا أصلحتها باتمامها وأديم مر بوب مصلح ويجوز

(١) فى السكندرية « وعمر ضياعا ، وهو تحريف . (٢) فى السكندرية مأخذت عجوة .

أن يقال إن قولنا رب يقتضى معنى ولاية الامر حتى يتم ومن ثم قيل رب الولد ورب السمسم وشاة ربي وهى مثل النفساء من النساء وقيل لها ذلك لأنها تربى ولدها فالباء فى التريبة أصلها ياء نقلت إلى حرف العلة كما قيل فى الظن التظنى .
(الفرق) بين الصفة برب والصفة بقادر أن الصفة بقادر أعم من حيث تجرى على المقدور نحو قادر أن يقوم ، ولا يجوز الصفة برب إلا فى المقدر المصرف المدبر وصفة قادر تجرى فى كل وجه وهو الأصل فى هذا الباب ، وقال بعضهم لا يقال الرب إلا لله فردّه بعضهم وقال قد جاء عن العرب خلاف ذلك وهو قول الحارث بن حلزة .

وهو الرب والشهيد على يو م الجبارين والبلاء بلاء
والقول الأول هو الصحيح لأن قوله الرب ههنا ليس باطلاق لأنه خبر هو وكذلك الشهيد والشهيد هو الرب وهما يرجعان إلى هو فاذا كان الشهيد هو الرب وقد خص الشهيد بيوم الجبارين فينبغى أن يكون خصوصه خصوصاً للرب لأنه هو ، وأما قول عدى بن زيد :

ورأى الرب مغبوط بصيحته وطالب الوجه يرضى الحال مختاراً
فإن ذلك من خطايهم ومثله تسميتهم الصنم إلهاً ومسيلاً رحماناً (١) وأراد بالوجه وجه الحق
(الفرق) بين السيد والمالك أن السيد فى المالكين كالعبد فى المملوكات فكما لا يكون العبد إلا من (٢) يعقل فكذلك لا يكون السيد إلا من يعقل ، والمالك يكون كذلك ولغيره فيقال هذا سيد العبد ومالك العبد ويقال هو مالك الدار ولا يقال سيد الدار ويقال للقادر مالك فعله ولا يقال سيد فعله والله تعالى سيد لأنه مالك لجنس من يعقل .

ومما يجرى مع ذلك

(الفرق) بين الملك والدولة أن الملك يفيد اتساع المقدور على ما ذكرنا ، والدولة انتقال حال سارة من قوم إلى قوم ، والدولة ما ينال من المال بالدولة فيتداوله القوم بينهم هذا مرة وهذا مرة ، وقال بعضهم الدولة فعل المنتهين والدولة

(١) سيأتى الكلام على ذلك فى الفرق بين الرحيم والرحمن . (٢) فى السكندرية من جنس ماء .

الشيء الذي ينتهب ، ومثلها غرفة لما في يدك والغرفة فعلة من عرفت ومثل ذلك خطوة للموضع وخ خطوة فعلة من خطوت ، وجمع الدولة دول مثل غرف ومن قال دول (١) فهي لغة والأول الأصل .

(الفرق) بين الملك والسلطان أن السلطان قوة اليد في القهر للجمهور الأعظم وللجماعة اليسيرة أيضاً ألا ترى أنه يقال الخليفة سلطان الدنيا وملك الدنيا وتقول لا أمير البلد سلطان البلد ولا يقال له ملك البلد لأن الملك هو من اتسعت مقدرته على ما ذكرنا فالملك هو القدرة على أشياء كثيرة، والسلطان القدرة سواء كان على أشياء كثيرة أو قليلة ولهذا يقال له في داره سلطان ولا يقال له في داره ملك ولهذا يقال هو مساط علينا وإن لم يملكنا ، وقيل السلطان المانع المساط على غيره من أن يتصرف عن مراده ولهذا يقال ليس لك على فلان سلطان فتمنعه من كذا .

(الفرق) بين قولك الملك وقولك ملك اليمين أن ملك اليمين متى أطلق علم منه الأمة والعبد المملوك ولا يطلق على غير ذلك لا يقال للدار والدابة وما كان من غير بني آدم ملك اليمين وذلك أن ملك العبد والأمة أخص من ملك غيرها ألا ترى أنه يملك التصرف في الدار بالنقض والبناء ولا يملك ذلك في بني آدم ويجوز عارية الدار وغيرها من العروض ولا يجوز عارية الفروج .

(الفرق) بين التمكين والتليك أن تمكين الحائز يجوز ولا يجوز تملكه لأنه إن ملكه الحوز فقد جعل له أن يحوز وليس كذلك التمكين لأنه مكن مع الزجر ودل على أنه ليس له أن يحوز وليس كل من مكن من الغصب قد ملكه .

(الفرق) بين الولاية والعمالة أن الولاية أعم من العمالة وذلك أن كل من ولي شيئاً من عمل السلطان فهو وال فالقاضي وال والامير وال والعامل وال وليس القاضي عاملاً ولا الامير وإنما العامل من يلي جباية المال فقط فكل عامل وال وليس كل وال عاملاً وأصل العمالة أجرة من يلي الصدقة ثم كثر استعمالها حتى أجريت على غير ذلك .

(١) أي بكسر الدال وفتح الواو .

(الفرق) بين الاعانة والنصرة أن النصره لا تكون إلا على المنازع المغالب والخصم المناوئ المشاغب ، والاعانة تكون على ذلك وعلى غيره تقول أعانه على من غلبه ونازعه ونصره عليه وأعانه على فقره إذا أعطاه ما يعينه وأعانه على الاحمال (١) ولا يقال نصره على ذلك فالاعانة عامة والنصرة خاصة .

(الفرق) بين الاعانة والتقوية أن التقوية من الله تعالى للعبد هي اقداره على كثرة المقدور ومن العبد تعبد إعطاؤه المال وإمداده بالرجال وهي أبلغ من الاعانة الا ترى أنه يقال أعانه ب درهم ولا يقال قواه بدراهم وإنما يقال قواه بالأموال والرجال على ما ذكرنا ، وقال على بن عيسى التقوية تكون على صناعة والنصرة لا تكون إلا في منازعة .

(الفرق) بين النصير والولى أن الولاية قد تكون باخلاص المودة ، والنصرة تكون بالمعونة والتقوية وقد لا تمكن النصره مع حصول الولاية فالفرق بينهما بين . (الفرق) بين السيد والهيام أن الهيام هو الذى يمضى همه فى الامور ، ولا يوصف الله تعالى به لأنه لا يوصف بالهم .

(الفرق) بين الهيام والقمقام أن القمقام هو السيد الذى تجتمع له أموره ولا تتفرق عليه شؤنه من قولهم تقمقم الشيء إذا تجمع وقمقم عصبه جمعه ويقال للبحر قمقام لأنه مجمع المياه .

(الفرق) بين الولاية بفتح الواو والنصرة أن الولاية النصره لمحبة المنصور لا للرياء والسمعة لأنها تضاد العداوة ، والنصرة تكون على الوجهين .

(الفرق) بين الحكم والقضاء أن القضاء يقتضى فصل الأمر على التمام من قولك قضاه إذا أتمه وقطع عمله ومنه قوله تعالى (ثم قضى أجلا) أى فصل الحكم به (وقضينا إلى بنى اسرائيل) أى فصلنا الاعلام به وقال تعالى (قضينا عليه الموت) أى فصلنا أمر موته (فقضاهن (٢) سبع سموات) فى يومين أى فصل الأمر به ، والحكم يقتضى المنع عن الخصومة من قولك أحكمته إذا منعته قال الشاعر :
أبني حنيفة أحكموا سفهاءكم
إني أخاف عليكم أن أغضبوا

(١) فى السكندرية « على حمل الحمل » . (٢) فى النسخ « وقضاهن » بالواو .

ويجوز أن يقال الحكم فصل الأمر على الأحكام بما يقتضيه العقل والشرع
فإذا قيل حكم بالباطل فمعناه أنه جعل الباطل موضع الحق ، ويستعمل الحكم في
مواضع لا يستعمل فيها القضاء كقولك حكم هذا كحكم هذا أي هما متماثلان
في السبب أو العلة أو نحو ذلك وأحكام الأشياء تنقسم قسمين (١) حكم يرد إلى
أصل وحكم لا يرد إلى أصل لانه أول في بابه .

(الفرق) بين الحاكم والحكم أن الحكم يقتضى أنه أهل أن يتحكم إليه ،
والحاكم الذى من شأنه أن يحكم . فالصفة بالحكم أمدح وذلك أن صفة
حاكم جار على الفعل فقد يحكم الحاكم بغير الصواب فاما من يستحق الصفة
بحكم فلا يحكم الا بالصواب لانه صفة تعظيم ومدح .

(الفرق) بين القضاء والقدر أن القدر هو وجود الأفعال على مقدار الحاجة
إليها والكفاية لما فعلت من أجله ويجوز أن يكون القدر هو الوجه الذى أردت
إيقاع المراد عليه ، والمقدر الموجد له على ذلك الوجه ، وقيل أصل القدر هو وجود
الفعل على مقدار ما أراده الفاعل ، وحقيقة ذلك فى أفعال الله تعالى وجودها
على مقدار المصلحة ، والقضاء هو فصل الأمر على التمام .

(الفرق) بين القدر والتقدير أن التقدير يستعمل فى أفعال الله تعالى وأفعال
العباد ، ولا يستعمل القدر إلا فى أفعال الله عز وجل (٢) وقد يكون التقدير
حسنا وقيحا كـ تقدير المنجم موت زيد وافقاره واستغنائه ، ولا
يكون القدر إلا حسنا .

(الفرق) بين قولك قضى إليه وقضى به أن قولك قضى إليه أى أعليه
وقوله تعالى (وقضينا إليه ذلك الأمر) أى أعلمناه ثم فسر الأمر الذى ذكره
فقال (إن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين) فكانه قال وقضينا إليه ان دابر هؤلاء
مقطوع ، ومعنى قولنا قضى به أنه فصل الأمر به على التمام .

(الفرق) بين التقدير والتدبير أن التدبير هو تقويم الأمر على ما يكون
فيه صلاح عاقبته ، وأصله من الدبر وأدبار الأمور عواقبها وآخر كل شيء دبره

(١) فى نسخة « إلى قسمين » . (٢) فى السكندرية « جل اسمه » .

وفلان يتدبر أمره أى ينظر فى اعقابه ليصلحه على ما يصلحها ، والتقدير تقويم الأمر على مقدار يقع معه الصلاح ولا يتضمن معنى العاقبة .

(الفرق) بين قولك قدر له كذا ومنى له كذا أن المنى لا يكون إلا تقدير المكروه يقال منى له الشر ولا يقال منى له الخير ومن ثم سميت المنية منية ويقال أعلمت ما منيت (١) به من فلان ، والتقدير يكون فى الخير والشر .

(الفرق) بين السياسة والتدبير أن السياسة فى التدبير المستمر ولا يقال للتدبير الواحد سياسة فكل سياسة تدبير وليس كل تدبير سياسة ، والسياسة أيضا فى الدقيق من أمور المسوس على ما ذكرنا قبل فلا يوصف الله تعالى بهالذلك .

الباب الرابع عشر

فى الفرق بين الانعام والاحسان وبين النعمة والرحمة والرافة والنفع والخير وبين الحلم والصبر والوقار والتؤدة وما بسبيل ذلك

(الفرق) بين الانعام والاحسان أن الانعام لا يكون الا من المنعم على غيره لانه متضمن بالشكر الذى يجب وجوب الدين ، ويجوز احسان الانسان إلى نفسه تقول لمن يتعلم العلم انه يحسن (٢) إلى نفسه ولا تقول منعم على نفسه ، والاحسان متضمن بالحمد ويجوز حمد الحامد لنفسه ، والنعمة متضمنة بالشكر ولا يجوز شكر الشاكر لنفسه لأنه يجرى مجرى الدين ولا يجوز أن يؤدى الانسان الدين إلى نفسه ، والحمد يقتضى تبقية الاحسان إذا كان للخير ، والشكر يقتضى تبقية النعمة ، ويكون من الاحسان ما هو ضرر مثل تعذيب الله تعالى أهل النار ، وكل من جاء بفعل حسن فقد أحسن ألا ترى أن من أقام حداً فقد أحسن وان أنزل بالمحدود ضرراً ثم استعمل فى النفع والخير خاصة فيقال أحسن إلى فلان إذا نفعه ولا يقال أحسن إليه إذا حده ويقولون للنفع كله

(١) فى السكندرية « منينا » . (٢) فى السكندرية « محسن » .

إحساناً ولا يقولون للضرر كله إساءة فلو كان معنى الاحسان هو النفع على الحقيقة لكان معنى الإساءة الضرر على الحقيقة لأنه ضده ، والأب يحسن إلى ولده بسقيه الدواء المرو بالفصد والحجامة ولا يقال ينعم عليه بذلك ويقال أحسن إذا أتى بفعل حسن ولا يقال أقبح إذا أتى بفعل قبيح اكتفوا بقولهم أساء ، وقد يكون أيضاً من النعمة ما هو ضرر مثل التكليف نسميه نعمة لما يؤدي إليه من اللذة والسرور .
(الفرق) بين الاحسان والنفع أن النفع قد يكون من غير قصد والاحسان لا يكون إلا مع القصد تقول ينفعني العدو بما فعله بي إذا أراد بك ضراً فوقع نفعاً ولا يقال أحسن إلى في ذلك .

(الفرق) بين الاحسان والاجمال أن الاجمال هو الاحسان الظاهر من قولك رجل جميل كأنما يجري فيه السمن وأصل الجميل الودك (١) واجتمل الرجل إذا طبخ العظام ليخرج ودكها ، ويقال أحسن إليه فيعدي بالي وأجمل في أمره لأنه فعل الجميل في أمره ويقال أنعم عليه لأنه دخله معنى علو نعمة عليه فهي غامرة له ، ولذلك يقال هو غريق في النعمة ولا يقال غريق في الاحسان والاجمال ويقال أجمل الحساب فيعدي ذلك بنفسه لأنه مضمن بمفعول يذبي عنه من غير وسيلة ، وقد يكون الاحسان مثل الاجمال في استحقاق الحمد به وكما يجوز أن يحسن الإنسان إلى نفسه يجوز أن يجمل في فعله لنفسه .

(الفرق) بين الفضل والاحسان أن الاحسان قد يكون واجباً وغير واجب ، والفضل لا يكون واجباً على أحد وإنما هو ما يتفضل به من غير سبب يوجبه .
(الفرق) بين الطول والفضل أن الطول هو ما يستطيل به الإنسان على من يقصده به ولا يكون إلا من المتبوع إلى التابع ولا يقال لفضل التابع على المتبوع طول ، ويقال طال عليه وتطول وطل عليه إذا سأله ذلك قال الشاعر :
أفر لكى يزداد طولك طولاً *

وقال الله تعالى (أولو الطول منهم) أى من معه فضل يستطل به على عشيرته .
(الفرق) بين الآلاء والنعم أن الآلى واحد الآلاء وهى النعمة التى تتلو

غيرها من قولك وليه يليه إذا قرب منه وأصله ولي، وقيل واحد الآلاء الى وقال بعضهم الا الى مقلوب من الى الشيء اذا عظم على قال فهو اسم للنعمة العظيمة .
 (الفرق) بين الافضال والتفضل أن الافضال من الله تعالى نفع تدعو إليه الحكمة وهو تعالى يفضل لا محالة لأن الحكيم لا يخالف ما تدعو إليه الحكمة وهو كالانعام في وجوب الشكر عليه ، وأصله الزيادة في الاحسان ، والتفضل التخصيص بالنفع الذي يوليه القادر عليه وله أن لا يوليه والله تعالى متفضل بكل نفع يعطيه إياه من ثواب وغيره فان قات الثواب واجب من جهة انه جزاء على الطاعة فكيف يجوز أن لا يفعل قلنا لا يفعل بان لا يفعل سببه المؤدى اليه .
 (الفرق) بين المتفضل والفاضل أن الفاضل هو الزائد على غيره في خصلة من خصال الخير والفضل الزيادة يقال فضل الشيء في نفسه إذا زاد وفضله غيره إذا زاد عليه وفضله بالتشديد إذا أخبر بزيادته على غيره ولا يوصف الله تعالى بأنه فاضل لأنه لا يوصف بالزيادة والنقصان .

(الفرق) بين النعمة والرحمة أن الرحمة الانعام على المحتاج اليه وليس كذلك النعمة لأنه إذا أنعمت بمال تعطيه إياه فقد أنعمت عليه ولا تقول إنك رحمته .
 (الفرق) بين الرحمن والرحيم أن الرحمن على ما قال ابن عباس (١) أرق من الرحيم يريد أنه أبلغ في المعنى لأن الرقة والغلظة لا يوصف الله تعالى بهما والرحمة من الله تعالى على عباده ونعمته عليهم في باب الدين والدنيا ، وأجمع المسلمون أن الغيث رحمة من الله تعالى ، وقيل معنى قوله رحيم أن من شأنه الرحمة وهو على تقدير يديم ، والرحمن في تقدير بزمان وهو اسم خص به البارئ جل وعز، ومثله في التخصيص قولنا لهذا النجم سماك وهو مأخوذ من السمك الذي هو الارتفاع وليس كل مرتفع سماكا وقولنا للنجم الآخر دبران لأنه يدبر الثريا ، وليس كل مادبر شيئاً يسمى دبراً فأما قولهم أسيلمة رحمان اليمامة فشيء وضعه له أصحابه على وجه الخطأ كما وضع غيرهم اسم الإلهية لغير الله وعندنا أن الرحيم مبالغة لعدوله وأن الرحمن أشد مبالغة لأنه أشد عدولا وإذا

(١) ابن عباس ، غير موجود في السكندرية .

كان العدول على المبالغة كلما كان أشد عدولا كان أشد مبالغة .

(الفرق) بين الرحمة والرفقة أن الرفقة والغلاظة يكونان في القلب وغيره خلقة والرحمة فعل الراحم والناس يقولون رفق عليه فرحمه يجعلون (١) الرفقة سبب الرحمة .
(الفرق) بين الشفيق والرفيق أنه قد يرق الإنسان لمن لا يشفق عليه كالذى يئد الموءودة فيرق لها لا محالة لأن طبع الإنسانية يوجب ذلك ولا يشفق عليها لأنه لو أشفق عليها ما وأدها .

(الفرق) بين الرأفة والرحمة أن الرأفة أبلغ من الرحمة ولهذا قال أبو عبيدة إن في قوله تعالى (رؤف رحيم) تقدماً وتأخيراً أراد أن التوكيد يكون في الأبلغ في المعنى فاذا تقدم الأبلغ في اللفظ كان المعنى مؤخراً .

(الفرق) بين المنفعة والخير أن من المعصية ما يكون منفعة وقد شهد الله تعالى بذلك في قوله (قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس) وما كانت فيه منفعة فهو منفعة ولا تكون المعصية خيراً وقد أجريت الصفة بنافع على الموجب للنفع فقليل طعام نافع ودواء نافع .

(الفرق) بين المنفعة والنعمة أن المنفعة تكون حسنة وقييحة كما أن المضرة تكون حسنة وقييحة والمنفعة القبيحة منفعتك الرجل تنفعه ليسكن إليك فتغاله ، والنعمة لا تكون إلا حسنة ، ويفرق بينهما أيضاً فتقول الإنسان يجوز أن ينفع نفسه ولا يجوز أن ينعم عليها .

(الفرق) بين المتاع والمنفعة أن المتاع النفع الذى تتعجل به اللذة وذلك إما لوجود اللذة وإما بما يكون معه اللذة نحو المال الجليل والمملك النفيس وقد يكون النفع بما تتأجل به اللذة نحو إصلاح الطعام وتبريد الماء لوقت الحاجة إلى ذلك .
(الفرق) بين الانعام والتمتع أن الانعام يوجب الشكر، والتمتع كالذى يتمتع الإنسان بالطعام والشراب ليستنيم إليه فيتمكن من اغتصاب ماله والأتان على نفسه .
(الفرق) بين الخير والنعمة أن الإنسان يجوز أن يفعل بنفسه الخير كما يجوز أن ينفعها ولا يجوز أن ينعم عليها فالخير والنفع من هذا الوجه متساويان ،

والنفع هو إيجاب اللذة بفعالها أو السبب إليها ونقيضه الضر وهو إيجاب الألم بفعله أو التسبب إليه .

(الفرق) بين النعمة والنعماء أن النعماء هي النعمة الظاهرة وذلك أنها أخرجت منخرج الأحوال الظاهرة مثل الحراء والبيضاء ، والنعمة قد تكون خافية فلا تسمى نعماء .

(الفرق) بين اللذة والنعمة أن اللذة لا تكون إلا مشتهية ويجوز أن تكون نعمة لا تشتهى كالتكليف وإنما صار التكليف نعمة لأنه يعود عليها بمنافع وملاذ وإنما سمي ذلك نعمة لأنه سبب للنعمة كما يسمى الشيء باسم سببه .

(الفرق) بين النعمة والمنة أن المنية هي النعمة المقطوعة من جوانبها كأنها قطعة منها، ولهذا جاءت على مثال قطعة ، وأصل الكلمة القطع ومنه قوله تعالى (لهم أجر غير ممنون) أى غير مقطوع وسمى الدهر منوناً لأنه يقطع بين الألف وسمى الاعتداد بالنعمة مناً لأنه يقطع الشكر عايتها .

(الفرق) بين الاحسان والافضال أن الاحسان النفع الحسن ، والافضال النفع الزائد على أقل المقدار وقد خص الاحسان (١) بالفضل ولم يجب مثل ذلك فى الزيادة لأنه جرى مجرى الصفة الغالبة كما يختص النجم بالسماك ولا يجب مثل ذلك فى كل مرتفع .

(الفرق) بين البر والقربان أن القربان البر الذى يتقرب به إلى الله وأصله المصدر مثل الكفران والشكران .

الفرق بين ما يخالف النفع والاحسان من الضر والسوء وغير ذلك مما يجرى معه

(الفرق) بين الضر والضر أن الضر خلاف النفع ويكون حسناً وقييماً فالقيح الظلم وما بسبيله والحسن شرب الدواء المر رجاء العافية، والضر بالضم الهزال وسوء الحال ورجل مضرور سيء الحال ، ومن وجه آخر أن الضر أبغى

(١) فى السكندرية «الانسان»

من الضرر لأن الضرر يجري على ضرره يضره ضرراً فيقع على أقل قليل الفعل لأنه مصدر جار على فعله كالصفة الجارية على الفعل ، والضرر بالضم كالصفة المعدولة للمبالغة .

(الفرق) بين الضر والضرأ أن الضرأ هي المضرة الظاهرة وذلك أنها أخرجت مخرج الأحوال الظاهرة مثل الحمراء والبيضاء على ما ذكرنا .

(الفرق) بين الضرأ والبأساء أن البأساء ضرأ معها خوف وأصلها البأس وهو الخوف يقال لا بأس عليك أى لا خوف عليك وسميت الحرب بأساً لما فيها من الخوف والبأس الرجل إذا لحقه بأس وإذا لحقه بؤس أيضاً وقال تعالى (فلا تبتئس بما كانوا يفعلون) أى لا يلحقك بؤس ويجوز أن يكون من البأس أى لا يلحقك خوف بما فعلوا وجاء البأس بمعنى الإثم فى قولهم لا بأس بكذا (١) أى لا إثم فيه ويقال أيضاً لا بأس فيه أى هو جائز شائع .

(الفرق) بين الضر والسوء أن الضر يكون من حيث لا يعلم المقصود به والسوء لا يكون إلا من حيث يعلم ومعلوم أنه يقال ضررت فلانا من حيث لا يعلم ولا يقال سؤته إلا إذا جاهرته بالمكروه .

(الفرق) بين المضرة والاساءة أن الاساءة قبيحة وقد تكون مضرة حسنة إذا قصد بها وجه يحسن نحو المضرة بالضرب للتأديب وبالكمد للتعلم والتعليم . (الفرق) بين السوء والسوء أن السوء مصدر أضيف المنعوت إليه تقول هو رجل سوء ورجل السوء بالفتح وليس هو من قولك سؤته وفى المثل لا يعجز مسك السوء عن غرق السوء أى لا يعجز الجلد الردىء عن الريح الرديئة ، والسوء بالضم المكروه يقال ساء يسوءه سوءاً إذا لقي منه مكروهاً ، وأصل الكلمتين الكراهة إلا أن استعمالهما يكون على ما وصفنا .

(الفرق) بين الاساءة والسوء أن الاساءة اسم للظلم يقال أساء إليه إذا ظلمه والسوء اسم الضرر والغم يقال ساءه يسوءه إذا ضره وغمه وإن لم يكن ذلك ظلاماً . (الفرق) بين الضر والشر أن السقم وعذاب (٢) جهنم ضر فى الحقيقة

(١) فى السكندرية د فى كذا ، . (٢) فى السكندرية (وعقاب) .

وشر مجازاً ، وشرب الدواء المر رجاء العافية ضرر يدخله الانسان على نفسه وليس بشر ، والشاهد على أن السقم وعذاب جهنم لا يسمى شراً على الحقيقة أن فاعله لا يسمى شريراً كما يسمى فاعل الضر ضاراً ، وقال أبو بكر بن الاخشاد رحمه الله تعالى السقم وعذاب جهنم شر على الحقيقة وإن لم يسم فاعلهما شريراً لأن الشرير هو المنهمك في الشر القبيح وليس كل شر قبيحاً ولا كل من فعل الشر شريراً كما أنه ليس كل من شرب الشراب شريباً وإنما الشريب المنهمك في الشرب المحذور ، والشر عنده ضربان حسن وقبيح فالحسن السقم وعذاب جهنم والقبيح الظلم وما يجرى مجراه قال ويجوز أن يقال للشيء الواحد إنه خير وشر إذا أردت بأحد القولين إخباراً عن عاقبته وإنما يكونان نقيضين إذا كانا من وجه واحد .

(الفرق) بين الصبر والحلم أن الحلم هو الامهال بتأخير العقاب المستحق ، والحلم من الله تعالى عن العصاة في الدنيا فعل ينأى تعجيل العقوبة من النعمة والعافية ، ولا يجوز الحلم إذا كان فيه فساد على أحد من المكلفين وليس هو الترك لتعجيل العقاب لأن الترك لا يجوز على الله تعالى لأنه فعل يقع في محل القدرة يضاد المتروك ولا يصح الحلم إلا بمن يقدر على العقوبة وما يجرى مجراها من التأديب بالضرب وهو بمن لا يقدر على ذلك ولهذا قال الشاعر :

« لا صفح ذل ولكن (١) صفح أحلام » ولا يقال لتارك الظلم حلیم إنما يقال حلم عنه إذا أخر عقابه أو عفا عنه ولو عاقبه كان عادلاً ، وقال بعضهم ضد الحلم السفه ، وهو جيد لأن السفه خفة وعجلة وفي الحلم أناة وإمهال ، وقال المفضل السفه في الأصل قلة المعرفة بوضع الأمور مواضعها وهو ضعف الرأي ، قال أبو هلال وهذا يوجب أنه ضد الحلم لأن الحلم من الحكمة والحكمة وجود الفعل على جهة الصواب ، قال المفضل ثم أجرى السفه على كل جهل وخفة يقال سفه رأيه سفهاً ، وقال الفراء سفه غير متعد وإنما ينصب رأيه على التفسير ، وفيه لغة أخرى سفه يسفه سفاهة ، وقيل السفه في قوله تعالى (فإن كان الذي عليه الحق سفيهاً) هو

الصغير وهذا يرجع إلى أنه القليل المعرفة ، والدليل على أن الحلم أجرى مجرى الحكمة نقيضاً للسفه قول المتلمس :

لذى الحلم قبل اليوم ما تفرع العصا وما علم الانسان إلا ليعلم
أى لذى المعرفة والتمييز، وأصل السفه الخفة ثوب سفيه أى خفيف ، وأصل الحلم
فى العربية اللين ورجل حلم أى لين فى معاملته فى الجزاء بلى السيئة بالانابة ،
وحلم فى النوم لأن حال النوم حال سكون وهندوء واحتسليم بخلاص وهو محتمل
وحالم يرجع إلى قولهم حلم فى النوم ، وحلمة الشدى النائم من طرفه لما يخرج منها
من اللبن الذى يحلم الصبى وحلم الأديم ثقل بالحلم وهو قردان منليمه لينته المتلمس
وتحلم الرجل تسكف الحلم . والصبر حبس النفس لمصادفة المكروه ، وصبر
الرجل حبس نفسه عن إظهار الجزع والجزع إظهار ما يلحق المصاب من
المضض (١) والغم وفى الحديث (يصبر الصابر ويقتل القاتل) والصابر ههنا
هو الذى يصبر النفس عن القتل ، ولا تجوز الصفة على الله تعالى بالصبر لأن
المضار لا تلحقه وتجاوز الصفة عليه بالحلم لأنه صفة مدح وتعظيم وإذا قال
قائل اللهم حلمك عن العصاة أى إمهالك فذلك جائز على شرائط الحكمة من
غير أن يكون فيه مفسدة وإمهال الله تعالى إياهم مظاهرة عليهم .

(الفرق) بين الصبر والاحتمال أن الاحتمال للشئ يفيد كظم الغيظ فيه ،
والصبر على الشدة يفيد حبس النفس عن المقابلة عليه بالقول والفعل ، والصبر
عن الشئ يفيد حبس النفس عن فعله وصبرت على خطوب الدهر أى حبست
النفس عن الجزع عندها ولا يستعمل الاحتمال فى ذلك لأنك لا تغتاض منه .

(الفرق) بين الحلم والامهال أن كل حلم إمهال وليس كل إمهال حلماً لأن
الله تعالى لو أمهل من أخذه لم يكن هذا الامهال حلماً لأن الحلم صفة مدح
والامهال على هذا الوجه مذموم وإذا كان الأخذ والامهال سواهما فى الاستصلاح
فالامهال تفضل والانتقام عدل وعلى هذا يجب أن يكون ضد الحلم السفه إذا
كان الحلم واجباً لأن ضده استفساد فلو فعله لم يكن ظالماً إلا أنه لم يكن حكمة

ألا ترى أنه قد يكون الشيء سفها وإن لم يكن ضده حلما وهذا نحو صرف الثواب عن المستحق إلى غيره لأن ذلك يكون ظلما من حيث حرمة من استحقه ويكون سفها من حيث وضع في غير موضعه ولو أعطى مثل ثواب المطيعين من لم يطع لم يكن ذلك ظلما لاحتداد ولكن كان سفها لأنه وضع الشيء في غير موضعه ، وليس يجب أن تكون اثابة المستحقين حلالا وإن كان خلاف ذلك سفها أثبت بذلك أن الحلم يقتضى بعض الحكمة وإن السفه يضاد ما كان من الحلم واجبا لاما كان منه تفضلا وأن السفه نقيض الحكمة في كل وجه ، وقولنا الله حلیم من صفات الفعل ويكون من صفات الذات بمعنى أهل لأن يحلم إذا عصى ، ويفرق بين الحلم والامهال من وجه آخر وهو أن الحلم لا يكون إلا عن المستحق للانتقام وليس كذلك الامهال ألا ترى أنك تمهل غريمك إلى مدة ولا يكون ذلك منك حلما ، وقال بعضهم لا يجوز أن يمهل أحد غيره في وقت إلا لياخذه في وقت آخر .

(الفرق) بين الامهال والانظار أن الانظار مقرون بمقدار ما يقع فيه النظر ، والامهال مبهم ، وقيل الانظار تأخير العبد لينظر في أمره والامهال تأخيره ليسهل ما يتكلفه من عمله .

(الفرق) بين الحلم والوقار أن الوقار هو الهدوء وسكون الأطراف وقلة الحركة في المجلس ، ويقع أيضا على مفارقة الطيش عند الغضب ، مأخوذ من الوقر وهو الحمل ، ولا تجوز الصفة به على الله سبحانه وتعالى .

(الفرق) بين الوقار والسكينة أن السكينة مفارقة الاضطراب عند الغضب والخوف وأكثر ما جاء في الخوف ألا ترى قوله تعالى (فانزل الله سكينته عليه) وقال (فانزل الله سكينته على رسوله وعلى المؤمنين) ويضاف إلى القلب كما قال تعالى (هو الذى أنزل السكينة فى قلوب المؤمنين) فيكون هيبة وغير هيبة ، والوقار لا يكون إلا هيبة .

(الفرق) بين (١) ذلك وبين الرزاة أن الرزاة تستعمل في الانسان وغيره فهي أعم يقال رجل رزين أى ثقیل ولا يقال جبر وقور .

(الفرق) بين الرجاح والرزانة أن الرجاح أصله الميل ومنه رجحت كفة الميزان إذا مالت لثقل ما فيها ومنه زن وأرجح ، بوصف الرجل بالرجاح على وجه التشبيه كأنه وزن مع غيره فصار أثقل منه وليس هو صفة تختص الإنسان على الحقيقة ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال للإنسان ترجح أى كن راجحاً ولكن يقال له ترجح أى تمايل ، ويجوز أن يقال له ترزن أى كن رزينا وهى أيضاً تستعمل فى التثبیت والسكون ، والرجاح فى زيادة الفضل فالفرق بينهما بين .

(الفرق) بين الوقار والتوقير يستعمل فى معنى التعظيم يقال وقرته إذا عظّمته وقد أقيم الوقار موضع التوقير فى قوله تعالى (ما لكم لا ترجون لله وقاراً) أى تعظيماً وقال تعالى (وتعزروه وتوقروه) وقال أبو أحمد ابن أبى سلمة رحمه الله : الله جل اسمه لا يوصف بالوقار ويوصف العباد بأنهم يوقرونه أى يعظمونه ولا يقال إنه وقور بمعنى عظيم كما يقال إنه يوقر بمعنى يعظم لأن الصفة بالوقور ترجع إليه إذا وصف بها ، قال أبو هلال وهى غير لا ثقة به لأن الوقار مما تتغير به الهيبة ، قال أبو أحمد والصفة بالتوقير ترجع إلى من توقره ، قال أبو هلال أيده الله تعالى عندنا أنه يوصف بالتوقير أن يوصف به على معنى التعظيم لا لغير ذلك .

(الفرق) بين الوقار والسمت أن السمت هو حسن السكوت وقالوا هو كالصمت فأبدل الصاد سيناً كما يقال خطيب مسقع ومصقع ، ويجوز أن يكون السمت حسن الطريقة واستواؤها من قولك هو على سمت البلد ، وليس السمت من الوقار فى شيء .

(الفرق) بين الحلم والاناة أن الاناة هى البطء فى الحركة وفى مقاربة الخطو فى المشى ولهذا يقال للمرأة البدينة أناة قال الشاعر :

رمته أناة من ربيعة عامر نؤم الضحى فى مأتم أى مأثم

ويكون المراد بها فى صفات الرجال المتمهل فى تدبير الأمور ومقارفة التعجل (١) فيها كأنه يقار بها مقاربة لطيفة من قولك أنى الشيء إذا قرب وتأنى أى تمهل

ليأخذ الأمر من قرب ، وقال بعضهم الاناة السكون عند الحالة المزعجة .
 (والفرق) بينها وبين التؤدة أن التؤدة مفارقة الخفة في الأمر وأصلها
 من قولك وأده يشده إذا أثقله بالتراب ومنه الموءودة وأصل التاء فيها واو
 ومثلها التخممة وأصلها من الوخامة والتهمة وأصلها من وهمت والتره وأصله
 من ترت فالتؤدة تفيد من هذا خلاف ما تفيد الاناة وذلك أن الاناة تفيد
 مقاربة الأمر والتسبب اليه بسهولة والتؤدة تفيد مفارقة الخفة ولولا أنا رجعنا
 إلى الاشتقاق لم نجد بينهما فرقا ويجوز أن يقال إن الاناة هي المبالغة في الفرق
 بالأمر والتسبب اليها من قولك آن الشيء إذا انتهى ومنه (حميم آن) وقوله
 (غير ناظرين إناه) أي نهايته من النضج .

ومما يخالف ذلك

(الفرق) بين الطيش والسفه أن السفه نقيض الحكمة على ما وصفنا
 ويستعار في الكلام القبيح فيقال سفه عايه إذا أسمعته القبيح ويقال للجاهل سففيه ،
 والطيش خفة معها خطأ في الفعل وهو من قولك طاش السهم إذا خف فمضى
 فوق الهدف فشبه به الخفيف المفارق لصواب الفعل .
 (الفرق) بين السرعة والعجلة أن السرعة التقدم فيما ينبغي أن يتقدم فيه
 وهي محمودة ونقيضها مذموم وهو الإبطاء ، والعجلة التقدم فيما لا ينبغي أن يتقدم
 فيه . هي مذمومة ، ونقيضها محمود وهو الاناة ، فأما قوله تعالى (وعجلت إليك
 رب لترضى) فان ذلك بمعنى أسرعت .

الباب الخامس عشر

في الفرق بين الحفظ والرعاية والحراسة وما يجري مع ذلك وفي الفرق بين الضمان والوكالة والزعامة وما يقرب من ذلك

(الفرق) بين الحفظ والرعاية أن نقيض الحفظ الإضاعة ونقيض الرعاية الإهمال ولهذا يقال للماشية إذا لم يكن لها راع همل والإهمال هو ما يؤدي إلى الضياع فعلى هذا يكون الحفظ صرف المكارة عن الشيء لئلا يهلك، والرعاية فعل السبب الذي يصرف المكارة عنه ومن ثم يقال فلان يرعى العهود بينه وبين فلان أي يحفظ الأسباب التي تبقى معها (١) تلك العهود ومنه راعى المواشى لتفقدته أمورها ونفى الأسباب التي يخشى عليها الضياع منها . فأما قولهم للساهر أنه يرعى النجوم فهو تشبيهه براعى المواشى لأنه يراقبها كما يراقب الراعى مواشيه . (الفرق) بين الحفظ والكلاء أن الكلاءة هي إمالة الشيء إلى جانب يسلم فيه من الآفة ومن ثم يقال كلات السفينة إذا قربتها إلى الأرض والكلاء مرفأ السفينة فالحفظ أعم لأنه جنس الفعل فإن استعملت (٢) إحدى الكلمتين في مكان الأخرى فالتقارب معنييهما .

(الفرق) بين الحفظ والحراسة أن الحراسة حفظ مستمر ، ولهذا سمي الحارس حارساً لأنه يحرس في الليل كله أو لأن ذلك صناعته فهو يديم فعله ، واشتقاقه من الحرس وهو الدهر والحراسة هو أن يصرف الآفات عن الشيء قبل أن تصيبه صرفاً مستمراً فإذا أصابته فصرفها عنه سمي ذلك تخليصاً وهو مصدر والاسم الخلاص ويقال حرس الله عليك النعمة أي صرف عنها الآفة صرفاً مستمراً والحفظ لا يتضمن معنى الاستمرار وقد حفظ الشيء وهو حافظ والحفيظ مبالغة وقالوا الحفيظ في أسماء الله بمعنى العليم والشهيد فتأويله الذي لا يعزب عنه الشيء ، وأصله أن الحافظ للشيء عالم به في أكثر الأحوال إذا كان من خفيت عليه أحواله لا يتأتى له حفظه ، قال أبو هلال أيده الله تعالى والحفيظ بمعنى عليم

(١) في السكندرية « الذي يبقى معه » . (٢) في النسخ « استعمل » .

توسع ألا ترى أنه لا يقال ان الله حافظ لقولنا وقد امننا على معنى قولنا فلان يحفظ القرآن ولو كان حقيقة لجرى في باب العلم كله .

(الفرق) بين الحفيظ والرقيب أن الرقيب هو الذي يرقبك لئلا يخفى عليك وأنت تقول لصاحبك اذا قتش عن أمورك أرقيب على أنت وتقول راقب الله أى اعلم أنه يراك فلا يخفى عليك ، والحفيظ لا يتضمن معنى التفتيش (١) عن الامور والبحث عنها .

(الفرق) بين المهيمن والرقيب أن الرقيب هو الذي يرقبك مفتشا عن أمورك على ما ذكرنا وهو من صفات الله تعالى بمعنى الحفيظ وبمعنى العالم لأن الصفة بالتفتيش لا تجوز عليه تعالى . والمهيمن هو القائم على الشئ بالتدبير ومنه قول الشاعر :

ألا ان خير الناس بعد نبيهم مهيمنه التاليه في العرف والنكر
يريد القائم على الناس بعده وقال الاصمعي (ومهمنا عليه) أى قفانا والقفان فارسى معرب وقال عمر رضى الله عنه انى لاستعين بالرجل فيه عيب ثم أكون على قفانه أى على تحفظ. أخباره والقفان بمعنى المشرف .

(الفرق) بين الوكيل فى صفات الله تعالى وبينه (٢) فى صفات العباد أن الوكيل فى صفات الله بمعنى المتولى القائم بتدبير خلقه لأنه مالك لهم رحيم بهم وفى صفات غيره إنما يعقد بالتوكيل .

(الفرق) بين الحفظ والحماية أن الحماية تكون لما لا يمكن احرازه وحصره مثل الأرض والبلد تقول هو يحمى البلد والأرض وإليه حماية البلد ، والحفظ يكون لما يحرز ويحصر وتقول هو يحفظ دراهمه ومتاعه ولا تقول يحمى دراهمه ومتاعه ولا يحفظ الأرض والبلد إلا أن يقول ذلك عامى لا يعرف الكلام .

(الفرق) بين الحفظ والضبط أن ضبط الشئ شدة الحفظ له لئلا يفلت منه شئ ولهذا لا يستعمل فى الله تعالى لأنه (٣) لا يخاف الاقالات ويستعار فى الحساب فيقال فلان يضبط الحساب اذا كان يتحفظ فيه من الغلط .

(الفرق) بين الكفالة والضمان أن الكفالة تكون بالنفس والضمان يكون

(١) فى نسخة «التنقيح» . (٢) فى السكندرية «وبين الوكيل» . (٣) فى النسخ «بأنه» .

بالمال ألا ترى أنك تقول كفلت زيدا وتريد إذا التزمت (١) تسليمه، وضمنت الأرض إذا التزمت أداء الأجر عنها ولا يقال كفلت بالأرض لأن عينها لا تغيب فيحتاج إلى احضارها فالضمان التزام شيء عن المضمون والكفالة التزام نفس المكفول به ومنه كفلت الغلام إذا ضمنته إليك لتعوله ولا تقول ضمنته لأنك إذا طولبت به لزمك تسليمه ولا يلزمك تسليم شيء عنه وفي القرآن (وكفلها زكريا) ولم يقل ضمنها، من الدليل على أن الضمان يكون للمال والكفالة للنفس أن الإنسان يجوز أن يضمن عمن لا يعرفه، ولا يجوز أن يكفل من لا يعرفه لأنه إذا لم يعرفه لم يتمكن من تسليمه ويصح أن يؤدي عنه وإن لم يعرفه .

(الفرق) بين الضمين والحميل أن الحمالة ضمان الدية خاصة تقول حملت حمالة وأنا حميل وقال بعض العرب حملت دماء عولت فيها على مالي وآمالي فقدمت مالي وكنت من أكبر آمالي فإن حملتها فكم من غم شفيت وهم كفيت وإن حال دون ذلك حائل لم أذم يومك ولم أياس من غمك . والضمان يكون في ذلك وفي غيره .

(الفرق) بين الرئيس والزعيم أن الزعامة تفيد القوة على الشيء ومنه نقوله تعالى (وأنا به زعيم) أي أنا قادر على أداء ذلك يعني أن يوسف (٢) زعيم به لأن المنادى بهذا الكلام كان يؤدي عن يوسف عليه السلام وإنما قال أنا قادر على أداء ذلك لأنهم كانوا في زمن قحط لا يقدر فيه على الطعام ومن ثم قيل للرئاسة الزعامة وزعيم القوم رئيسهم لأنه أفواهم وأقدرهم على ما يريد فان سمي الكفيل زعيما فعلى جهة المجاز والأصل ما قلناه والزعامة اسم لئسلاح كله وسمى بذلك لأنه يتقوى به على العدو والله أعلم .

(١) في نسخة « كفلت » . (٢) يوسف ، من زيادات السكندرية .

الباب السادس عشر

في الفرق بين الهداية والصالح والسداد وما يخالف ذلك
من الغي والفساد وما يقرب منه

(الفرق) بين الهداية والارشاد أن الارشاد إلى الشيء هو التطريق اليه والتبيين له . والهداية هي التمكن من الوصول اليه وقد جاءت الهداية للمهتدي في قوله تعالى (اهدنا الصراط المستقيم) فذكر أنهم دعوا بالهداية وهم مهتدون لا محالة ولم يحىء مثل ذلك في الارشاد ويقال أيضا هداه إلى المكروه كما قال الله تعالى (فاهدوهم إلى صراط الجحيم) وقال تعالى (إنك لعلی هدى مستقيم) والهدى الدلالة فإذا كان مستقيما فهو دلالة إلى الصواب والایمان هدى لا نه دلالة إلى الجنة وقد يقال الطريق هدى ولا يقال أرشده إلا إلى المحبوب والراشد هو القابل للارشاد والرشيد مبالغة من ذلك ، ويجوز أن يقال الرشيد الذي صلح بما في نفسه مما يبعث عليه الخير والراشد القابل لما دل عليه من طريق الرشد والمرشد الهادي للخير والదال على طريق الرشد ومثل ذلك مثل من يقف بين طريقين لا يدري أيهما يؤدي إلى الغرض المطلوب فإذا دله عليه دال فقد أرشده وإذا قبل هو قول الدال فسلك قصد السبيل فهو راشد وإذا بعثته نفسه على سلوك الطريق القاصد فهو رشيد والارشاد والسداد والصواب حق من يعمل عليه أن ينجو وحق من يعمل على خلافه أن يهلك .

(الفرق) بين الهدى والبيان أن البيان في الحقيقة اظهار المعنى للنفس كائنا ما كان فهو في الحقيقة من قبيل القول . والهدى بيان طريق الرشد ليسلك (١) دون طريق الغي هذا إذا أطلق فإذا قيد استعمل في غيره ففيل هدى إلى النار وغيرها . (الفرق) بين الخير والصالح أن الصالح الاستقامة على ما تدعو إليه الحكمة ويكون في الضر والنفع كالمريض يكون صلاحا للإنسان في وقت دون الصحة وذلك أنه يؤدي إلى النفع في باب الدين فاما العلم الذي لا يؤدي

(١) ليسلك ، زائدة في السكندرية .

إلى النفع فلا يسمى صلاحاً مثل عذاب جهنم فإنه لا يؤدي إلى نفع ولا هو نفع في نفسه ويقال أفعال الله تعالى كلها خير ولا يقال عذاب الآخرة خير للمعذبين به وقيل الصلاح التغير إلى استقامة الحال والصالح المتغير إلى استقامة الحال ولهذا لا يقال لله تعالى صالح والصالح في الدين يجرى على الفرائض والنوافل دون المباحات لأنه مرغوب فيه ومأمور به فلا يجوز أن يرغب في المباح ولا أن يؤمر به لأن ذلك عبث ، والخير هو السرور والحسن وإذا لم يكن حسناً لم يكن خيراً لما يؤدي إليه من الضرر الزائد على المنفعة به ولذلك لم تكن المعاصي خيراً وإن كانت لذّة وسروراً ولا يقال للمريض خير كما يقال له صلاح فإذا جعلت خيراً أفعل فقلت المريض خير لفلان من الصحة كان ذلك جائزاً ويقال الله تعالى خير لنا من غيره ولا يقال هو أصلح لنا من غيره لأن أفعل إنما يزيد على لفظ فاعل مبالغة فإذا لم يصح أن يوصف بأنه أصلح من غيره والخير اسم من أسماء الله تعالى وفي الصحابة رجل يقال له عبد خير وقال أبو هشام تسمية الله تعالى بأنه خير مجاز قال ويقال خار الله لك ولم يجيء أنه خائر .

(الفرق) بين الهداية والنجاة أن النجاة تفيد الخلاص من المكروه والهداية تفيد التمكن من الوصول إلى الشيء ولفظهما ينبىء عن معنييهما وهو أنك تقول نجاه من كذا وهداه إلى كذا فالنجاة تكون من الشيء والهداية تكون إلى الشيء وإنما ذكرناهما والفرق بينهما لأن بعضهم ذكر أنهما سواء .

(الفرق) بين الفوز والنجاة أن النجاة هي الخلاص من المكروه، والفوز هو الخلاص من المكروه مع الوصول إلى المحبوب ولهذا سمي الله تعالى المؤمنين فائزين لنجاتهم من النار ونيلهم الجنة ولما كان الفوز يقتضى نيل المحبوب قيل فاز بطلبته وقال تعالى (يا ليتنى كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً) أى أنال الخير نيلاً كثيراً .

(الفرق) بين الفوز والظفر أن الظفر هو العلو على المناوىء المنازع قال الله تعالى (من بعد أن أظفركم عليهم) وقد يستعمل في موضع الفوز يقال ظفر بغيته ولا يستعمل الفوز في موضع الظفر ألا ترى أنه لا يقال فاز بعدوه كما

يقال ظفر بعدوه بعينه فالظفر مفارق للفوز وقال علي بن عيسى الفوز الظفر بدلا من الوقوع في الشر وأصله نيل الحظ من الخير وفوز اذار كب المفازة وفوز أيضا إذا مات لأنه قد صار في مثل المفازة .

(الفرق) بين النجاة والتخلص أن التخلص يكون من تعقيد وان لم يكن أذى والنجاة لا تكون إلا من أذى ولا يقال لمن لا خوف عليه نجا لأنه لا يكون ناجيا إلا بما يخاف .

(الفرق) بين الصلاح والفلاح أن الصلاح ما يتمكن به من الخير أو يتخلص به من الشر . والفلاح نيل الخير والنفع الباقي أثره وسمى الشيء الباقي الأثر فاجا ويقال للأكار فلاح لأنه يشق الأرض شقا باقيا في الأرض (١) . والافلاح المشقوق الشفة السفلى ، يقال هذه علة صلاحه ولا يقال فلاحه بل يقال هي سبب فلاحه ويقال موته صلاحه لأنه يتخلص به من الضرر العاجل ولا يقال هو فلاحه لأنه ليس بنفع يناله ويقال أيضا لكل من عقل وحزم وتكاملت فيه خلال الخير قد أفلاح ولا يقال صلح إلا إذا تغير إلى استقامة الحال ، والفلاح لا يفيد التغير ويجوز أن يقال الصلاح وضع الشيء على صفة ينتفع به سواء انتفع أو لا ، ولهذا يقال أصلحنا أمر فلان فلم ينتفع بذلك فهو كالنفع في أنه يجوز أن لا ينتفع به ، ويقال فلان يصلح للقضاء ويصلح أمره ولا يستعمل الفلاح في ذلك .

ومما جرى مع هذا

(الفرق) بين التسديد والتقويم أن التسديد هو التوجيه للصواب فيقال سدد السهم اذا وجهه وجه الصواب ، والتقويم إزالة العوجاج كتقويم الرمح والقدح ثم يستعار فيقال قوم العمل فالتسديد المقوم لسبب الصلاح ، والتسديد يكون في السبب المولد كتسديد السهم للاصابة ، ويكون في السبب المؤدى كاللطف الذي يؤدي إلى الطاعة ، والسبب على وجهين مولد ومؤدى فالمولد هو الذي لا يتبع المسبب إلا به لنقص القادر عن فعله دونه ، والمؤدى هو الداعي إلى الفعل دعاء الترغيب والترهيب والتسديد من أكبر

(١) في السكندرية « باقى الاثر » .

الأسباب لأنه يكون في المولد والمؤدى والتسديد للحق لا يكون إلا مع طلب الحق فأمام مع الاعراض عنه والتشاغل بغيره فلا يصح والاصلاح تقويم الأمر على ما تدعو إليه الحكمة .

(الفرق) بين الرشيد والرشد قال أبو عمرو بن العلاء الرشيد الصلاح قال الله تعالى (فان آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم) والرشيد الاستقامة في الدين ومنه قوله تعالى (ان تعلمنى مما علمت رشداً) وقيل هما الغتان مثل العدم والعدم .

ومما يجرى مع ذلك

(الفرق) بين الاحكام والاتقان أن اتقان الشيء اصلاحه وأصله من التقن وهو الترنوق (١) الذى يكون فى المسيل أو البئر وهو الطين المختلط بالحماة يؤخذ فيصلح به التأسيس وغيره فيسد خالله ويصلحه فيقال أتقنه اذا (٢) طلاه بالتقن ثم استعمل فيما يصح معرفته فيقال أتقنت كذا أى عرفته صحيحاً كأنه لم يدع فيه خلافاً ، والاحكام إيجاد الفعل محكماً ولهذا قال الله تعالى (كتاب احكمت آياته) أى خلقت محكمة ولم يقل أتقنت لأنها لم تخلق وبها خلل ثم سد خللها وحكى بعضهم أتقنت الباب اذا أصلحته قال أبو هلال رحمه الله تعالى ولا يقال أحكمته إلا إذا ابتدأته محكماً .

(الفرق) بين الاحكام والرصف أن الرصف هو جمع شيء إلى شيء يشاكله ، واحكام الشيء خلقه محكماً ولا يستعمل الرصف إلا فى الأجسام ، والاحكام والاتقان يستعملان فيها وفى الاعراض فيقال فعل متقن ومحكم ولا يقال فعل مرصوف إلا أنهم قالوا رصف هذا الكلام حسن وهو مجاز لا يتعدى هذا الموضع .

(الفرق) بين احكام الشيء وابرامه أن ابرامه تقويته وأصله فى تقوية الحبل وهو فى غيره مستعار .

(الفرق) بين الابرام والتأريب أن التأريب شدة العقد يقال أرب العقد إذا جعل عقداً فوق عقد وهو خلاف النشط يقال نشطه اذا عقده بأنشطة وهو عقد ضعيف واربّه اذا أحكم عقده وأنشطه إذا حل الأنشطة .

(١) فى النسخ « الرنوق » والتصويب من القاموس . (٢) فى نسخة « أى » .

الفرق بين ما يخالف الهداية وغيرها مما يجري في الباب
(الفرق) بين الزيغ والميل أن الزيغ مطلقاً لا يكون إلا الميل عن الحق
يقال فلان من أهل الزيغ ويقال أيضاً زاغ عن الحق ولا أعرف زاغ عن الباطل
لأن الزيغ اسم لميل مكروه ولهذا قال أهل اللغة الفرغ زيغ في الرسغ ، والميل
عام في المحبوب والمكروه .

(الفرق) بين الميل والميل أن الميل مصدر ويستعمل فيما يرى وفيما لا يرى
مثل ميلك إلى فلان ومال الحائط ميلاً ، وميل بالتحريك اسم يستعمل فيما يرى
خاصة تقول في العود ميل وفي فلان ميل إذا كان يميل في أحد الجانبين من خلقه .
(الفرق) بين العثو والفساد أن العثو كثرة الفساد وأصله من قولك
ضبع عثواء إذا كثر الشعر على وجهها وكذلك الرجل وعاث يعيث لغة وعثا
يعثو أفصح اللغتين ومنه قوله عز وجل (ولا تعثوا في الأرض مفسدين) .

(الفرق) بين الفساد والقبيح أن الفساد هو التغيير عن المقدار الذي تدعو
إليه الحكمة والشاهد أنه نقيض الصلاح وهو الاستقامة على ما تدعو إليه
الحكمة وإذا قصر عن المقدار أو أفرط لم يصلح وإذا كان على المقدار أصلح
والقبيح ما تزجر عنه الحكمة وليس فيه معنى المقدار .

(الفرق) بين الفساد والغى أن كل غى قبيح ويجوز أن يكون فساد ليس بقبيح
كفساد التفاحة بتعينها ويذهب بذلك إلى أنها تغيرت عن الحال التي كانت عليها وإذا
قلنا فلان فاسد اقتضى ذلك أنه فاجر وإذا قلت إنه غاواقتضى فساد المذهب والاعتقاد .

(الفرق) بين الغى والضلال أن أصل الغى الفساد ومنه يقال غوى
الفصيل إذا بشم من كثرة شرب اللبن وإذا لم يرو من لبن أمه فمات هزلاً .
فالكلمة من الأضداد ، وأصل الضلال الهلاك ومنه قولهم ضللت الناقة إذا
هلكت بضياعها وفي القرآن (إذا ضللنا في الأرض) أي هلكنا بتقطع أوصالنا
فالذي يوجب أصل الكلمتين أن يكون الضلال عن الدين أبلغ من الغى فيه .
ويستعمل الضلال أيضاً في الطريق كما يستعمل في الدين فيقال ضل عن الطريق
إذا فارقته ولا يستعمل الغى إلا في الدين خاصة فهذا فرق آخر وربما استعمل

الغنى فى الخيبة يقال غوى الرجل إذا خاب فى مطالبه وأنشد قول الشاعر :
 فمن يلق خيراً يحمد الناس أمره ومن يغو لا يعدم على الغنى لأنما
 وقيل أيضاً معنى البيت أن من يفعل الخير يحمد ومن يفعل الشر يذم فجعل من
 المعنى الأول ويقال أيضاً ضل عن الثواب ومنه قوله تعالى (كذلك يضل الله
 الكافرين) والضلال بمعنى الضياع يقال هو ضال فى قومه أى ضائع ومنه قوله
 تعالى (ووجدك ضالاً فهدى) أى ضائعاً فى قومك لا يعرفون منزلتك ويجوز
 أن يكون ضالاً أى فى قوم ضالين لأن من أقام فى قوم نسب إليهم كما قيل
 خالد الحذاء لنزوله بين الحذائين وأبو عثمان المازنى لأقامته فى بنى مازن ولم يكن
 منهم، وقال أبو على رحمه الله (ووجدك ضالاً فهدى) أى وجدك ذاهباً إلى النبوة
 فهى ضالة عنك كما قال تعالى (أن تضل إحداهما) وإنما الشهادة هى الضلالة عنها
 وهذا من المقلوب المستفيض فى كلامهم ويكون الضلال الإبطال ومنه (أضل
 أعمالهم) أى أبطلها ، ومنه (ألم يجعل كيدهم فى تضليل) ويقال ضلانى فلان أى
 سمانى ضالاً ، والضلال يتصرف فى وجوه لا يتصرف الغنى فيها .

(الفرق) بين الخنف والخيف أن الخنف هو العدول عن الحق والخيف
 الحمل على الشئ حتى ينقصه ، وأصله من قولك تخيفت الشئ إذا تنقصته من حافته .
 (الفرق) بين الميل والميد أن الميل يكون فى جانب واحد والميد هو أن يميل
 مرة يمناً ومرة يسرة ومنه قوله تعالى (وجعلنا فى الأرض رواسى أن تميد بكم)
 أى تضطرب يمناً ويسرة ومعروف أنه لم يرد أنها تميد فى جانب واحد وإنما
 أراد الاضطراب والاضطراب يكون من الجانبين قال الشاعر :
 حبتهم ميالة تميد ملاءة الحسن لها حديد
 يريد أنها تميل من الجانبين للين قوامها

الباب السابع عشر

في الفرق بين التكليف والاختبار والفتنة والتجريب وبين اللطف

والتوفيق وبين اللطف واللاطف وما يجرى مع ذلك

(الفرق) بين التكليف والابتلاء أن التكليف إلزام ما يشق إرادة الإنسانية عليه، وأصله في العربية اللزوم ومن ثم قيل كلف بفلاحة يكلف بها كلفاً إذا لزم حبها ومنه قيل الكلف في الوجه للزومه إياه والمتكلف للشيء الملزم به على مشقة وهو الذي يلتزم ما لا يلزمه أيضاً ومنه قوله تعالى (وما أنا من المتكلفين) ومثله المكلف والابتلاء هو استخراج ما عند المبتلى وتعرف حاله في الطاعة والمعصية بتحميله المشقة وليس هو من التكليف في شيء فان سمي التكليف ابتلاءً في بعض المواضع فقد يجرى على الشيء اسم ما يقاربه في المعنى، واستعمال الابتلاء في صفات الله تعالى مجاز معناه أنه يعامل العبد معاملة المبتلى المستخرج لما عنده ويقال للنعمة بلاء لأنه يستخرج بها الشكر والبلى يستخرج قوة الشيء باذهابه إلى حال البال فهذا كله أصل واحد.

(الفرق) بين التكليف والتحميل أن التحميل لا يكون إلا لما يستثقل ولهذا قال تعالى (لا تحمل علينا إصراً) والاصر الثقل. والتكليف قد يكون لما لا ثقل (١) له نحو الاستغفار تقول كلفه الله الاستغفار ولا تقول حمّله ذلك.

(الفرق) بين الابتلاء والاختبار أن الابتلاء لا يكون إلا بتحميل المكاره والمشاق. والاختبار يكون بذلك وبفعل المحبوب ألا ترى أنه يقال اختبره بالإنعام عليه ولا يقال ابتلاه بذلك ولا هو مبتلى بالنعمة كما قد يقال اختبره بالإنعام عليه ولا تقول ابتلاه بذلك ولا هو مبتلى بالنعمة كما قد يقال إنه مختبر بهاء ويجوز أن يقال إن الابتلاء يقتضي استخراج ما عند المبتلى من الطاعة والمعصية، والاختبار يقتضي وقوع الخبر بحاله في ذلك والخبر العلم الذي يقع بكنه الشيء وحقيقته فالفرق بينهما بين.

(١) في النسخ « يثقل ».

(الفرق) بين الفتنة والاختبار أن الفتنة أشد الاختبار وأبغى ، وأصله عرض الذهب على النار لتبين صلاحه من فسادِه ومنه قوله تعالى (يوم هم على النار يفتنون) ويكون في الخير والشر ألا تسمع قوله تعالى (إنما أموالكم وأولادكم فتنة) وقال تعالى (لآسقيناهم (١) ماء آشفقاً لنتفتنهم فيه) فجعل النعمة فتنة لأنه قصد بها المبالغة في اختبار المنعم عليه بها كالذهب إذا أريد المبالغة في تعرف حاله فبرأني أدخل النار ، والله تعالى لا يختبر العبد لتغيير حاله في الخير والشر وإنما المراد بذلك شدة التكليف .

(الفرق) بين الاختبار والتجريب أن التجريب هو تكرير الاختبار والاكثار منه ويدل على هذا أن التفعيل هو للمبالغة والتكرير ، وأصله من قولك جربه إذا داواه من الجرب فنظر أصلح حاله أم لا ومثله قرد البعير إذا نزعه عنه القردان وقرع الفصيل إذا داواه من القرع وهو دام معروف ولا يقال إن الله تعالى يجرب قياساً على قولهم يختبر ويبتلى لأن ذلك مجاز والمجاز لا يقاس عليه .

الفرق بين اللطف والتوفيق والعصمة واللطف والركة

وما يجري مع ذلك

(الفرق) بين اللطف والتوفيق أن اللطف هو فعل تسهل به الطاعة على العبد ولا يكون لطفاً إلا مع قصد فاعله وقوع ما هو لطف فيه من الخير خاصة فأما إذا كان ما يقع عنده قبيحاً وكان الفاعل له قد أراد ذلك فهو انتقاد وليس بلطف . والتوفيق فعل ما تتفق معه الطاعة وإذا لم تتفق معه الطاعة لم يسم توفيقاً ولهذا قالوا إنه لا يحسن الفعل . وقرقا آخر وهو أن التوفيق لطف يحدث قبل الطاعة بوقت فهو كالمصاحب لها في وقته لأن وقته يلي وقت فعل الطاعة ولا يجوز أن يكون وقتها واحداً لأنه بمنزلة مجيء زيد مع عمرو وإن كان بعده بلا فصل فأما إذا جاء بعده بأوقات فإنه لم يجيء معه ، واللطف قد يتقدم الفعل بأوقات يسيرة يكون له معها تأثير في نفس الملطوف له ولا يجوز أن يتقدمه بأوقات كثيرة

(١) في النسخ « وآسقيناهم » .

حتى لا يكون له معها في نفسه تأثير فكل توفيق لطف وليس كل لطف توفيقا ولا يكون التوفيق ثوابا لأنه يقع قبل الفعل ولا يكون الثواب ثوابا لما لم يقع ولكن التسمية بموفق على جهة المدح يكون ثوابا على ما سلف من الطاعة ، ولا يكون التوفيق إلا لما حسن من الأفعال يقال وفق فلان الانصاف ولا تقول وفق للظلم ويسمى توفيقا وإن كان منقضيا في حال ما وصف به أنه توفيق فيه كما يقال زيد وافق عمرا في هذا القول وإن كان قول عمرو قد انقضى ، واللطف يكون التدبير الذي ينفذ في صغير الأمور وكبيرها فالتعالى لطيف ومعناه أن تدبيره لا يخفى عن شيء ولا يكون ذلك إلا بأجرائه على حقه . والأصل في اللطيف التدبير ثم حذف وأجريت الصفة للتدبير على جهة المبالغة وفلان لطيف الحيلة إذا كان يتوصل إلى بغيته بالرفق والسهولة ويكون اللطف حسن العشرة والمداخلة في الأمور بسهولة واللطف أيضا صغر الجسم خلاف الكثافة واللطف أيضا صغر الجسم وهو خلاف الخفاء في المنظر وفي اللطيف معنى المبالغة لأنه فاعيل وفي موفق معنى تكثير الفعل وتكريره لأنه مفعول والعصمة هي اللطيفة التي يمتنع بها عن المعصية اختيارا والصفة بمعصوم إذا أطلقت فهي صفة مدح وكذلك الموفق فإذا أجرى على التقييد فلا مدح فيه ولا يجوز أن يوصف غير الله بأنه يعصم ويقال عصمه من كذا ووفقه لكذا ولطف له في كذا فكل واحد من هذه الأفعال يعدى بحرف وههنا يوجب أيضا أن يكون بينهما فروق من غير هذا الوجه الذي ذكرناه وشرح هذا يطول فتركته كراهة الاكثار وأصولهما في اللغة واشتقاقاهما أيضا توجب فروقا من وجوه أخر فاعلم ذلك .

(الفرق) بين اللطيف واللطف أن اللطف هو البر وجميل الفعل من قولك فلان يبرني ويلطفني ويسمى الله تعالى لطيفا من هذا الوجه أيضا لأنه يواصل نعمه إلى عباده .

(الفرق) بين اللطف والرفق أن الرفق هو اليسر في الأمور والسهولة في التوصل إليها وخلافه العنف وهو التشديد في التوصل إلى المطلوب ، وأصل الرفق في اللغة النفع ومنه يقال أرفق فلان فلانا إذا مكنه مما يرتفق به ومرافق البيت الموضع التي ينتفع بها زيادة على ما لا بد منه . ورفيق الرجل في السفر

يسمى بذلك لا لتفاداه بصحبته وليس هو على معنى الرفق واللفظ ويجوز أن يقال سمى رفيقاً لأنه يرافقه في السير أى يسير إلى جانبه فيل مرافقه .
(الفرق) بين اللطف والمداراة أن المداراة ضرب من الاحتياال والختل من قولك دريت الصيد إذا ختلته وإنما يقال داريت الرجل إذا توصلت إلى المطلوب من جهته بالحيلة والختل .

الباب الثامن عشر

فى الفرق بين الدين والملة والطاعة والعبادة والفرض والوجوب
والحلل والمباح وما يجرى مع ذلك

(الفرق) بين الدين والملة أن الملة اسم لجملة الشريعة، والدين اسم لما عليه كل واحد من أهلها ألا ترى أنه يقال فلان حسن الدين ولا يقال حسن الملة وإنما يقال هو من أهل الملة ويقال لخلاف الذمى الملى نسب إلى جملة الشريعة فلا يقال له دينى وتقول دينى الملائكة ولا تقول ملتى ملة الملائكة لأن الملة اسم للشرائع مع الاقرار بالله . والدين ما يذهب اليه الانسان ويعتقد أنه يقربه إلى الله وان لم يكن فيه شرائع مثل دين أهل الشرك وكل ملة دين وليس كل دين ملة واليهودية ملة لأن فيها شرائع وليس الشرك ملة وإذا أطلق الدين فهو الطاعة العامة التى يجازى عليها بالثواب مثل قوله تعالى (إن الدين عند الله الاسلام) وإذا قيد اختلف دلالاته وقد يسمى كل واحد من الدين والملة باسم الآخر فى بعض المواضع لتقارب معنيهما والاصل ما قلناه، والفرس تزعم أن الدين لفظ فارسى وتحتج بأنهم يجدونه فى كتبهم المؤلفة قبل دخول العربية أرضهم بألف سنة ويذكرون أن لهم خطا يكتبون به كتبهم المنزل بزعمهم يسمى دين دورى أى كتابه الذى سماه بذلك صاحبهم زرادشت ونحن نجد للدين أصلاً وإشتقاقاً صحيحاً فى العربية وما كان كذلك لانحكم عليه بأنه أعجمى وإن صح ما قالوه

فإن الدين قد حصل في العربية والفارسية اسماً لشيء واحد على جهة الاتفاق وقد يكون على جهة الاتفاق ما هو أعجب من هذا ، وأصل الملة في العربية المل وهو أن يعدو الذئب على سن ضرباً من العدو فسميت الملة ملة لاستمرار أهلها عليها وقيل أصلها التكرار من قولك طريق مليل إذا تكرر سلوكه حتى توطأ ومنه الملل وهو تكرار الشيء على النفس حتى تضجر وقيل الملة مذهب جماعة يحمي بعضهم لبعض عند الأمور الحادثة وأصلها من الملية وهي ضرب من الحمى ومنه الملة موضع النار وذلك أنه إذا دفن فيه اللحم وغيره تكرر عليه الحمى حتى ينضج . وأصل الدين الطاعة ودان الناس لما حكمهم أى أطاعوه . ويجوز أن يكون أصله العادة ثم قيل للطاعة دين لأنها تعتاد وتوطن النفس عليها .

(الفرق) بين العباداة والطاعة أن العباداة غاية الخضوع ولا تستحق إلا بغاية الانعام ولهذا لا يجوز أن يعبد غير الله تعالى ولا تكون العباداة إلا مع المعرفة بالمعبود والطاعة الفعل الواقع على حسب ماأراده المرید متى كان المرید أعلى رتبة ممن يفعل ذلك وتكون للخالق والمخلوق والعبادة لا تكون إلا للخالق والطاعة في مجاز اللغة تكون اتباع المدعو الداعي إلى مادعاه إليه وإن لم يقصد التبع كالإنسان يكون مطيعاً للشيطان وإن لم يقصد أن يطيعه ولكنه اتبع دعاءه وإرادته .

(الفرق) بين الطاعة وموافقة الإرادة أن موافقة الإرادة قد تكون طاعة وقد لا تكون طاعة وذلك إذا لم تقع موقع الداعي إلى الفعل كنحو إرادتك أن يتصدق زيد بدينارهم من غير أن تشعر بذلك فلا يكون بفعله مطيعاً لك ولو عليه ففعله من أجل إرادتك كان مطيعاً لك ولذلك لو أحس بدعائك إلى ذلك فمال معه كان مطيعاً لك .

(الفرق) بين الطاعة والخدمة أن الخادم هو الذى يطوف على الإنسان متحققاً فى حوائجه ولهذا لا يجوز أن يقال إن العبد يخدم الله تعالى ، وأصل الكلمة الاطاعة بالشيء ومنه سمي الخلدخال خدمة ثم كثر ذلك حتى سمي الاشتغال بما يصلح به شأن المخدم خدمة وليس ذلك من الطاعة والعبادة فى شيء ألا ترى أنه يقال فلان يخدم المسجد إذا كان يتعمده بتنظيف وغيره ، وأما

الحفد فهو السرعة في الطاعة ومنه قوله تعالى (بين وحفدة) وقولنا في القنوت وإليك نسعى ونحفد .

(الفرق) بين العبيد والخول أن الخول هم الذين يختصون بالإنسان من جهة الخدمة والمهنة ولا تقتضى الملك كما تقتضيه العبيد (١) ولهذا لا يقال الخاق خول الله كما يقال عبيده (٢) .

(الفرق) بين العبد والمملوك أن كل عبد مملوك وليس كل مملوك عبداً لأنه قد يملك المال والمتاع فهو مملوك وليس بعبد والعبد هو المملوك من نوع ما يعقل ويدخل في ذلك الصبي والمعتوه وعباد الله تعالى الملائكة والانس والجن . (الفرق) بين الدين والشريعة أن الشريعة هي الطريقة المأخوذة فيها إلى الشيء ومن ثم سمي الطريق إلى الماء شريعة ومشريعة وقيل الشارع لكثرة الأخذ فيه والدين ما يطاع به المعبود ولكل واحد من دين وليس لكل واحد من شريعة والشريعة في هذا المعنى نظير الملة إلا أنها تفيد ما يفيد الطريق المأخوذة مالا تفيد الملة ويقال شرع في الدين شريعة كما يقال طرق فيه طريقاً والملة تفيد استمرار أهلها عليها .

(الفرق) بين المتقى والمتقى والمؤمن أن الصفة بالمتقى أمدح من الصفة بالمتقى لأنه عدل عن الصفة الجارية على الفعل للمبالغة، والمتقى أمدح من المؤمن لأن المؤمن يطلق بظاهر الحال والمتقى لا يطلق إلا بعد الخبرة وهذا من جهة الشريعة والأول من جهة دلالة اللغة، والإيمان نقيض الكفر والفسق جميعاً لأنه لا يجوز أن يكون الفعل إيماناً فسقاً كما لا يجوز أن يكون إيماناً كفرًا إلا أن يقابل النقيض في اللفظ بين الإيمان والكفر أظهر .

(الفرق) بين الحسن والحسنة أن الحسنة هي الأعلى في الحسن لأن الهاء داخله للمبالغة فلذلك قلنا إن الحسنة تدخل فيها الفروض والنوافل ولا يدخل فيها المباح وإن كان حسناً لأن المباح لا يستحق عليه الثواب ولا الحمد ولذلك رغب في الحسنة وكانت طاعة فيه المباح لأن كل مباح حسن ولكنه لا ثواب فيه ولا حمد فليس هو بحسنة .

(١) في نسخة « كما يقتضى العبد » . (٢) في السكندرية « هم عبيده » .

(الفرق) بين الطاعة والقبول أن الطاعة إنما تقع رغبة أو رهبة، والقبول مثل الإجابة يقع حكمة ومصلحة ولذلك حسنت الصفة لله تعالى بأنه مجيب وقابل ولا تحسن الصفة له بأنه مطيع .

(الفرق) بين الإجابة والقبول وبين قولك أجاب واستجاب أن القبول يكون للأعمال قبل الله عمله، والإجابة الأدعية يقال أجاب دعاءه وقولك أجاب معناه فعل الإجابة واستجاب طلب أن يفعل الإجابة لأن أصل الاستفعال لطلب الفعل وصالح استجاب بمعنى أجاب لأن المعنى فيها يؤول إلى شيء واحد وذلك أن استجاب طلب الإجابة بقصده إليها وأجاب أوقع الإجابة بفعلها .

(الفرق) بين الإجابة والطاعة أن الطاعة تكون من الأدنى للأعلى لأنها في موافقة الإرادة الواقعة موقع المسألة ولا تكون إجابة إلا بأن تفعل لموافقة الدعاء بالأمر ومن أجله كذا قال علي بن عيسى رحمه الله .

(الفرق) بين المذهب والمقالة أن المقالة قول يعتمد عليه قائله وينظر فيه يقال هذه مقالة فلان إذا كان سبيله فيها هذا السبيل والمذهب ما يميل إليه من الطرق سواء كان يطلق القول فيه أو لا يطلق والشاهد أنك تقول هذا مذهبي في السماع والأكل والشرب لشيء (١) تختاره من ذلك وتميل إليه تنظر فيه أو لا . وفرق آخر وهو أن المذهب يفيد أن يكون الذاهب إليه معتقدا له أو بحكم المعتقد والمقالة لا تفيد ذلك لأنه يجوز أن يقوله وينظر فيه ويعتقد خلافه فعلى هذا يجوز أن يكون مذهب ليس بمقالة ومقالة ليس بمذهب .

(الفرق) بين الفرض والوجوب أن الفرض لا يكون إلا من الله، والإيجاب يكون منه ومن غيره تقول فرض الله تعالى على العبد كذا وأوجبه عليه وتقول أوجب زيد على عبده والملك على رعيته كذا ولا يقال فرض عليهم ذلك وإنما يقال فرض لهم العطاء ويقال فرض له القاضي، والواجب يجب في نفسه من غير إيجاب يجب له من حيث أنه غير متعدو ليس كذلك الفرض لأنه متعدو ولهذا صح وجوب الثواب على الله تعالى في حكمته ولا يصح فرضه، ومن وجه آخر

أن السنة المؤكدة تسمى واجبا ولا تسمى فرضا مثل سجدة التلاوة هي واجبة على من يسمعها وقيل على من قعد لها ولم يقل إنها فرض ومثل ذلك الوتر في أشباه له كثيرة، وفرق آخر أن العقليات لا يستعمل فيها الفرض ويستعمل فيها الوجوب تقول هذا واجب في العقل ولا يقال فرض في العقل وقد يكون الفرض والواجب سواء في قولهم صلاة الظهر واجبة وفرض لا فرق بينهما ههنا في المعنى وكل واحد منهما من أصل فأصل الفرض الحز في الشيء تقول فرض في العود فرضا إذا حز فيه حزاً، وأصل الوجوب السقوط يقال وجبت الشمس للمغيب إذا سقطت ووجب الحائط وجبة أى سقط، وحد الواجب والفرض عند من يقول ان القادر لا يخلو من الفعل والترك ماله ترك قبيح وعند من يجيز خلو القادر من الفعل والترك ما إذا لم يفعله استحق العقاب وليس يجب الواجب لا يجاب موجب له ولو كان كذلك لكان القبيح واجبا إذا أوجبه موجب، والافعال ضربان أحدهما ألا يقارنه داع ولا قصد ولا علم فليس له حكم زائد على وجوده كفعل الساهى والنائم، والثاني يقع مع قصد وعلم أو داع وهذا على أربعة أضرب أحدها ما كان لفاعله أن يفعله من غير أن يكون له فيه مثل المباح، والثاني ما يفعله لعاقبة محمودة وليس عليه في تركه مضرة ويسمى ذلك ندبا ونفلا وتطوعا وان لم يكن شرعيا سمى تفضلا واجسانا وهذا هو زائد (١) على كونه مباحا، والثالث ماله فعله وان لم يفعله لحقه مضرة وهو الواجب والفرض وقد يسمى الحتم واللازم، والرابع الذى ليس له فعله وان فعله استحق الذم وهو القبيح والمحذور والحرام.

(الفرق) بين الفرض والحتم أن الحتم امضاء الحكم على التوكيد والاحكام يقال حتم الله كذا وكذا وقضاه قضاء حتما أى حكم به حكما مؤكدا وليس هو من الفرض والايجاب في شيء لأن الفرض والايجاب يكونان في الأمر والحتم يكون في الاحكام والاقضية وإنما قيل للفرض فرض حتم على جهة الاستعارة والمراد أنه لا يرد كما أن الحكم الحتم لا يرد والشاهد أن العرب

(١) في نسخة « وهذه أمور زائدة » .

تسمى الغراب حاتماً لأنه يحتم عندهم بالفراق أى يقضى به وليس يريدون أنه يفرض ذلك أو يوجبه .

(الفرق) بين الإيجاب والالزام أن الإلزام يكون فى الحق والباطل يقال ألزمته الحق وألزمته الباطل ، والإيجاب لا يستعمل إلا فيما هو حق فإن استعمل فى غيره فهو مجاز والمراد به الإلزام .

(الفرق) بين الإلزام واللزام أن اللزوم لا يكون إلا فى الحق يقال لزم الحق ولا يقال لزم الباطل ، والإلزام يكون فى الحق والباطل يقال ألزمه الحق وألزمه الباطل على ما ذكرنا .

(الفرق) بين الحلال والمباح أن الحلال هو المباح الذى علم إباحته بالشرع ، والمباح لا يعتبر فيه ذلك تقول المشى فى السوق مباح ولا تقول حلال ، والحلال خلاف الحرام والمباح خلاف المحظور وهو الجنس الذى لم يرغب فيه ، ويجوز أن يقال هو ما كان لفاعله أن يفعله ولا ينبىء عن مدح ولا ذم وقيل هو ما أعلم المكلف أو دل على حسنه وأنه لا ضرر عليه فى فعله ولا تركه ، ولذلك لا توصف أفعال الله تعالى بأنها مباحة ولا توصف أفعال البهائم بذلك فمعنى قولنا أنه على الإباحة أن للمكلف أن ينتفع به ولا ضرر عليه فى ذلك وإرادة المباح والأمر به قبيح لأنه لا فائدة فيه إذ فعله وتركه سواء فى أنه لا يستحق عليه ثواب وليس كذلك الحلال .

(الفرق) بين النافلة والندب أن الندب فى اللغة ما أمر به وفى الشرع هو النافلة والنافلة فى الشرع واللغة سواء ، والنافلة فى اللغة أيضاً اسم للعطية والنفلة الجواد والجمع نوفلون ، ويقال أيضاً للعطية نوفل والجمع نوافل .

(الفرق) بين السنة والنافلة أن السنة على وجوه أحدها إذا قلنا فرض سنة فالمراد به المندوب إليه وإذا قلنا الدليل على هذا الكتاب والسنة فالمراد بها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا قلنا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فالمراد بها طريقته (١) وعادته التى دام عليها وأمر بها فهى فى الواجب والنفل وجميع

(١) فى السكندرية « طرائقه » .

ذلك ينبىء عن رسم تقدم وسبب فرد والنفل والنافلة ما تبدبه من غير سبب .
 (الفرق) بين السنة والعادة أن العادة ما يديم الانسان فعله من قبل نفسه ،
 والسنة تسكن على مثال سبق وأصل السنة الصورة ومنه يقال سنة الوجه أى
 صورته . سنة القمر أى صورته ، والسنة فى العرف تواتر و آحاد فالتواتر ما جاز
 حصول العلم به لكثرة رواياته وذلك أن العلم لا يحصل فى العادة إلا إذا كثرت
 الرواة ، والآحاد ما كان روايته القدر الذى لا يعلم صدق خبرهم لقلةهم وسواء
 رواه واحد أو أكثر والمرسل ما أسنده الراوى إلى من لم يره ولم يسمع
 منه ولم يذكر من بينه وبينه .

(الفرق) بين العادة والدأب أن العادة على ضربين اختيار أو اضطرار
 فالاختيار كاعتود شرب النبيذ وما يجرى مجراه بما يكثر الانسان فعله فيعتاده
 ويصيب عليه منارفته والاضطرار مثل أكل الطعام وشرب الماء لأقامة الجسد
 وبقاء الناح و ما شاكل ذلك ، والدأب لا يكون إلا اختياراً ألا ترى أن العادة
 فى الأكل والشرب المقيمين للبدن لا تسمى دأباً .

(الفرق) بين قولك يجب كذا وقولك ينبغى كذا أن قولك ينبغى كذا
 يقتضى أن يكون المبتغى حسناً سواء كان لازماً أو لا والواجب لا يكون إلا لازماً .
 (الفرق) بين قولنا يجوز كذا وقولك يجوز كذا أن قولك يجوز كذا
 بمعنى يسوغ ويحل كما تقول يجوز للمسافر أن يفتط ونحوه ويجوز قراءة
 (مالك يوم الدين) و (مالك يوم الدين) ويكون بمعنى الشك نحو قولك يجوز
 أن يكون زيد أفضل من عمرو ، ويجوز بمعنى جواز النقد وقال بعضهم يجوز
 بمعنى يمكن ولا يمتنع نحو قولك يجوز من زيد القيام وان كان معلوماً أن القيام
 لا يقع منه . وقال أبو بكر الأشهاد أكره هذا القول لأن المسلمين لا يستجيزون
 أن يقولوا يجوز الكفر من الملائكة حتى يصيروا كالبليس لقدرتهم على ذلك
 ولأن يقولوا يجوز من الله تعالى وقوع الظلم لقدرتهم عليه إلا أن يقيد وأصل
 هذا كله من قولك جاز أى وجد مسلكاً مضى فيه ومنه الجواز فى الطريق
 والمجاز فى اللغة ، فقولك قراءة جائزة معناه أن قارئها وجد لها مذهباً يأمن معه

أن يرد عليه وإذا قلت يجوز أن يكون فلان خيراً من فلان فمعناه أن وهمك قد توجه إلى هذا المعنى منه فإذا علمته لم يحسن فيه ذكر الجواز ، والجائز لا بد أن يكون منبياً عما سواه ألا ترى أن قائلاً لو قال يجوز أن يعبد العبد ربه لم يكن ذلك كلاماً مستقيماً إذا لم يكن منبياً عما سواه وقولنا هذا الشيء يحزى يفيد أنه وقع موقع الصحيح فلا يجب فيه القضاء ويقع به التمليك ان كان عقداً وقد يكون المنهى عنه مجزئاً نحو التوضؤ بالماء المغصوب والذبح بالسكين المغصوب وطلاق البدعة والوطء في الحيض والصلاة في الدار المغصوبة محرمة عند الفقهاء لأنه نهى عنها لا بشرائط الفعل الشرعية ولكن لحق صاحب الدار لأنه لو أذن في ذلك لجاز ولا يكون المنهى عنه جائزاً فالفرق بينهما بين ، وذهب أبو علي وأبو هاشم رحمهما الله تعالى إلى أن الصلاة في الدار المغصوبة غير مجزئة لأنه قد أخذ على المصلي ينوي أداء الواجب ولا يجوز أن ينوي ذلك والفعل معصية .

ومما يخالف ذلك

(الفرق) بين المردود والفاسد وبين المنهى عنه وبين الفاسد أن المردود ما وقع على وجه لا يستحق عليه الثواب وذلك أنه خلاف المقبول والقبول من الله تعالى إيجاب الثواب ولا يمنعه ذلك من أن يكون مجزئاً مثل التوضؤ بالماء المغصوب وغيره مما ذكرناه آنفاً والمنهى عنه ينهى عن كراهة الناهي له ولا يمنعه ذلك من أن يكون مجزئاً أيضاً فكل واحد من المنهى عنه والمردود يفيد ما لا يفيد الآخر ، والفاسد لا يكون مجزئاً فهو مفارق لهما .

(الفرق) بين الحسن والمباح أن كل مباح حسن وليس كل حسن مباحاً وذلك أن أفعال الطفل والمليح قد تكون حسنة وليست بمباحة .

(الفرق) بين الإذن والاباحة أن الاباحة قد تكون بالعقل والسمع ، والإذن لا يكون إلا بالسمع وحده ، وأما الإطلاق فهو إزالة المنع عن يجوز عليه ذلك ، ولهذا لا يجوز أن يقال إن الله تعالى مطلق وإن الأشياء مطابقة له .

(الفرق) بين الإسلام والإيمان والصلاح أن الصلاح استقامة الحال وهو مما يفعله العبد لنفسه ويكون بفعل الله له لطفاً وتوفيقاً ، والإيمان طاعة الله التي

يؤمن بها العقاب على ضدها وسميت النافلة إيمانا على سبيل التبع لهذه الطاعة ،
والاسلام طاعة الله التي يسلم بها من عقاب الله وصار كالعلم على شريعة محمد ﷺ ، ولذلك ينتفى منه اليهود وغيرهم ولا ينتفون من الايمان .

(الفرق) بين الاثمين والمؤمنين أن الاثمين الثقة في نفسه، والمؤمن الذي يأمنه غيره.

(الفرق) بين الكفر والالحاد أن الكفر اسم يقع على ضروب من الذنوب
فمنها الشرك بالله ومنها الجحد للنبوة ومنها استحلال ما حرم الله وهو راجع إلى
جحد النبوة وغير ذلك مما يطول الكلام فيه وأصله التغطية، والالحاد اسم خص
به اعتقاد نفي التقديم مع إظهار الاسلام وليس ذلك كفر بالالحاد ألا ترى أن
اليهودى لا يسمى ملحدا وان كان كافرا وكذلك النصرانى وأصل الالحاد
الميل ومنه سمي اللحد لحدا لأنه يحفر في جانب القبر .

(الفرق) بين الرياء والنفاق أن النفاق إظهار الايمان مع اسرار الكفر
وسمى بذلك تشبيها بما يفعله اليربوع وهو أن يجعل بحجره بابا ظاهرا وبابا
باطنا يخرج منه إذا طلبه الطالب ولا يقع هذا الاسم على من يظهر شيئا ويخفى
غيره إلا الكفر والايمان وهو اسم اسلامي والاسلام والكفر اسمان
اسلاميان فلما حدثا وحدث في بعض الناس اظهار أحدهما مع إبطان الآخر
سمى ذلك نفاقا، والرياء اظهار جميل الفعل رغبة في حمد الناس لافى ثواب الله
تعالى فليس الرياء من النفاق في شيء فان استعمل أحدهما في موضع الآخر
فعلى التشبه والأصل ما قلناه .

(الفرق) بين الذنب والقبیح أن الذنب عند المتكلمين ينهى عن كون
المقدور مستحقا عليه العقاب وقد يكون قبيحا لا عقاب عليه كالقبیح يقع من الطفل
قالوا ولا يسمى ذلك ذنبا وإنما يسمى الذنب ذنبا لما يتبعه من الذم ، وأصل الكلمة
على قولهم الاتباع ومنه قيل ذنب الدابة لأنه كالتابع لها والذنوب الدلو التي
لها ذنب ، ويجوز أن يقال ان الذنب يفيد أنه الرذل من الفعل الدنى وسمى
الذنب ذنبا لأنه أرذل ما في صاحبه وعلى هذا استعماله في الطفل حقيقة .

(الفرق) بين الذنب والمعصية أن قولك معصية ينهى عن كونها منهيًا

عنها والذنب ينبيء عن استحقاق العقاب عند المتكلمين وهو على القول الآخر فعل ردىء والشاهد على أن المعصية تنبيء عن كرمها منهيها عنها قولهم أمرته وعصاني، والنهي ينبيء عن الكراهة، ولهذا قال أصحابنا (١) المعصية ما يقع من فاعله على وجه قد نهى عنه أو كره منه .

(الفرق) بين المحظور والحرام أن الشيء يكون محظوراً إذا نهى عنه ناه وإن كان حسناً كفرض (٢) السلطان التعامل ببعض التقود أو الرعى ببعض الأراضين وإن لم يكن قبيحاً ، والحرام لا يكون إلا قبيحاً ، وكل حرام محظور وليس كل محظور حراماً ، والمحظور يكون قبيحاً إذا دلت الدلالة على أن من حظره لا يحظر إلا القبيح كالمحظور في الشريعة وهو ما أعلم المكلف أو دل على قبحه ، ولهذا لا يقال إن أفعال البهائم محظورة وإن وصفت بالقبح وقال أبو عبد الله الزبيرى الحرام يكون مؤبداً والمحظور قد يكون إلى غاية . وفرق أصحابنا بين قولنا والله لا آكله فقالوا إذا حرمه على نفسه حنث بأكل الخبز وإذا قال والله لا آكله لم يحنث حتى يأكله كله وجعلوا تحريمه على نفسه بمنزلة قوله والله لا آكل منه شيئاً :

(الفرق) بين الطغيان والعتو أن الطغيان مجاوزة الحد في المكروه مع غلبة وقهر ومنه قوله تعالى (إنا لما طغى الماء) الآية يقال طغى الماء إذا جاوز الحد في الظلم ، والعتو المبالغة في المكروه فهو دون الطغيان ومنه قوله تعالى (وقد بلغت من الكبر عتياً) قالوا كل مبالغ في كبر أو كفر أو فساد فقد عتأ فيه ومنه قوله تعالى (ریح صرصر عاتية) أى مبالغة في الشدة ويقال جبار عات أى مبالغ في الجبرية ومنه قوله تعالى (فعتت عن أمر ربها) يعنى أهلها تكبروا على ربهم فلم يطيعوه .

(الفرق) بين الكفر والشرك أن الكفر خصال كثيرة على ما ذكرنا وكل خصلة منها تضاد خصلة من الإيمان لأن العبد إذا فعل خصلة من الكفر فقد ضيع خصلة من الإيمان ، والشرك خصلة واحدة وهو إيجاد الهية مع الله أو دون الله واشتقاقه ينبيء عن هذا المعنى ثم كثر حتى قيل لكل كفر شرك على وجه التعظيم له والمبالغة في صفته وأصله كفر النعمة ونقيضه الشكر ونقيض الكفر

(١) فى النسخ « أصحاب » (٢) فى السكندرية « الفرق » وهو من غيرها ساقط .

بالله الايمان وإنما قيل لمضيع الايمان كافر لتضييعه حقوق الله تعالى وما يجب عليه من شكر نعمه فهو بمنزلة الكافر لها ونقيض الشرك في الحقيقة الاخلاص ثم لما استعمل في كل كفر صار نقيضه الايمان ولا يجوز أن يطلق اسم الكافر إلا لمن كان بمنزلة الجاحد لنعم الله وذلك لعظم مامعه من المعصية وهو اسم شرعى كما أن الايمان اسم شرعى .

(الفرق) بين الفسق والخروج أن الفسق في العربية خروج مكروه ومنه يقال للفأرة الفويسقة لأنها تخرج من جحرها للافساد وقيل فسقت الرطبة إذا خرجت من قشرها لأن ذلك فساد لها ومنه سمي الخروج من طاعة الله بكبيرة فسقا ومن الخروج مذموم ومحمود والفرق بينهما بين .

(الفرق) بين الفسق والفجور أن الفسق هو الخروج من طاعة الله بكبيرة، والفجور الانبعاث في المعاصي والتوسع فيها وأصله من فولك أخرجت السكر إذا خرقت فيها خرقاً واسعاً فانبعث الماء كل منبعث فلا يقال لصاحب الصغيرة فاجر كما لا يقال لمن خرقت في السكر خرقاً صغيراً أنه قد فجر السكر ثم كثر استعمال الفجور حتى خص بالزنا واللاواط وما أشبه ذلك .

(الفرق) بين قولك كفر النعمة وقولك بطر النعمة أن قولك بطرها يفيد أنه عظمها وبغى فيها . وكفرها يفيد أنه عظمها فقط ، وأصل البطر الشق ومنه قيل للبطار بيطار وقد بطرت الشيء أى شققته وأهل اللغة يقولون البطر سوء استعمال النعمة وكذلك جاء في تفسير قوله تعالى (بطرت معيشتها) (ولا تكونوا كالذين - رجاوا من ديارهم بطراً ورثاء الناس) .

(الفرق) بين الظلم والجور أن الجور خلاف الاستقامة في الحكم، وفي السيرة السلطانية تقول جار الحاكم في حكمه والسلطان في سيرته إذا فارق الاستقامة في ذلك، والظلم ضرر لا يستحق ولا يعقب عوضاً سواء كان من سلطان أو حاكم أو غيرهما ألا ترى أن خيانة الدانق والدرهم تسمى ظلماً ولا تسمى جوراً فإن أخذ ذلك على وجه القهر أو الميل سمي جوراً وهذا واضح ، وأصل الظلم نقصان الحق، والجور العدول عن الحق من قولنا جار عن الطريق إذا عدل

عنه وخولف بين النقيضين قليل في نقيض الظلم الانصاف وهو إعطاء الحق على التمام ، وفي نقيض الجور العدل وهو العدول بالفعل إلى الحق .
(الفرق) بين السوء والقبيح أن السوء مأخوذ من أنه يسوء النفس بمأقر به لها وقد يلتذ بالقبيح صاحبه كالزنا وشرب الخمر والغصب .

(الفرق) بين الظلم والهضم أن الهضم نقصان بعض الحق ولا يقال لمن أخذ جميع حقه قد هضم . والظلم يكون في البعض والكل وفي القرآن (فلا) يخاف ظلما ولا هضما أى لا يمنع حقه ولا بعض حقه وأصل الهضم في العربية النقصان ومنه قيل للمنخفض من الأرض هضم والجمع اهضام .

(الفرق) بين الظلم والغشم أن الغشم كره الظلم وعمومه توصف به الولاية لأن ظلمهم يعم ولا يكاد يقال غشمى في المعاملة كما يقال ظلمنى فيها وفي المثل وال غشوم خير من فتنة تدوم وقال أبو بكر الغشم اعتسافك الشيء ثم قال يقال غشم الساطان الرعية يغشمهم ، قال الشيخ أبو هلال رحمه الله الاعتساف خبط الطريق على غير هداية فكأنه جعل الغشم ظلما يجرى على غير طرائق الظلم المعهودة .
(الفرق) بين الظلم والبغى أن الظلم ماذكرناه ، والبغى شدة الطلب لما ليس بحق بالتغليب وأصله في العربية شدة الطلب ومنه يقال دفعنا بغى السماء خلفنا أى شدة مطرها ، وبغى الجرح يبغى إذا ترمى إلى فساد يرجع إلى ذلك وكذلك البغاء وهو الزنا وقيل في قوله تعالى (والاثم والبغى بغير الحق) أنه يريد التراس على الناس بالغلبة والاستطالة .

(الفرق) بين القبح والفحش أن الفاحش الشديد القبح ويستعمل القبح في الصور فيقال القرد قبيح الصورة ولا يقال فاحش الصورة ويقال هو فاحش القبح وهو فاحش الطول وكل شيء جاوز حد الاعتدال مجاوزة شديدة فهو فاحش وليس كذلك القبيح .

(الفرق) بين الحرام والسحت أن السحت مبالغة في صفة الحرام ، ولهذا يقال حرام سحت ولا يقال سحت حرام ، وقيل السحت يفيد أنه حرام ظاهر

فقولنا حرام لا يفيد أنه سحّت وقولنا سحّت يفيد أنه حرام ويجوز أن يقال أن السحّت الحرام الذى يستأصل الطاعات من قولنا سحّته إذا استأصلته، ويجوز أن يكون السحّت الحرام الذى لا بركة له فكأنه مستأصل، ويجوز أن يكون المراد به أنه يستأصل صاحبه .

(الفرق) بين الاثم والخطيئة أن الخطيئة قد تكون من غير تعمد ولا يكون الاثم إلا تعمداً، ثم كثر ذلك حتى سميت الذنوب كلها خطايا كما سميت إسرافاً، وأصل الإسراف مجاوزة الحد فى الشيء .

(الفرق) بين الاثم والذنب أن الاثم فى أصل اللغة التقصير أثم يَأْثِم إذا قصر ومنه قول الأعشى :

جمالية تغتلى بالرداف إذا كذب الآثمات الهجير

الاغتلاء بعد الخطو، والرداف جمع رديف، وكذب قصر، وعنى بالآثمات المقصرات ومن ثم سمي الخمر إثمًا لأنها تقصر بشاربها لذهابها بعقله .

(الفرق) بين الاثم والآثم أن الاثم المنهادى فى الاثم، والآثم فاعل الاثم .
(الفرق) بين الذنب والجرم أن الذنب ما يتبعه الذم أو ما يتبع عليه العبد من قبيح فعله، وذلك أن أصل الكلمة الاتباع على ما ذكرنا فأما قولهم للصبي قد أذنب فانه مجاز، ويجوز أن يقال الاثم هو القبيح الذى عليه تبعة، والذنب هو القبيح من الفعل ولا يفيد معنى التبعة، ولهذا قيل للصبي قد أذنب ولم نقل قد أثم، والأصل فى الذنب الرذل من الفعل كالذنب الذى هو أرذل ما فى صاحبه، والجرم ما ينقطع به عن الواجب وذلك أن أصله فى اللغة القطع ومنه قيل للصرايم الجرام وهو قطع التمر .

(الفرق) بين الحوب والذنب أن الحوب يفيد أنه مزجور عنه وذلك أن أصله فى العربية الزجر ومنه يقال فى زجر الابل حوب حوب وقد سمي الجمل به لأنه يزجر وحاب الرجل يحوب وقيل للنفس حوباء لأنها تزجر وتدعى .

(الفرق) بين الوزر والذنب أن الوزر يفيد أنه يثقل صاحبه وأصله الثقل ومنه قوله تعالى (ووضعنا عنك وزرك الذى أنقض ظهرك) وقال تعالى (حتى

تضع الحرب أوزارها) أى أنقلها يعنى السلاح وقال بعضهم الوزر من الوزر وهو الملجأ يفيد أن صاحبه ملتجئ إلى غير ملجأ ولا أول أجود .

ومما يخالف الظلم المذكور فى الباب العدل

(الفرق) بينه وبين الانصاف أن الانصاف إعطاء النصف ، والعدل يكون فى ذلك وفى غيره ألا ترى أن السارق إذا قطع قيل إنه عدل عليه ولا يقال إنه أنصف ، وأصل الانصاف أن تعطيه نصف الشيء وتأخذ نصفه من غير زيادة ولا نقصان وربما قيل أطلب منك النصف كما يقال أطلب منك الانصاف ثم استعمل فى غير ذلك مما ذكرناه ويقال أنصف الشيء إذا بلغ نصف نفسه ونصف غيره إذا بلغ نصفه .

(الفرق) بين العدل والقسط أن القسط هو العدل البين الظاهر ومنه سمي المكيال قسطاً والميزان قسطاً لأنه يصور لك العدل فى الوزن حتى تراه ظاهراً وقد يكون من العدل ما يخفى ولهذا قلنا إن القسط هو النصيب الذى بينت وجوهه وتقسط القوم الشيء تقاسموا بالقسط .

(الفرق) بين العدل والحسن أن الحسن ما كان القادر عليه فعله ولا يتعلق بنفع واحد أو ضرره ، والعدل حسن يتعلق بنفع زيد أو ضرر غيره (١) ألا ترى أنه يقال إن كل الحلال حسن وشرب المباح حسن وليس ذلك بعدل .

الفرق بين ما يخالف ذلك

من التوبة والاعتذار والعفو والغفران وما يجرى معه

(الفرق) بين التوبة والاعتذار أن التائب مقر بالذنب الذى يتوب منه معترف بعدم عذره فيه والمعتذر يذكر أن له فيما أتاه من المكروه عذراً ولو كان الاعتذار التوبة لجاز أن يقال اعتذر إلى الله كما يقال تاب إليه وأصل العذر إزالة الشيء عن جهته اعتذر إلى فلان فعذره أى أزال ما كان فى نفسه عايه فى الحقيقة أو فى الظاهر ويقال عذرتة عذيراً ، ولهذا يقال من عذرى من فلان وتأويله من يأتينى بعذر منه ومنه قوله تعالى (عذراً أو نذراً) والنذر جمع نذر .

(الفرق) بين الندم والتوبة أن التوبة أخص من الندم وذلك أنك قد

(١) فى السكندرية « عمرو » .

تندم على الشيء ولا تعتقد قبحة، ولا تكون التوبة من غير قبح فكل توبة ندم وليس كل ندم توبة.

(الفرق) بين الاستغفار والتوبة أن الاستغفار طلب المغفرة بالدعاء والتوبة أو غيرهما من الطاعة، والتوبة الندم على الخطيئة مع العزم على ترك المعاودة فلا يجوز الاستغفار مع الإصرار لأنه مسلبة لله ما ليس من حكمه ومشيتته مالا تفعله مما قد نصب الدليل فيه وهو تحكم عليه كما يتحكم المتأمر المتعظم على غيره بأن يأمره بفعل ما أخبر أنه لا يفعله.

(الفرق) بين التأسف والندم أن التأسف يكون على الفأث من فعلك وفعل غيرك والندم جنس من أفعال القلوب لا يتعلق إلا بواقع من فعل النادم دون غيره فهو مبين لأفعال القلوب وذلك أن الإرادة والعلم والتمنى والغبط قد يقع على فعل الغير كما يقع على فعل الموصوف به، والغضب يتعلق بفعل الغير فقط.

(الفرق) بين العفو والغفران أن الغفران يقتضى إسقاط العقاب وإسقاط العقاب هو إيجاب الثواب فلا يستحق الغفران إلا المؤمن المستحق للثواب وهذا (١) لا يستعمل إلا في الله فيقال غفر الله لك ولا يقال غفر زيد لك إلا إذا قليلا والشاهد على شذوذه أنه لا يتصرف في صفات العبد كما يتصرف في صفات الله تعالى ألا ترى أنه يقال استغفرت الله تعالى ولا يقال استغفرت زيدا، والعفو يقتضى إسقاط اللوم والذم ولا يقتضى إيجاب الثواب، ولهذا يستعمل في العبد فيقال عفا زيد عن عمرو وإذا عفا عنه لم يجب عليه إثابته إلا أن العفو والغفران لما تقارب معناه تداخلا واستعمالا في صفات الله جل اسمه على وجه واحد فيقال عفا الله عنه وغفر له بمعنى واحد وما تعدى به اللفظان يدل على ما قلنا وذلك أنك تقول عفا عنه فيقتضى ذلك إزالة شيء عنه وتقول غفر له فيقتضى ذلك إثبات شيء له.

(الفرق) بين الغفران والستر أن الغفران أخص وهو يقتضى إيجاب الثواب والستر سترك الشيء بستر ثم استعمل في الإضراب عن ذكر الشيء فيقال.

(١) في نسخة « ولهذا ».

ستر فلان على فلان إذا لم يذكر ما طلع عليه من عثراته وستر الله عليه خلاف فضحه ولا يقال لمن يستر عليه في الدنيا إنه غفر له لأن الغفران ينبيء عن استحقاق الثواب على ما ذكرنا ، ويجوز أن يستر في الدنيا على الكافر والفاسق .

(الفرق) بين الصفح والغفران أن الغفران ما ذكرناه . والصفح التجاوز عن الذنب من قولك صفحت الورقة إذا تجاوزتها وقيل هو ترك مؤاخضة المذنب بالذنب وإن تبدى له صفحة جميلة ولهذا لا يستعمل في الله تعالى .

(الفرق) بين الإحباط والتكفير أن الإحباط هو إبطال عمل البر من الحسنات بالسيئات وقد حبط هو ومنه قوله تعالى (وحبط ما صنعوا فيها) وهو من قولك حبط بطنه إذا فسد بالمأكل الرديء ، والتكفير إبطال السيئات بالحسنات وقال تعالى (كفر عنهم سيئاتهم) .

(الفرق) بين قولك أبطل وبين قولك أدحض أن أصل الإبطال الإهلاك ومنه سمي الشجاع بطالا لإهلاكه قرنه ، وأصل الإدحاض الإذلال فقولك أبطله يفيد أنه أهلكه وقولك أدحضه يفيد أنه أزاله ومنه مكان دحض إذا لم تثبت عليه الأقدام وقد دحض إذا زل ومنه قوله تعالى (حجتهم داخضة عند ربهم) .

﴿الباب التاسع عشر﴾

في الفرق بين الثواب والعوض ، وبين العوض والبدل ، وبين القيمة والضمن ، والفرق بين ما يخالف الثواب من العقاب والعذاب والألم والوجع وما يجري مع ذلك .

(الفرق) بين الثواب والعوض أن العوض يكون على فعل العوض ، والثواب لا يكون على فعل المثيب وأصله المرجوع وهو ما يرجع إليه العامل ، والثواب من الله تعالى نعيم يقع على وجه الإجلال وليس كذلك العوض لأنه يستحق بالألم فقط وهو مثامنة من غير تعظيم فالثواب يقع على جهة المكافأة على الحقوق

والعوض يقع على جهة المثامنة في البيوع .

(الفرق) بين الثواب والأجر أن الأجر يكون قبل الفعل المأجور عليه والشاهد أنك تقول ما أعمل حتى آخذ أجرى ولا تقول لا أعمل (١) حتى آخذ ثوابي لأن الثواب لا يكون إلا بعد العمل على ما ذكرنا هذا على أن الأجر لا يستحق له إلا بعد العمل كالثواب إلا أن الاستعمال يجري بما ذكرناه وأيضاً فإن الثواب قد شهر في الجزاء على الحسنات ، والأجر يقال في هذا المعنى ويقال على معنى الأجرة التي هي من طريق المثامنة بأدنى الأثمان وفيها معنى المعاوضة بالانتفاع .

(الفرق) بين العوض والبديل أن العوض ما تعقب به الشيء على جهة المثامنة تقول هذا الدرهم عوض من خاتمك وهذا الدينار عوض من ثوبك ولهذا يسمى ما يعطى الله الأطفال على إيلامه إياهم عوضاً ، والبديل ما يقام مقامه ويوقع موقعه على جهة التعاقب دون المثامنة ألا ترى أنك تقول لمن أساء إلى من أحسن إليه أنه بدل نعمته كفرأ لانه أقام الكفر مقام الشكر فلا تقول عوضه كفرأ لأن معنى المثامنة لا يصح في ذلك ، ويجوز أن يقال العوض هو البديل الذي ينتفع به وإذا لم يجعل على الوجه الذي ينتفع به لم يسم عوضاً ، والبديل هو الشيء الموضوع مكان غيره لينتفع به أولاً ، قال ابن دريد الإبدال جمع بديل مثل أشراف وشريف وفنيق وافناق ، وقد يكون البديل الخلف من الشيء ، والبديل عند النحويين مصدر سمي به الشيء الموضوع مكان آخر قبله جارياً عليه حكم الأول وقد يكون من جنسه وغير جنسه ألا ترى أنك تقول مررت برجل زيد فتجعل زيدا بدلاً من رجل وزيد معرفة ورجل نكرة والمعرفة من غير جنس النكرة .

(الفرق) بين تبديل الشيء والأتیان بغيره أن الأتيان بغيره لا يقتضي رفعه بل يجوز بقاءه معه ، وتبديله لا يكون إلا برفعه ووضع آخر مكانه ولو كان تبديله والأتیان بغيره سواء لم يكن لقوله تعالى (إئت بقرآن غير هذا أو بدله) فائدة .

(١) في السكندرية « اعلم » وساقط من غيرها .

وفيه كلام كثير أوردناه في تفسير هذه السورة، وقال الفراء يقال بدله إذا غيره وأبدله جاء ببده .

(الفرق) بين العوض والثن أن الثن يستعمل فيما كان عيناً أو ورقاً، والعوض يكون من ذلك ومن غيره تقول أعطيت ثمن سلعة عيناً أو ورقاً وأعطيت عوضها من ذلك أو من العوض وإذا قيل الثمن من غير العين والورق فهو على التشبيه .
(الفرق) بين القيمة والثن أن القيمة هي المساوية لمقدار المثل من غير نقصان ولا زيادة، والثن قد يكون بخس أو قد يكون وفقاً وزائداً والمثل لا يدل على الثن فكل ماله ثمن مملوك وليس كل مملوك له ثمن . وقال الله تعالى (ولا تشتروا بآياتي ثمناً قليلاً) فأدخل الباء في الآيات وقال في سورة يوسف (وشروه بثمن بخس) فأدخل الباء في الثمن، قال الفراء هذا لأن العروض كلها أنت مخير في إدخال الباء فيها إن شئت قلت اشتريت بالثوب كساءً وإن شئت قلت اشتريت بالكساء ثوباً أيهما جعلته ثمناً لصاحبه جاز فإذا جئت إلى الدراهم والدنانير وضعت الباء في الثمن لأن الدراهم أبدأ ثمن .

(الفرق) بين الشراء والاستبدال أن كل شراء استبدال وليس كل استبدال شراء لأنه قد يستبدل الإنسان غلاماً بغلام وأجيراً بأجير ولم يشتره .

(الفرق) بين العذاب والالتم أن العذاب أخص من الالتم وذلك أن العذاب هو الالتم المستمر والالتم يكون مستمر أو غير مستمر ألا ترى أن قرصة البعوض ألم وليس بعذاب فإن استمر ذلك قلت عذبي البعوض الليلة فكل عذاب ألم وليس كل ألم عذاباً، وأصل الكلمة الاستمرار ومنه يقال ماء عذب لا استمراره في الحلق .

(الفرق) بين الالتم والوجع أن الوجع أعم من الالتم تقول آلمني زيد بضربة إياي وأوجعني بذلك وتقول أوجعني ضربتي ولا تقول آلمني ضربتي وكل ألم هو ما يلحقه بك غيرك، والوجع ما يلحقك من قبل نفسك ومن قبل غيرك ثم استعمل أحدهما في موضع الآخر .

(الفرق) بين الالتم والوصب أن الوصب هو الالتم الذي يلزم البدن لزوماً دائماً ومنه يقال ولا واصبة إذا كانت بعيدة كأنها من شدة بعدها لا غاية لها ومنه

قوله تعالى (وله الدين واصباً) وقوله تعالى (ولهم عذاب واصب) .

(الفرق) بين العذاب والعقاب أن العقاب ينبيء عن استحقاق وسمى بذلك لأن الفاعل يستحقه عقيب فعله، ويجوز أن يكون العذاب مستحقاً وغير مستحق، وأصل العقاب التلو وهو تأدية الأول إلى الثاني يقال عقب الثاني الأول إذا تلاه وعقب الليل النهار والليل والنهار هما عقبيان وأعقبه بالغبطة حسرة إذا أبدله بها وعقب باعتذار بعد إساءة وفي التنزيل (ولي مدبراً ولم يعقب) أى لم يرجع بعد ذهابه تالياً له مجيئه وفيه (لا معقب لحكمه) وتعقبت فلانا تتبعته أمره واستعقبته منه خيراً وسراً أى استبدلت بالأول ما يتلوه من الثاني ، وتعاقبا الأمر تناوبا بما يتلو كل واحد منهما الآخر وعاقبت اللص بالقطع الذى يتلو سرقة واعتقب الرجلان العقبة إذا ركبا كل واحد منهما على مناوبة الآخر (والعاقبة للمتقين) وعلى المجرمين لأنها تعقب المتقين خيراً والمجرمين شراً كما تقول الدائرة لفلان على فلان.

(الفرق) بين البلاء والنقمة أن البلاء يكون ضرراً ويكون نفعا وإذا أردت النفع قلت أبليته وفى القرآن (وليبلى المؤمنين منه بلاءاً حسناً) ومن الضر بلوته، وأصله أن تختبره بالمكروه وتستخرج ما عنده من الصبر به ويكون ذلك ابتداءً والنقمة لا تكون إلا جزاءً وعقوبة وأصلها شدة الانكار تقول نقمت عليه الأمر إذا أنكرته عليه وقد تسمى النقمة بلاءاً والبلاء لا يسمى نقمة إذا كان ابتداءً والبلاء أيضاً اسم للنعمة وفى كلام الأحنف البلاء ثم الثناء أى النعمة ثم الشكر .

(الفرق) بين قولك أنكروا وبين قولك نقم أن قولك نقم أبلغ من قولك أنكروا ومعنى نقم أنكروا انكار المعاقب ومن ثم سمي العقاب نقمة .

(الفرق) بين العقاب والانتقام أن الانتقام سلب النعمة بالعذاب، والعقاب جزاء على الجرم بالعذاب لأن العقاب نقيض الثواب والانتقام نقيض الانعام .

(الفرق) بين الخوف والحذر والخشية والفرع أن الخوف توقع الضرر المشكوك فى وقوعه ومن يتيقن الضرر لم يكن خائفاً له وكذلك الرجاء لا يكون إلا مع الشك ومن تيقن النفع لم يكن راجياً له، والحذر توقى الضرر وسواء

كان مظهرنا أو متيقنا ، والحذر يدفع الضرر ، والخوف لا يدفعه ولهذا يقال
خذ حذرک ولا يقال خذ خوفک .

(الفرق) بين الحذر والاحتراز أن الاحتراز هو التحفظ من الشيء الموجود ،
والحذر هو التحفظ بما لم يكن إذا علم أنه يكون أو ظن ذلك .

(الفرق) بين الخوف والخشية أن الخوف يتعلق بالمكروه وبترك المكروه
تقول خفت زيدا كما قال تعالى (يخافون ربهم من فوقهم) وتقول خفت المرض
كما قال سبحانه (ويخافون سوء الحساب) والخشية تتعلق بمنزل المكروه ولا
يسمى الخوف من نفس المكروه خشية ولهذا قال (يخشون ربهم ويخافون سوء
الحساب) فان قيل أليس قد قال (إني خشيت أن تقول فرقت بين بني إسرائيل)
قلنا انه خشى القول المؤدى إلى الفرقة والمؤدى إلى الشيء بمنزلة من يفعله
وقال بعض العلماء يقال خشيت زيدا ولا يقال خشيت ذهاب زيد فان قيل
ذلك فليس على الأصل ولكن على وضع الخشية مكان الخوف ، وقدي وضع
الشيء مكان الشيء إذا قرب منه .

(الفرق) بين الخشية والشفقة أن الشفقة ضرب من الرقة وضعف القلب .
ينال الانسان ومن ثم يقال للأم إنها تشفق على ولدها أى ترق له وليست هى
من الخشية والخوف فى شيء والشاهد قوله تعالى (والذين (١) هم من خشية
ربهم مشفقون) ولو كانت الخشية هى الشفقة لما حسن أن يقول ذلك لما
لا يحسن أن يقول يخشون من خشية ربهم ، ومن هذا الأصل قولهم ثوب شفق
إذا كان رقيقا وشبهت به البداة لأنها حمرة ليست بالحكمة فقولك أشفقت من
كذا معناه ضعف قلبى عن احتماله .

(الفرق) بين الخوف والرهبة أن الرهبة طول الخوف واستمراره ومن
ثم قيل للراهب راهب لأنه يديم الخوف ، والخوف أصله من قولهم جمل
رهب إذا كان طويل العظام مشبوح الخلق والرهابه العظم الذى على رأس
المعدة يرجع إلى هذا وقال على بن عيسى الرهبة خوف يقع على شريطة لا مخافة .

والشاهد أن نقيضها الرغبة وهي السلامة من المخاوف مع حصول فائدة والخوف مع الشك بوقوع الضرر والرغبة مع العلم به يقع على شريطة كذا وإن لم تكن تلك الشريطة لم تقع .

(الفرق) بين التخويف والانذار أن الانذار تخويف مع إعلام موضع المخافة من قولك نذرت بالشئ إذا علمته فاستعددت له فإذا خوف الإنسان غيره وأعلمه حال ما يخوفه به فقد أنذره ، وإن لم يعلمه ذلك لم يقل أنذره ، والندر ما يجعله الإنسان على نفسه إذا سلم مما يخافه ، والانذار إحسان من المنذر وكما كانت المخافة أشد كانت النعمة بالانذار أعظم ولهذا كان النبي ﷺ أعظم الناس منة بانذاره لهم عقاب الله تعالى .

(الفرق) بين الانذار والوصية أن الانذار لا يكون إلا منك لغيرك وتكون الوصية منك لنفسك ولغيرك تقول أوصيت نفسي كما تقول أوصيت غيري ولا تقول أنذرت نفسي ، والانذار لا يكون إلا بالزجر عن القبيح وما يعتقد المنذر قبحه . والوصية تكون بالحسن والقبيح لأنه يجوز أن يوصي الرجل الرجل بفعل القبيح كما يوصي بفعل الحسن ولا يجوز أن ينذره إلا فيما هو قبيح ، وقيل النذارة نقيضة البشارة وليست الوصية نقيضة البشارة .

(الفرق) بين الخوف والهلع والفرع أن الفرع مفاجأة الخوف عند هجوم غارة أو صوت هدة وما أشبه ذلك وهو انزعاج القلب بتوقع مكروه عاجل وتقول فزعت منه فتعديه بمن وخفته فتعديه بنفسه فمعنى خفته أى هو نفسه خوفي ومعنى فزعت منه أى هو ابتداء فزعى لأن من لا ابتداء الغاية وهو يؤكد ما ذكرناه ، وأما الهلع فهو أسوأ الجزع وقيل الهلع على ما فسر الله تعالى في قوله تعالى (إن الإنسان خلق هلوعا إذا مسه الشر جزوعا وإذا مسه الخير منوعا) ولا يسمى هلوعا حتى تجتمع فيه هذه الخصال .

(الفرق) بين الخوف والهول أن الهول مخافة الشئ لا يدري على ما يقحم عليه منه كهول الليل وهول البحر وقد هالني الشئ وهو هائل ولا يقال أمر مهول إلا أن الشاعر قال في بيت :

ومهل من المناهل وحش ذى عراقيب اخر مذاق
وتفسير المهول أن فيه هولا والعرب إذا كان الشيء له يخرجونه على فاعل
كقولهم دارع وإذا كان الشيء أنشئ فيه أخرجوه على مفعول مثل يحبون فيه
ذلك ومديون عليه ذلك وهذا قول الخليل .

(الفرق) بين الخوف والوجل أن الخوف خلاف الطمأنينة وجل الرجل
يوجل وجلا إذا قلق ولم يطمئن ويقال أنا من هذا على وجل ومن ذلك (١)
على طمأنينة ولا يقال على خوف في هذا الموضع ، وفي القرآن (الذين إذا ذكر
الله وجلت قلوبهم) أى إذا ذكرت عظمة الله وقدرته لم تطمئن قلوبهم إلى
ما قدموه من الطاعة وظنوا أنهم مقصرون فاضطربوا من ذلك وقلقوا فليس
الوجل من الخوف فى شيء ، وخاف متعدد ووجل غير متعدد وصيغتهما مختلفتان
أيضا وذلك يدل على فرق (٢) بينهما فى المعنى .

(الفرق) بين الاتقاء والخشية أن فى الاتقاء معنى الاحتراس مما يخاف
وليس ذلك فى الخشية .

(الفرق) بين الخوف والبأس والبؤس أن البأس يجرى على العدة من
السلاح وغيرها ونحوه قوله تعالى (وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد) ويستعمل
فى موضع الخوف مجازا فيقال لا بأس عليك ولا بأس فى هذا الفعل أى لا كراهة فيه .
(الفرق) بين الحيرة والدهش أن الدهش حيرة مع تردد واضطراب ولا
يكون إلا ظاهرا أو يجوز أن تكون الحيرة خافية كحيرة الانسان بين أمرين تروى فيهما
ولا يدري على أيهما يقدم ولا يظهر حيرته ولا يجوز أن يدهش ولا يظهر دهشته .
(الفرق) بين الخجل والحياء أن الخجل معنى يظهر فى الوجه لغم يلحق
القلب عند ذهاب حجة أو ظهور على ريبة وما أشبه ذلك فهو شيء تتغير به
الهيئة ، والحياء هو الارتداع بقوة الحياء ولهذا يقال فلان يستحي فى هذا الحال
أن يفعل كذا ، ولا يقال يخجل أن يفعله فى هذه الحال لان هيئته لا تتغير منه قبل
أن يفعله فالخجل مما كان والحياء مما يكون ، وقد يستعمل الحياء موضع الخجل

(١) فى السكندرية « ومن هذا » . (٢) « على فرق » غير موجودة فى الأصل .

توسعاً ، وقال الانباري أصل النخجل في اللغة الكسل والتواني وقلة الحركة في طلب الرزق ثم كثر استعمال العرب له حتى أخرجوه على معنى الانقطاع في الكلام ، وفي الحديث «إذا جعتن وقعتن وإذا شبعتن خجلتن» وقعتن أى ذلتن وخجلتن كسلتن ، وقال أبو عبيدة النخجل ههنا إلا شرو قيل هو سوء احتمال العناء وقد جاء عن العرب النخجل بمعنى الدهش قال الكميت :

فلم يدفعوا عندنا ما لهم لوقع الحروب ولم يخجلوا
أى لم يبقوا دهشين مبهورتين .

(الفرق) بين الرجاء والطمع أن الرجاء هو الظن بوقوع الخير الذى يعترى صاحبه الشك فيه إلا أن ظنه فيه أغلب وليس هو من قبيل العلم ، والشاهد أنه لا يقال أرجو أن يدخل النبي الجنة لكون ذلك متيقناً ، ويقال أرجو أن يدخل الجنة إذا لم يعلم ذلك . والرجاء الأمل فى الخير والخشية والخوف فى الشر لانهما يكونان مع الشك فى المرجو والمخوف ولا يكون الرجاء إلا عن سبب يدعو إليه من كرم المرجو أو ما به إليه ، ويتعدى بنفسه تقول رجوت زيدا والمراد رجوت الخير من زيد لأن الرجاء لا يتعدى إلى أعيان الرجال . والطمع ما يكون من غير سبب يدعو إليه فاذا طمعت فى الشيء فكأنك حدثت نفسك به من غير أن يكون هناك سبب يدعو إليه ، ولهذا ذم الطمع ولم يذم الرجاء ، والطمع يتعدى الى المفعول بحرف فتقول طمعت فيه كما تقول فرقت منه وحذرت منه واسم الفاعل طمع مثل حذرو وفرق ودئب إذا جعلته كالنسبة وإذا بنيت على الفعل قلت طامع .

(الفرق) بين الوجل والأمل أن الأمل رجاء يستمر فلا أجل هذا قيل للنظر فى الشيء إذا استمر وطال تأمل ، وأصله من الأمل وهو الرمل المستطيل . (الفرق) بين اليأس والقنوط والخيبة أن القنوط أشد مبالغة من اليأس وأما الخيبة فلا تكون إلا بعد الأمل لأنها امتناع نيل ما أمل ، فأما اليأس فقد يكون قبل الأمل وقد يكون بعده ، والرجاء واليأس نقيضان يتعاقبان كتعاقب الخيبة والظفر ، والخائب المنقطع عما أمل .

الباب العشرون

في الفرق بين الكبر والتهيه والجبرية والزهو وبين ما يخالف ذلك
من التذل والخصوع والخشوع والهون وما بسبيل ذلك

(الفرق) بين الكبر والتهيه أن الكبر هو إظهار عظم الشأن وهو في صفات
الله تعالى مدح لأن شأنه عظيم وفي صفاتنا ذم لأن شأننا صغير وهو أهل
للعظمة ولسنا لها بأهل ، والشأن ههنا معنى صفاته التي هي في أعلى مراتب التعظيم
ويستحيل مساواة الأصغر له فيها على وجه من الوجوه ، والكبير الشخص والكبير
في السن والكبير في الشرف والعلم يمكن مساواة الصغير له أما في السن فتضاعف
مدة البقاء في الشخص تتضاعف أجزؤه وأما بالعلم فباكتساب مثل ذلك العلم .
والتهيه أصله الحيرة والضلال وإنما سمي المتكبر تأنها على وجه التشبيه بالضلال
والتحير ولا يوصف الله به ، والتهيه من الأرض ما يتحير فيه وفي القرآن
(يتيمون في الأرض) أي يتحiron .

(الفرق) بين الكبر والكبرياء أن الكبر ما ذكرناه والكبرياء هي العز
والملك وليست من الكبر في شيء والشاهد قوله تعالى (وتكون لكما الكبرياء
في الأرض) يعنى الملك والسلطان والعزة ، وأما التكبر فهو إظهار الكبر مثل
التشجيع إظهار الشجاعة إلا أنه في صفات الله تعالى بمعنى أنه يحق له أن يعتقد
أنه الكبير وهو على معنى قولهم تقدس وتعالى لا على ترفع علينا وتعظم وقيل
المتكبر في صفاته بمعنى أنه المتكبر عن ظلم عباده .

(الفرق) بين الكبر والجبرية والجبروت أن الجبرية أبلغ من الكبر
وكذلك الجبروت ويدل على هذا فخامة لفظها وفخامة اللفظ تدل على فخامة
المعنى فيما يجرى هذا المجرى ، ولهذا قال أهل العربية المملوكوت أبلغ من الملك
لفخامة لفظه وكذلك الطاغوت أبلغ من الطاغى لفخامة لفظه ولكن كثير
استعمال الطاغوت حتى سمي كل ما عبد من دون الله طاغوتا وسمى الشيطان به

الشدة طغيانه ، وكل من جاوز الحد في ضرب أو معصية من الشر والمكروه فقد طغى ، وتجبر أبلغ من تكبر ، وقال بعض العلماء تجبر الرجل إذا تعظم بالقهر وهذا يؤيد ما قلناه من أنه أبلغ من تكبر لأن التكبر لا يتضمن معنى القهر ، والجبار القهار والجبار العظيم في قوله تعالى (إن فيها قوما جبارين) والجبار المتسلط في قوله تعالى (وما أنت عليهم بجبار) وقال الجبار القتال في قوله تعالى (وإذا بطشتم ببطشتم جبارين) قالوا قتالين ، والاجبار الاكراه وجبر النقص إتمامه وجبر المصيبة رفعها بالنعمة والجبرة خشب الجبر واجتبر وتجبر تعظم بالقهر والجبار الذى لا أرش فيه وقيل الجبار فى صفات الله تعالى بمعنى أنه لا يبالي بالأذى وأصله فى النخلة التى فاتت اليد ، ويقال تجبر الرجل مالا إذا أصاب مالا وتجبر النبات إذا نبت فى يسه الرطب ، وقال ابن عطاء الجبار فى أسماء الله تعالى جل اسمه بمعنى أنه يجبر الكسر ، والجبرية مصدر منسوب إلى الجبروت بحذف الواو والتاء والجبروت أيضاً يجرى مجرى المصادر ومعناه المبالغة فى التجبر .

(الفرق) بين الكبر والزهو أن الكبر إظهار عظم الشأن وهو فىنا خاصة رفع النفس فوق الاستحقاق ، والزهو على ما يقتضيه الاستعمال رفع شيء أتاها من مال أو جاه وما أشبه ذلك ألا ترى أنه يقال زها الرجل وهو مزهو كأن شيئاً زهاه أى رفع قدره عنده وهو من قولك زهت الريح الشيء إذا رفعت الزهو التزيد فى الكلام .

(الفرق) بين الزهو والنخوة أن النخوة هو أن ينصب رأسه من الكبر ولهذا يقال فى رأسه نخو ويتصرف فى العربية كتصرف الزهو فىقال نخا الرجل فهو منخو إلا أنه لم يسمع نخاه كذا كما يقال زهاه كذا .

(الفرق) بين النخوة والخنزوانة أن الخنزوانة هو أن يشمخ أنفه من الكبر ويفتح منخره ، ولهذا يقال فى أنفه خنزوانة ولا يقال فى أنفه نخوة ويقال أيضاً فى رأسه خنزوانة إذا مال رأسه من الكبر شبهها بامالة أنفه .

(الفرق) بين العجب والكبر أن العجب بالشيء شدة السرور به حتى لا يعادله شيء عند صاحبه تقول هو متعجب بفلانة إذا كان شديد السرور بها وهو معجب

بنفسه إذا كان مسروراً بخصاله . ولهذا يقال أعجبه كما يقال سر به فليس العجب من الكبر في شيء ، وقال علي بن عيسى العجب عقد النفس على فضيلة لها ينبغي أن يتعجب منها وليست هي لها .

(الفرق) بين الاستكبار والاستنكاف أن في الاستنكاف معنى الأنفة وقد يكون الاستكبار طلب من غير أنفة وقال تعالى (ومن يستنكف عن عبادته ويستكبر) أي يستنكف عن الإقرار بالعبودية ويستكبر عن الإذعان بالطاعة . (الفرق) بين الخشوع والخضوع أن الخشوع على ما قيل فعل يرى فاعله أن من يخضع له فوقه وأنه أعظم منه ، والخشوع في الكلام خاصة والشاهد قوله تعالى (وخشعت الأصوات للرحمن) وقيل هما من أفعال القلوب وقال ابن دريد يقال خضع الرجل للمرأة وأخضع إذا ألان كلامه لها قال والخاضع المطأطئ رأسه وعنقه وفي التنزيل (فظلت أعناقهم لها خاضعين) وعند بعضهم أن الخشوع لا يكون إلا مع خوف الخاشع الخشوع له ولا يكون تكلفاً ولهذا يضاف إلى القلب فيقال خشع قلبه وأصله البس ومنه يقال قف خاشع للذي تغلب عليه السهولة ، والخضوع هو التظامن والتطأطؤ ولا يقتضى أن يكون معه خوف ، ولهذا لا يجوز إضافته إلى القلب فيقال خضع قلبه وقد يجوز أن يخضع الإنسان تكلفاً من غير أن يعتقد أن المخضوع له فوقه ولا يكون الخشوع كذلك ، وقال بعضهم الخضوع قريب المعنى من الخشوع إلا أن الخضوع في البدن والإقرار بالاستجداء والخشوع في الصوت .

(الفرق) بين التواضع والتذلل أن التذلل إظهار العجز عن مقاومة من يتذلل له . والتواضع إظهار قدرة من يتواضع له سواء كان ذا قدرة على المتواضع أولاً ألا ترى أنه يقال العبد متواضع لخدمته أي يعاملهم معاملة من لهم عليه قدرة ولا يقال يتذلل لهم لأن التذلل إظهار العجز عن مقاومة المتذلل له وأنه قاهر وليست هذه صفة الملك مع خدمه .

(الفرق) بين التذلل والتذلل أن التذلل فعل الموصوف به وهو إدخال النفس في الذل كالتحلم إدخال النفس في الحلم والذليل المفعول به الذل من قبل غيره .

في الحقيقة وإن كان من جهة اللفظ فاعلا ، ولهذا يمدح الرجل بأنه متدال ولا يمدح بأنه ذليل لأن تدلله لغيره اعترافه له والاعتراف حسن ويقال العلماء متدللون لله تعالى ولا يقال أذلاء له سبحانه .

(الفرق) بين الذل والضعفة أن الضعة لا تكون إلا بفعل الإنسان بنفسه ولا يكون بفعل غيره وضيعا كما يكون بفعل غيره ذليلا ، وإذا غلبه غيره قيل هو ذليل ولم يقل هو وضيع ويجوز أن يكون ذليلا لأنه يستحق الذل كالمؤمن يصير في ذل الكفر فيعيش به ذليلا وهو عزيز في المعنى فلا يجوز أن يكون الوضيع رقيقا .

(الفرق) بين الذل والصغار أن الصغار هو الاعتراف بالذل والاقرار به وإظهار صغر الإنسان ، وخلافه الكبر وهو إظهار عظم الشأن ، وفي القرآن (سيصيب الذين أجرموا صغار عند الله) وذلك أن العصاة بالآخرة مقرون بالذل معترفون به ويجوز أن يكون ذليل لا يعترف بالذل .

(الفرق) بين الذل والخزي أن الخزي ذل مع افتضاح وقيل هو الانقماح لقبح الفعل ، والخزاية الاستحياء لأنه انقماح عن الشيء لما فيه من العيب قال ابن درستويه الخزي الإقامة على السوء خزي يخزي خزيا وإذا استحيا من سوء فعله أو فعل به قيل خزي يخزي خزاية لانهما في معنى واحد وليس ذلك بشيء لأن الإقامة على السوء والاستحياء من السوء ليسا بمعنى واحد .

(الفرق) بين الضراعة والذل أن الضراعة مشتقة من الضرع والضرع معرض لحالبه وإشارب منه فالضرع هو المنقاد الذي لا امتناع به ، ومنه التضرع في الدعاء والسؤال وغيرهما ومنه الضريع الذي ذكره سبحانه وتعالى (١) في كتابه إنما هو من طعام وذل لا منفعة فيه لا كله كما وصفه الله تعالى بقوله (لا يسمن ولا يغني من جوع) ويجوز أن يقال التضرع هو أن يميل أصبعه يمينا وشمالا خوفا وذلا ومنه سمي الضرع ضرعا لميل اللبن إليه ، والمضاربة المشابهة لأنها ميل إلى الشبه مثل المقاربة .

(١) يشير إلى الآية « ليس لهم طعام إلا من ضريع لا يسمن ولا يغني من جوع » .

(الفرق) بين الخضوع والذل أن الخضوع ماذ كرناه والذل الانقياد كرها ونقيضه العز وهو الالباء والامتناع والانقياد على كره وفاعله ذليل ، والذل الانقياد طوعا وفاعله ذلول .

(الفرق) بين الخضوع والاختبات أن الخبت هو المطمئن بالايمن وقيل هو المجتهد بالعبادة وقيل الملازم للطاعة والسكون وهو من أسماء المدوح مثل المؤمن والمتقى وليس كذلك الخضوع لأنه يكون مدحا وذما، وأصل الاختبات أن يصير الى خبت تقول أخبت إذا صار إلى خبت وهو الارض المستوية الواسعة كما تقول أنجد إذا صار إلى نجد ، فالاختبات على ما يوجبه الاشتقاق هو الخضوع المستمر على استواء .

(الفرق) بين الاذلال والاهانة أن الاذلال الرجل للرجل هنا أن يجعله منقادا على الكره أو في حكم المنقاد ، والاهانة أن يجعله صغير الأمر لا يبالي به والشاهد قولك استهان به أى لم يبالي به ولم يلتفت إليه ، والاذلال لا يكون إلا من الأعلى للأدنى ، والاستهانة تكون من النظر للنظر ونقيض الاذلال الاعزاز ونقيض الاهانة الاكرام فليس أحدهما من الآخر في شيء إلا أنه لما كان الذل يتبع الهوان سمي الهوان ذلا وإذلال أحدنا لغيره غلبته له على وجه يظهر ويشتهر ألا ترى أنه اذا غلبه في خلوة لم يقل انه أذله ، ويجوز أن يقال ان اهانة أحدنا صاحبه هو تعريف الغير انه غير مستصعب عليه واذلاله غلبته عليه لا غير ، وقال بعضهم لا يجوز أن يذل الله تعالى العبد ابتداءً لأن ذلك ظلم ولكن يذله عقوبة ألا ترى أنه من قاد غيره على كره من غير استحقاق فقد ظلمه ويجوز أن يهينه ابتداءً بأن يجعله فقيرا فلا يلتفت إليه ولا يبالي به ، وعندنا أن نقيض الاهانة الاكرام على ماذ كرنا فكما لا يكون الاكرام من الله إلا ثوابا فكذلك لا تكون الاهانة إلا عقابا ، والهوان نقيض الكرامة والاهانة تدل على العداوة وكذلك العز يدل على العداوة والبراءة والهوان مأخوذ من تهوين القدر ، والاستخفاف مأخوذ من خفة الوزن والالتم يقع للعقوبة ويقع للمعارضة والاهانة لا تقع إلا عقوبة ويقال يستدل على نجابة الصبي بمحبته الكرامة ، وقد قيل الذلة الضعف عن المقاومة

ونقيضها العزة وهي القوة على الغلبة ومنه الذلول وهو المقود من غير صعوبة لأنه ينقاد انقياد الضعيف عن المقاومة وأما الذليل فانه ينقاد على مشقة .

(الفرق) بين الذليل والمهين والمذعن أن المهين هو المستضعف وفي القرآن (أم أنا خير من هذا الذي هو مهين) وفيه (من سلالة من ماء مهين) قال أهل التفسير أراد الضعيف قال المفضل هو فعيل من المهانة يقال مهين يمهن مهانة ومهنته مهنا وأنا ماهن وهو مهون ومهين، ويقال هو من المهنة وهي العمل وامتهنته امتهاناً إذا ابتذله، ومن ثم قيل للخادم ماهن والجمع مهنة ومهان ، وأما الاذعان في العربية فهو الاسراع في الطاعة وليس هو من الذل والهون في شيء .

(الفرق) بين الحقير والصغير أن الحقير من كل شيء ما نقص عن المقدار المعهود لجنسه يقال هذه دجاجة حقيرة إذا كانت ناقصة الخلق عن مقادير الدجاج ويكون الصغير في السن وفي الحجم تقول طفل صغير وحجر صغير ولا يقال حجر حقير لأن الحجارة ليس لها قدر معلوم فاذا نقص شيء منها عنه سمي حقيراً كما أن الدجاج والحجل وما أشبهها لها أقدار معلومة فاذا نقص شيء من جملة ما عنه سمي حقيراً ، والصغير يكون صغيراً بالاضافة إلى ما هو أكبر منه وسواء كان من جنسه أو لا فالسكوز صغير بالاضافة إلى الجرة والحجل صغير بالاضافة إلى الفيل ولا يقال للجمل صغير على الإطلاق وإنما يقال هو صغير بحجب الفيل .

(الفرق) بين اليسير والقليل أن القلة تقتضي نقصان العدد يقال قوم قليل وقليلون وفي القرآن (شرذمة قليلون) يريد أن عددهم ينقص عن عدة غيرهم وهي نقيض الكثرة وليست الكثرة إلا زيادة العدد وهي في غيره استعارة وتشبيه ، واليسير من الأشياء ما ييسر تحصيله أو طلبه ولا يقتضي ما يقتضيه القليل من نقصان العدد ألا ترى أنه يقال عدد قليل ولا يقال عدد يسير ولكن يقال مال يسير لأن جمع مثله ييسر فإن استعمل اليسير في موضع القليل فقد يجري اسم الشيء على غيره إذا قرب منه .

(الفرق) بين الكثير والوافر أن الكثرة زيادة العدد ، والوفور اجتماع آخر الشيء حتى يكثر حجمه ألا ترى أنه يقال كرددوس وافر والكرددوس عظم عليه

لحم ولا يقال كردوش كثير وتقول حظ وافر ولا تقول كثير وإنما تقول
حظوظ كثيرة ورجال كثيرة ولا يقال رجل كثير فهذا يدل على أن الكثرة
لا تصح إلا فيما له عدد وما لا يصح أن يعد لا تصح فيه الكثرة إلا على استعارة وتوسع .
(الفرق) بين الجهم والكثير أن الجهم الكثير المجتمع ومنه قيل جمّة البئر
لا اجتماعها وقال أهل اللغة جمّة البئر الماء المجتمع فيها والجمّة من الشعر سميت جمّة
لا اجتماعها وأجممت الفرس إذا أرحتّه يتجمع قوته ، وأجهم الشيء إذا قرب كأنه
قصد الاجتماع معك ويجوز أن يكون كثيراً غير مجتمع .

الباب الحادى والعشرون

فى الفرق بين العبث واللعب والهزل والمزاح والاستهزاء
والسخرية وما يخالف ذلك

(الفرق) بين العبث واللعب واللهو أن العبث ما خلا عن الارادات إلا ارادة
حدوثه فقط ، واللهو واللعب يتناولهما غير إرادة حدوثهما إرادة وقوعهما لهوا
ولعبا ، ألا ترى أنه كان يجوز أن يقع مع إرادة أخرى فيخرجنا عن كونهما لهوا
ولعبا وقيل اللعب عمل للذة لا يراعى فيه داعى الحكمة كعمل الصبي لأنه
لا يعرف الحكيم ولا الحكمة وإنما يعمل للذة .

(الفرق) بين اللهو واللعب أنه لا لهو إلا لعب وقد يكون لعب ليس باللهو
لأن اللعب يكون للتأديب كاللعب بالشطرنج وغيره ولا يقال لذلك لهو وإنما
اللهو لعب لا يعقب نفعاً وسعى لهوا لأنه يشغل عما يعنى من قولهم ألهى الشئ
أى شغلنى ومنه قوله تعالى (ألهاكم التكاثر) .

(الفرق) بين المزاح والاستهزاء أن المزاح لا يقتضى تحقير من يمازحه
ولا اعتقاد ذلك ألا ترى أن التابع يمازح المتبوع من الرؤساء والملوك ولا يقتضى .

ذلك تحقيرهم ولا اعتقاد تحقيرهم ولكن يقتضى الاستئناس بهم على ما ذكرناه في أول الكتاب، والاستهزاء يقتضى تحقير المستهزاء به واعتقاد تحقيره .

(الفرق) بين الاستهزاء والسخرية أن الإنسان يستهزأ به من غير أن يسبق منه فعل يستهزأ به من أجله، والسخر يدل على فعل يسبق من المستخور منه والعبارة من اللفظين تدل على صحة ما قلناه وذلك أنك تقول استهزأت به فتعدى الفعل منك بالباء والباء للإصاق كأنك ألصقت به استهزاءً من غير أن يدل على شيء وقع الاستهزاء من أجله وتقول سخرت منه فيقتضى ذلك من وقع السخر من أجله كما تقول تعجبت منه فيدل ذلك على فعل وقع التعجب من أجله ويجوز أن يقال أصل سخرت منه التسخير وهو تذليل الشيء وجعله إياه منقاداً فكأنك إذا سخرت منه جعلته كالمنقاد لك ودخلت من للتبعيض لأنك لم تسخره كما تسخر الدابة وغيرها وإنما خدعته عن بعض عقله وبني الفعل منه على فعلت لأنه بمعنى عنيت وهو أيضاً كالمطاوعة والمصدر السخرية كأنها منسوبة إلى السخرة مثل العبودية والوصفية وأما قوله تعالى (ليتخذ بعضهم بعضاً سخرياً) فأنما هو بعث الشيء المسخر ولو وضع موضع المصدر جاز، والهاء يجرى مجرى العيب ولهذا جاز هزأت مثل عبثت فلا يقتضى معنى التسخير فالفرق بينهما بين .

(الفرق) بين المزاح والهزل أن الهزل يقتضى تواضع الهازل لمن يهزل بين يديه والمزاح لا يقتضى ذلك ألا ترى أن الملك يمازح خدمه وإن لم يتواضع لهم تواضع الهازل لمن يهزل بين يديه والنبي ﷺ يمازح ولا يجوز أن يقال يهزل ويقال لمن يسخر يهزل ولا يقال يمزح .

(الفرق) بين المزاح والمجون أن المجون هو صلابة الوجه وقلة الحياء من قولك مجن الشيء يمجن مجونا إذا صلب وغلظ ومنه سميت الخشبة التي يدق عليها القصار الثوب مجنة وأصل المجنة البقعة الغليظة تكون في الوادى وأصلها موجنة فقلبت الواو ياء الكسرة ما قبلها ومنه الوجين وهو الغليظ من الأرض ومنه ناقة وجناء صلبة شديدة وقيل هي الغليظة الوجنات والوجنة ما صلب من الوجه ،

والمجون كلمة مولدة لم تعرفه العرب وإنما تعرف أصله وهو الذي ذكرناه ،
وقيل المزاح الإيهام للشيء في الظاهر وهو على خلافه في الباطن من غير اغترار
للايقاع في مكروهه ، والاستهزاء الإيهام لما يجب في الظاهر والأمر على خلافه
في الباطن على جهة الاغترار .

(الفرق) بين الجد والانكماش أن الانكماش سرعة السير يقال انكماش
سيره إذا أسرع فيه ثم استعمل في كل شيء تصح فيه السرعة فتقول انكماش
على النسخ والكتابة وما يجري مع ذلك ، والجد صدق القيام في كل شيء تقول
جد في السير وجد في إغاثة زيد وفي نصرته ولا يقال انكماش في إغاثة زيد
ونصرته إذ ليس مما تصح فيه السرعة .

الباب الثاني والعشرون

في الفرق بين الحيلة والتدبير ، والسحر والشعبذة ، والمكر والكيد

وما يقرب من ذلك ، وبين العجب والأمر وما بسبيله

(الفرق) بين الحيلة والتدبير أن الحيلة ما أحيل به عن وجهه فيجلب به
نفع أو يدفع به ضرر ، فالحيلة بقدر النفع والضرر من غير وجه وهي في قول الفقهاء
على ضربين محظور ومباح فالمباح أن تقول لمن يخلف على وطء جاريته في حال
شرائه لها قبل أن يستنيرها اعتقها وتزوجها ثم طأها وأن تقول لمن يخلف
على وطء امرأته في شهر رمضان أخرج في سفر وطأها . والمحظور أن تقول
لمن ترك صلوات ارتد ثم أسلم يسقط عنك قضاؤها ، وإنما سمي ذلك حيلة
لأنه تنهى أحيل من جهة إلى جهة أخرى ويسمى تدبيراً أيضاً . ومن التدبير
عالم لا يكون حيلة وهو تدبير الرجل لإصلاح ماله وإصلاح أمر ولده وأصحابه ،
وقد ذكرنا اشتقاق التدبير قبل .

(الفرق) بين السحر والشعبذة أن السحر هو التمويه وتخيل الشيء بخلاف حقيقة مع إرادة تجوزه على من يقصده به وسواء كان ذلك في سرعة أو ببطء ، وفي القرآن (يخيل إليه من سحرهم أنها تسعى) والشعبذة ما يكون من ذلك في سرعة فكل شعبذة سحر وليس كل سحر شعبذة .

(الفرق) بين السحر والتمويه أن التمويه هو تغطية الصواب وتصوير الخطأ بغير صورته ، وأصله طلاء الحديد والصفرة (١) بالذهب والفضة ليوهم أنه ذهب وفضة ، ويكون التمويه في الكلام وغيره تقول كلام بموه إذا لم تبين حقائقه ، وحلى بموه إذا لم يعين (٢) جنسه . والسحر اسم لمادق من الحيلة حتى لا تفتن الطريقة ، وقال بعضهم التمويه اسم لكل حيلة لا تأثير لها قال ولا يقال تمويه إلا وقد عرف معناه والمقصود منه ، ويقال سحر وإن لم يعرف المقصد منه ولهذا قيل : التمويه ما لا يثبت ، وقيل التمويه أن ترى شيئاً مجوزاً له بخيره كما يفعل بموه الحديد فيجوزه بالذهب . وسمى النبي ﷺ البيان سحراً وذلك أن البائع يبلغ ببلاغته ما لا يبلغ الساحر بالطاقة حيلته .

(الفرق) بين العجب والامر أن الامر العجب الظاهر المكشوف ، والشاهد أن أصل الكلمة الظهور ومنه قيل للعلامة الامارة لظهورها والامرة والامارة ظاهر الحال ، وفي القرآن (لقد جئت شيئاً إمرأ) .

(الفرق) بين العجب والاد أن الاد العجب المنكر . وأصله من قولك أد البعير كما تقول ند أي شرد فالاد العجب الذي خرج عما في العادة من أمثاله ، والعجب استعظام الشيء لخفاء سببه والمعجب ما يستعظم لخفاء سببه .

(الفرق) بين العجب والطريف (٣) أن الطريف (٣) خلاف التليد (٤) . وهي ما يستطرفه الانسان من الاموال (٥) ، والتليد (٤) المال القديم الموروث من المال أعجب إلى الانسان سمي كل عجيب طريفاً وإن لم يكن مالا .

(الفرق) بين الخدع والمكيد أن الخدع هو إظهار ما ينطق خلافه أراد

(١) في نسخة « الصقل » . (٢) في نسخة « يبين » . (٣) في نسخة « الطريف » .

(٤) في نسخة « البليد » وفي السكندرية مهملة من النقط . (٥) في السكندرية « المال » .

اجتلاب نفع أو دفع ضرر ، ولا يقتضى أن يكون بعد تدبر ونظر وفكر
 ألا ترى أنه يقال خدعة في البيع إذا غشه من جشأ وهمه الانصاف وإن كان
 ذلك بديهية من غير فكر ونظر ، والكيد لا يكون إلا بعد تدبر وفكر ونظر ،
 ولهذا قال أهل العربية : الكيد التدبير على العدو وإرادة إهلاكه ، وسميت الحيلة
 التي يفعلها أصحاب الحروب بقصد إهلاك أعدائهم مكاييد لأنها تكون بعد
 تدبر ونظر ، ويحىء الكيد بمعنى الإرادة وهو قوله تعالى (كذلك كذبنا يوسف
 أى أردنا ، ودل على ذلك بقوله (إلا أن يشاء الله) وإن شاء الله بمعنى المشيئة ،
 ويجوز أن يقال الكيد الحيلة التي تقرب وقوع المقصود به من المكروه وهو
 من قولهم كاد يفعل كذا أى قرب إلا أنه قيل فى هذا يكاد وفى الأولى يكيد
 للتصرف فى الكلام والتفرقة بين المعنيين ، ويجوز أن يقال إن الفرق بين الخدع
 والكيد أن الكيد اسم لفعل المكروه بالغير قهراً تقول كادنى فلان أى ضرنى
 قهراً ، والخدعة اسم لفعل المكروه بالغير من غير قهر بل بأن يريد بأنه ينفعه ،
 ومنه الخديعة فى المعاملة وسمى الله تعالى قصد أصحاب الفيل مكة كيداً فى قوله
 تعالى (ألم يجعل كيدهم فى تضليل) وذلك أنه كان على وجه القهر .

(الفرق) بين الخدع والغرور أن الغرور إيهام يحمل الإنسان على فعل
 ما يضره مثل أن يرى السراب فيحسبه ماءً فيضيع ماله فيه لثأ عطشاً وتضييع
 الماء فعل أداه إليه غرور السراب إياه ، وكذلك غر إبليس آدم ففعل آدم الأكل
 الضار له . والخدع أن يستر عنه وجه الصواب فيوقعه فى مكروه ، وأصله
 من قولهم خدع الضب إذا توارى فى جحره وخدعه فى الشراء أو البيع إذا
 أظهر له خلاف ما أبطن فضره فى ماله ، وقال على بن عيسى : الغرور إيهام حال
 السرور فيما الأمر بخلافه فى المعلوم وليس كل إيهام غروراً لأنه قد يوهمه
 مخوفاً ليحذر منه فلا يكون قد غره ، والاعتذار ترك الحزم فيما يمكن أن
 يتوثق فيه فلا عذر فى ركوبه ، ويقال فى الغرور غره فضيع ماله وأهلك نفسه ،
 والغرور قد يسمى خدعاً ، والخدع يسمى غروراً على التوسع والأصل ما قلناه ،
 وأصل الغرور الغفلة ، والغر الذى لم يجرب الأمر ويرجع إلى هذا فكان الغرور

يوقع المغرور فيما هو غافل عنه من الضرر ، والتخدع مرجع يستتر عنه وجه الأمر .
 (الفرق) بين الكيد والمكر أن المكر مثل الكيد في أنه لا يكون إلا مع تدبر وفكر إلا أن الكيد أقوى من المكر ، والشاهد أنه يتعدى بنفسه والمكر يتعدى بحرف فيقال كاده يكيد مكر به ولا يقال مكره والذي يتعدى بنفسه أقوى ، والمكر أيضا تقدير ضرر الغير من أن يفعل به ألا ترى أنه لو قال له أذدر أن أفعل بك كذا لم يكن ذلك مكرأ وإنما يكون مكرأ إذا لم يعلم به ، والكيد اسم لا يقاع المكروه بالغير قهراً سواء علم أو لا ، والشاهد قولك فلان يكادني فسمى فعله كيداً وإن علم به ، وأصل الكيد المشقة ، ومنه يقال فلان يكيد لنفسه أي يقاسي المشقة ، ومنه الكيد لا يقاع مافيه من المشقة ويجوز أن يقال الكيد ما يقرب وقوع المقصود به من المكروه على ما ذكرناه ، والمكر ما يجتمع به المكروه من قولك جارية ممكورة الخلق أي ملتفة مجتمعة اللحم غير رهلة .
 (الفرق) بين الحيلة والمكر أن من الحيلة ما ليس بمكر وهو أن يقدر نفع الغير لا من وجهه فيسمى ذلك حيلة مع كونه نفعاً ، والمكر لا يكون نفعاً .
 و الفرق آخر وهو أن المكر بقدر ضرر الغير من غير أن يعلم به وسواء كان من وجهه أو لا ، والحيلة لا تكون إلا من غير وجهه ، وسمى الله تعالى ما توعد به الكفار مكرأ في قوله تعالى (فلا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون) وذلك أن الماكر ينزل المكروه بالممكور به من حيث لا يعلم فلما كان هذا سبيل ما توعدهم به من العذاب سماه مكرأ ، ويجوز أن يقال سماه مكرأ لأنه دبره وأرسله في وقته ، والمكر في اللغة التدبير على العدو فلما كان أصلهما واحداً قام أحدهما مقام الآخر ، وأصل المكر في اللغة القتل ومنه قيل جارية ممكورة أي ملتفة البدن وإنما سميت الحيلة مكرأ لأنها قيلت على خلاف الرشد .
 (الفرق) بين الغرر والخطر أن الغرر يفيد ترك الحزم والتوثق فيتمكن ذلك فيه والخطر ركوب المخاوف رجاء بلوغ الخطير من الأمور ولا يفيد مفارقة الحزم والتوثق .

الباب الثالث والعشرون

في الفرق بين الحسن والوضاء والبهجة والطهارة والنظافة ، وما

يخالف ذلك من القبح والسماجة وغير ذلك

(الفرق) بين الحسن والوضاء أن الوضاء تكون في الصورة فقط لا أنها تتضمن معنى النظافة يقال غلام وضىء إذا كان حسنا نظيفا ومنه قيل الوضوء لأنه نظافة ووضؤ الانسان وهو وضىء ووضاء كما تقول رجل قراء وقد يكون حسنا ليس بنظيف ، والحسن أيضا يستعمل في الأفعال والأخلاق ولا تستعمل الوضاء إلا في الوضوء ، والحسن على وجهين حسن في التديب وهو من صفة الأفعال والحسن في المنظر على السماع يقال صورة حسنة وصوت حسن .

(الفرق) بين الحسن والقسامة أن القسامة حسن يشتمل على تقاسيم الوجه والقسم المستوى أبعاضه في الحسن والحسن يكون في الجملة والتفصيل والحسن أيضا يكون في الأفعال والأخلاق ، والقسامة لا تكون إلا في الصور .
(الفرق) بين الحسن والوسامة أن الوسامة هي الحسن الذي يظهر للنظر ويتزايد عند التوسم هو التأمل يقال توسمته إذا تأملته وهو على حسب ما قال الشاعر :
يزيدك وجهه حسنا إذا مازدته نظرا

والوسامة أبلغ من الحسن وذلك أنك إذا كررت النظر في الشيء الحسن وأكثرت التوسم له نقص حسنه عندك ، والتوسم هو الذي تزايد حسنه على تكرير النظر .
(الفرق) بين الحسن والبهجة أن البهجة حسن يفرح به القلب ، وأصل البهجة السرور ورجل بهج وبهيج مسرور وابتهج إذا سر ثم سمي الحسن الذي يبهج القلب بهجة ، وقد يسمى الشيء باسم سببه ، والبهجة عند الخليل حسن لون الشيء ونضارته قال ويقال رجل بهج أى مبتهج بأمر يسره فأشار إلى ما قلناه .
(الفرق) بين الحسن والصباحة أن الصباحة إشراق الوجه وصفاء بشرته مأخوذ من الصبح وهو بريق الحديد وغيره وقيل للصبح صبح أبريقه ، وأما

الملاحظة فهي أن يكون الموصوف بها حلوا مقبول الجملة وإن لم يكن حسنا في التفصيل ، قال العرب الملاحظة في الفهم والحلاوة في العيين والجمال في الأنف والظرف في اللسان ، ولهذا قال الحسن إذا كان اللص ظريفا لم يقطع يريد أنه يدافع عن نفسه بحلاوة أسانه وبحسن منطقته ، والمشهور في الملاحظة هو الذي ذكرته .
(الفرق) بين الحسن والجمال أن الجمال هو ما يشتهر ويرتفع به الإنسان

من الأفعال والأخلاق ومن كثرة المال والجسم وليس هو من الحسن في شيء ألا ترى أنه يقال لك في هذا الأمر جمال ولا يقال لك فيه حسن ، وفي القرآن (ولستم فيها) (١) جمال حين تريحون وحين تسرحون) يعني الخيل والابل . والحسن في الأصل الصورة ثم استعمل في الأفعال والأخلاق ، والجمال في الأصل للأفعال والأخلاق والأحوال الظاهرة ثم استعمل في الصور ، وأصل الجمال في العربية العظم ومنه قيل الجملة لأنها أعظم من التفريق والجل الخيل الغليظ والجل سمي جملا لعظم خلقته ، ومنه قيل للشحم المذاب جميل لعظم نفعه .

(الفرق) بين الجمال والنبل أن النبل هو ما يرتفع به الإنسان من الرواء ومن المنظر ومن الأخلاق والأفعال وما يختص به من ذلك في نفسه دون ما يضاف يقال رجل نبيل في فعله ومنظره وفرس نبيل في حسنه وتمامه ، والجمال يكون في ذلك وفي المال وفي العشيرة والأحوال الظاهرة فهو أعم من النبل ألا ترى أنه يقال لك في المال والعشيرة جمال ولا يقال لك في المال نبل ولا هو نبيل في ماله ، والجمال أيضا يستعمل في موضع الحسن فيقال وجه جميل كما يقال وجه حسن ولا يقال نبيل بهذا المعنى ، ويجوز أن يكون معنى قولهم وجه جميل أنه يجري فيه السمن ويكون اشتقاقه من الجميل وهو الشحم المذاب .

(الفرق) بين الجمال والبهاء أن البهاء جهارة المنظر يقال رجل بهي إذا كان مجهر المنظر وليس هو في شيء من الحسن والجمال قال ابن دريد بهي بهي بهاء آمن النبل ، وقال الزجاج من الحسن ، والذي قال ابن دريد ألا ترى أنه يقال شيخ بهي ولا يقال غلام بهي ويقال بهائه بالتمر إذا أنست به وناقته بهاء إذا أنست بالحالب .

(١) في السكندرية « فيه » وهو تحريف .

(الفرق) بين الجمال والسرو أن السرو هو الجودة ، والسرى من كل شىء الجيد منه يقال طعام سرى وفرس سرى وكل ما فضل جنسه فهو سرى وسراة القوم وجوهمهم لفضائلهم عليهم ولا يوصف الله تعالى بالسرو كما لا يوصف بالجودة والفضل .

(الفرق) بين الكمال والتمام ان قولنا كمال اسم لا اجتماع أبعاض الموصوف به ولهذا قال المتكلمون العقل كمال علوم ضروريات يميز بها انقيص من الحسن يريدون اجتماع علوم ولا يقال تمام علوم لأن التمام اسم للجزء والبعض الذى يتم به المصوف بأنه تام ولهذا قال أصحاب النظم القافية تمام البيت ولا يقال كمال البيت ويقولون البيت بكماله أى باجتماعه والبيت بتمامه أى بقافيته ، ويقال هذا تمام حقلك للبعض الذى يتم به الحق ولا يقال كمال حقلك فان قيل لم قلت إن معنى قول المتكلمين كمال علوم اجتماع علوم ؟ قلنا لا اختلاف بينهم فى ذلك والذى يوضحه أن العقل المحدود بأنه كمال علوم هو هذه الجملة واجتماعها ولهذا لا يوصف المراهق بأنه عاقل وان حصل بعض هذه العلوم أو أكثرها له وإنما يقال له عاقل إذا اجتمعت له .

(الفرق) بين البشر والبشاشة أن البشر أول ما يظهر من السرور بلقى من يلقيه ، ومنه البشارة وهى أول ما يصل إليك من الخبر السار فاذا وصل إليك ثانياً لم يسم بشارة ولهذا قالت الفقهاء إن من قال من بشرنى بمولود من عبيلى فهو حر أنه يعتق أول من يخبره بذلك والمعية هى الخبر السار وصل أولاً أو أخيراً وفى المثل البشر علم من أعلام النجاح . والبشاشة هى الخفة للمعروف وقد هشت يا هذا بكسر الشين وهو من قولك شىء هش إذا كان سهل المتناول فاذا كان الرجل سهل العطاء قيل هو هش بين المشاشة . والبشاشة إظهار السرور بمن تلقاه وسواء كان أولاً أو أخيراً .

(الفرق) بين ذلك وبين طلاقة الوجه أن طلاقة الوجه خلاف العبوس والعبوس تكره الوجه عند اللقاء والسؤال وطلاقة انحلال ذلك عنه وقد طلق يطلق طلاقة كما قيل صبح صباحة وملح ملاحه ، وأصل الكلمة السهولة والانحلال وكل شىء تطلقه من حبس أو تحله من وثاق فينصرف كيف شاء أو تحلله بعد تحريره

أو تبيحه بعد المنع تقول أطلقته وهو طلق وطلق ، ومنه طلقت المرأة لأن ذلك تخليص من الحمل .

(الفرق) بين الطهارة والنظافة أن الطهارة تكون في الخلقة والمعاني لأنها تقتضى منافاة العيب يقال فلان طاهر الا خلاق وتقول المؤمن طاهر مطهر يعنى أنه جامع للخصال الحميدة ، والكافر خبيث لأنه خلاف المؤمن وتقول هو طاهر الثوب والجسد . والنظافة لا تكون إلا في الخلق واللباس وهى تفيد منافاة الدنس ولا تستعمل في المعاني وتقول هو نظيف الصورة أى حسنها ونظيف الثوب والجسد ولا تقول نظيف الخلق .

(الفرق) بين القبح والسماجة أن السماجة فعل العيب والشاهد قول الهذلي : فمنهم صالح وسمج ، وجعل السماجة نقيض الصلاح والصلاح فعل فكذلك ينبغي أن تكون السماجة فلو كانت السماجة قبح الوجه لم يحسن أن يقول ذلك ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول فمنهم صالح وقبيح الوجه ، وقال ابن دريد ربما قيل لمن جاء بعيب سمجاً ، ثم اتسع في السماجة فاستعمل مكان قبح الصورة فقيل وجهه سميج وسمج كما قيل قبيح كأنه جاء بعيب لأن القبح عيب .

(الفرق) بين القبيح والوحش أن الوحش الهزيل وقد توحش الرجل إذا هزل وتوحش أيضاً إذا تجوع فسمى القبيح المنظر باسم الهزيل لأن الهزيل قبيح ، ويجوز أن يقال إن الوحش هو المتناهى في القباحة حتى يتوحش الناظر من النظر إليه ، ويكون الوحش على هذا التأويل بمعنى الموحش وتوحش الرجل أيضاً إذا تعرى ، ويجوز أن يكون الوحش العارى من الحسن وهو شبيه بما تقدم من ذكر الهزال .

(الفرق) بين السرور والاستبشار أن الاستبشار هو السرور بالبشارة والاستفعال للطلب والمستبشر بمنزلة من طالب السرور في البشارة فوجد ، وأصل البشارة من ذلك لظهور السرور في بشرة الوجه .

(الفرق) بين السرور والفرح أن السرور لا يكون إلا بما هو نفع أو لذة على الحقيقة ، وقد يكون الفرح بما ليس بنفع ولا لذة كفرح الصبي بالرقص والعدو والسباحة وغير ذلك مما يتعبه ويؤذيه ولا يسمى ذلك سروراً ألا ترى

أنك تقول الصديقان يفرحون بالسباحة والرقص ولا تقول يسرون بذلك ،
ونقيض السرور الحزن ومعلوم أن الحزن يكون بالمرأى فينبغي أن يكون
السرور بالفوائد وما يجرى مجراها من الملاذ ، ونقيض الفرح الغم وقد يغتم
الإنسان بضرر يتوهمه من غير أن يكون له حقيقة وكذلك يفرح بما لا حقيقة له .
كفرح الحالم بالمني وغيره ، ولا يجوز أن يحزن ويسر بما لا حقيقة له ، وصيغة
الفرح والسرور في العربية تنبيء عما قلناه فيهما وهو أن الفرح فعل مصدر فعل
فعلا وفعل المصاوعة والافتعال فكأنه شيء يحدث في النفس من غير سبب
يوجبها ، والسرور اسم وضع موضع المصدر في قولك سر سرورا وأصله سرا
وهو فعل يتعدى ويقتضى فاعلا فهو مخالف للفرح من كل وجه ، ويقال فرح
إذا جعلته كالنسبة وفارح إذا بنيت على الفعل ، قال الفراء : الفرح الذي يفرح
في وقته والفارح الذي يفرح فيما يستقبل مثل طمع وطامع .

(الفرق) بين السرور والجلد أن الجدل هو السرور الثابت مأخوذ من
قولك جاذل أى منتصب ثابت لا يبرح مكانه ، وجدل كل شيء أصله ، ورجل
جدلان ولا يقال جاذل إلا ضرورة .

(الفرق) بين السرور والحبور أن الحبور هى النعمة الحسنة من قولك
حبرت الثوب إذا حسنته وفسر قوله تعالى (فى روضة تحبسون) أى تنعمون .
ولأنما يسمى السرور حبورا لأنه يكون مع النعمة الحسنة ، وقيل فى المثل ما من
دار ملئت حبرة إلا استملا عبرة قالوا الحبرة ههنا السرور والعبرة الحزن ، وقال العجاج
الحمد لله الذى أعطى الحبر هو إلى الحق ان المولى شكر

وقال الفراء الحبور انكرامة ، وعندنا أن هذا على جهة الاستعارة ، والأصل فيه
النعمة الحسنة ومنه قولهم للعالم حبر لأنه حبر بأحسن الأخلاق ، والمداد
حبر لأنه يحسن الكتب .

(الفرق) بين الهم والغم أن الهم هو الفكر فى إزالة المكروه واجتلاب
المحبوب ، وليس هو من الغم فى شيء ألا ترى أنك تقول لصاحبك اهتم فى
حاجتى ولا يصح أن تقول اغم بها . والغم معنى ينقبض القلب معه ويكون

توقع ضرر قد كان أو توقع ضرر يكون أو يتوهمه وقد سمي الحزن الذي تطول مدته حتى يذيب البدن هما، واشتقاقه من قولك انهم (١) الشحم إذا ذاب وهمه إذا ذابه. (الفرق) بين الحزن والكرب أن الحزن تكاثف الغم وغلظه مأخوذ من الأرض الحزب وهو الغليظ الصلب، والكرب تكاثف الغم مع ضيق الصدر ولهذا يقال لليوم الحار يوم كرب أى كرب من فيه وقد كرب الرجل وهو مكروب وقد كربته إذا غمه وضيق صدره.

(الفرق) بين الحزن والكآبة أن الكآبة أثر الحزن البادى على الوجه ومن ثم يقال عليه كآبة ولا يقال علاه حزن أو كرب لأن الحزن لا يرى وليسكن دلالة على الوجه وتلك الدلالات تسمى كآبة والشاهد قول النابغة :
إذا حل بالأرض البرية أصبحت كئيبة وجه غيبها غير طائل
فجعل الكآبة فى الوجه .

(الفرق) بين الغم والحسرة والأسف أن الحسرة غم يتجدد لفوت فائدة . فليس كل غم حسرة . والأسف حسرة معها غضب أو غيظ والأسف الغضبان المتلهف على الشيء ثم كثر ذلك حتى جاء فى معنى الغضب وحده فى قوله تعالى (فلما آسفونا انتقمنا منهم) أى أغضبونا ، واستعمال الغضب فى صفات الله تعالى مجاز وحقيقته إيجاب العقاب للمغضوب عليه .

(الفرق) بين الحزن والبث أن قولنا الحزن يفيد غلظ الهم ، وقولنا البث يفيد أنه ينبث ولا ينسكت من قولك أبثته ما عندى وبثته إذا أعلمته إياه ، وأصل الكلمة كثرة التفريق ومنه قوله تعالى (كالفراش المبثوث) وقال تعالى (إنما أشكو بثى وحزنى إلى الله) فعطف البث على الحزن لما بينهما من الفرق فى المعنى وهو ما ذكرناه .

(١) فى الاصل « أيهم » والتصويب من القاموس .

الباب الرابع والعشرون

فى الفرق بين الارسال والانفاذ ، وبين النبى والرسول

(الفرق) بين الارسال والانفاذ أن قولك أرسلت زيدا إلى عمرو يقتضى أنك حملته رسالة إليه أو خبراً وما أشبه ذلك ، والانفاذ لا يقتضى هذا المعنى ألا ترى أنه إن طالب منك انفاذ زيد إليه فأنفذته إليه قلت أنفذته ولا يحسن أن تقول أرسلته وإنما يستعمل الارسال حيث يستعمل الرسول .

(الفرق) بين البعث والارسال أنه يجوز أن يبعث الرجل إلى الآخر الحاجة يخصه دونك ودون المبعوث إليه كالصبي تبعثه إلى المكتب فتقول بعثته ولا تقول أرسلته لأن الارسال لا يكون إلا برسالة وما جرى مجراها .

(الفرق) بين البعث والانفاذ أن الانفاذ يكون حملاً وغير حمل ، والبعث لا يكون حملاً ويستعمل فيما يعقل دون مالا يعقل فتقول بعثت فلانا بكتابى ولا يجوز أن تقول بعثت كتابى اليك كما تقول أنفذت كتابى اليك ، وتقول أنفذت اليك جميع ما تحتاج اليه ولا تقول فى ذلك بعثت ولكن تقول بعثت اليك بجميع ما تحتاج اليه فيكون المعنى بعثت فلانا بذلك .

(الفرق) بين البعث والنشور أن بعث الخلق إسم لاخراجهم من قبورهم إلى الموقف ومنه قوله تعالى (من بعثنا من سرقدنا) والنشور اسم لظهور المبعوثين وظهور أعمالهم للخلائق ومنه قولك نشرت اسمك ونشرت فضيلة فلان إلا أنه قيل أنشر الله الموتى بالالف ونشرت الفضيلة والثوب للفرق بين المعنيين .

(الفرق) بين الرسول والنبى أن النبى لا يكون الا صاحب معجزة وقد يكون الرسول رسولا لغير الله تعالى فلا يكون صاحب معجزة . والانباء عن الشىء قد يكون من غير تحميل النبأ ، والارسال لا يكون بتحميل ، والنبوة يغلب عليها الاضافة إلى النبى فيقال نبوة النبى لأنه يستحق منها الصفة التى هى على طريقة الفاعل ، والرسالة تضاف إلى الله لأنه المرسل بها ولهذا قال برسالتي .

ولم يقل بنبوتى والرسالة جملة من البيان يحملها القائم بها ليؤديها الى غيره ،
والنبوة تكليف القيام بالرسالة فيجوز إبلاغ الرسالات ولا يجوز إبلاغ النبوات .
(الفرق) بين المرسل والرسول أن المرسل يقتضى إطلاق غيره له ،
والرسول يقتضى إطلاق لسانه بالرسالة .

﴿ الباب الخامس والعشرون ﴾

فى الفرق بين الزمان والدر ، والأجل والمدة ، والسنة والعام وما يجرى مع ذلك
(الفرق) بين الدر والمدة أن الدر جمع أوقات متوالية مختلفة كانت أو غير
مختلفة ولهذا يقال الشتاء مدة ولا يقال در لتساوى أوقاته فى برد الهواء وغير
ذلك من صفاته ، ويقال للسنين در لأن أوقاتها مختلفة فى الحر والبرد وغير
ذلك ، وأيضا من المدة ما يكون أطول من الدر ألا تراهم يقولون هذه الدنيا
دهور ولا يقال الدنيا مدد ، والمدة والأجل متقاربان فكما أن (١) من الأجل
ما يكون دهورا فكذلك المدة .

(الفرق) بين المدة والزمان أن اسم الزمان يقع على كل جمع من الأوقات
وكذلك المدة إلا أن أقصر المدة أطول من أقصر الزمان ولهذا كان معنى قول
القائل لآخر إذا سأله أن يمهل أمهلنى زمانا آخر غير معنى قوله مدة أخرى لأنه
لا خلاف بين أهل اللغة أن معنى قوله مدة أخرى أجل أطول من زمن ، وما
يوضح الفرق بينهما أن المدة أصلها المد وهو الطول ويقال مده إذا طوله إلا
أن بينها وبين الطول فرقا وهو أن المدة لا تقع على أقصر الطول ولهذا يقال
مد الله فى عمرك ، ولا يقال لوقتین مدة كما لا يقال لجوهرين إذا ألفا انهما خط
ممدود ويقال لذلك طول فاذا صح هذا وجب أن يكون قولنا الزمان مدة يراد
به أنه أطول الأزمدة كما إذا قلنا للطويل انه ممدود كان مرادنا أنه أطول من

ضيره فاما قول القائل آخر الزمان فعناه أنه آخر الاُزمنة لأن الزمان يقع على الواحد والجمع فاستثقلوا أن يقولوا آخر الاُزمنة والازمان فكتفوا بزمان .
(الفرق) بين الزمان والوقت أن الزمان أوقات متوالية مختلفة أو غير مختلفة فالوقت واحد وهو المقدر بالحركة الواحدة من حركات الفلك وهو يجرى من الزمان مجرى الجزء من الجسم والشاهد أيضاً أنه يقال زمان قصير وزمان طويل ولا يقال وقت قصير .

(الفرق) بين الوقت والميقات أن الميقات ما قدر ليعمل فيه عمل من الاعمال، والوقت وقت الشيء قدره مقدر أو لم يقدره ولهذا قيل مواقيت الحج للمواضع التي قدرت للاحرام وليس الوقت في الحقيقة ساعة غير حركة الفلك وفي ذلك كلام كثير ليس هذا موضع ذكره .

(الفرق) بين العام والسنة أن العام جمع أيام والسنة جمع شهور ألا ترى أنه لما كان يقال أيام الربيع قيل عام الربيع ولما لم يقل شهور الربيع لم يقل سنة الربيع ويجوز أن يقال العام يفيد كونه وقتاً لشيء والسنة لا تفيد ذلك ولهذا يقال عام الفيل ولا يقال سنة الفيل ويقال في التاريخ سنة مائة وسنة خمسين ولا يقال عام مائة وعام خمسين إذ ليس وقتاً لشيء مما ذكر من هذا العدد ومع هذا فإن العام هو السنة والسنة هي العام وإن اقتضى كل واحد منهما ما لا يقتضيه الآخر مما ذكرناه كما أن الكل هو الجمع والجمع هو الكل وإن (١) كان الكل احاطة بالابغاض والجمع احاطة بالاجزاء .

(الفرق) بين السنة والحجة أن الحجة تفيد أنها يحج فيها والحجة المرة الواحدة من حج يحج والحجة فعلة مثل الجلسة والعدة ثم سميت بها السنة كما يسمى الشيء باسم ما يكون فيه .

(الفرق) بين الحين والسنة أن قولنا حين اسم جمع أوقات متناهية سواء كان سنة أو شهراً أو أياماً أو ساعات ولهذا جاء في القرآن لمعان مختلفة ، وبينه وبين الدهر فرق وهو أن الدهر يقتضى أنه أوقات متوالية مختلفة على ما ذكرنا ولهذا

قال الله عز وجل حاكماً عن الدهريين (وما يهلكنا إلا الدهر) أى يهلكنا الدهر باختلاف أحواله ، والدهر أيضاً لا يكون إلا ساعات قليلة ويكون الحين كذلك .
(الفرق) بين الدهر والعصر أن الدهر هو ما ذكرناه والعصر لكل مختلفين معناه واحد مثل الشتاء والصيف والليله واليوم والغداة والسحر يقال لذلك كله العصر ، وقال المبرد فى تأويل قوله عز وجل (والعصر إن الانسان لفي خسر) قال العصر ههنا الوقت قال ويقولون أهل هذا العصر كما يقولون أهل هذا الزمان ، والعصر اسم للسنين الكثيرة قال الشاعر :

أصبح منى الشباب قد نكرا إن بان منى فقد ثوى عصرا
وتقول عاصرت فلانا أى كنت فى عصره أى زمن حياته .

(الفرق) بين الوقت والساعة أن الساعة هى الوقت المنقطع من غيره ، والوقت اسم الجنس ولهذا تقول إن الساعة عندى ولا تقول الوقت عندى .
(الفرق) بين البكرة والغداة والمساء والعشاء والعشى والأصيل أن الغداة اسم لوقت والبكرة فعلة من بكر يبكر بكوراً ألا ترى أنه يقال صلاة الغداة وصلاة الظهر والعصر فتضاف إلى الوقت ولا يقال صلاة البكرة وإنما يقال جاء فى بكرة كما تقول جاء فى غدوة وكلاهما فعل مثل النقلة ثم كثر استعمال البكرة حتى جرت على الوقت وإذا فاء الفاء سمي عشية ثم أصيل بعد ذلك ويقال فاء الفاء إذا زاد على طول الشجرة ويقال أتيت عشية أمس وسآتيه العشية ليومك الذى أنت فيه وسآتيه عشي غد بغير هاء وسآتيه بالعشى والغداة أى كل عشي وكل غداة ، والطفل وقت غروب الشمس والعشاء بعد ذلك وإذا كان بعيد العصر فهو المساء ويقال للرجل عند العصر إذا كان يبادر حاجة قد أمسيت وذلك على المبالغة .

(الفرق) بين الزمان والحقة أن الحقة اسم للسنة إلا أنها تفيد غير ما تفيد السنة وذلك أن السنة تفيد أنها جمع شهور والحقة تفيد أنها ظرف لأعمال بولأمور تجرى فيها مأخوذة من الحقيقة وهى ضرب من الظروف تتخذ من الأدم يجعل الراكب فيها متاعه وتشد خلف رحله أو سرجه . وأما البرهة فبعض الدهر ألا ترى أنه يقال برهة من الدهر كما يقال قطعة من الدهر وقال بعضهم هى فارسية معربة .

(الفرق) بين المدة والأجل أن الأجل الوقت المضروب لا نقضاء الشيء .
ولا يكمن أجلا يجعل جاعل وما علم أنه يكون في وقت فلا أجل له إلا أن يحكم بأنه
يكون فيه وأجل الانسان هو الوقت لا نقضاء عمره ، وأجل الدين محله وذلك
لا نقضاء مدة الدين ، وأجل الموت وقت حلوله وذلك لا نقضاء مدة الحياة قبله
فأجل الآخرة الوقت لا نقضاء ما تقدم قبلها قبل ابتدائها ويجوز أن تكون المدة بين
الشيئين يجعل جاعل وبغير جعل جاعل ، وكل أجل مدة وليس كل مدة أجلا .
(الفرق) بين النهار واليوم أن النهار اسم للضياء المنفسح الظاهر لحصول
الشمس بحيث ترى عيتها أو معظم ضوئها وهذا حد النهار وليس هو في الحقيقة
اسم للوقت ، واليوم اسم لمقدار من الأوقات يكون فيه هذا السنا ولهذا قال
النحويون : إذا سرت يوماً فأنت موقت تريد مبلغ ذلك ومقداره وإذا قلت
سرت اليوم أو يوم الجمعة فأنت مؤرخ فاذا قلت سرت نهراً أو النهار فليست
بمؤرخ ولا بموقت وإنما المعنى سرت في الضياء المنفسح ولهذا يضاهى النهار إلى
اليوم فيقال سرت نهراً يوم الجمعة ، ولهذا لا يقال للغلس والسحر نهراً حتى يستضيء الجو .
(الفرق) بين الدهر والأبد أن الدهر أوقات متوالية مختلفة غير متناهية .
وهو في المستقبل خلاف قط في الماضي وقوله عز وجل (خالدين فيها أبداً)
حقيقة وقولك افعل هذا مجاز والمراد المبالغة في إيصال هذا الفعل .
(الفرق) بين الوقت واذا وهما جميعاً اسم لشيء واحد حتى يمكن أحدهما ولم
يتمكن الآخر أو مضمن بالمضاف إليه ليكون البيان غير معناه بحسب ذلك .
المضاف إليه والوقت مطلق .

﴿ الباب السادس والعشرون ﴾

في الفرق بين الناس والخلق ، والعالم والبشر ، والورى والأنام وما يجرى مع ذلك
والفرق بين الجماعات وضروب القرابات ، وبين الصحبة والقرابة وما بسبيل ذلك .
(الفرق) بين الناس والخلق أن الناس هم الانس خاصة وهم جماعة لا واحد
لها من لفظها ، وأصله عندهم أناس فلما سكنت الهمزة أدغمت اللام كما قيل لأنسا

وأصله لكن أنا ، و قيل الناس لغة مفردة فاشتقاقه من النوس وهو الحركة ناس ينوس نوسا إذا تحرك والانس لغة أخرى ولو كان أصل الناس أناسا لقيل في التصغير أنيس وإنما يقال نوس فاشتقاق أناس من الانس خلاف الوحشة وذلك أن بعضهم يأنس ببعض ، والخلق مصدر سمي به المخلوقات والشاهد قوله عز وجل (خالق السموات بغير عمد ترونها) ثم عدد الأشياء من الجماد والنبات والحيوان ثم قال (هذا خلق الله) وقد يختص به الناس فيقال ليس في الخلق مثله كما تقول ليس في الناس مثله ، وقد يجري على الجماعات الكثيرة فيقال جاءني خلق من الناس أى جماعة كثيرة .

(الفرق) بين الانسى والانسان أن الانسى يقتضى مخالفة الوحش ويدل على هذا أصل الكلمة وهو الأنس والانس خلاف الوحشة والناس يقولون إنسى ووحشى ، وأما قولهم إنسى ووحشى والانس والجزأ جرى فى هذا مجرى الوحش فاستعمل فى مضادة الانس ، والانسان يقتضى مخالفة البهيمة فيذكرون أحدهما فى مضادة الآخر ويدل على ذلك أن اشتقاق الانسان من النسيان وأصله انسيان فلهذا يصغر فيقال أنيسان ، والنسيان لا يكون إلا بعد العلم فسمى الانسان انسانا لأنه ينسى ما علمه وسميت البهيمة بهيمة لأنها أبهمت على العلم والفهم ولا تعلم ولا تفهم فهمى خلاف الانسان ، والانسانية خلاف البهيمة فى الحقيقة وذلك أن الانسان يصح أن يعلم إلا أنه ينسى ما علمه والبهيمة لا يصح أن تعلم .

(الفرق) بين الناس والورى أن قولنا الناس يقع على الأحياء والأموات ، والورى الأحياء منهم دون الأموات ، وأصله من ورى الزندىرى إذا أظهر النار فسمى الورى ورى لظهوره على وجه الأرض ، ويقال الناس الماضون ولا يقال الورى الماضون .

(الفرق) بين العالم والناس أن بعض العلماء قال أهل كل زمان عالم وأنشد * وخندف هامة هذا العالم * وقال غيره ما يحوى الفلك عالم ، ويقول الناس العالم السفلى يغنون الأرض وما عليها والعالم العلوى يريدون السماء وما فيها ويقال على وجه التشبيه الانسان العالم الصغير ويقولون الى فلان تدبير العالم

يعنون الدنيا ، وقال آخرون : العالم اسم لأشياء مختلفة وذلك أنه يقع على الملائكة والجن والانس وليس هو مثل الناس لأن كل واحد من الناس إنسان وليس كل واحد من العالم ملائكة .

(الفرق) بين العالم والدنيا أن الدنيا صفة والعالم اسم تقول العالم السفلى والعالم العلوى فتجعل العالم اسماً وتجعل العلوى والسفلى صفة وليس في هذا إشكال فأما قوله تعالى (ولدار الآخرة خير) فقيه حذف أى دار الساعة الآخرة وما أشبه ذلك .

(الفرق) بين الانام والناس أن الانام على ما قال بعض العلماء يقتضى تعظيم شأن المسمى من الناس قال الله عز وجل (الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم) وإنما قال لهم جماعة وقيل رجل واحد وان أهل مكة قد جمعوا لكم ، ولا تقول جاءنى الانام تريد بعض الانام وجمع الانام أنام قال عدى ابن زيد إن الانسى قلنا جمع نعلمه فيما من الانام والائم جمع أمة وهى النعمة .

(الفرق) بين الناس والبرية أن قولنا برية يقتضى تميز الصورة وقولنا الناس لا يقتضى ذلك لأن البرية فعيلة من برأ الله الخلق أى ميز صورهم ، وترك همزه لكثرة الاستعمال كما تقول هم الحايية والذرية وهى من ذره الخلق ، وقيل أصل البرية البرى وهو القطع وسمى برية لأن الله عز وجل قطعهم من جملة الحيوان فأفردهم بصفات ليست لغيرهم ، وذكر أن أصلها من البرى وهو التراب ، وقال بعض المتكلمين : البرية اسم اسلامى لم يعرف فى الجاهلية ، وليس كما قال لأنه جاء فى شعر النابغة وهو قوله :

قم فى البرية فاحذرهما عن الفند * والنابغة جاهلى الأبيات .

(الفرق) بين الناس والبشر أن قولنا البشر يقتضى حسن الهيئة وذلك أنه مشتق من البشارة وهى حسن الهيئة يقال رجل بشير وامرأة بشيرة إذا كان حسن الهيئة فسمى الناس بشراً لأنهم أحسن الحيوان هيئة ، ويجوز أن يقال إن قولنا بشر يقتضى الظهور وسموا بشراً لظهور شأنهم ، ومنه قيل لظاهر الجلد بشرة ، وقولنا الناس يقتضى النوس وهو الحركة ، والناس جمع والبشر

واحد وجمع وفي القرآن (ما هذا إلا بشر مثلكم) وتقول محمد خير البشر يعنون الناس كلهم ويثنى البشر فيقال بشران وفي القرآن (لبشرين مثلنا) ولم يسمع أنه يجمع (١) .
 (الفرق) بين الناس والجملة أن الجملة اسم يقع على الجماعات المجتمعة من الناس حتى يكون لهم معظم وسواد وذلك أن أصل الكلمة الغلظ والعظم ومنه قيل الجبل لغلظه وعظمه ورجل جبل وامرأة جملة غليظة الخلق وفي القرآن (واتقوا الذي خلقكم والجملة الأولين) وقال تعالى (ولقد أضل منكم جبلا كثيرا) أي جماعات مختلفة مجتمعة أمثالكم والجبل أول الخلق جملة إذا خلقه الخلق الأول وهو أن يخلقه قطعة واحدة قبل أن يميز صورته ولهذا قال النبي ﷺ « جبلت القلوب على حب من أحسن إليها ، وذلك أن القلب قطعة من اللحم وذلك يرجع إلى معنى الغلظ . »

وخلاف الانسى الجنى

(الفرق) بينه وبين الشيطان أن الشيطان هو الشرير من الجن ولهذا يقال للانسان إذا كان شريراً شيطان ولا يقال جنى لأن قولك شيطان يفيد الشر ولا يفيد قولك جنى وإنما يفيد الاستتار ولهذا يقال على الإطلاق لعن الله شيطان ولا يقال لعن الله الجنى ، والجنى اسم الجنس والشيطان صفة .
 (الفرق) بين الرجل والمرء أن قولنا رجل يفيد القوة على الأعمال . ولهذا يقال في مدح الانسان إنه رجل ، والمرء يفيد أنه أدب النفس ولهذا يقال المروءة أدب مخصوص .

(الفرق) بين الجماعة والفوج والثلة والزمرة والحزب أن الفوج الجماعة الكثيرة ومنه قوله تعالى (ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا) وذلك أنهم كانوا مسلمون في وقت ثم نزلت هذه الآية وقبيلة قبيلة ومعلوم أنه لا يقال للثلة فوج كما يقال لهم جماعة ، والثلة الجماعة تندفع في الأمر جملة من قولك ثلث الحائط إذا نقضت أسفله فاندفع ساقطاً كله ثم كثر ذلك حتى سمي كل بشر ثلاً ومنه ثل عرشه ، وقيل الثل الهلاك ، والزمرة جماعة لها صوت لا يفهم وأصله من الزمار وهو صوت الأثني من النعام ومنه قيل الزمرة وقرب منها الزجلة

(١) في التيمورية الكاملة « ولم يسمع أن البشر يجمع » .

وهي الجماعة لها زجل وهو ضرب من الأصوات ، وقال أبو عبيدة الزمرة جماعة
 في تفرقة ، والحزب الجماعة تتحزب على الأمر أي تتعاون وحزب الرجل الجماعة التي
 تعينه فيقوى (١) أمره بهم وهو من قولك حز بنى الأمر إذا اشتد على كانه فرى إذا المرء .
 (الفرق) بين الجماعة والبوش أن البوش هم الجماعة الكثيرة من أخلاط
 الناس ولا يقال لبنى الأمر الواحد بوش (٢) ويقال أيضاً جماعة من الحمير ولا يقال
 بوش من الحمير لأن الحمير كلها جنس واحد وأما العصابة فالعشرة وما فوقها قليلاً
 ومنه قوله عز وجل (ونحن عصابة) وقيل هي من العشرة إلى الأربعين وهي
 في العربية الجماعة من الفرسان والركب ركبان الأبل خاصة ولا يقال للفرسان
 ركب ، والعدي رجال يعدون في الغزو (٣) والرجل جمع راجل والنقيضة هي
 الطليعة وهم قوم يتقدمون الجيش فينقون الأرض أي ينظرون ما فيها من قولك
 نقضت المكان إذا نظرت ، والمقنب نحو الثلاثين يغزى بهم ، والخطيرة نحو
 الخمسة إلى العشرة يغزى بهم ، والكتيبة العسكر المجتمع فيه آلات الحرب من
 قولك كتبت الشيء إذا جمعته ، وأسماء الجماعات كثيرة ليس هذا موضع ذكرها
 وإنما نذكر المشهور منها فمن ذلك :

(الفرق) بين الجماعة والطائفة أن الطائفة في الأصل الجماعة التي من شأنها
 الطوف في البلاد للسفر ويجوز أن يكون أصلها الجماعة التي تستوى بها حلقة
 يطاف عليها ثم كثر ذلك حتى سمي كل جماعة طائفة ، والطائفة في الشريعة قد
 تكون اسماً لواحد قال الله عز وجل (وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا
 بينهما) ولا خلاف في أن اثنين إذا اقتتلا كان حكمهما هذا الحكم وروى في
 قوله عز وجل (وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) أنه أراد واحداً وقال
 يجوز قبول الواحد بدلالة قوله تعالى (فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة)
 إلى أن قال (لعلهم يحذرون) أي ليحذروا فأوجب العمل في خبر الطائفة ،
 وقد تكون الطائفة واحداً .

(الفرق) بين الجماعة والفريق أن الجماعة الثانية من جماعة أكثر منها تقول

(١) في نسخة « فيقوى » (٢) في النسخ « نوش » والتصويب من القاموس (٣) في نسخة « السفر » .

سجاءنى فريق من القوم ، وفريق الخيل ما يفارق جمهورها فى الحلبة (١) فيخرج منها وفى مثل أسرع من فريق الخيل ، والجماعة تقع على جميع ذلك .

(الفرق) بين الجماعة والفئة أن الفئة هى الجماعة المتفرقة من غيرها من قولك فأوت رأسه أى فلقته وانفأى الفرج إذا انفرج مكسوراً ، والفئة فى الحرب القوم يكونون رداء المحاربين يعنون إليهم إذا حالوا ومنه قوله عز وجل (أو متحيزاً إلى فئة) ثم قيل لجمع كل من يمنع أحداً وينصره فئة ، وقال أبو عبيدة الفئة الأعوان .

(الفرق) بين الشيعة والجماعة أن شيعة الرجل هم الجماعة المائلة إليه من محبتهم له وأصلها من الشيعاء وهى الحطب الدقاق التى تجعل مع الجزل فى النار لتشتعل كأنه يجعلها تابعاً للحطب الجزل لتشرق .

(الفرق) بين الناس والثبة أن الثبة الجماعة المجتمعة على أمر يمدحون به وأصلها ثبت الرجل تثبته إذا أثبت عليه فى حياته خلاف أثبته إذا أثبت عليه بعد وفاته قال الله عز وجل (فأنفروا ثباتاً) وذلك لاجتماعهم على الاسلام ونصرة الدين .

(الفرق) بين القوم والقرن أن القرن اسم يقع على من يكون من الناس فى مدة سبعين سنة والشاهد قول الشاعر :

إذا ذهب القرن الذى أنت فيهم وخلفت فى قرن فأنت غريب

وسموا قرناً لأنهم حدد الزمان الذى هم فيه ، ويعبر بالقرن عن القوة ومنه قوله صلى الله عليه وسلم « فانها تطالع بين قرنى الشيطان » أراد أن الشيطان فى ذلك الوقت أقوى ويجوز أن يقال إنهم سموا قرناً لاقتترانهم فى العصر ، وقال بعضهم : أهل كل عصر قرن : وقال الزجاج القرن أهل كل عصر فيهم نبي أو من له طبقة عالية فى العالم فجعله من اقتران أهل العصر بأهل العلم فاذا كان فى زمان فترة وغلبة جهل لم يكن قرناً ، وقال بعضهم القرن اسم من أسماء الأزمنة فكل قرن سبعون سنة ، وأصله من المقارنة وذلك أن أهل كل عصر أشكال ونظراء ورد وأسنان متقاربة ومن ثم قيل هو قرنه أى على سنه ومنه

(١) فى الأصل أغلاط صححناها من مجمع الأمثال .

هو قرنه لا قترانه معه في القتال ، والقوم هم الرجال الذين يقوم بعضهم مع بعض في الامور ولا يقع على النساء إلا على وجه التبعية كما قال عز وجل (كذبت قوم نوح المرسلين) والمراد الرجال والنساء تبع لهم ، والشاهد على ما قلناه قول زهير :
وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء
فأخرج النساء من القوم .

(الفرق) بين الجماعة والملا أن الملا الأشراف الذين يملأون العيون جمالا والقلوب هيبة ، وقال بعضهم : الملا الجماعة من الرجال دون النساء ، والأول الصحيح وهو من ملأت ، ويجوز أن يكون الملا الجماعة الذين يقومون بالامور من قولهم هو مليء بالأمر إذا كان قادراً عليه ، والمعنيان يرجعان إلى أصل واحد وهو الملء .

(الفرق) بين النفر والرهط أن النفر الجماعة نحو العشرة من الرجال خاصة ينفرون لقتال وما أشبهه ، ومنه قوله عز وجل (ما لكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثأقنتم إلى الأرض) ثم كثر ذلك حتى سموا نفراً وإن لم ينفروا . والرهط الجماعة نحو العشرة يرجعون إلى أب واحد وسموا رهطاً بقطعة أو لم يقطع أطرافها مثل الشوك فتكون فروعها شتى وأصلها واحد تلبسها الجارية يقال لها رهط والجمع رهاط قال الهذلي * وطعن مثل تعطيط الرهاط . وتقول ثلاثة رهط وثلاثة نفر لانه اسم لجماعة ، ولو كان اسماً واحداً لم تجز اضافة الثلاثة إليه كما لا يجوز أن تقول ثلاثة رجل وثلاثة فلس وقال عز وجل (وكان في المدينة تسعة رهط) على التذكير لأنه وإن كان جماعة فإن لفظه مذكر مفرد فيقال تسعة على اللفظ وجاء في التفسير أنهم كانوا تسعة رجال والمعنى على هذا وكان في المدينة تسعة من رهط .

(الفرق) بين الجماعة والشرذمة أن الشرذمة البقية من البقية والقطف منه قال الله عز وجل (شرذمة قليلون) أي قطعة وبقية لأن فرعون أضل منهم الكثير فبقيت منهم شرذمة أي قطعة قال الشاعر :

جاء الشتاء وقيصى اخلاق شرادم يضحك مني التواق
وقال آخر يحدن في شرادم النعال .

الفروق بين ضروب القرابات

(الفرق) بين الأهل والآل أن الأهل يكون من جهة النسب والاختصاص فمن جهة النسب قولك أهل الرجل لقربته الأُدينين ، ومن جهة الاختصاص قولك أهل البصرة وأهل العلم ، والآل خاصة الرجل من جهة القرابة أو الصحبة تقول آل الرجل لأئله وأصحابه ولا تقول آل البصرة وآل العلم وقالوا آل فرعون أتباعه وكذلك آل لوط ، وقال المبرد إذا صغرت العرب الآل قالت أهل فيدل على أن أصل الآل الأئله ، وقال بعضهم الآل عيdan الخيمة وأعمدتها وآل الرجل مشبهون بذلك لأنهم معتمده ، والذي يرفع في الصحارى آل لأنه يرفع كما ترفع عيdan الخيمة ، والشخص آل لأنه كذلك .

(الفرق) بين الولد والابن أن الابن يفيد الاختصاص ومداومة الصحبة ولهذا يقال ابن الفلاة لمن يداوم سلوكها وابن السرى لمن يسكن منه ، وتقول تبنت ابناً إذا جعلته خاصاً بك ، ويجوز أن يقال إن قولنا هو ابن فلان يقتضى أنه منسوب إليه ولهذا يقال الناس بنو آدم لأنهم منسوبون إليه وكذلك بنو إسرائيل ، والابن في كل شيء صغير فيقول الشيخ للشاب يا بني ويسمى الملك رعيته الأبناء وكذلك أنبياء من بنى إسرائيل كانوا يسمون أمهم أبناءهم ولهذا كنى الرجل بأبي فلان وإن لم يكن له ولد على التعظيم ، والحكام والعلماء يسمون المتعلمين أبناءهم ويقال لطالبي العلم أبناء العلم وقد يكنى بالابن كما يكنى بالأب كقولهم ابن عرس وابن نمرة وابن آوى وبنت طبق وبنت نعش وبنت وردان ، وقيل أصل الابن التأليف والاتصال من قولك بنية وهو مبنى وأصله بنى وقيل بنوه ولهذا جمع على أبناء فكان بين الأب والابن تأليف ، والولد يقتضى الولادة ولا يقتضيهما الابن والابن يقتضى أباً والولد يقتضى والداً ، ولا يسمى الإنسان والداً إلا إذا صار له ولد وليس هو مثل الأب لأنهم يقولون في التكنية أبو فلان وإن لم يلد فلاناً ولا يقولون في هذا والد فلان إلا أنهم قالوا في الشاة والد في حملها قبل أن تلد وقد ولدت إذا ولدت إذا أخذ ولدها والابن المذكور والولد للذكر والأنثى .

(الفرق) بين الآل والعتر أن العتر على ما قال المبرد النصاب ومنه عتر

فلان أى منصبه، وقال بعضهم العترة أصل الشجرة الباقي بعد قطعها قالوا فعترة الرجل أصله ، وقال غيره عترة الرجل أهله وبنو أعمامه الأذنون واحتجوا بقول أبي بكر رضى الله عنه عن عترة رسول الله ﷺ يعنى قریشافهى مفارقة الآل على كل قول لأن الآل هم الأهل والاتباع والعترة هم الأصل فى قول والأهل وبنو الأعمام فى قول آخر .

(الفرق) بين الأبناء والذرية أن الأبناء يختص به أولاد الرجل وأولاد بناته لأن أولاد البنات منسوبون إلى آبائهم كما قال الشاعر :

بنونا بنو أبنائنا وبنائنا بنوهم أبناء الرجال الأبعد

ثم قيل للحسن والحسين عليهما السلام ولدا رسول الله ﷺ على التكریم ثم صار اسماً لها لكثرة الاستعمال، والذرية تنتظم الأولاد والذكور والانات والشاهد قوله عز وجل (ومن ذريته داود وسليمان) ثم أدخل عيسى فى ذريته .

(الفرق) بين العقب والولد أن عقب الرجل ولده الذكور والانات وولد بنیه من الذكور والانات إلا أنهم لا يسمون عقباً إلا بعد وفاته فهم على كل حال ولده والفرق بين الاسمين بين .

(الفرق) بين الولد والسبط أن أكثر ما يستعمل السبط فى ولد البنت ومنه قيل للحسن والحسين رضى الله عنهما سبطا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد يقال للولد سبط إلا أنه يفيد خلاف ما يفيد لأن قولنا سبط يفيد أنه يمتد ويطول ، وأصل الكلمة من السبوط وهو الطول والامتداد ومنه قيل السباط لامتداده بين الدارين والسبطانة ما يرمى فيها البندق من ذلك ، والسبط شجر سمي بذلك لامتداده وطوله .

(الفرق) بين البعل والزوج أن الرجل لا يكون بعلًا للمرأة حتى يدخل بها وذلك أن البعال النكاح والملاعبة ومنه قوله عليه السلام « أيام أكل وشرب وبعال » وقال الشاعر :

وكم من حصان ذات بعل تركتها إذا الليل أدجى لم تجد من تباعله
وأصل الكلمة القيام بالأمور ومنه يقال للنخل إذا شرب بعروقه ولم يحتاج إلى سقى بعل كأنه يقوم بمصالح نفسه :

ومما جرى مع ذلك

(الفرق) بين صاحب القرين أن الصحبة تفيد انتفاع أحد الصاحبين بالآخر ولهذا يستعمل في الآدميين خاصة فيقال صاحب زيد عمرا وصحبه عمرو ولا يقال صاحب النجم النجم أو الكون الكون ، وأصله في العربية الحفظ ومنه يقال صاحبك الله وسر مصاحباً أي محفوظاً وفي القرآن (ولا هم منا يصحبون) أي يحفظون وقال الشاعر :
 * وصاحب من دواعي الشر مصطحب * والمقارنة تفيد قيام أحد القرينين مع الآخر ويجرى على طريقته وإن لم ينفعه ومن ثم قيل قران النجوم ، وقيل للبعيرين يشد أحدهما إلى الآخر بجبل قرينان فإذا قام أحدهما مع الآخر لبطش فيهما قرنان فانما خولف بين المثالين لاختلاف المعنيين والأصل واحد .

(الفرق) بين المولى والولى أن الولى يجرى فى الصفة على المعان والمعين تقول الله ولى المؤمنين أى معينهم والمؤمن ولى الله أى المعان بنصر الله عز وجل ، ويقال أيضاً المؤمن ولى الله والمراد أنه ناصر لأوليائه ودينه ، ويجوز أن يقال الله ولى المؤمنين بمعنى أنه يلى حفظهم وكلامتهم كولى الطفل المتولى شأنه ، ويكون الولى على وجوه منها ولى المسلم الذى يلزمه القيام بحقه إذا احتاج إليه ومنها الولى الخليف المعاهد ومنها ولى المرأة القائم بأمرها ومنها ولى المقتول الذى هو أحق بالمطالبة بدمه . وأصل الولى جعل الثانى بعد الأول من غير فصل من قولهم هذا يلى ذاك ولياً وولاه الله كأنه يلى أمره ولم يكله إلى غيره وولاه أمره وكله إليه كأنه جعله بيده وتولى أمر نفسه قام به من غير وسيطة وولى عنه خلاف والى إليه ووالى بين رمتين جعل إحداهما تلى الأخرى والاولى هو الذى الحكمة إليه أدعى ، ويجوز أن يقال معنى الولى أنه يحب الخير لوليه كما أن معنى العدو أنه يريد الضرر لعدوه . والمولى على وجوه هو السيد والمملوك والخليف وابن العم والاولى بالشيء والصاحب ومنه قول الشاعر :

ولست بمولى سواة أدعى لها فان لسوات الأمور مواليا

أى صاحب سواة ، وتقول الله مولى المؤمنين بمعنى أنه معينهم ولا يقال إنهم مواليه بمعنى أنهم معينو أوليائه كما تقول إنهم أولياؤه بهذا المعنى .

(الفرق) بين الخلّة والصدّاقة أن الصدّاقة اتّفاق الضمائر على المودة فإذا أضمر كل واحد من الرجلين مودة صاحبه فصار باطنه فيها كظاهره سميّا صديقين ولهذا لا يقال الله صديق المؤمن كما أنه وليه ، والخلّة الاختصاص بالكريم ولهذا قيل إبراهيم خليل الله لا اختصاص الله إياه بالرسالة وفيها تكريم له ، ولا يجوز أن يقال الله خليل إبراهيم لأن إبراهيم لا يجوز أن يخص الله بتكريم (١) ، وقال أبو علي رحمه الله تعالى : يقال للمؤمن إنه خليل الله ، وقال علي بن عيسى لا يقال ذلك إلا لنبي لأن الله عز وجل يختص به برحمته ولا يختص به غيره قال والآنبياء كلهم أخلاء الله .

ومما يجري مع ذلك

(الفرق) بين الصفوة والصفوة أن الصفوة مصدر سمي به الصافي من الأشياء إختصاراً واتساعاً ، والصفوة خالص كل شيء ، ولهذا يقال : محمد صلى الله عليه وسلم صفوة الله ولا تقبل صفوة الله . فالصفوة والصفوة مختلفان وإن كانا من أصل واحد كالخبرة والخير ، ولو كان الصفوة والصفوة لغتين على ما ذكر ثعلب في الفصيح لقل محمد صلى الله عليه وسلم صفوة الله كما قيل صفوة الله . (الفرق) بين الاصطفاء والاختيار أن اختيارك الشيء أخذك خير ما فيه في الحقيقة أو خيره عندك ، والاصطفاء أخذ ما يصفو منه ثم كثر حتى استعمل أحدهما موضع الآخر واستعمل الاصطفاء فيما لا صفو له على الحقيقة .

الباب السابع والعشرون

في الفرق بين الاظهار والافشاء والجهر

أن الافشاء كثرة الاظهار ومنه أفشى القوم إذا كثر ما لهم مثل أمشوا والفساء (٢) كثرة المال ومثله المشاء (٣) وقريب منه النماء والضياء وقد أسمى القوم وأصبوا وأمشوا وأفشوا إذا كثر ما لهم ، ولهذا يقال فشى الخير في القوم أو الشر إذا ظهر بكثرة وفشا فيها الحرب إذا ظهر وكثر ، والاظهار يستعمل في كل شيء . والافشاء لا يصح إلا فيما لا تصح فيه الكثرة ولا يصح في ذلك ألا ترى أنك تقول هو ظاهر المروءة ولا تقول كثير المروءة .

(١) في التيمورية الكاملة «بتكرمة» . (٢) في النسخ «النساء» . (٣) في النسخ «المساء» .

(الفرق) بين الجهر والاظهار أن الجهر عموم الاظهار والمبالغة فيه ألا ترى أنك إذا كشفت الأمر للرجل والرجلين قلت أظهرته لهما ولا تقول جهرت به إلا إذا أظهرته للجماعة الكثيرة فيزول الشك ولهذا قالوا (أرنا الله جهرة) أى عياناً لا شك معه، وأصله رفع الصوت يقال جهر بالقراءة إذا رفع صوته بها وفى القرآن (ولا تجهر بصلاتك ولا تخافت بها) أى بقراءتك فى صلاتك، وصوت جهير رفيع الصوت ولهذا يتعدى بالباء فيقال جهرت به كما تقول رفع صوته به لأنه فى معناه وهو فى غير ذلك استعارة، وأصل الجهر إظهار المعنى للنفس وإذا أخرج الشيء من وعاء أو بيت لم يكن ذلك جهراً وكان إظهاراً، وقد يحصل الجهر نقيض الهمس لأن المعنى يظهر للنفس بظهور الصوت.

(الفرق) بين الجهر والكشف أن الكشف مضمن بالزوال ولهذا يقال لله عز وجل كاشف الضر ولم يحز فى نقيضه سائر الضر لأن نقيضه من الستر ليس متضمناً بالثبات فيجرب مجراه فى ثبات الضر كما جرى هو فى زوال الضر والجهر غير مضمن بالزوال.

(الفرق) بين الاعلان والجهر أن الاعلان خلاف الكتمان وهو إظهار المعنى للنفس ولا يقتضى رفع الصوت به، والجهر يقتضى رفع الصوت به ومنه يقال رجل جهير وجهورى إذا كان رفيع الصوت.

(الفرق) بين البدو والظهور أن الظهور يكون بقصد وبغير قصد تقول استتر فلان ثم ظهر ويدل هذا على تصده للظهور، ويقال ظهر أمر فلان وإن لم يقصد لذلك فأما قوله تعالى (ظهر الفساد فى البر والبحر) فمعنى ذلك الحدوث وكذلك قولك ظهرت فى وجهه حمرة أى حدثت ولم يعن أنها كانت فيه فظهرت، والبدو ما يكون بغير قصد تقول بدا البرق وبدا الصبح وبدت الشمس وبدالى فى الشيء لأنك لم تقصد للبدو، وقيل فى هذا بدو وفى الأول بدء وبين المعنيين فرق والأصل واحد.

(الفرق) بين الكتمان والاختفاء والستر والحجاب وما يقرب من ذلك أن الكتمان هو السكوت عن المعنى وقوله تعالى إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات (أى يسكتون عن ذكره، والاختفاء يكون فى ذلك وفى غيره،

والشاهد أنك تقول أخفيت الدرهم في الثوب ولا تقول كتمت ذلك وتقول كتمت المعنى وأخفيته قالا خفاء أعم من السكتان .

(الفرق) بين قولك سترته وبين قولك كمننته أن معنى كمننته صنته والموضع المكنين هو المصون وذلك أنه يكون كمنيناً وإن لم يكن مستوراً ، وقيل الدر المكنون لأنه في حق يمان فيه ، وجارية مكنونة في الحجاب أي مصونة قال الأعشى : وبيضة في الدحص مكنونة * والبيضة ليست بمستورة وإنما هي مصونة عن التخرج والانكسار ، واكتننت الشيء في نفسى إذا صننته عن الأداء ودخلت فيه الألف واللام على معنى جعلت له كذا ، وفي القرآن (ما تكن صدورهم) .

(الفرق) بين الغشاء والغطاء أن الغشاء قد يكون رقيقاً يبين ما تحته ويتوهم الرائي أنه لا شيء عليه لرقته ، ومن ثم سميت أغشية البدن وهي أعصاب رقيقة قد غشى بها كثير من أعضاء البدن مثل السكبد والطحال فالغطاء يقتضى ستر ما تحته والغشاء لا يقتضى ذلك ومن ثم قيل غشى على الإنسان لأن ما يعتره من الغشى ليس بشيء بين والغطاء لا يكون إلا كثيفاً ملاصقاً ، وقيل الغشاء يكون من جنس الشيء والغطاء ما يقتضيه من جنسه كان أو من غير جنسه ولذلك تقول تغطيت بالثياب ولا تقول تغشيت بها فان استعمل الغشاء موضع الغطاء فعلى التوسع .

(الفرق) بين الغطاء والستر أن الستر ما يستر عن غيرك وإن لم يكن ملاصقاً لك مثل الحائط والجبل ، والغطاء لا يكون إلا ملاصقاً ألا ترى أنك تقول تسترت بالحيطان ولا تقول تغطيت بالحيطان وإنما تغطيت بالثياب لأنها ملاصقة لك ، والغشاء أيضاً لا يكون إلا ملاصقاً .

(الفرق) بين الستر والحجاب والغطاء أنك تقول حجبني فلان عن كذا ولا تقول سترني عنه ولا غطاني ، وتقول احتجبت بشيء كما تقول تسترت به فالحجاب هو المانع والممنوع به والستر هو المستور به ، ويجوز أن يقال حجاب الشيء ما قصد ستره ألا ترى أنك لا تقول لمن منع غيره من الدخول إلى الرئيس داره من غير قصد المنع له أنه حجبه ، وإنما يقال حجبه إذا قصد منعه ولا تقول احتجبت بالبيت إلا إذا قصدت منع غيرك عن مشاهدتك ألا ترى أنك

إذا جلست في البيت ولم تقصد ذلك لم تقل إنك قد احتجبت . و فرق آخر أن الستر لا يمنع من الدخول على المستور والحجاب يمنع .

الباب الثامن والعشرون

في الفرق بين الطلب والسؤال والروم والاقتضاء وما يجرى مع ذلك ، والفرق بين البحث والانفاذ وما يقرب منه

(الفرق) بين الطلب والسؤال أن السؤال لا يكون إلا كلاماً ويكون الطلب السعي وغيره ، وفي مثل : عليك الهرب وعلى الطلب .

(الفرق) بين الطلب والمحاولة أن المحاولة الطلب بالحيلة ثم سعى كل طلب بمحاولة .

(الفرق) بين الالتماس والطلب أن الالتماس طلب باللمس ثم سعى كل طلب التماساً مجازاً .

(الفرق) بين الطلب والبحث أن البحث هو طلب الشيء مما يخالطه فأصله أن يبحث التراب عن شيء يطلبه فالطلب يكون لذلك وغيره ، وقيل فلان يبحث عن الأمور تشبيهاً بمن يبحث التراب لاستخراج الشيء .

(الفرق) بين الطلب والاقتضاء أن الاقتضاء على وجهين أحدهما اقتضاء الدين وهو طلب أدائه والآخر مطالبة المعنى لغيره كأنه ناطق بأنه لا بد منه ، وهو على وجوه منها الاقتضاء لوجود المعنى . كإقتضاء الشكر من حكيم لوجود النعمة وإقتضاء وجود النعمة لصحة الشكر وإقتضاء وجود مثل آخر وليس كالضد الذي لا يحتمل ذلك وإقتضاء القادر المقدور والمقدور القادر وإقتضاء وجود الحركة للمحل من غير أن يقتضى وجود المحل وجود الحركة لأنه قد يكون فيه السكون وإقتضاء الشيء لغيره قد يكون بجعل جاعل وبغير جعل جاعل وذلك نحو ضرب يقتضى ذكر الضارب بعده بوضع واضع اللغة له على هذه الجهة وضرب لا يقتضى ذلك وكلاهما يدل عليه .

(الفرق) بين الطلب والروم أن الروم على ما قال علي بن عيسى طلب الشيء ابتداءً ولا يقال رمت إلا لما تجده قبل ويقال طلبت في الأمرين ، ولهذا لا يقال رمت الطعام والماء وقيل لا يستعمل الروم في الحيوان أصلاً لا يقال

رمت زيدا ولا رمت فرسا وإنما يقال رمت أن يفعل زيد كذا فيرجع الروم إلى فعله وهو الروم والمرام (١) .

ومما يجرى مع ذلك

(الفرق) بين أوحى ووحى أن وحى جعله على صفة كقولك مسفرة ، وأوحى جعل فيها معنى الصفة لأن أفعل أصله التعدية كذا قال علي بن عيسى .

الباب الثامن والعشرون^(٢)

في الفرق بين الكتب والنسخ ، وبين النشور والكتاب والدفر والصحيفة وما يقرب من ذلك

(الفرق) بين الكتب والنسخ أن النسخ نقل معاني الكتاب ، وأصله الإزالة ومنه نسخت الشمس الظل ، وإذا نقلت معاني الكتاب إلى آخر فكأنك أسقطت الأول وأبطلته ، والكتب قد يكون نقلا وغيره وكل نسخ كتب وليس كل كتب نسخاً .
(الفرق) بين الزبر والكتب أن الزبر الكتابة في الحجر نقرأ ثم كثير ذلك حتى سمي كل كتابة زبراً ، وقال أبو بكر أكثر ما يقال الزبر وأعرفه الكتابة في الحجر قال أهل اليمن يسمون كل كتابة زبراً ، وأصل الكلمة الفخامة والغلظ ومنه سميت القطعة من الحديد زبرة والشعر المجتمع على كتف الأسد زبرة ، وزبرت البئر إذا طويتها بالحجارة وذلك لغلظ الحجارة وإنما قيل للكتابة في الحجر زبر لأنها كتابة غليظة ليس كما يكتب في الرقوق والكواغد وفي الحديث « الفقير الذي لا زبر له » قالوا لا معتمد له وهو مثل قولهم رقيق الحال كأن الزبر فخامة الحال ، ويجوز أن يقال الزبور كتاب يتضمن الزجر عن خلاف الحق من قولك زبره إذا زجره وسمى زبور داود لكثرة مزاجره ، وقال الزجاج الزبور كل كتاب ذي حكمة .

(١) هنا في الأصل والنسخة التيمورية الكاملة فروق تقدمت وهي : الفرق بين الإرسال والانفاذ ، الفرق بين البعث والإرسال ، الفرق بين البعث والانفاذ ، الفرق بين البعث والنشور ، الفرق بين الرسول والنبي ، الفرق بين المرسل والرسول .
(٢) هنا في النسخ تكرار في عدد هذا الباب .

(الفرق) بين المنشور والكتاب أن قولنا عند فلان منشور يفيد أن عنده مكتوباً يقويه ويؤيده، والمنشور في الأصل صفة الكتاب وفي القرآن (كتاباً يلقاه منشوراً) لأنه قد صار اسماً للكتاب المفيد الفائدة التي ذكرنا والكتاب لا يفيد ذلك .

(الفرق) بين الكتاب والدفت أن الكتاب يفيد أنه مكتوب ولا يفيد الدفت ذلك ألا ترى أنك تقول عندي دفت بياض ولا تقول عندي كتاب بياض .

(الفرق) بين الصحيفة والدفت أن الدفت لا يكون إلا أوراقاً مجموعة ، والصحيفة تكون ورقة واحدة تقول عندي صحيفة بيضاء فإذا قلت صحف أفدت أنها مكتوبة ، وقال بعضهم يقال صحائف بيض ولا يقال صحف بيض وإنما يقال من صحائف إلى صحف ليفيد أنها مكتوبة وفي القرآن (وإذا الصحف نشرت) وقال أبو بكر : الصحيفة قطعة من آدم أبيض أو ورق يكتب فيه .

(الفرق) بين الكتاب والمصحف أن الكتاب يكون ورقة واحدة ويكون جملة أوراق ، والمصحف لا يكون إلا جماعة أوراق صحفت أي جمع بعضها إلى بعض ، وأهل الحجاز يقولون مصحف بالكسر أخرجوه مخرج ما يتعاطى باليد وأهل نجد يقولون مصحف وهو أجود اللغتين ، وأكثر ما يقال المصحف لمصحف القرآن ، والكتاب أيضاً يكون مصدراً بمعنى الكتابة تقول كتبه كتاباً وعلمته الكتاب والحساب وفي القرآن (ولو نزلنا عليك كتاباً في قرطاس) أي كتاباً في قرطاس ولو كان الكتاب هو المكتوب لم يحسن ذكر القرطاس .

(الفرق) بين الكتاب والسفر أن السفر الكتاب الكبير ، وقال الزجاج الأُسفار الكتب الكبار وقال بعضهم السفر الكتاب يتضمن علوم الديانات خاصة والذي يوجب الاشتقاق أن يكون السفر الواضح الكاشف للمعاني من قولك أسفر الصبح إذا أضاء ، وسفرت المرأة نقابها إذا ألقته فأنكشف وجهها وسفرت البيت كنسته وذلك لازالتك التراب عنه حتى تنكشف أرضه وسفرت الريح التراب أو السحاب إذا قشعته فأنكشف السماء .

(الفرق) بين الكتابة والمجلة أن المجلة كتاب يحتوي على أشياء جلية من الحكم وغيرها قال النابغة :

مجلاتهم ذات الاله ودينهم كريم به يرجون حسن العواقب
ولا يقال للكتاب إذا اشتمل على السخف والمجون وما شاكل ذلك مجلة .

الباب التاسع والعشرون

في الفرق بين غاية الشيء ومداه ، ونهايته وحده وآخره
وما يجرى مع ذلك

(الفرق) بين غاية الشيء والمدى أن أصل الغاية الراية وسميت نهاية الشيء
نهايته لأن كل قوم ينتهون الى غايتهم في الحرب أى رايتهم ، ثم كثر حتى قيل
لكل ما ينتهى إليه غاية ولكل غاية نهاية ، والأصل ما قلناه ، ومدى الشيء ما بينه
وبين غايته والشاهد قول الشاعر :

ولم ندر ان خضنا من الموت خيضة لم العمر باق والمدى متناول
يعنى مدى العمر والمعنى أن الأمل منفسح لما بينه وبين الموت ، ومن ذلك
قولهم هو منى مدى البصر أى هو حيث يناله بصرى كأن بصرى ينفسح يبنى
وبينه ، ثم كثر ذلك حتى قيل للغاية مدى كما يسمى الشيء باسم ما يقرب منه .
(الفرق) بين الأمد والغاية أن الأمد حقيقة والغاية مستعارة على ما ذكرنا
ويكون الأمد ظرفاً من الزمان والمكان فالزمان قوله تعالى (فطال عليهم الأمد)
والمكان قوله تعالى (تود لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً) .

(الفرق) بين آخر الشيء ونهايته أن آخر الشيء خلاف أوله وهما اسمان ،
والنهاية مصدر مثل الحماية والكفاية إلا أنه سمي به منقطع الشيء فقل هو نهايته
أى منتهاه ، وخلاف المنتهى المبتدأ فكما أن قولك المبتدأ يقتضى ابتداء فعل من
جهة اللفظ وقد انتهى الشيء إذا بلغ مبلغاً لا يزداد عليه وليس يقتضى النهاية منتهى
إليه ولو اقتضى ذلك لم يصح أن يقال للعالم نهاية وقيل الدار الآخرة لأن
الدنيا تؤدي إليها والدنيا بمعنى الأولى ، وقيل الدار الآخرة كما قيل مسجد
الجامع والمراد مسجد اليوم الجامع ودار الساعة الآخرة ، وأما حق اليقين فهو
كقولك محض اليقين ومن اليقين وليس قول من يقول هذه إضافة الشيء إلى
نعمته بشيء لأن الإضافة توجب دخول الأول في الثانى حتى يكون فى ضمنه ،

والنعت تحلية وإنما يحلى بالشئ الذى هو بالحقيقة ويضاف إلى ما هو غيره فى الحقيقة تقول هذا زيد الطويل فالطويل هو زيد بعينه ولو قلت زيد الطويل وجب أن يكون زيد غير الطويل ويكون فى تلك الطويل ، ولا يجوز إضافة الشئ إلا إلى غيره أو بعضه فغيره نحو عبد زيد وبعضه نحو ثوب حرير (١) وخاتم ذهب أى من حرير ومن ذهب ، وقال المازنى عام الأول إنما هو عام زمن الأول . (الفرق) بين الآخر والآخر أن الآخر بمعنى ثان وكل شئ يجوز أن يكون له ثالث وما فوق ذلك يقال فيه آخر ويقال للمؤنث أخرى ومالم يكن له ثالث فما فوق ذلك قيل الأول والآخر ومن هذا ربيع الأول وربيع الآخر . (الفرق) بين الحد والنهاية والعاقبة أن النهاية ما ذكرناه ، والحد يفيد معنى تمييز المحدود من غيره ، ولهذا قال المتكلمون حد القدرة كذا وحد السواد كذا وسمى حداً لأنه يمنع غيره من المحدود فيما هو وحد له وفى هذا تمييز له من غيره ، ولهذا قال الشروطيون اشترى الدار بمحدودها ولم يقولوا بنهاياتها لأن الحد أجمع للمعنى ، ولهذا يقال للعالم نهاية ولا يقال للعالم حد فان قيل فعلى الاستعارة وهو بعيد ، وعندهم أن حد الشئ منه فقال أبو يوسف والحسن بن زياد : إذا كتب حداً الأول دار زيد دخلت دار زيد فى الشراء ، وقال أبو حنيفة لا تدخل فيه وإن كتب حداً الأول المسجد وأدخله فسد البيع فى قولها وقال أبو حنيفة لا يفسد لأن هذا على مقتضى العرف وقصد الناس فى ذلك معروف ، وأما العاقبة فهى ما تؤدى إليه اتئادية والعاقبة هى الكائنة بالنسب الذى من شأنه التئادية وذلك أن السبب على وجهين مولد ومؤد وإنما العاقبة فى المؤدى فالعاقبة يؤدى إليها السبب المقدم وليس كذلك الآخرة لأنه قد كان يمكن أن تجعل هى الأولى فى العدة .

(الفرق) بين الجانب والناحية والجهة قال المتكلمون (٢) ان بجانب الشئ غيره وجهته ليست غيره ألا ترى أن الله تعالى لو خلق الجزء (٣) الذى لا يتجزأ منفرداً لكانت له جهات ست بدلالة أنه يجوز أن تجاوره ستة أجزاء من كل جهة جزء ولا يجوز أن يقال إن له جوانب لأن جانب الشئ ما قرب من بعض جهاته ألا ترى أنك تقول للرجل خذ على جانبك اليمين تريد ما يقرب من هذه

(١) فى نسخة «خن» . (٢) فى التيمورية القديمة «بعض المتكلمين» (٣) فى النسخ «الجن» .

الجهة لو كان جانبك اليمين أو الشمال منك لم يمكنك الاخذ فيه ، وقال بعضهم ناحية الشيء كله وجهته بعضه أو ما هو في حكم البعض ، يقال ناحية العراق أى العراق كلها وجهة العراق يراد بها بعض أطرافها . وعند أهل العربية أن الوجه مستقبل كل شيء ، والجهة النحر يقال كذا على جهة كذا قاله الخليل ، قال ويقال رجل أحمر من جهته الحمرة وأسود من جهة السواد ، والوجه القبلة قال تعالى (والكل وجهة) أى فى كل وجه استقبالته وأخذت فيه ، وتجاه الشيء ما استقبالته يقال توجهوا إليك وتوجهوا إليك كل يقال غير ان قولك وجهوا إليك على معنى ولوا وجوههم والتوجه الفعل اللازم والناحية فاعلة بمعنى مفعولة وذلك أنها منحوة أى مقصودة كما تقول راحلة وإنما هى مرحولة وعيشة راضية أى مرضية .

(الفرق) بين الجانب والكنف أن الكنف هو ما يسد الشيء من أحد جانبيه ولهذا يستعمل فى المعونة فيقال أكتف الرجل إذا أعانه وكنفته إذا حطته وكنفت الابل إذا حطتها فى حظيرة من الشجر ، ويجوز أن يقال الفرق بين الجانب والكنف أن الكنف هو الجانب المعتمد عليه وليس كذلك الجانب .

﴿ الباب الثلاثون ﴾

فى الفرق بين أشياء مختلفة

(الفرق) بين الهبوط والنزول أن الهبوط نزول يعقبه إقامة ، ومن ثم قيل هبطنا مكان كذا أى نزلناه ومنه قوله تعالى (اهبطوا مصر) وقوله تعالى (قلنا اهبطوا منها جميعا) ومعناه انزلوا الأرض الإقامة فيها ، ولا يقال هبط الأرض إلا إذا استقر فيها ويقال نزل وإن لم يستقر .

(الفرق) بين الظعن والرحل أن الظعن هو الرحيل فى الهوادج ومن ثم سميت المرأة إذا كانت فى هودجها ظعينة ثم كثر ذلك حتى سميت كل امرأة ظعينة ، والظعان حبل يشد به الهودج قال الشاعر :

كما حاد الأرب عن الظعان * والمظعون المشدود بالظعان ، ثم كثر الظعن حتى قيل لكل رحل ظعن والأصل ما قلناه .

(الفرق) بين الهنى والمرى أن الهنى هو الخالص الذى لا تكدير فيه

ويقال ذلك في الطعام وفي كل فائدة لم يعترض عليها ما يفسدها، والمرى المحمود العاقبة يقال مرىء ما فعلت أى أشرفت على سلامة عاقبته، وقال الكسائى تقول هنانى الطعام ومرانى الطعام بغير الف فاذا افردت قلت أمرانى بغير همز، وقال المبرد هذا الكلام لو كان له وجه لكان قنأ أن يأتى فيه بعلة وهل يكون فعل على شىء إذا كان وحده فاذا كان مع غيره انتقل لفظه والمرادوا - إنما الصحيح ما أعلمتك وأمرانى بغير همز معناه هضمته معدتى .

(الفرق) بين النبنى والطرح أن النبنى اسم لإلقاء الشىء استهانة به وإظهاراً للاستغناء عنه ولهذا قال تعالى (فبنوه وراء ظهورهم) وقال الشاعر :
نظرت إلى عنوانه فبنوته كبنذك نعلأ أخاقت من نعالنا
والطرح اسم للجنس الفعل فهو يكون لذلك ولغيره .

(الفرق) بين التنحية والازالة أن الازالة تكون إلى الجهات الست، والتنحية الازالة إلى جانب اليمين أو الشمال أو خلف أو قدام ولا يقال لما صعد به أو سفل به نحى وإنما التنحية فى الأصل تحصيل الشىء فى جانب ونحو الشىء جانبه .
(الفرق) بين قولك تابعت زيدا وقولك وافقته أن قولك تابعته يفيد أنه قد تقدم منه شىء اقتديت به فيه، ووافقته يفيد أنكما اتفقتما معا فى شىء من الاشياء ومنه سمي التوفيق توفيقا، ويقول أبو على رحمة الله عليه ومن تابعه يريد به أصحابه ومنه سمي التابعون التابعين، وقال أبو على رحمة الله ومن وافقه يريد من قال بقوله وإن لم يكن من أصحابه، وأيضا فإن النظر لا يقال إنه تابع لنظيره لأن التابع دون المتبوع ويجوز أن يوافق النظر النظر .

(الفرق) بين قولك اجتزأ به وقولك اكتفى به أن قولك اجتزأ يقتضى أنه دون ما يحتاج إليه وأصله من الجزء وهو اجتزاء الابل بالربط عن الماء وهى وإن اجتزأت به يقتضى أنه دون ما يحتاج إليه عنه فهى محتاجة إليه بعض الحاجة والا كتفاء يفيد أن ما يكتفى به قدر الحاجة (١) من غير زيادة ولا نقصان تقول فلان فى كفاية أى فيما هو وفق حاجته من العيش .

(الفرق) بين المحض والخالص أن المحض هو الذى يكون على وجهه لم

(١) من قوله « من غير » الى « العيش » زائد فى التيمورية القديمة على النسخ .

يخالطه شيء . والخالص هو المختار من الجملة ومنه سمي الذهب النقي عن الغش خالصاً ، ومن الأول قولهم لبن محض أى لم يخالطه ماء .

(الفرق) بين العدل والفداء أن الفداء ما يجعل بدل الشيء لينزل على حاله التي كان عليها وسواء كان مثله أو أنقص منه ، والعدل ما كان من الفداء مثلاً لما يفدى ومنه قوله تعالى (ولا يقبل منها عدل) وقال تعالى (أو عدل ذلك صياماً) أى مثله . (الفرق) بين قولك تكادني الشيء وقولك شق على أن معنى قولك يكادني آذاني ومعنى قولك شق على والاشق الطويل سمي بذلك لبعده أوله من آخره والشقة البعد والشقة من الثياب ترجع إلى هذا ، وأما قولهم بهظني الشيء فبهظناه شق على حتى غلبني والباهظ الشاق الغالب ، وأما قولهم بهرني الشيء فإن الباهر الذي يغلب من غير تكلف ومنه قيل القمر الباهر .

(الفرق) بين الصراط والطريق والسبيل أن الصراط هو الطريق السهل قال الشاعر :
خشونا أرضهم بالخيل حتى تركناهم أذل من الصراط
وهو من الذل خلاف الصعوبة وليس من الذل خلاف العز ، والطريق لا يقتضي السهولة ، والسبيل اسم يقع على ما يقع عليه الطريق وعلى ما لا يقع عليه الطريق تقول سبيل الله وطريق الله وتقول سبيلك أن تفعل كذا ولا تقول طريقك أن تفعل به ويراد به سبيل ما يقصده فيضاف إلى القاصد ويراد به القصد وهو كالحجة في بابه والطريق كالارادة .

(الفرق) بين قولك عندي ولدي أن لدي يتمكن تمكن عند ألا ترى أنك تقول هذا القول عندي صواب ولا تقول لدي صواب وتقول عندي مال ولا تقول لدي مال ولكن تقول لدي مال إلا أنك تقول ذلك في المال الحاضر عندك ويجوز أن تقول عندي مال وإن كان غائباً عنك لأن لدي هو لما يليك وقال بعضهم لدي لغة لدي .

(الفرق) بين قولك عندي كذا وقولك قبلي كذا وقولك في بيتي كذا قال الفقهاء أصل هذا الباب أن المقر مأخوذ بما في لفظه لا يسقطه عنه ما يقتضيه ولا يزداد ما ليس فيه فعلى هذا إذا قال لفلان على ألف درهم ثم قال هي وديعة لم يصدق لأن موجب لفظه الدين وهو قوله على لأن كلمة على ذمة فليس له

إسقاطه ، وكذا إذا قال له قبلي ألف درهم لأن هذه اللفظة تتوجه إلى الضمان وإلى الأمانة إلا أن الضمان عليها أغلب حتى سمي الكفيل قبيلًا فإذا أطلق كان على الضمان وأخذ به إلا أن يقيده بالأمانة فيقول له قبلي ألف درهم وديعة وقوله على لا يتوجه إلى الضمان فيلزمه به الدين ولا يصدق في صرفه عند فصل أو وصل ، وقوله وعندي وفي منزلي وما أشبه ذلك من الأمان ما كن لا يقتضي الضمان ولا الذمة لأنها ألفاظ الأمانة .

(الفرق) بين قولك من مالي وقولك في مالي أن قولك في مالي إقرار بالشركة، وقولك من مالي إقرار بالهبة فإذا قال له من دراهمي درهم فهو للهبة وإن قال له في دراهمي كان ذلك إقرار بالشركة .

(الفرق) بين مع وعند أن قولك مع يفيد الاجتماع في الفعل وقولك عند يفيد الاجتماع في المكان ، والذي يدل على أن عند تفيد المكان ولا تفيد مع أنه يجوز ذهبت إلى عند زيد ولا يجوز ذهبت إلى مع زيد ومن ثم يقال أنا معك في هذا الأمر أي معينك فيه كما أني مشاركتك في فعله ولا تقول في هذا المعنى أنا عندك .

(الفرق) بين الرسوخ والثبات أن الرسوخ كمال الثبات والشاهد أنه يقال للشيء المستقر على الأرض ثابت وإن لم يتعلق بها تعلقًا شديدًا ، ولا يقال راسخ ولا يقال حائط راسخ لأن الجبل أكمل ثباتًا من الحائط وقال الله تعالى (والراسخون في العلم) أي الثابتون فيه ، وقد تكلمنا في ذلك قبل ويقولون هو أرسخهم في المكرمات أي أكملهم ثباتًا فيها ، وأما الرسوخ فلا يستعمل إلا في الشيء الثقيل نحو الجبل وما شاكلة من الأجسام الكبيرة يقال جبل راس ولا يقال حائط راس ولا عود راس وفي القرآن (بسم الله مجريها ومرساها) شبهها بالجبل لعظمها فالرسوخ هو الثبات مع العظم والثقل والعلو فان استعمل في غير ذلك فعلى التشبيه والمقاربة نحو قولهم أرسى العود في الأرض .

(الفرق) بين أخذت النار وأطفأتها أن الاخمد يستعمل في الكثير والاطفاء في الكثير والقليل يقال أخذت النار وأطفأت النار ويقال أطفأت السراج ولا يقال أخذت السراج وطفئت النار يستعمل في الخمود مع ذكر النار فيقال خمدت نيران الظلم ويستعار الطفئ في غير ذكر النار فيقال طفئ غضبه ولا يقال خمد غضبه

وفي الحديث (الصدقة تطفى غضب الرب) وقيل الخود يكون بالغلبة والقهر والاطفاء بالمدارة والرفق ولهذا يستعمل الاطفاء في الغضب لأنه يكون بالمدارة والرفق ، والاحقاد يكون بالغلبة ولهذا يقال خمدت نيران الظلم والفتنة .
وأما الخرد والهمود فالفرق بينهما أن خرد النار أن يسكن لها وييقن جمرها ، وهمودها ذهابها البتة . وأما الوقود فبعضها أوفأ شتعال النار والوقود بالفتح مأبوقد به .
(الفرق) بين القناعة والتقصير أن التقصير هو ترك الاسراف والتقتير جميعاً والقناعة الاقتصار على القليل والتقتير ألا ترى أنه لا يقال هو قنوع إلا إذا استعمل دون ما يحتاج إليه ومقتصد لمن لا يتجاوز الحاجة ولا يتصرف دونها وترك الاقتصاد مع الشيء ذم وترك العناية معه ليس بذم وذلك أن نقيض الاقتصاد الاسراف ، وقيل الاقتصاد من أعمال الجوارح لأنه نقيض الاسراف وهو من أعمال الجوارح والقناعة من أعمال القلوب .

(الفرق) بين الوسيلة والذريعة أن الوسيلة عند أهل اللغة هي القربة وأصاها من قولك سألت أسال أى طلبت وهما يتساووان أى يطلبان القربة التي ينبغي أن يطلب مثلها وتقول توصلت إليه بكذا فتجعل كذا طريقاً إلى بغيتك عنده ، والذريعة إلى الشيء هي الطريقة إليه ولهذا يقال جعلت كذا ذريعة إلى كذا فتجعل الذريعة هي الطريقة نفسها وليست الوسيلة هي الطريقة فالفرق بينهما بين .
(الفرق) بين قولنا فاض وبين قولنا سال أنه يقال فاض إذا سال بكثرة ومنه الافاضة من عرفة وهو أن يندفعوا منها بكثرة . وقولنا سال لا يفيد الكثرة ، ويجوز أن يقال فاض إذا سال بعد الامتلاء وسال على كل وجه .

(الفرق) بين النجم والكوكب أن الكوكب اسم للكبير من النجوم وكوكب كل شيء معظمه ، والنجم عام في صغيرها وكبيرها ، ويجوز أن يقال : الكواكب هي الثوابت ومنه يقال فيه كوكب من ذهب أو فضة لأنه ثابت لا يزول والنجم الذي يطلع منها ويغرب ولهذا قيل للنجم منجم لأنه ينظر فيما يطلع منها ولا يقال له كوكب .
(الفرق) بين الاقول والغيوب أن الاقول هو غيوب الشيء وراء الشيء . ولهذا يقال أفل النجم لأنه يغيب وراء جهة الأرض ، والغيوب يكون في ذلك وفي غيره ألا ترى أنك تقول غاب الرجل إذا ذهب عن البصر وإن لم يستعمل .

إلا في الشمس والقمر والنجوم ، والغيوب يستعمل في كل شيء وهذا أيضاً فرق بين .
 (الفرق) بين الزلزلة والرجفة أن الرجفة الزلزلة العظيمة ولهذا يقال زلزلات
 الأرض زلزلة خفيفة ولا يقال رجفت إلا إذا زلزلت زلزلة شديدة وسميت
 زلزلة الساعة رجفة لذلك ، ومنه الارجاج وهو الاخبار باضطراب أمر الرجل
 ورجف الشيء إذا اضطرب يقال رجفت منه إذا تقلقلت .

(الفرق) بين السليخ والسليخ هو إخراج ظرف أو ما يكون بمنزلة
 الظرف له ، والإخراج عام في كل شيء وهو الإزالة من محيط أو ما يجري بحرى المحيط .
 (الفرق) بين الخلط واللبس أن اللبس يستعمل في الأعراض مثل الحق والباطل
 وما يجري مجازهما وتقول في الكلام لبس ، والخلط يستعمل في العرض والجسم
 فتقول خلطت الأمرين ولبستهما وخلطت النوعين من المتاع ولا يقال لبستهما به حد
 اللبس منع النفس من إدراك المعنى بما هو ذا لستر له وقلنا ذلك لأن أصل الكلمة السترة .
 (الفرق) بين الرجوع والنفى أن النفي هو الرجوع من قرب ومنه قوله تعالى
 (فان فاموا فان الله غفور رحيم) يعنى الرجوع ليس ببعيد ، ومنه سمي مال
 المشركين فيثا لذلك كأنه فاه من جانب إلى جانب .

(الفرق) بين قولك هو قمين به وقولك هو حرى به وخليق به وجدير
 به أن القمين يقتضى مقاربة الشيء والدنو منه حتى يرجى تحقيقه ولذلك قيل خبز
 قمين إذا بدا ينكرح كأنه دنا من الفساد ويقال للقدوح الذى تتخذ منه الكوامخ
 القمين ، وقولك حرى به يقتضى أنه مأواه فهو أبلغ من القمين ومن ثم قيل
 لماوى الطير حراها ولموضع بيضها الحرى ، وإذا رجا الإنسان أمراً وطالبه قيل
 تحراه كأنه طالب مستقره ومأواه ومنه قول الشاعر :

فان نتجت مهراً كريماً فبالحرى وإن يك أقراف فمن قبل الفحل
 وأما خليق به بين الخلاقة فمعناه أن ذلك مقدر فيه وأصل الخلق التقدير ، وأما
 قولهم جدير به فمعناه أن ذلك يرتفع من جهته ويظهر من قولك جدر الجدار
 إذا بنى وارتفع ومنه سمي الحائط جداراً .

(الفرق) بين اللمس واللمس أن اللمس يكون باليد خاصة ليعرف اللين
 من الخشونة والحرارة من البرودة ثم اللمس يكون باليد وبالحجر وغير ذلك

ولا يقتضى أن يكون باليد ولهذا قال تعالى (مستهم البأساء) وقال (وإن يمسسك الله بضر) ولم يقل يلمسك .

(الفرق) بين الرجوع والاياب أن الاياب هو الرجوع إلى منتهى المقصد ، والرجوع يكون لذلك ولغيره ألا ترى أنه يقال رجع إلى بعض الطريق ولا يقال آب إلى بعض الطريق ولكن يقال ان حصل في المنزل ، ولهذا قال أهل اللغة التأويب أن يمضى الرجل في حاجته ثم يعود فيثبت في منزله ، وقال أبو حاتم رحمه الله التأويب أن يسير النهار أجمع ليسكن عند الليل في منزله وأنشد :

البايتون قريبا من بيوتهم ولو يشاءون أبو الحى أو طرقوا
وهذا يدل على أن الاياب الرجوع إلى منتهى المقصد ولهذا قال تعالى (إن إلينا إياهم) كأن القيامة منتهى قصدهم لأنها لا منزلة بعدها .

(الفرق) بين الرجوع والانعقاب أن الرجوع هو المصير إلى الموضع الذى قد كان فيه قبل ، والانعقاب المصير إلى نقيض ما كان فيه قبل ويوضح ذلك قولك ، انقلب الطين خزفاً فأما رجوعه خزفاً فلا يصح لأنه لم يكن قبل خزفاً .

(الفرق) بين الرجوع والانابة أن الانابة الرجوع إلى الطاعة فلا يقال لمن رجع إلى معصية أنه أناب ، والمنيب اسم مدح كالمؤمن والمتقى .

(الفرق) بين الهدى والبدنة أن البدن ما تبطن من الابل أى تسمن يقال بدنت الناقة إذا سمنتها وبدن الرجل سمن ، ثم كثر ذلك حتى سميت الابل بدنا مهزولة كانت أو سميئة فالبدنة اسم يختص به البعير إلا أن البقرة لما صار في الشريعة في حكم البدنة قامت مقامها وذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قال البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة ، فصار البقر في حكم البدن ولذلك كان يقلد البقرة كتقليد البدنة في حال وقوع الاحرام بها لاسبقها ولا يقلد غيرها ، والهدى يكون من الابل والبقر والغنم ولا تكون البدنة من الغنم والبدنة لا يقتضى إهداؤها إلى موضع والهدى يقتضى إهداؤه إلى موضع لقوله تعالى .

(هدياً بالغ الكعبة) فجعل بلوغ الكعبة من صفة الهدى فمن قال على بدنة جازله نحرها بغير مكة وهو كقوله على جزور ومن قال على هدى لم يحز أن يذبحه إلا بمكة . وهذا قول جماعة من التابعين وبه قال أبو حنيفة ومحمد رحمهم الله ، وقال غيرهم ذ :

يقال على بدنة أو هدى فيمكة وإذا قال جزور فحيث يرى وهو قول أبي يوسف .
 (الفرق) بين قولك حاق به وقولك نزل به أن النزول عام في كل شيء .
 يقال نزل بالمسكان ونزل به الضيف ونزل به المكروه ولا يقال حاق إلا في
 نزول المكروه فقط تقول حاق به المكروه يحيق حيقا وحيوقا ومنه قوله تعالى
 (وحاق بهم ما كانوا به يستهزئون) يعني العذاب لأنهم كانوا إذا ذكر لهم العذاب
 استهزءوا به وأراد جزاء استهزائهم ، وقيل أصل حاق حق لأن المضاعف قد
 يقلب إلى حرف نحو قول الراجز تقضى البازي إذا البازي كسر وهذا حسن
 في تأويل هذه الآية لأن فيه معنى الخبر الذي أتت به الرسل .

(الفرق) بين الضيق والخرج أن الخرج ضيق لا منفذ فيه مأخوذ من الدرجة
 وهي الشجر الملتف حتى لا يمكن الدخول فيه ولا الخروج منه ولهذا جاء بمعنى
 الشك في قوله تعالى (ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت) أي شكاً لأن
 الشاك في الأمر لا ينفذ فيه ومنه (فلا يكن في صدرك حرج منه) وليس كل
 ما خاطب به النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين أرادهم به ألا ترى إلى قوله
 (يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى) والقصاص في العمد فكأنه
 أثبت لهم الإيمان مع قتل العمد وقتل العمد يبطل الإيمان وإنما أراد أن يعلمهم الحكم
 فيمن يستوجب ذلك ونحوه قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا
 أضعافا مضاعفة) وقد تكلمنا في هذا الحرف في كتاب تصحيح الوجوه والنظائر
 بأكثر من هذا وما قلنا قال بعض المفسرين في قوله تعالى (وما جعل عليكم في
 الدين من حرج) أنه أراد ضيقا لا مخرج منه وذلك أنه يتخلص من الذنب
 بالتوبة فالتوبة مخرج وترك ما يصعب فعله على الإنسان بالرخص ويحتج به فيما اختلف
 فيه من الحوادث فقل إن ما أدى إلى الضيق فهو منفي وما أوجب التوسعة فهو أولى .

(الفرق) بين المحق والأذهاب أن المحق يكون للأشياء ولا يكون في الشيء
 الواحد يقال محق الدينار ولا يقال محق الدينار إذا أذهب بعينه ولكن تقول محق
 الدينار إذا أردت قيمته من الورق فأما قوله تعالى (يمحق الله الربا) فانه أراد
 أن ثواب عامله يمحى والثواب أشياء كثيرة والشاهد قوله تعالى (ويربى
 الصدقات) ليس أنه يربى نفسها وإنما يربى ثوابها فلذلك يمحى ثواب فاعل

الربا ونحن نعلم أن المال يزيد بالربا في العاجل .

(الفرق) بين الوضيعة والخسران أن الوضيعة ذهاب رأس المال ولا يقال لمن ذهب رأس ماله كله قد وضع، والشاهد أنه من الوضع خلاف الرفع والشىء إذا وضع لم يذهب وإنما قيل وضع الرجل على الاختصار والمعنى أن التجارة وضعت من رأس ماله وإذا فقد ماله وضع لأن الوضع ضد الرفع والخسران ذهاب رأس ماله وإذا نقص ماله فقد وضع لأن الوضع ضد الرفع والخسران ذهاب رأس المال كله ثم كثر حتى سمي ذهاب بعض رأس المال خسرانا وقال الله تعالى (خسروا أنفسهم) لأنهم عدموا الانتفاع بها فكأنها هلكت وذهبت أصلا فلم يقدر منها على شىء . وأصل الخسران في العربية الهلاك .

(الفرق) بين المضى والذهاب أن المضى خلاف الاستقبال ولذا يقال ماض ومستقبل وليس كذلك الذهاب ثم كثر حتى استعمل أحدهما في موضع الآخر ، وقال علي بن عيسى قبل تقيض بعد ونظيرهما من المكان خلف وأمام فتقيل فيما مضى قبل وفيما يأتى بعد ويقال المستقبل والماضى .

(الفرق) بين الاقبال والماضى والحجى أن الاقبال الاتيان من قبل الوجه والحجى اتيان من أى وجه كان .

(الفرق) بين قولك جيئته وجئت إليه أن في قولك جيئت إليه معنى الغاية من أجل دخول الى ، وجيئته قصده بمجيء وإذا لم تعده لم يكن فيه دلالة على القصد كقولك جاء المطر .

(الفرق) بين المقاربة والملاقة أن الشئيين يتقاربان وبينهما حاجز يقال التقى الحدان والفارسان، والملاقة أيضاً أصلها أن تكون من قدام ألا ترى أنه لا يقال لقيته من خلفه وقيل اللقاء اجتماع الشئ مع الشئ على طريق المقاربة وكذلك يصح اجتماع عرضين في المحل ولا يصح التقاؤهما ، وقيل اللقاء يقتضى الحجاب يقال احتجب عنه ثم لقيه وأما المصادقة فأصلها أن تكون من جانب والصدفان جانباً الوادى ومنه قوله تعالى (اذا ساوى بين الصدفين) .

(الفرق) بين الندى والمجلس والمقامة أن الندى هو المجلس للأهل ومن

ثم قيل هو أنطقهم في الندى، ولا يقال في المجلس إذا خلا من أهله ندى وقد تنادى القوم إذا تجالسوا في الندى، والمقامة بالضم المجاس يؤكل فيه ويشرب والمقامة بالفتح المجلس الذي يتحدث فيه، والمقامة بالفتح أيضا الجماعة وأما المقام فالاقامة والمقام بالفتح مصدر قام يقوم مقاما والمقام أيضا موضع القيام. (الفرق) بين أقام بالمكان وغنى بالمكان أن معنى قولك غنى بالمكان يغنى غنيا أنه أقام به إقامة مستغنى به عن غيره وليس في الاقامة هذا المعنى.

(الفرق) بين العكوف والاقامة أن العكوف هو الاقبال على الشيء والاحتباس فيه، ومنه قول الراجز: باتت بيتاً حوضها عكوفاً، ومنه الاعتكاف لأن صاحبه مقبل عليه يحبس فيه غير مشغول بغيره والاقامة لا تقتضى ذلك. (الفرق) بين المجلس والمحفل أن المحفل هو المجلس الممتلئ من الناس من قولهم ضرع حافل إذا كان ممتلئاً.

(الفرق) بين الدنو والقرب أن الدنو لا يكون إلا في المسافة بين شيئين تقول داره دانية ومزاره دان، والقرب عام في ذلك وفي غيره تقول قلوبنا تتقارب ولا تقول تتدانى وتقول هو قريب بقلبه ولا يقال دان بقلبه إلا على بعد. (الفرق) بين قولك طل دمه وقولك أهدر دمه أن قولك طل دمه معناه أنه بطل ولم يطلب به ويقال طل القتيل نفسه وطله فلان إذا أبطله وأما أهدر فهو أن يبيحه السلطان أو غيره وقد هدر الدم هدرًا وهو هادر كأنه مأخوذ من قولك هدر الشيء إذا غلى وفار وكذلك هدر الحمامة وهو مادام ولج في صوته بمنزلة غليان القدر ويقال للمستقتل من الناس قد هدر دمه.

(الفرق) بين الظل والفيء أن الظل يكون ليلاً ونهاراً ولا يكون الفيء إلا بالنهار وهو مافاء من جانب إلى جانب أى رجوع، والفيء الرجوع ويقال الفيء التبع لأنه يتبع الشمس وإذا ارتفعت الشمس إلى موضع المقال من ساق الشجرة قيل قد عقل الظل.

(الفرق) بين الوسط والوسط أن الوسط لا يكون إلا ظرفاً تقول قعدت وسط القوم وثوبى وسط الثياب وإنما تخبر عن شيء فيه الثوب وليس به فاذا حركت السين كان اسماً وكان بمعنى بعض الشيء تقول وسط رأسه صلب فترفع

لا نك إنما تخبر عن بعض الرأس لا عن شيء فيه ، والوسط اسم الشيء الذي لا ينفك من الشيء المحيط به جوانبه كوسط الدار وإذا حركت السنين دخلت عليه في فتقول احتجم في وسط رأسه ووسط رأسه بموضع هذا في وسط القوم ولا يقال قعدت في وسط القوم كما لا يقال قعدت في بين القوم كما أن بين لا يدخل عليه في فكذلك لا تدخل على ما أدى عنه بين .

(الفرق) بين قولك البين والوسط أن الوسط يضاف إلى الشيء الواحد وبين تضاف إلى شيئين فصاعدا لأنه من البينونة تقول قعدت وسط الدار ولا يقال قعدت بين الدارين أي حيث تباين إحداها صاحبتها وقعدت بين القوم أي حيث يتباينوا من المكان ، والوسط يقتضى اعتدال الاطراف إليه ولهذا قيل الوسط العدل في قوله تعالى (وكذلك جعلناكم أمة وسطا) .

(الفرق) بين الطلوع والبروز والشروق أن البروز أول الطلوع ولهذا قال تعالى (فلما رأى الشمس بازغة) أي لما رآها في أول أحوال طلوعها تفكر فيها فوقع له أنها ليست بالهـ ولهذا سمي الشرط تزيغا لأنه شق خفى كأنه أول الشق يقال بزغ قوائم الدابة إذا شرطها واسم ما يبرغ به المبرغ وقيل البروز نحو البروز وبرز قوائم الدابة إذا شرطها ليبرز الدم ، والشروق الطلوع تقول طلعت ولا يقال شرق الرجل كما يقال طلع الرجل فالطلوع أعم .

(الفرق) بين الذوق وإدراك الطعم أن الذوق ملابسة يحس بها الطعم وإدراك الطعم يتبين به من ذلك الوجه وغير تضمنين ملابسة الحبل وكذلك يقال ذقته فلم أجد له طعما .

(الفرق) بين قوله لا يغفر أن يشرك به وقوله لا يغفر الشرك به فيما قال على بن عيسى أن لا تدل على الاستقبال وتدل على وجه الفعل في الإرادة ونحوها إذا كان قد يريد الإنسان الكفر مع التوهم أنه إيمان كما يريد النصراني عبادة المسيح ويجوز إرادته أن يكفر مع التوهم أنه إيمان . والفرق من جهة أخرى أن المصدر لا يدل على زمان وإن يفعل على يدل على زمان ففي قولك إن مع الفعل زيادة ليست في الفعل .

(الفرق) بين الاستقامة والاصابة أن الاصابة مضمنة بملابسة الغرض

وليس كذلك الاستقامة لأنه قد يمر على الاستقامة ثم ينقطع عن الغرض الذي هو المقصد في الطلب .

(الفرق) بين قولك أتى فلان وجاء فلان أن قولك جاء فلان كلام تام لا يحتاج الى صلة وقولك أتى فلان يقتضى مجيئه بشيء ولهذا يقال جاء فلان نفسه ولا يقال أتى فلان نفسه ثم كثر ذلك حتى استعمل أحد اللفظين في موضع الآخر .
(الفرق) بين أولاء وأولئك أن أولاء لما قرب وأولئك لما بعد كما أن ذا لما قرب وذلك لما بعد وإنما الكاف للخطاب ودخلها معنى البعد لأن البعد عن المخاطب يحتاج من اعلامه وإنه مخاطب بذكره لما لا يحتاج إليه ما قرب منه لوضوح أمره .
(الفرق) بين من يأتيني فله درهم والذي يأتيني فله درهم أن جواب الجزاء يدل على أنه يستحق من الفعل الأول والفاء في خبر الذي مشبهة بالجزاء وليست به وإنما دخلت لتدل على أن الدرهم يجب بعد الاتيان .

(الفرق) بين الجواب بالفاء وبين العطف أن العطف يوجب الاشتراك في المعنى والجواب يوجب أن الثانى بالأول كقوله تعالى (ولا تمسوها بسوء فيأخذكم عذاب قريب) .

(الفرق) بين الركون والسكون أن الركون السكون إلى الشيء بالحب له والانصات إليه ونقيضه النفور عنه والسكون خلاف الحركة وإنما يستعمل في غيره مجازاً .
(الفرق) بين لما ولم أن لما يوقف عليها نحو قد جاء زيد فتقول لما أى لما يجيء ولا يجوز في ذلك كلامهم كاد ولما كاد يفعل ولم يفعل ، ولما جواب قد فعل ولم جواب فعل لأن قد للتوقع وقال سيبويه ليست مافى لما زائدة لأن لما تقع في مواضع لا تقع فيها لم فاذا قال القائل لم يأتنى زيد فهو نفى لقوله أتانى زيد وإذا قال لما يأتنى فمعناه أنه لم يأت وإنما يتوقعه .

(الفرق) بين التابع والتالى أن التالى فيما قال على بن عيسى ثان وإن لم يكن يتدبر بتدبر الأول ، والتابع إنما هو المتدبر بتدبر الأول ، وقد يكون التابع قبل المتبوع في المكان كتقدم المدلول وتأخر الدليل وهو مع ذلك يأمر بالعدول منارة إلى الشمال وتارة إلى اليمين كذا قال .

(الفرق) بين الخالى والماضى أن الخالى يقتضى خلو المكان منه وسواء خلا

منه بالغيبة أو بالعدم ومنه لا يخلو الجسم من حركة أو مسكون لا متناح خلو المكان منهما وأما لا يخلو الشيء من أن يكون موجوداً أو معدوماً فعناؤه أنه لا يخلو من أن يصح له معنى إحدى الصفتين .

(الفرق) بين سوف والسين في سيفعل ان سوف اطماع كقولهم سوفته أى أطمعته فيما يكون وليس كذلك السين

(الفرق) بين قولك مالك لا تفعل كذا وقولك لم لا تفعل ان قولك لم لا تفعل أعم لأنه قد يكون بحال يرجع إلى غير هو مالك لا تفعل بحال يرجع إليه .

(الفرق) بين المكان والمكانة ان المكانة الطريقة يقال هو يعمل على مكانته ومكينته أى على طريقته ومنه قوله تعالى (على مكانتكم إنا عاملون) والمكان مفعول من يكون ويكون مصدراً وموضعا .

(الفرق) بين قولك تماماً له وتماًما عليه في قوله تعالى (تماماً على الذى أحسن) أن تماماً له يدل على نقصانه قبل تكمله وتماًما عليه يدل على نقصانه فقط لانه يقتضى مضاعفة عليه .

(الفرق) بين أم وأو أن أم استفهام وفيها ادعاء إذا عادت الالف نحو أزيد في الدار وليس ذلك في أو، ولهذا اختلف الجواب فيهما فكان في أم بالتعبير وأو بنعم أو لا .

(الفرق) بين النار والسعير والجحيم والحريق أن السعير هو النار الملتهبة الحراقة أعنى أنها تسمى حريقاً في حال إحراقها للاحراق يقال في العود نار وفي الحجر نار ولا يقال فيه سعير، والحريق النار الملتهبة شيئاً وإهلا كماله ، ولهذا يقال وقع الحريق في موضع كذا ولا يقال وقع السعير فلا يقتضى قولك السعير ما يقتضيه الحريق ولهذا يقال فلان مسعر حرب كأنه يشعلها ويلهبها ولا يقال محرق ، والجحيم نار على نار وجر على جمر، وجاحمه شدة تلهبه وجاحم الحرب أشد موضع فيها ويقال لعين الأسد جحمة لشدة توقدها . وأما جهنم فيفيد بعد القعر من قولك جهنم إذا كانت بعيدة القعر .

(الفرق) بين النور والضياء أن الضياء ما يتخلل الهواء من أجزاء النور فيبيض بذلك، والشاهد أنهم يقولون ضياء النهار ولا يقولون نور النهار إلا أن يعنوا الشمس فالنور الجملة التى يتشعب منها ، والضوء مصدر ضاء يضيء ضوءاً

يقال ضاء وأضاء أى ضاء هو وأضاء غيره .

(الفرق) بين النطفة والمنى أن قولك النطفة يفيد أنها ماء قليل والماء القليل تسميه العرب النطفة يقولون هذه نطفة عذبة أى ماء عذب، ثم كثرت استعمال النطفة فى المنى حتى صار لا يعرف باطلاً فيه غيره وقولنا المنى يفيد أن الولد يقدر منه وهو من قولك منى الله له كذا أى قدره ومنه المنى الذى يوزن به لأنه مقدّر - تقدير معلوماً .

(الفرق) بين قولك أزاله عن موضعه وأزله أن الازلال عن الموضع هو الازالة عنه دفعة واحدة من قولك زلت قدمه ومنه قيل أزل إليه النعمة إذا اصطنعها إليه بسرعة ومنه قيل للذنب الذى يقع من الإنسان على غير اعتقاد زلة والصفاء الزلال بمعنى المزل .

(الفرق) بين الضيق والضيق قال المفضل الضيق بالفتح فى الصدر والمكان ، والضيق بالكسر فى البخل وعبر الخلق ومنه قوله تعالى (ولا تك فى ضيق مما يمكرون) وقال غيره الضيق مصدر والضيق اسم ضاق الشئ ضيقاً وهو الضيق والضيق ما يلزمه الضيق وهذا المثل يكون لما تلزمه الصفة مثل سيد وميت والضائق ما يكون فيه الضيق عارضا ومنه قوله تعالى (وضائق به صدورك) .

(الفرق) بين الخلف والخلف أنه يقال لمن جاء بعد الأول خلف شراً كان أو خيراً والدليل على الشر قول البيد : • وبقيت فى خلف كجلد الأجر • وعلى الخير قول حسان :

لنا القدم الألى عليك وخلفنا لا لنا فى طاعة الله تابع
والخلف بالتحريك ما أخلف عليك بدلاً مما أخذ منك .

(الفرق) بين ما ولا أن لا سؤال استفهام كقولك أتقول كذا فيكون الجواب لا، وما جواب عن الدعوى تقول قلت كذا فيكون الجواب ما قلت .

(الفرق) بين السكب والصب والسفوح والهمول والهطل أن السكب هو الصب المتتابع، ولهذا يقال فرس سكب إذا كان يتابع الجرى ولا يقطعه ومنه قوله تعالى (وماء مسكوب) لأنه دائم لا ينقطع ، والصب يكون دفعة واحدة، ولهذا يقال صبه فى القالب ولا يقال سكبه فيه لأن ما يصب فى القالب يصب دفعة واحدة، والسفوح اندفاع الشئ السائل وسرعة جريانه، ولهذا قيل دم مسفوح

لأن الدم يخرج من العرق خروجا سريعا ، ومنه سفح الجبل لأن سيله يندفع إليه بسرعة ، والهمول يفيد أن الهامل يذهب كل مذهب من غير مانع ولهذا قيل أهملت المواشي إذا تركتها بلا راع فهي تذهب حيث تشاء بلا مانع ، وأما الهمر فكثرة السيالان في سهولة ومنه يقال همر في كلامه إذا أكثر منه ورجل مهمار كثير الكلام وطبية همير بسيطة الجسم ، والهطل دوام السيالان في سكون كذا حكى السكري وقال الهطلان مطر إلى اللين ماهو ، وأما السح فهو عموم الانصباب ومنه يقال شاة ساح كأن جسمها أجمع يصب ودكا (١) .
 (الفرق) بين اللمع واللمح أن اللمع أصله في البرق وهي البرقة ثم الأخرى المرة بعد المرة ، واللمح مثل اللمع في ذلك إلا أن اللمع لا يكون إلا من بعيد هكذا حكاه السكري في تفسير قول امرئ القيس :

وتخرج منه لامعات كأنها اكف تلقى الفوز عند المفيض

والبرق أصله فيما يقع به الرعب ولهذا استعمل في التهديد .

(الفرق) بين التبديل والابدال قال الفراء التبديل تغيير الشيء عن حاله ، والابدال جعل الشيء مكان الشيء .

(الفرق) بين الدلو والذنوب أن الدلو تكون فارغة وملائي ، والذنوب لا تكون إلا ملائي ولهذا سمي النصيب ذنوبا قال الشاعر :

انا إذا ساجلنا شريب لنا ذنوب وله ذنوب فان أبي كان له القليب

قلولا أنها مملوءة ما كان لقوله « لنا ذنوب وله ذنوب » معنى وكذا قول علقمة

« فحق لساس من نذاك ذنوب » ساجلنا شاركننا في الاستقاء

بالسجال والذنوب تذكر وتؤنث . وهكذا :

(الفرق) بين الكأس والقدر وذلك أن الكأس لا تكون إلا مملوءة والقدر تكون مملوءة وغير مملوءة . وكذلك الفرق بين الخوان والمائدة وذلك أنها

لا تسمى مائدة إلا إذا كان عليها طعام وإلا فهو خوان والله سبحانه وتعالى أعلم .

تم الكتاب بحمد الله وعونه

وعد أبواب الكتاب في المقدمة يغنى عن الفهرس

(الخطأ والصواب واختلافات نسخة قابلنا بها بعد الطبع)

الصفحة السطر		
٨٣	١٢	ساغبة بنيتها
٨٩	١٩	روثة أنفها
١٠٥	٧	على المنعة
١٠٥	٩	على المنعة
١٠٨	٢٠	تطلع عليها
١١٩	٢	بحيث لا قرب أقرب منه
١٣٩	٢٤	ومنه قيل البر لسعته
١٥٤	١٢٤٩	في لسان العرب والحيارين
٢٠٢	١	آجن مدفان
٢٠٢	٢	الشيء أنشئ
٣٠٥	١٥	إياها من مال
٢١٣	٢٠	بين العجيب والطريف
٢١٣	٢١	وهو ما يستطرفه

ذِيَوَانُ الْمُعْكَشَانِي

لِلْإِمَامِ اللُّغَوِيِّ الْأَدِيبِ أَبِي هِلَالٍ الْعَسْكَرِيِّ

تفضلت « مجلة الهداية الإسلامية الجلية » بتقريره بقولها :

هو كتاب جامع لأبواب الأدب وفنونه ، يروى عنه أنه لم يترك باباً من الوصف إلا أتى عليه ، وهو جزآن ، مصحح على نسختي الإمامين الشيخ محمد عبد الله والشيخ محمد محمود الشنقيطي ، مع مقابلة بعضهما بنسخة المتحف البريطاني .

يجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيتمي (في الزيادات على كتب السنن الستة) ١٠ أجزاء .
 منجد المقرئين ومرشد الطالبين وطبقات قراء العشرة لابن الجوزي
 شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد (ثمانية أجزاء)
 شرح أدب الكاتب للجو اليعقبي . المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة لابن جني .
 تجريد التمهيد لمافي الموطأ من المعاني والاسانيد المسمى بالتقصى لحديث الموطأ
 وتراجم شيوخ الامام مالك واختلاف الموطآت لابن عبد البر .
 الاختلاف في اللفظ لابن قتيبة . المسائل والاجوبة لابن قتيبة
 القصد والامم في التعريف بأنساب العرب والعجم والانباء على قبائل الرواه
 (وهو المدخل للاستيعاب) لابن عبد البر . الحاوي للفتاوى للسيوطي
 الانتقاء في فضائل الفقهاء . مالك والشافعي وأبي حنيفة وأصحابهم لابن عبد البر
 إعلام السائلين عن كتب سيد المرسلين ﷺ لابن طولون
 الاعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ للسخاوي (وهو كتاريخ للتاريخ الاسلامي)
 الكشف عن مساوي المتنبي للصاحب بن عباد و ذم الخطأ في الشعر لابن فارس
 تبين كذب المفترى فيما نسب الى الامام الاشعري المعروف بطبقات الاشاعرة
 لابن عساكر (فيه زهاء ثمانين ترجمة)
 شروط الائمة الخمسة (البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي) للحازمي
 انتقاد (المغنى عن الحفظ والكتاب) للقدسي
 جنى الجنتين في تمييز نوعي المثنيين للمعجمي (وهو كمعجم للمعانيات العربية)
 أخبار الطراف والمتماجنين (من الرجال والنساء) لابن الجوزي
 رسائل تاريخه لابن طولون : الفلك المشحون بأحوال محمد بن طولون والشمعة
 المضيئة في أخبار القلعة الدمشقية والمعزة في تاريخ ايامه والنكت التاريخية
 الحث على التجارة والصناعة والعمل والرد على من يدعى التوكل بترك العمل للخلال
 ذيول تذكرة الحفاظ للحسيني وابن فهد والسيوطي والطهطاوي
 دفع شبه التشبيه لابن الجوزي ، الطب الروحاني لابن الجوزي
 بيان زغل العلم والطلب للذهبي (وهو كموجز من تواريخ العلوم الاسلامية)
 اتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل لابن علان ورسالة في النحو للصادقي
 المتوكلي فيما وافق من العربية اللغات العجمية وأصول الكلمات اللغوية للسيوطي
 التطفيل وأخبار الطفيليين وأشعارهم للخطيب البغدادي